جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2021)

أطروحة مقدمة إلى
مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

من قبل الطالب

مصطفى سعد مهدي السرحان

إشراف

الأستاذ الدكتور
مهدي سهر غيلان الجبوري

الأستاذ المساعد الدكتور
كاظم سعد عبد الرضا الاعرجي

1445هـ

2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا....﴿29﴾

صَدَقَ اللهُ العليُّ العَظِيـم

سورة الإسراء – الآية 29

إقـــرار المشرف

اشـهد أن الأطروحـة الموسـومة بـ(الاثـار الديناميكيـة لصـدمات السياسـة الماليـة علـى الاسـتقرار الاقتصـادي فـي العـراق للمـدة (1990-2021)) التـي تقـدم بهـا الطالـب (مصـطفى سـعد مهـدي درب) والتـي اجريـت تحـت إشـرافي فـي قسـم الاقتصـاد /كليـة الإدارة والاقتصـاد /جامعـة كـربلاء وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجـة الـدكتوراه فـي فلسـفة العلـوم الاقتصادية.

التوقيع

أ.د مهدي سهر غيلان الجبوري

عضواً ومشرفاً

التوقيع

أ.م.د كاظم سعد الاعرجي

عضواً ومشرفاً

توصية السيد رئيس القسم

بناء على توصية المشرفين ارشح الأطروحة للمناقشة

أ.د توفيق عباس عبد عون المسعودي

رئيس القسم

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة كربلاء

إقرار المقوم اللغوي

اشهد أن الأطروحة الموسومة بـ(الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2021)) التي تقدم بها الطالب (مصطفى سعد مهدي درب) قد اجريت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى اصبحت ذات اسلوب لغوي سليم وخالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

م.د محمد سلام مظهر

كلية التربية للعلوم الانسانية - جامعة كربلاء

2024 / 11 /26

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة، الموقعون أدناه، نشهد إننا اطلعنا على الأطروحة الموسومة بـ (الاثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2021)) وقد ناقشنا الطالب (مصطفى سعد مهدي درب) في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ووجدنا بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية وبتقدير (جيد جدا).

التوقيع

أ.د عامر عمران كاظم المعموري

رئيساً

التوقيع

أ.د طالب حسين فارس الكريطي

عضواً

التوقيع

أ.د كمال كاظم جواد الشمري

عضواً

التوقيع

أ.م.د عباس عصفور لفتة

عضواً

التوقيع

أ.م.د محمد راضي جعفر

عضواً

التوقيع

أ.د مهدي سهر غيلان الجبوري

عضواً ومشرفاً

التوقيع

أ.م.د كاظم سعد الاعرجي

عضواً ومشرفاً

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على إقرار المشرفين والمقومين اللغوي والعلمي على اطروحة الدكتوراه /قسم/ الاقتصاد للطالب (مصطفى سعد مهدي درب) الموسومة بـ(الاثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990–2021)) ارشح الأطروحة للمناقشة.

أ. م علي احمد فارس
رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

إقرار مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.م.د هاشم جبار حسين الحسيني
عميد كلية الإدارة والاقتصاد –جامعة كربلاء

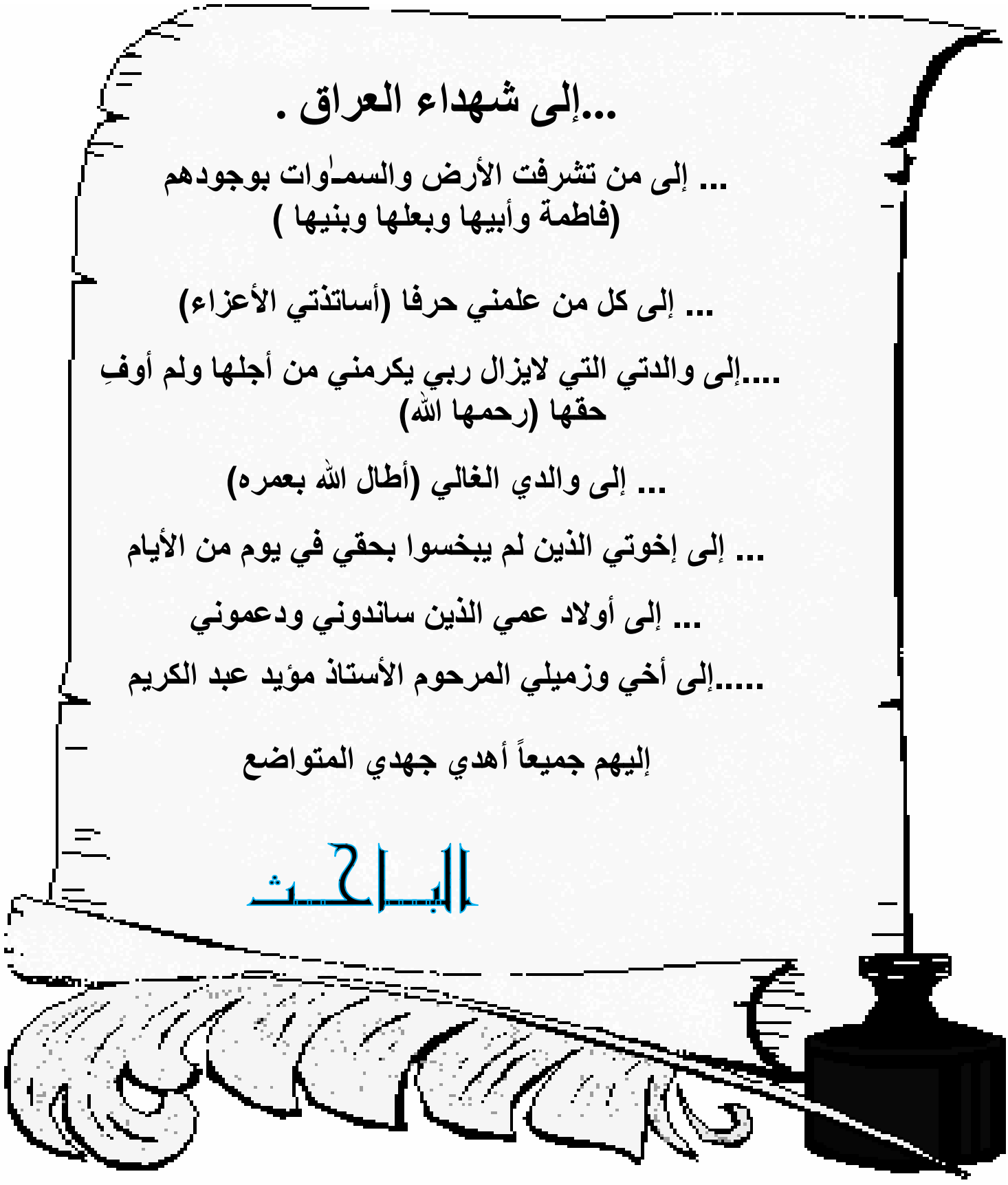

...إلى شهداء العراق .

... إلى من تشرفت الأرض والسمـاوات بوجودهم
(فاطمة وأبيها وبعلها وبنيها)

... إلى كل من علمني حرفا (أساتذتي الأعزاء)

....إلى والدتي التي لايزال ربي يكرمني من أجلها ولم أوفِ حقها (رحمها الله)

... إلى والدي الغالي (أطال الله بعمره)

... إلى إخوتي الذين لم يبخسوا بحقي في يوم من الأيام

... إلى أولاد عمي الذين ساندوني ودعموني

.....إلى أخي وزميلي المرحوم الأستاذ مؤيد عبد الكريم

إليهم جميعاً أهدي جهدي المتواضع

الباحث

الحمد لله رب العالمين الذي جعل الحمد مفتاحا لذكره وخلق الأشياء ناطقة بحمده والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد الصادق الأمين وآلة الطيبين الطاهرين أولي المكارم والجود وصحبه الغر الميامين والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين.

في البدء لا يسعني إلاّ أن أقدم الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل المشرف على الأطروحة الدكتور مهدي سهر غيلان الجبوري والدكتور كاظم سعد عبد الرضا الأعرجي اعترافا مني بفضلهما للجهود الكبيرة التي بذلوها من توجيهات وآراء سديدة ذلل فيها الكثير من الصعوبات والمعوقات التي واجهتني أثناء كتابة البحث، ولم يبخل بجهد ونصيحة، لتظهر الدراسة بشكلها الأفضل.

كما أحب أن أسجل فائق تقديري وامتناني إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد ورئيس القسم وإلى جميع الأساتذة في قسم الاقتصاد الذين تحملوا العبء الأكبر لإعداد الطلبة علميا تمهيدا للمراحل اللاحقة ولاسيما الأستاذ المرحوم الدكتور محسن الراجحي، فجزأهم الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء السفر.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتور المقوم العلمي واللغوي لملاحظاتهم العلمية واللّغوية .

وأسجل شكر وتقدير إلى كل العاملين في المكتبات:

1-كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء الخاصة بالدراسات الأولية والعليا، والمكتبة المركزية/جامعة كربلاء و جامعة الكوفة ، ومكتبة العتبة العباسية والحسينية والعلوية.

ولا يفوتني أن أسجل شكري إلى الدكتور هاشم مرزوك الشمري، والدكتور حيدر علي المسعودي، والدكتور حامد محسن الجداح، والدكتور توفيق المسعودي، لما أبدوه من مساعدة وملاحظات علمية تخص الدراسة.

وبعد الحمد والثناء لله فإن واجب الوفاء يحتّم عليَ أن أتوجه بوافر الشكر والتقدير للدكتور خضير عباس الوائلي و الدكتور حيدر حسين ال طعمة والدكتور كاظم البطاط ولكل من أعانني لإنجاز هذا العمل .

كما أتوجه بشكري وعظيم امتناني إلى زملائي وزميلاتي في الدراسات العليا وأخص منهم (حسين باسم، حسين علي، حسين علاء، مروان شاكر، محسن خضير، ابتهال ناهي، فاطمة صالح، غصون كاظم، كميلة عبدالواحد)

وأختم شكري وعظيم امتناني إلى الأخوة (حارث رحيم، والأستاذ الشيخ أحمد حسن، وانس عبد الرضا وموظفين المصرف الصناعي، والشيخ هادي سهر الجبوري) لمواقفهم الأخوية والمساندة خلال مدة الدراسة.

وفي الختام لا يسعني إلا إن أقول إن هذا الجهد يشوبه كثيراً من الأخطاء فإن اجتهدت فمن الله سبحانه وتعالى، وإن أخطأت فحسبي المحاولة .

الباحث

مصطفى سعد مهدي درب السرحان

المستخلص:

تمثل الآثار الديناميكية لصدمة السياسة المالية أهم الوسائل التي تؤثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في معظم الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية، فقد حظيت هذه الآثار في الوقت الحالي بعناية الأكاديميين الاقتصاديين لما حصل من تغير في النظام السياسي فقد واجه الاقتصاد عديد من الصدمات، ومن الجدير بالملاحظة أن لصدمات السياسة المالية آثار اقتصادية واجتماعية عديدة منها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى التشغيل وارتفاع المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي والميزان التجاري واضطراب الاستقرار الاقتصادي وعليه تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار الديناميكية لصدمة السياسة المالية على المتغيرات الأساسية الكلية في الاقتصاد العراقي لاسيما الاستقرار في الاقتصاد لما شهده الاقتصاد من صدمات إيجابية وسلبية شديده خلال مدة الدراسة.

ومن أجل قياس وتحليل الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية تم استخدام نموذج (VAR) ومن ثم الانتقال إلى نموذج الانحدار الهيكلي (SVAR) وإلى حساب وتقدير قيم مصفوفتي الانتقال (S) والتي تسمح لنا بتقدير دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين وذلك بعد التأكد من استقرار نموذج (VAR) من خلال اختبار الدائرة الاحادية ما يعني أن النموذج مستقر ولا يعاني من المشكلات الإحصائية ومن ثم تحليل دوال استجابة النبضة وتحليل مكونات التباين لصدمات الإيرادات العامة والنفقات العامة ومكوناتهما على الاستقرار الاقتصادي في العراق .

وفي ضوء النتائج المتحصلة من البحث فإن تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال وضع إستراتيجيات لاستغلال الإيرادات بصورة تحقق مسار النمو الاقتصادي والحد من الضغوط التضخمية والبطالة وتنشيط الصادرات كتبني إستراتيجية نظام ضريبي ومحاسبي رصين، وذلك من أجل مواجهة أي صدمة يتعرض لها الاقتصاد، وهذا يتطلب إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تبني المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتجارية بالتنسيق مع مختلف القطاعات والسياسيات الاقتصادية وبما يسهم في رفع القدرات الإنتاجية المحلية بعد توفير كل المستلزمات التي تتطلبها العملية الإصلاحية.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية ،الاستقرار الاقتصادي ، التضخم ، البطالة ،الميزان التجاري

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
المستخلص	ث
قائمة المحتويات	جـد
قائمة الجداول	ذ-ر
قائمة المخططات	ى
قائمة الأشكال البيانية	ى-ل
المقدمة	1
المنهجية	2
أولاً: أهمية الدراسة	2
ثانياً: مشكلة الدراسة	2
ثالثاً: هدف الدراسة	2
رابعاً: فرضية الدراسة	2
خامساً: منهجية الدراسة	3
سادساً: الحدود المكانية والزمانية	3
سابعاً: هيكلية الدراسة	3
الفصل الأول :الإطار النظري لصدمات السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي	5-58
المبحث الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لصدمات السياسة المالية	36-5
أولاً : مفهوم السياسة المالية	5
ثانيا : ادوات ووظائف السياسة المالية	5
ثالثا: مفهوم الصدمة و الأزمة	10
رابعا: مفهوم صدمات السياسة المالية	13
خامسا: أنواع صدمات السياسة المالية	16
سادساً: العلاقة بين الهيكل المالي وانتقال الصدمات	26
سابعاً: الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية	31

المبحث الثاني :الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار الاقتصادي	37-58
أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي	37
ثانيا: أهمية واهداف الاستقرار الاقتصادي	41
ثالثا: سياسات الاستقرار الاقتصادي	44
رابعا: عناصر الاستقرار الاقتصادي	47
خامسا : مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي	50
سادسا : اركان الاستقرار الاقتصادي	51
سابعا: آراء المدارس الفكرية للاستقرار الاقتصادي	54
الفصل الثاني : الإطار التحليلي لصدمات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2021	134-61
المبحث الأول//تحليل تطور أهم متغيرات السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2021):	90-61
أولاً: تحليل هيكل السياسة المالية العامة في الاقتصاد العراقي	61
1-مؤشر تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق:	61
أ-مؤشر معدل النفقات الجارية الىGDP والنفقات العامة:	66
ب- مؤشر الإنفاق الإستثماري إلى GDP والنفقات العامة في العراق:	69
2-مؤشرتطور الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق:	74
أ-مؤشر تطور الإيرادات النفطية إلى GDP والإيرادات العامة في العراق:	76
ب-مؤشر تطور الإيرادات الضريبية إلى GDP والإيرادات العامة في العراق:	79
ج- مؤشر تطور الإيرادات الاخرى إلى GDP والإيرادات العامة في العراق:	83
ثانيا:-تحليل تطور مؤشر حالة الموازنة العامة في العراق	85
المبحث الثاني : تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2021):	86
أولاً: تحليل تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في الاقتصاد العراقي	86
1- القطاع السلعي:	96
2-القطاع التوزيعي:	104
3-القطاعات الخدمية:	108
ثانيا: تحليل تطور أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي:	111
1-تحليل تطور معدل البطالة في العراق خلال المدة 1990-2021:	111

2-تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1990-2021:	116
3-تحليل تطور معدل التضخم في العراق خلال المدة 1990-2021:	122
4-تحليل تطور سعر الصرف في العراق خلال المدة 1990-2021:	125
5-تحليل تطور الميزان التجاري في العراق خلال المدة 1990-2021:	132
الفصل الثالث: الإطار القياسي النظري والعملي لآثار الصدمات المالية على الاستقرار الاقتصادي	223-173
المبحث الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لأساليب القياس الاقتصادي المعتمدة	159-173
أولاً :-اختبار استقراريه البيانات للسلاسل الزمنية (السكون)	137
ثانياً-اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية	138
ثالثاً: أهمية دراسة جذر الوحدة	143
رابعاً: ملامح عدم السكون في السلاسل الزمنية	143
خامساً: طرق معالجة عدم السكون في بيانات السلاسل الزمنية	145
سادساً: نموذج الانحدار الذاتي (VAR)	145
سابعاً: نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)	148
ثامنا: الخطوات التطبيقية لتقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR)	151
تاسعاً: تحليل ديناميكية السلوك الحركي للنموذج	151
عاشراً: توصيف متغيرات الدراسة	153
المبحث الثاني : الإطار العملي لتحليل نتائج المتغيرات المعتمدة في الدراسة	223-160
أولاً: نموذج قياس الأثار الديناميكية لصدمة النفقات العامة والإيرادات العامة على معدل التضخم	160
ثانيا: نموذج قياس الأثار الديناميكية لصدمة مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة على معدل التضخم	167
ثالثا: نموذج قياس الأثار الديناميكية لصدمة النفقات العامة والإيرادات العامة على معدل البطالة	176
رابعا: نموذج قياس الأثار الديناميكية لصدمة مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة على معدل البطالة	183
خامسا: نموذج قياس الأثار الديناميكية لصدمة النفقات العامة والإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي	192

سادسا: نموذج قياس الأثار الديناميكية لصدمة مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي	198
سابعا: نموذج قياس الأثار الديناميكية لصدمة النفقات والإيرادات العامة على الميزان التجاري	207
ثامنا: نموذج قياس الأثار الديناميكية لصدمة مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة على الميزان التجاري	214
الاستنتاجات والتوصيات	226-224
المصادر	233-227
الملاحق	267-235

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.1	الفرق بين الصدمة و الأزمة	13-12
.2	أهمية واهداف وادوات السياسة العامة في الاقتصاد القومي	36
.3	ملخص فلسفة واراء مدارس الفكر الاقتصادي للاستقرار الاقتصادي	56
.4	النفقات العامة ومكوناته في العراق خلال المدة 1990-2021	73
.5	الإيرادات العامة ومكوناتها وحالة الموازنة العامة في العراق خلال الفترة 1990-2021	90
.6	هيكل الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990-2021	95
.7	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة 1990-2021	121
.8	المتغيرات المعتمدة في الدراسة	154
.9	اختبار الاستقراريه للسلاسل الزمنية التابعة في النموذج	155
.10	اختبار الاستقراريه للسلاسل الزمنية المستقلة في النموذج	157
.11	درجة الابطاء المثلى للنموذج المقدر صدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم	160
.12	نموذج SVAR لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة على معدل التضخم	163
.13	دالة الاستجابة النبضة لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة على معدل التضخم	164
.14	تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم	166
.15	اختبار درجة الابطاء المثلى للنموذج المقدر لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم	167
.16	نموذج SVAR لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم	171
.17	قياس الاستجابة النبضية لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم	172
.18	تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم	174
.19	درجة الابطاء المثلى لصدمة البطالة والنفقات والإيرادات العامة	176
.20	نموذج SVAR لأثر صدمة البطالة في النفقات والإيرادات العامة	179
.21	دالة الاستجابة النبضية لمعدل البطالة وصدمة النفقات والإيرادات العامة	180
.22	تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل البطالة	182
.23	درجة الابطاء المثلى لمعدل البطالة ومكونات النفقات والإيرادات العامة	184
.24	تقدير نموذج SVAR لمعدل البطالة ومكونات النفقات والإيرادات العامة	187
.25	دالة الاستجابة النبضية لمعدل البطالة وصدمة مكونات النفقات والإيرادات العامة	188
.26	تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل البطالة	190
.27	درجة الابطاء المثلى لمعدل النمو ومكونات النفقات والإيرادات العامة	192
.28	تقدير نموذج SVAR لمعدل النمو الاقتصادي والنفقات والإيرادات العامة	194

.29	دالة الاستجابة النبضية لمعدل النمو الاقتصادي لصدمة النفقات والإيرادات العامة	195
.30	تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي	197
.31	درجة الابطاء المثلى لمعدل النمو الاقتصادي ومكونات النفقات والإيرادات العامة	199
.32	تقدير نموذج SVAR لمعدل النمو الاقتصادي ومكونات النفقات والإيرادات العامة	202
.33	دالة الاستجابة النبضية لمعدل النمو الاقتصادي وصدمة مكونات النفقات والإيرادات العامة	203
.34	تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي	205
.35	درجة الابطاء المثلى لنموذج الميزان التجاري والنفقات والإيرادات العامة	207
.36	تقدير نموذج SVAR للميزان التجاري وصدمة النفقات والإيرادات العامة	210
.37	دالة الاستجابة النبضية للميزان التجاري وصدمة النفقات والإيرادات العامة	211
.38	تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في الميزان التجاري	213
.39	درجة الابطاء المثلى الميزان التجاري ومكونات النفقات والإيرادات العامة	215
.40	تقدير نموذج SVAR لمعدل الميزان التجاري ومكونات النفقات والإيرادات العامة	218
.41	دالة الاستجابة النبضية للميزان التجاري وصدمة مكونات النفقات والإيرادات العامة	219
.42	تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل الميزان التجاري	221

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
.1	التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة	8
.2	آثار صدمة الطلب السلبية واستهداف العجز	20
.3	يوضح استهداف العجز وصدمة الطلب السلبية	21
.4	السياسة المالية والنمو والتنمية في اطار عمل اهداف التنمية	39
.5	هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي	92
.6	هيكل ومكونات القطاع السلعي للاقتصاد العراقي	97

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
.1	الصدمة الإيجابية للميزان التجاري	18
.2	نموذج IS-IM ذو التوازنات المتعددة	23
.3	الصدمة التكنولوجية	24
.4	آثار الصدمة المؤقتة وعلاجها بالسياسة المالية	27
.5	الآثار الديناميكية لانخفاض عجز الموازنة	34
.6	خصائص الدورات الاقتصادية	46
.7	مؤشر نسبة النفقات العامة إلى GDP للمدة 1990-2002	62
.8	مؤشر نسبة النفقات العامة إلى GDP للمدة 2003-2021	63
.9	مؤشر نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة و GDP للمدة 1990-2002	66
.10	مؤشر نسبة النفقات الجارية إلى النفقات العامة و GDP للمدة 2003-2021	68
.11	مؤشر نسبة النفقات الإستثمارية إلى النفقات العامة و GDP للمدة 1990-2002	70
.12	مؤشر نسبة النفقات الإستثمارية إلى النفقات العامة و GDP للمدة 2003-2021	71
.13	مؤشر نسبة الإيرادات العامة إلى GDP للمدة 1990-2002	74
.14	مؤشر نسبة الإيرادات العامة إلى GDP للمدة 2003-2021	76
.15	مؤشر نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة و GDP للمدة 1990-2002	77
.16	مؤشر نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة و GDP للمدة 2003-2021	79

.17	مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة و GDP للمدة 1990-2002	80
.18	مؤشر نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة و GDP للمدة 2003-2021	82
.19	مؤشر نسبة الإيرادات الاخرى إلى الإيرادات العامة و GDP للمدة 1990-2002	83
.20	مؤشر نسبة الإيرادات الاخرى إلى الإيرادات العامة و GDP للمدة 2003-2021	84
.21	حالة الموازنة العامة في لعراق للمدة 1990-2002	87
.22	حالة الموازنة العامة في العراق للمدة 2003-2021	88
.23	نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990-2021	111
.24	مؤشر معدل البطالة في العراق للمدة 1990-2002	112
.25	مؤشر معدل البطالة في العراق للمدة 2003-2021	113
.26	معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الدخل القومي في العراق للمدة 1990-2002	118
.27	مؤشر التضخم في العراق للمدة 1990-2002	124
.28	مؤشر التضخم في العراق للمدة 2003-2021	125
.29	مؤشر سعر الصرف في العراق للمدة 1990-2002	129
.30	مؤشر سعر الصرف في العراق للمدة 2003-2021	130
.31	خط الانحدار الافقي	141
.32	استقراريه النموذج المقدر لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة على معدل التضخم	161
.33	دوال الاستجابة النبضية لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة على معدل التضخم	165
.34	تحليل مكونات التباين لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة على معدل التضخم	166
.35	استقراريه النموذج المقدر لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم	168
.36	دوال الاستجابة النبضية لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل التضخم	173
.37	تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم	175
.38	استقراريه نموذج VAR المقدر لصدمة البطالة والنفقات والإيرادات العامة	178
.39	دوال الاستجابة النبضية لمعدل البطالة لصدمة النفقات والإيرادات العامة	181
.40	تحليل مكونات التباين لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة على معدل البطالة	183

.41	استقراريه النموذج المقدر لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل البطالة	185
.42	دوال الاستجابة النبضية لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل البطالة	189
.43	تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل البطالة	190
.44	استقراريه نموذج VAR المقدر لصدمة النمو والنفقات والإيرادات العامة	193
.45	دوال الاستجابة النبضية لمعدل النمو الاقتصادي لصدمة النفقات والإيرادات العامة	196
.46	تحليل مكونات التباين لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي	198
.47	استقراريه النموذج المقدر لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي	200
.48	دوال الاستجابة النبضية لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي	204
.49	دوال الاستجابة النبضية لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي	206
.50	استقراريه نموذج VAR المقدر للميزان التجاري والنفقات والإيرادات العامة	208
.51	دوال الاستجابة النبضية للميزان التجاري لصدمة النفقات والإيرادات العامة	212
.52	تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على الميزان التجاري	214
.53	استقراريه النموذج المقدر لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل الميزان التجاري	215
.54	دوال الاستجابة النبضية لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على الميزان التجاري	219
.55	تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على الميزان التجاري	222

المقدمة

تعد الآثار الديناميكية لصدمة السياسة المالية من الوسائل التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي في معظم الدول سواء كانت متقدمة ام نامية، فقد حظيت هذه الآثار في الوقت الحالي بعناية الأكاديميين الاقتصاديين لما حصل من تغير في النظام السياسي فقد واجه الاقتصاد العديد من الصدمات، ومن الجدير بالملاحظة إن لصدمات السياسة المالية آثاراً اقتصادية واجتماعية عديدة منها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى التشغيل وارتفاع المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي والميزان التجاري واضطراب الاستقرار الاقتصادي وعليه تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الآثار الديناميكية لصدمة السياسة المالية على المتغيرات الأساسية الكلية في الاقتصاد العراقي لاسيما الاستقرار في الاقتصاد لما شهده الاقتصاد من صدمات إيجابية وسلبية شديده.

أذ أن الاقتصاد العراقي اقتصادا أحادي الجانب، معتمداً على مصدر واحد للإيرادات مقابل ضعف مساهمة القطاعات الأخرى في سد احتياجاته نتيجة انخفاض مساهمة المشاريع الإستراتيجية وتراجع الإنتاج الزراعي لسوء التخطيط الإداري، وعدم الاستقرار السياسي لسنوات معينة، مما جعله اقتصادا يعتمد على الخارج لتمويل الطلب المحلي من السلع الإستهلاكية والإنتاجية لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وأن لهذا الاعتماد آثاراً في ضوء التقلب الحاصل في أسعار النفط فضلا عن الاعتماد شبه الكلي على الاستيراد، وبالتالي فإن لهذه الظروف وما يحيط بها من مخاطر تجعل اقتصاد البلد معرضاً لصدمات متنوعة ومستمرة سواء داخلية أم خارجية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي المطلوب.

إن أغلب الدول تعرضت لصدمات مختلفة منها حقيقية ومالية، وكان لتلك الصدمات آثار وخيمة على الاقتصادات إذ نجحت بعض تلك الدول من معالجة تلك الصدمات من خلال الإجراءات الاحترازية والسياسية والاقتصادية التي اتخذتها والتي تمكنت من امتصاص لقوة تلك الصدمات وتأقلم مع آثارها سواء كانت الإيجابية أو السلبية.

غالبا ما تتعرض دول العالم إلى صدمات مالية وقد تكون هذه الصدمات ذات مستويات مختلفة فقد تكون إيجابية أو سلبية أو قد تكون مؤقته أو دائميه، وأن استجابة السياسة المالية لهذه الصدمات تختلف من دولة إلى أخرى ففي الدول المتقدمة تستجيب السياسة المالية بشكل مضاد للدورة الاقتصادية في حين أن الدول النامية ولاسيما الريعية تستجيب بشكل مساير مع اتجاه الدورة، حيث تشهد توسعا في مدة الازدهار وانكماشا في مدة الركود مما يحرز تقلب السياسة المالية في تلك الدول ومما يؤدي إلى توتر الصدمة وتعظيمها وعدم استقرارها وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي.

منهجية الدراسة

أولاً: مشكلة البحث

يتأثر اقتصاد أي دولة ومنها العراق بصدمات مالية وقد تكون هذه الصدمات إيجابية أو سلبية، وأن الاستجابة لتلك الصدمة تعتمد على هيكل الاقتصاد، وتمثلت مشكلة البحث في أن الاختلالات في الموازنة العامة (العجز) نتيجة الصدمات المالية يؤدي إلى عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي مما يتطلب تحديد مكامن أو مواطن الضعف في السياسة المالية المتبعة في العراق من خلال بنود الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة) وبالتالي تحديد المسارات المطلوبة للسياسة المالية العامة ومواجهة اي صدمات مالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، فالتساؤل الرئيسي هو كيف يمكن للاقتصاد العراقي مواجهة الصدمات المالية المتمثلة بانخفاض اسعار النفط أو زيادة النفقات غير المخططة مثل نفقات الحروب.

ثانياً: أهمية البحث

ترتبط متغيرات الاقتصاد الكلي فيما بينها في مجموعة من العلاقات التي يكون لها انعكاسات إيجابية متمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في أي اقتصاد لذلك ينبغي التوجه إلى اتخاذ سياسات حكيمة تأخذ بنظر الاعتبار هذا الترابط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية من أجل تقليص والحد من الآثار السلبية عند التعرض لصدمات السياسة المالية.

ثالثا: أهداف البحث

إن رسم سياسة مالية (إيرادات ريعية وضريبية وسياسة الإستثمار العامة) يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي:

1. استخدام الأدوات والاساليب الكمية لتقييم موقف السياسة المالية في العراق وتحديد المنهجيات الأساسية للمالية العامة.
2. قياس العلاقة التبادلية بين أدوات السياسة المالية العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق.

3. إعداد نموذج للاقتصاد يحدد آلية انتقال الآثار الديناميكية للسياسة المالية والصدمات التي قد يواجهها الاقتصاد.

رابعا: فرضية البحث

إن اعتماد سياسة مالية قائمة على تعظيم الإيرادات غير الريعية وترشيد النفقات العامة يؤدي الى استيعاب الصدمات المالية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي والناجمة عن الاعتماد على مورد النفط في تمويل النفقات العامة.

خامسا: منهجية البحث

تعتمد الدراسة على اسلوب التحليل الوصفي والاستقرائي لصدمة السياسة المالية والمتغيرات التي اعتمدت في الدراسة، فضلاً عن الأسلوب القياسي فيما يتعلق بتحديد نوع العلاقة بينهما وبين المتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الدراسة.

سادسا: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للبحث بدراسة الاقتصاد العراقي.

الحدود الزمانية: تناول البحث حالة الاقتصاد العراقي والسياسة المالية وما تعرضت له من صدمات خلال المدة 1990-2021

سابعا: هيكلية البحث

تتضمن الدراسة ثلاثة فصول فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل إليها، إذ يتناول الفصل الأول الإطار النظري لصدمات السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي أما الفصل الثاني فقد تناول الإطار التحليلي للآثار الديناميكية للسياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، أما الفصل الثالث فقد خصص للإطار القياسي والتحليلي لقياس العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية وبعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الفصل الأول

((الإطار النظري لصدمات السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي))

المبحث الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لصدمات السياسة المالية

المبحث الثاني : الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار الاقتصادي

تمهيد

يعد موضوع الصدمات المالية واثارها من المواضيع الحيوية والمهمة التي كانت وما زالت تنال اهتمام العديد من الباحثين نتيجة الاختلالات في الهياكل الاقتصادية، ومن أجل تصحيح مسار تلك الاختلالات التي لا تزال تعاني منها اغلب الدول وخاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وهيكل ميزانها التجاري، وتقليل اعتماد تلك الدول على المورد الأحادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن الصدمات المالية التي يتعرض لها، فالمحور النظري يمثل مدخلا أساسيا في الدراسات العلمية والاكاديمية، لذا يتناول هذا الفصل المحور النظري لصدمات السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي وبناءً على ذلك قسم إلى مبحثين المبحث الأول يتناول الإطار النظري لصدمات السياسة المالية وانواعها واثراها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فضلا عن أدوات السياسة المالية ومفهومها، أما المبحث الثاني فقد تناول مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأدواته وسياساته ومصادره وأركانه وعناصره والمدارس الفكرية التي فسرت طرق تحقيقه

المبحث الأول :-الإطار النظري والمفاهيمي لصدمات السياسة المالية

أولاً: مفهوم السياسة المالية:

تعد السياسة المالية احد أهم السياسات الاقتصادية الكلية واداة حكومية تستخدمها لتوجيه وتعديل مسارات النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة)، وتهدف الحكومة من خلال هذا التدخل بأهداف ووظائف السياسة المالية إلى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تستخدمها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة [1].

وتعرف السياسة المالية ايضا بأنها تحريك أدوات الموازنة العامة (الإنفاق والإيرادات العامة) للتأثير على الإستثمار وتحقيق الاهداف الاقتصادية[2].

فالسياسة المالية هي عبارة عن الاجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال تنظيم ادواتها المتمثلة بالإنفاق العام والايرادات العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي وتخفيض البطالة واستقرار الموازنة العامة.

ثانياً:-أدوات ووظائف السياسة المالية:

يمكن ارجاع انبثاق السياسية المالية إلى نظرية كينز الذي اقترح فكرة السياسة المالية كأجراء لتحفيز النمو خلال الكساد العظيم في القرن الماضي، فضلا عن أن التدخل الحكومي في الاقتصاد القومي من خلال السياسة المالية كان للتلاعب في جانبي الإيرادات والنفقات من أجل تحقيق اهداف اقتصادية معينة وبالتالي فإن استخدام السياسة المالية امر بالغ الأهمية في الاقتصاد القومي لاسيما في الدول الأقل نموا وكأداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيزه والحافظ على التوازن بين العرض والطلب الكلي للسلع والخدمات.

أن أهمية السياسة المالية في التأثير على ديناميكية الاقتصاد الكلي تكمن على المدى القصير، إذ يمكن للتوسع المالي المعاكس للدورة الاقتصادية أن يساعد في دعم الطلب الكلي والنمو خلال فترة الإنكماش الدوري، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي الإنكماش المالي إلى استقرار الاقتصاد الكلي الذي ينمو بشكل غير مستدامة ، أما على المدى المتوسط والطويل تلعب السياسة المالية أيضا دوراً مهماً في تحقيق،

1) عبد المطلب عبد الحميد ،السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة ،2003 ،ص43.

2) عماد محمد علي العاني ،السياسة المالية والتدخل الحكومي ،مكتبة العراق للطباعة والنشر ،بغداد ،2018، ص22.

الاستقرار الاقتصادي والبطالة والنمو الاقتصادي، ففي ظل الإطار الكينزي لا تتكيف وظيفة الطلب الكلي للعمالة تلقائياً مع وظيفة العرض الكلي للعمالة وكذلك الطلب والعرض الناتج، إذ لا يمكن تحقيق هذا التعديل الا عن طريق عملية ديناميكية للسياسة المالية، كذلك يعتقد كينز أن على الحكومة إن تؤدي دور مهم وإيجابي في التنظيم الاقتصادي والسيطرة عليه من خلال أدوات السياسة المالية، إذ تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى نمو اقتصادي عالي، فبالنسبة للنظرية الكينزية فأن السياسة المالية هي اسلوب لتحقيق والحفاظ على مستوى التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي من خلال التغير بالأنفاق الحكومي والإيرادات العامة بطريقة تحافظ على التوازن بين العرض والطلب للسلع والخدمات[1].

أما عناصر أو أدوات السياسة المالية تشمل اربعة اجزاء مستقلة عن بعضها ومترابطة فيما بينها بحيث يشكل مجموعها هيكلاً تنظيمياً موحداً وهذه الأجزاء الأربعة هي:

1-الإيرادات العامة :يتم تعريف الإيرادات على انها اجمالي الإيرادات مطروح منها التحويلات والاعانات ومدفوعات الفوائد وتشير على أنها ضرائب صافية ويتم حساب صافي الضرائب على النحو التالي :الضرائب غير المباشرة +الضرائب المباشرة + ضرائب راس المال + المساهمات الاجتماعية +تحويلات راس المال المستحقة +التحويلات الجارية الأخرى المستحقة القبض –المزايا الاجتماعية –التحويلات الجارية الأخرى المستحقة الدفع [2]،كما تتعدد انواع الضرائب وتقسيماتها تبعا لمعايير مختلفة وذلك كما يأتي[3]:

أ-تقسم وفقا لمعيار تعدد او وحدة الضرائب بداخل النظام الضريبي الى ضريبة وحيدة وضرائب متعددة.

ب-تقسم وفقا لطبيعة المادة الخاضعة للضريبة الى ضرائب على الاموال وضريبة على الاشخاص.

ت-تقسم الى درجة مراعاتها لظروف الممولين الى ضريبة عينية وضرائب شخصية.

ث-تقسم وفقا لتأثيرها الى ضرائب يمكن فرضها على اسواق المنتجات وعناصر الانتاج وضرائب على البائعين أو المشترين في السوق وضرائب على العوائل او المنشئات وضرائب على بعض الاستخدامات.

1) Attahir B. Abubakar ,Dynamic Effects of Fiscal Policy on Output and Unemployment in Nigeria; An Econometric Investigation, CBN Journal of Applied Statistics, VOI.7 ,NO.2 ,December 2016,P102-103.

2) Mirdala Rajmund and Kamenik Marin , Effects of Fiscal Policy in CE3 Countries (TVAR Approach),MPRA Paper NO.79919, Posted 28 Jun 2017,p9.

3) عاطف وليم أندراوس ،الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2010 ،ص173-174.

ج-تقسم وفقا لأساس توزيع عبئها الى ضرائب توزيعية وضرائب قياسية.

ح-تقسم وفقا لهيكل اسعارها الى ضرائب نسبية وضرائب تصاعدية وضرائب تنازلية.

خ-تقسم حسب نوع الوعاء الخاضع للضريبة الى ضرائب على الانفاق وضرائب على الدخل وضرائب على الثروة.

د-وقد يتم تقسيم الضرائب الى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.

وتتلخص مصادر الإيرادات العامة في فرض الضرائب وجباية الرسوم من افراد المجتمع، إذ تفرض الضرائب بصورة اجبارية وتحصل بقوة القانون دون عمل أو خدمة بالمقابل من قبل المجتمع، أما الرسوم فإنها تدفع مقابل خدمة يحصل عليها الفرد أو المجتمع، كذلك تشمل الإيرادات ارباح وعوائد المشاريع الخدمية والإنتاجية العامة إذ هناك العديد من المشاريع والشركات العامة تقوم بنشاطات متعددة تقدمها إلى المجتمع مقابل مبلغ نقدي كما تقوم الشركات بالاستيراد وبيع المواد للمجتمع بأسعار أعلى من سعر التكلفة والفرق بين نفقات وايرادات هذه المشاريع يُعدُّ عائدا لخزينة الدولة، كذلك تتمثل الإيرادات بيع الاراضي والعقارات والممتلكات العامة حيث تقوم الإدارة العامة ببيع أو تأجير الاراضي والعقارات للمجتمع والشركات المحلية والأجنبية لفترة معينة وتحصل على سيولة نقدية في حين تنخفض هذه السيولة لدى الشركات والافراد وهكذا تنتقل الثروة من القطاع العام إلى القطاع الخاص من خلال إعادة التوزيع[1].

2-الإنفاق العام: تعد سياسة الانفاق الحكومي جزءاً اساسي من أجزاء السياسة المالية لما لها من تأثير على الطلب الكلي والذي يعتبره كينز الاداة الاكثر فعالية لمعالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي[2]، وهي الاداة الثانية من أدوات السياسة المالية التي تعتمدها الحكومة في تنفيذ سياستها المختلفة وما من شك في أن تطور دور الإنفاق العام قد ارتبط ارتباط وثيق بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أما بالنسبة لتقسيمها النظري فقد تنقسم إلى فئتين الفئة الأول هي نفقات حقيقية تستنزف جزء من الموارد من أجل أداء الخدمات العامة ومن أهمها النفقات الجارية، وأما الفئة الثانية فهي النفقات الإستثمارية، ونفقات تحويلية تهدف إلى تحويلية جزء من الموارد المتاحة عن اتجاهها الاصلي لتحقيق هدف معين ومن أهمها النفقات التحويلية المالية والاجتماعية والاقتصادية والمخطط التالي يوضح هذه التقسيمات[3]:

1) ميثم صاحب عجام ،المالية العامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي ،الهيئة القومية للبحث العلمي معهد الأنماء العربي ،طرابلس 1989، ص32-33.

2) وليد عبد الحميد عايب ،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ،ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص100.

3) عماد محمد علي العاني ،مصدر سابق ،ص36-37.

المخطط (1) التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة

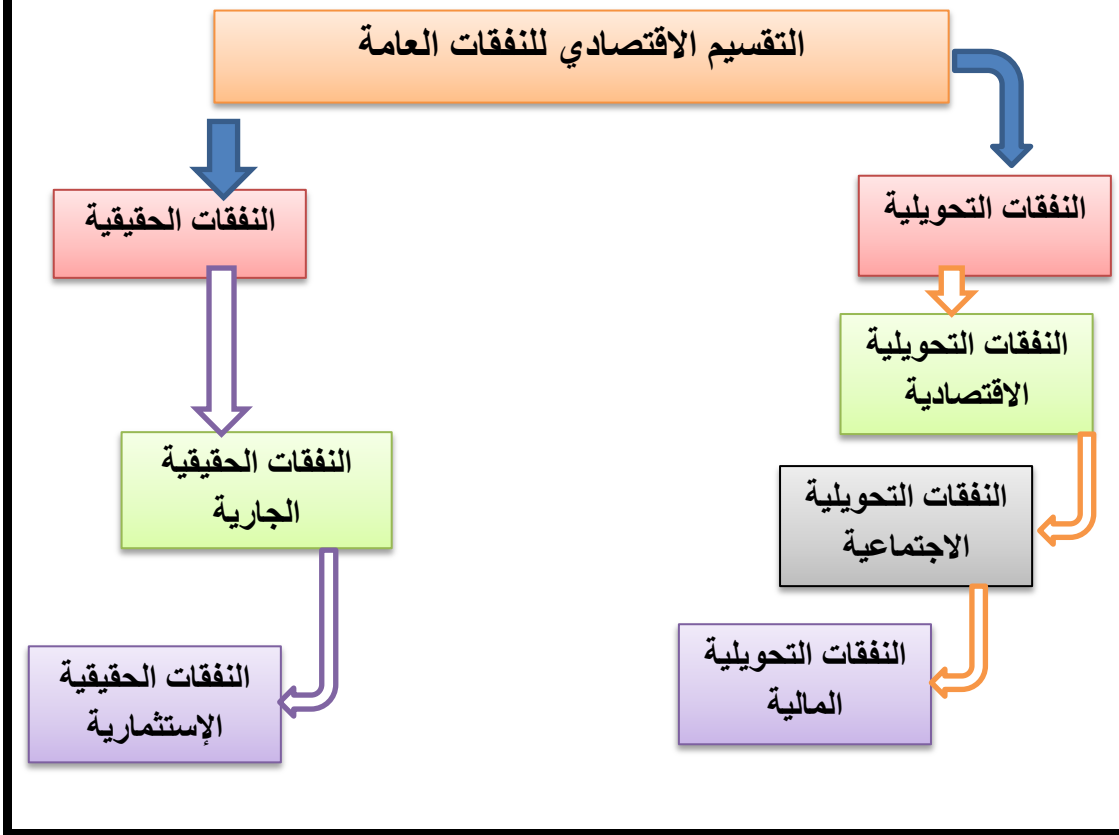

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على عماد محمد علي العاني ،السياسة المالية والتدخل الحكومي ،مكتبة العراق للطباعة والنشر ،بغداد ،2018، ص36-37.

يلاحظ من خلال هذه الاداة بأن كلا من النفقات الجارية والاستثمارية الحقيقية لها تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية الكلية الاساسية كمعدل النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والتوازن الخارجي، كما يتيح لنا هذا التقسيم للنفقات الحكومية التعرف على توجه السياسة الاقتصادية ،فاذا كانت الهيمنة للنفقات الاستثمارية على النفقات الجارية فان هذا يعني اهتمام الحكومة في دعم القدرات الانتاجية، اما اذا كان الاهتمام بالنفقات الجارية فان هذا يعني محاولة زيادة الطلب الكلي لاستيعاب العرض الكلي.

3-الاقتراض: تلجأ الحكومة إلى الاقتراض الخارجي والداخلي عندما تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة كما يمكن أن يكون الاقتراض بهدف امتصاص القوة الشرائية لدى المجتمع أو بهدف تمويل الاستثمارات التي تعجز عن تمويلها المدخرات المحلية[1].

4-الموازنة العامة :تعتبر الموازنة العامة مرآة تعكس فلسفة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فقد ادى تطور الدولة وفلسفة النظام السياسي والاقتصادي إلى اتساع نطاق الموازنة العامة وتطور اهدافها، إذ اقتصرت الموازنة في الدولة الحارسة على الجمع بين الإيرادات والنفقات بشكل متوازن وبدون اهداف اقتصادية واجتماعية مقصودة، أما في الدولة المتدخلة فقد اصبحت الموازنة العامة ذات دور في التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وعليه اختلفت فلسفة الموازنة وادى التطور الذي حصل في دور الدولة وتدخلها إلى توسع مفهوم السياسة المالية واصبح يتم من خلال الموازنة العامة ولم تعد اداة لتحقيق هدف مالي فقط ولكن اصبحت أداة للسياسة المالية في تحقيق اهداف إعادة توزيع الدخل القومي والتخصيص الأمثل للموارد والاستقرار والنمو الاقتصادي، وتشترك تعاريف الموازنة العامة سواء بالمعنى الضيق أو الواسع في امرين أساسيين الأمر الأول هو التخمين أو التقدير لمقدار الإيرادات التي من المحتمل تحصيلها من مختلف مصادر الإيرادات العامة، كذلك تقدير لمقدار النفقات المتوقع انفاقها خلال فترة زمنية معينة فهي مبالغ تتحقق بالفعل أو قد لا تتحقق، وأما الثاني فهو الاجازة أي موافقة السلطات التشريعية على ما قدمته الحكومة من تقدير أو تخمين للنفقات والإيرادات العامة المتوقعة في الفترة القادمة وعادة ما تكون سنة أو أكثر، فقانون الموازنة العامة يعطي الحق للدولة في الإنفاق على السلع والخدمات العامة والمدفوعات التحويلية والمشاريع الإستثمارية، كما يخولها في تحصيل الإيرادات لكن هناك فرق بين الاجازة بالنسبة للإيرادات تعني وجوب جبايتها وفق القانون ولا يوجد خيار في تحصيلها أو عدم تحصيلها أما الاجازة بالنسبة للنفقات العامة فإنها تعني إعطاء الحق للحكومة في الإستثمار نفس المبلغ المقدر أو اقل منه أو حتى الغاء البعض منه[2].

1) Radi Aladayleh and Others, The Structure of Public Debt in Jordan and its Impact on Economic Growth (1980-2012),Munich Personal Repec Archive MPRA Paper NO56217, Posted 30 May 2014 ,P5.

2) علي محمد خليل وسليمان احمد اللوزي ،المالية العامة ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،1999، ص300-301.

ثالثاً:- مفهوم الصدمة والأزمة:

يعرف مفهوم الصدمة اقتصاديا بأنه التغيير الشديد والمفاجئ في المتغيرات الاقتصادية غير المتوقع، وهذه الصدمة أما أن تكون إيجابية ترفع من قيمة المتغير أو قد تكون سلبية تخفض من قيمة المتغير[1]،فالصدمة هي التغيير المفاجئ الذي يؤدي إلى تخفيض الرفاهية الاقتصادية ومن ثم يؤثر على الأفراد في المجتمع من خلال الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة[2]، وتوجد انواعا مختلفة من الصدمات ومن بينهما الصدمة الاقتصادية وتعرف أيضا بأنها التغيرات غير المتوقعة في كل من الطلب الكلي (AD) والعرض الكلي (AS)، فقد تحدث هذه التغيرات بسبب تغيرات سياسة الحكومة كالتغيرات في الإنفاق العام والضرائب والمدفوعات التحويلية[3].

وهناك من يرى بأن الصدمات هي اضطرابات خارجية غير متوقعة تؤثر في النظام الاقتصادي ولكن هناك صدمة يكون لها تأثير إيجابي مثل الاختراعات التكنولوجية والتي تستخدم للحد من الظواهر التي يكون لها تأثير سلبي على الاقتصاد ومن أبرز تلك الصدمات هي الصدمات الداخلية والخارجية والصدمات الحقيقية والاسمية، ويرى بعض الاقتصاديين ان الصدمات لها تأثير على النمو الاقتصادي، فالكلاسيك الجدد يرون بأن الصدمات التي تنشأ عن طريق التغير المفاجئ في الطلب والعرض الكلي في الأجل القصير تؤدي إلى تقلبات في معدلات النمو الاقتصادي[4] وتهتم الدراسات الحديثة في دراسة مسببات حدوث الصدمات والتقلبات في السياسة الاقتصادية سواء كانت سياسات مالية أو سياسات نقدية أو غيرها لأهميتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فالصدمات الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة واسعار الصرف الحقيقية وتدهور شروط التبادل التجاري وتقلبات معدل التضخم والركود تعد عناصر لعدم الاستقرار الاقتصادي مما يؤثر على الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي[5].

يتأثر أداء النشاط الاقتصادي بالتغيرات التي تحدث في الإنفاق العام والإيرادات العامة ويندرج التغير فيهما تحت نوعين من تغيرات السياسة المالية المخططة الناجمة عن قيام الحكومة بإجراء تغيرات نوعية وكمية في الإنفاق العام والإيرادات بهدف التأثير على الطلب الكلي ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي،

---

1) خضير عباس حسين الوائلي، اثر الصدمات الاقتصادية على بعض المتغيرات الاقتصادية (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ،2012،ص11.

2) Claude Francis Naoussi and Fabien Tripler, Trend Shock and Economic Development, Detrudes Prospective, 2013, p19.

3) مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة محمد ابراهيم ،دار المريخ ،الرياض ،1999،ص340.

4) ميثم خضير جواد كاظم اليساري، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية (السعودية والعراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2016،ص23.

5) قصي الجابري وفلاح حسن ثويني ،رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الازمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك(دراسة تطبيقية على الازمات المصرفية لدول جنوب شرق اسيا)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ،العدد 80 ،2009،ص48.

وعند بروز فجوة في الناتج المحلي الاجمالي فمن الممكن للتغيرات في معدل الضريبة والأنفاق الإستهلاكي و الإستثماري ان تعوض أو تعالج هذه الفجوة وبالتالي فإن السياسة المالية التي يتم وضعها وإعدادها تؤثر في حصول هذه التغيرات في صورة متغيرات السياسة للظروف المحيطة لكي تحقق الاستقرار الاقتصادي، أما تغيرات السياسة المالية غير المخططة وهي تحدث بطريقة تلقائية وتعمل هذه الالية وفقا لما يتعرض له مستوى الدخول من تغيرات من خلال الدورة الاقتصادية وهو ما يطلق عليها آلية الاستقرار الذاتية والتي تشير إلى تلك العوامل التي تعمل على تعويض تقلبات الطلب الكلي بفعل متغيرات طارئة مثل الحروب والازمات والكوارث الطبيعية من خلال التأثير على الإيرادات والنفقات الحكومية[1].

اصبحت مشكلة التعرض للصدمات الاقتصادية بصورة عامة وصدمات السياسة المالية بصورة خاصة في الوقت الراهن مشكلة عالمية مشتركة بين مختلف الدول سواء كانت متقدمة ام نامية ولا توجد دولة في عالمنا بمعزل عن هذه المعضلة التي ينبغي وضع حلول مناسبة لها لأنها اصبحت تشغل عقول العاملين في مجال السياسة الاقتصادية وعليه يمكن تعريف الصدمة لغة هي مفرد صدمات أما اصطلاحا هي مصيبة نازلة تفاجئ المجتمع فتقلقهم، فالصدمة هي مجمل الاضطرابات من انفعال أو تأثر شديدين[2].

أما مفهوم الازمة فقد يعبر عن حالة وموقف وقضية وعملية يواجهها متخذي القرار في احد الميادين الادارية سواء كانت دولة أو مؤسسة أو مشروع أو شخص، تتلاحق فيها الاحداث بالحوادث وتتداخل وتتشابك الاسباب بالنتائج، وتختلط الامور وتتعقد مما يفقد متخذ القرار قدرته على الرؤية عند اصطدامه بها وعند محاولته السيطرة عليها وعلى اتجاهاتها المستقبلية.

فالأزمة هي لحظة حاسمة وحرجة تتعلق بمصير الكيان الذي اصيب بها مما تشكل صعوبة حادة أمام متخذ القرار وتجعله في حيره بالغة، فأي قرار يتخذ في ظل عدم التأكد وقلة المعرفة وقصور المعلومات والبيانات واختلاط الاسباب بالنتائج يزيد من درجة المجهول عن تطورات الأزمة في ظل مجهول متزايد عن الاحتمالات مما يحدث مستقبلا في الامة من الأزمة[3].

1) اسراء سعيد صالح العبيدي ومحمد صالح الكبيسي، قياس وتحليل تأثير الصمات الاتفاقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1990-2014) ،بحث مستل من اطروحة دكتوراه ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط، العدد 26، 2017، ص3.

2) ايمان عبد الرحيم وهاشم مروك الشمري ومناضل عباس الجواري، اثر الصدمات النقدية في الناتج امحلي الإجمالي في اليابان، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 20، المجلد11، 2017، ص219.

3) ماجد عبد المهدي ،ادارة الازمات ،ط1 ،دار الثقافة ،عمان ،2012،ص19-20.

ويوضح الجدول (1) الفرق بين الصدمة و الأزمة من حيث المفهوم والاسباب والآثار والأنواع والمعالجة:

الجدول (1) الفرق بين الصدمة و الأزمة

اوجه المقارنة	الصدمة	الأزمة
المفهوم	تعبر الصدمة عن موقف حاد ناجم من حدث غير متوقع وهي تؤدي إلى شعور مفاجئ بالخداع والغدر وشعور في الاساءة غير المتوقعة كما تؤدي إلى تتابع الاحداث في شكل يعزز شعور مركب من الذهول أو الدهشة ويمكن القول بان الصدمة هي احد الاعراض الناجمة عن وقوع الأزمة، ويكون الاحساس بالصدمة سريع وطارئ وبسرعة يزول.	هي انهيار في النظام بكاملة مصحوب بفشل في المؤسسات المالية وغير المالية فضلا عن انهيار في النظام المالي وغير المالي أو فشل في عملة بلد ما أو سوق العقارات والسلع البترولية مع انكماش حاد و تمتد إلى باقي مفاصل الاقتصاد.
الأنواع	الصدمة الاقتصادية والمالية والنقدية وصدمة الطلب الكلي والعرض الكلي والصدمة المؤقتة والدائمية والصدمة السياسية والنفطية وغيرها.	هناك العديد من الازمات التي حدثت في دول العالم مثل ازمة الرهن العقاري وازمة النمور الاسيوية وازمة المكسيك وازمة المديونية وغيرها من الازمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
الاسباب	تختلف الاسباب حسب طبيعة الصدمة ومن بينها المضاربة والتغير في أسعار الفائدة والصرف وعدم وجود رقابة منظمة والتغيرات غير المتوقعة في الارصدة النقدية وقروض الرهن العقاري والسياسات المالية والنقدية .	تختلف الاسباب بحسب حدة الأزمة ومداها وتأثيرها ومنها الذعر المصرفي والفشل الذي يؤدي إلى الكساد أو انهيار حاد في سعر الصرف وقيمة العملة واسعار الاصول واسعار الاسهم أو عدم الموائمة بين حجم الاصول والالتزامات أو انتقال الأزمة من بلد لآخر اومن قطاع لآخر.
الآثار	الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وتقليص الإنفاق على المستهلكين وعلى دخول الاسر وتقلب أسعار السلع والاصول حسب نوع الصدمة وارتفاع	سيادة حالة من الذعر والتخبط عند حدوث الازمات مما يؤدي إلى الشك في البدائل لمواجهة الاحداث المتسارعة

	نسبة البطالة وتقلص منح الائتمان من قبل البنوك بعد حدوث صدمة القروض وعدم السداد وبالتالي الضعف العام في النشاط الاقتصادي والقطاع المصرفي.	والتعقيد والتداخل والتشابك في عواملها واسبابها فضلا عن حدوث كساد وعجز في أغلب الأنشطة الاقتصادية وانخفاض في الارباح وانتشار البطالة.
المعالجة	ان آلية المعالجة تختلف بحسب نوع الصدمة ففي حالة التخلف عن تسديد الديون يمكن لمقرض الرهن العقاري مثلا استرداد المباني كتامين للقرض واستعاده الاصول بدل التسديد، الموازنة بين العرض والطلب وجلب اشخاص كفؤين في ادارة عمل المنظمات لتفادي الاخطاء وعمل تخطيط منظم قبل صرف اي عملية مالية أو ادارية والمراقبة في منح الإنفاق وفي اي مجال صرفت وهل حققت الغرض المنشود أو صرفت إلى اشخاص.	ان آلية المعالجة تختلف من دولة لآخر وحسب نوع الأزمة ففي الولايات المتحدة اوصى البنك الفدرالي ووزارة الخزانة بضرورة تخصيص التمويل لا عادة الاستقرار للقطاع المالي فضلا عن التدخل المباشر في سوق المال .

المصدر: كرار محمد رضا هاشم ومحمد غالي الحسيني، الصدمات الائتمانية وتأثيرها في الاداء المصرفي، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 25، السنة 13، 2019، ص290-291.

رابعاً: مفهوم صدمات السياسة المالية:

تعد السياسة المالية جزءا من السياسات الاقتصادية لذا فإن مفهوم صدمة السياسة المالية يمكن تحديده بشكل منفصل عن أنواع الصدمات الأخرى، لأنها تمارس تأثيراً على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار بشكل خاص والأسعار وفي الوقت نفسه ليس من الواضح ما إذا كانت هذه الصدمات هي صدمات الطلب أو العرض من وجهة نظر تأثيرها على الاقتصاد الكلي، ومن المثير أن التنمية المالية والهيكل المالي والاقتصادي لدولة ما لم يكن له أهمية كبيرة بالنسبة لشدة انتشار الصدمات المالية لأن هذه الصدمات المالية تؤدي دورا ليس فقط في اوقات الازمات ولكن أيضا في ظل الظروف العادية[1].إذ يتعرض الاقتصاد باستمرار لصدمات العرض والطلب الكلي أو كليهما وقد تكون هذه الصدمات بمثابة تحول في الإستهلاك ناجم عن تغيرات في ثقة المستهلك أو التحول في الإستثمار، والتغيرات الطارئة على الطلب،

1) Fabio Fornari and Livio Stacca, What Does A Financial Shock Do? First International Evidence, European Central Bank, Work Paper Series, NO1522, March 2013, P7.

المفرط واسعار النفط وما إلى ذلك، أو انها قد تعود الى التغيرات في السياسة كتقديم قانون جديد للضرائب أو قرار جديد بالاستثمار في البنى التحتية أو قرار من البنك المركزي لمكافحة التضخم من خلال تقليص العرض النقدي[1]، فالصدمة لها تأثيرات ديناميكية على نظامنا ومكوناته وتسمى هذه التأثيرات الديناميكية آلية انشار الصدمة، وأن آليات الانتشار تختلف باختلاف الصدمات، قد يكون تأثير الصدمة على النشاط الاقتصادي كبير في بداية الصدمة ثم تنخفض تدريجياً، أو قد تتراكم التأثيرات لفترة ثم تختفي فعلى سبيل المثال تصل التأثيرات أو الزيادة في عرض النقود أو الإنفاق على الناتج إلى ذروتها بعد سنة إلى تسعة اشهر ثم تنخفض ببطيء، وبعد ذلك حيث يرتفع مستوى الأسعار في النهاية بما يتناسب مع الزيادة في عرض النقود الاسمية، وأما بعض الصدمات لها تأثيرات حتى على المدى المتوسط وكما هو الحال مع أي صدمة لها تأثير دائم على العرض الكلي مثل التغير الدائم في سعر النفط، إذ تحدث التقلبات في الناتج نتيجة التكرار المستمر لصدمات جديدة ولكل منها آليه انتشارها في بعض الاحيان أو قد تكون بعض الصدمات سيئة بدرجة كافية أو تأتي بتركيبات أو مجموعات سيئة بما يكفي وتسبب الركود [2]، فالسياسة المالية تواجه تحديات نتيجة عوامل طارئة تدفعها لأجراء تغيرات في أدواتها المخطط لها مسبقا لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإن هذه التغيرات يمكن التعبير عنها بصدمة السياسة المالية التي قد يكون لها آثارا إيجابية أو سلبية بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والاستقرار الاقتصادي [3].

وتعرف صدمة السياسة المالية بأنها التغيرات غير المتوقعة في الإنفاق العام أو النظام الضريبي أو أحد مكوناتهما وقد تتضمن تغيرات غير متوقعة بهما سوية كأجراء زيادة معينة في الإنفاق الحكومي يتبعه زيادة معينة في الضرائب، ويمكن إن تستهدف من جراء ذلك ما يضمن الحفاظ على مجموعة متغيرات بشكل معين للمحافظة على ثبات الإيرادات والنفقات والعجز والدين العام من خلال أجراء تغيرات في كل منهما ويستدل من التعريف بأن صدمة السياسة المالية تغير غير متوقع في أحد أو جميع مكوناتها [4].

1) Olivier Blanchard, Macroeconomics Fifth Edition, Pearson International Edition, 2009, p180.

2) Olivier Blanchard and others, macroeconomics A European Perspective, Prentice Hallisanim print of Pearson ,NEW YORK,2010, P183.

3) Dario Caldara and Christophe ,What are the Effect of Fiscal Policy Shock, European Central Bank, 2008, p10.

4) قيس انيس جحيل العقابي ،اثر الصدمات الاقتصادية في القطاع الصحي وسياسات الاستجابة في العراق (سيناريوهات مستقبلية) ،دار بيت الحكمة للنشر ،العراق ،2021،ص33.

وتعرف صدمة السياسة المالية على أنها صدمة لها تأثير إيجابي على كل من الناتج والأسعار ولكن لها تأثير سلبي على اسعار الفائدة ومن ثم على العرض النقدي[1].

وكما تعرف الصدمة المالية بأنها تغير خارجي في صافي الثروة المصرفية مثل الضريبة على راس المال لأن راس المال المصرفي هو اداة رئيسية لقدرة إنتاج ديون الوسطاء فقد يكون للصدمة المالية عواقب كبيرة على ظروف الاقتصاد الحقيقي والتمويل[2].

كما تعرف الصدمة المالية بأنها صدمة اضافية لعلاوة التمويل الخارجي[3].

أما الصدمة المالية الإيجابية فتعرف بأنها تحويل صافي الثروة من القطاع غير المالي إلى القطاع المالي لأن توزيع صافي الثروة بين القطاعات مهم للاستثمار، فالصدمة المالية الإيجابية تشبه الإنخفاض في الضرائب المفروضة على الوساطة المالية مما يجعل الوساطة اقل تكلفة واكثر كفاءة وكنتيجة لهذه الصدمة الشبيه بصدمة العرض اصبحت الشركات التي تقدم خدمات الوسطاء الماليون أكثر ربحية[4].

إن الصدمات المالية تلعب دوراً مهيمن في تفسير تقلبات دورة الاعمال([5])، اذ أنها قوية في تغيير تدفقات الشركات للتمويل والاجور، فضلا عن انها تلعب دوراً رئيسياً في ديناميكيات الدين وتوزيع الارباح والاجور في الأجل القصير ولكن تأثيرها على الاجور يتضاءل بشكل كبير في الأجل الطويل، بالإضافة إلى أن تقلبات في البطالة على المدى القصير والطويل ومساهمتها في تحركات زيادة الإنتاج في الأجل الطويل[6].

1)Mario Forni and Luca Gambetti ,Macroeconomic Shocks and the Business Cycle ;Evidence From a Structural Factor Model ,Barcelona Economics Working Paper Series Working Paper n440, March22 2010, P13.

2)Meh C. and Moran K. ,The Role of Bank Capital in the Propagation of Shocks, Journal of Economic Dynamics and Control, 2010, P34.

3)Gilchrist S. and Ortiz A. and Zakrajsek E. ,Credit Risk and the Macroeconomy :Evidenec From an Estimated DSGE Model ,Mimeo ,2009.

4) Dario Caldara and Christophe ,op, cit, P7.

5) *Fabio Fornari and Livio Stacca, OP, Cit, p14.*

6) Francesco Zanetti, Financial Shock Job Destruction Shock and Labor Market Fluctuations, Cambridge University Press 1365-1005/17, 2017, P3.

خامساً:-انواع صدمات السياسة المالية:

يمكن تقسيم صدمات السياسة المالية إلى نوعين من الصدمات وكما يأتي :

1-صدمة النفقات العامة: لصدمات الإنفاق الحكومي تأثير إيجابي ومستمر على كل من مستوى الأسعار ومتوسط تكلفة تمويل الدين، وبالتالي فإن صدمات الإنفاق الحكومي تؤثر بشكل عام تأثيرا ضئيلا ولكن إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن اثرها المتباين على الإستهلاك الخاص و الإستثمار الخاص في حين يكون لها أثر إيجابي على أسعار المساكن ولكن تؤدي إلى انخفاض سريع في أسعار الاسهم.

وبشكل عام تؤثر بشكل إيجابي على مستوى الأسعار ومتوسط تكلفة إعادة تسديد الدين، وهي تنقسم إلى ما يأتي[1].

أ- صدمة سلبية: وهي تؤدي إلى حدوث كساد بسبب انخفاض الصادرات وعادة ما تحدث آثار قوية نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية .

ب- صدمة إيجابية وهي على العكس من الصدمة السلبية فهي تحدث عند زيادة الصادرات والإيرادات من العملة الأجنبية.

كما تحفز الصدمة الإيجابية الإستثمار وتساهم في خلق فرص العمل وراس المال المادي مما يزيد العمالة والإنتاجية مستقبلا، وعلى المدى القصير ينبغي تمويل هذه الاستثمارات من خلال رفع الإنتاج الناتج عن انتاجية اقل من المعتاد وبتقليل في الإستهلاك، ولكن بسبب دافع تجانس الإستهلاك والقدرة المحدودة على زيادة الناتج من خلال زيادة الاستخدام وتخفيض البطالة والتكامل بين راس المال المادي والعمل أي يتم اجراء المزيد من الإستثمار من كلا النوعين في الفترة اللاحقة، أي ما يعني يتم نشر الصدمة.

أما الصدمة السلبية لها تأثير سلبي وفوري حاد على الانتاج، وعلى الرغم من أن هذا التأثير تخفضه إعادة تخصيص راس المال الحالي لتلك الوظائف التي تستمر، الا أن معدلات الايجار تقع في التأثير استجابة لانخفاض راس المال الناجم عن تدمير الوظائف، ومن المتوقع أن ينخفض أكثر في المستقبل نتيجة لذلك. وبالتالي انخفاض في تكوين راس المال وخلق فرص العمل ما يؤدي إلى تقليل الإنتاج بشكل أكبر في المستقبل، مما يؤدي تفاعل دافع تجانس الإستهلاك مع عملية خلق الوظائف إلى نشر الصدمة في المستقبل[2].

---

1) فراس محمود مهدي وخليل اسماعيل عزيز، قياس اثر الصدمات المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2019) ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،جامعة تكريت، المجلد 17، العدد55/ج3، 2021،ص183.

2) J.P Taylor and M. Woodford ,Handbook of Macroeconomics,Volume1, Elsevier Science B.V. All rights reserved, 1999,p1206-1207.

ت-**الصدمات الداخلية:** وهي حدث داخلي يتعرض له الاقتصاد وتقسم إلى الصدمات النقدية ويقصد بها الزيادة المفاجئة والمهمة في وسائل الدفع المتاحة في أي دولة وتكون بصورة زيادة أو انخفاض في الطلب على النقود نسبة إلى كمية النقود المعروضة منها، أو هي السلوك الذي يتخذه البنك المركزي للتدخل في المعروض النقدي عن طريق عملياته في السوق المفتوحة، ويعد هذا النوع من الصدمات من أكثر الأنواع، حدوثاً في الدول النامية وغالبا ما تحدث هذه الصدمات النقدية عندما يكون هناك تغير مفاجئ في أسواق النقد، أما الصدمات الحقيقية تحدث من خلال تكنولوجيا حديثة أو حدث مفاجئ في أسواق السلع والخدمات أو التقلبات والتغيرات في أسعار المواد الأولية التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، اضافة الى ذلك عنصر التوقعات([1])،وقد جاء في الادبيات الاقتصادية تفسيرات مختلفة للصدمات الداخلية اذ يعتقد الكنزيون أن السياسة المالية تؤدي دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في اوقات الازمات والصدمات وبالتالي فإن غيابها عن الواقع الاقتصادي يجعله عرضه للصدمات ،وقد يختلف الامر في الدول النامية اذ إن السياسة المالية قد تكون سببا في وجود الصدمات بدلا من تحقيق الاستقرار الاقتصادي نتيجة ضعف فاعلية ادواتها[(2)].

ث-الصدمات الخارجية: سيكون تأثير الصدمة الإيجابية للميزان التجاري بعد زيادة الناتج الاجنبي مماثلة لحالة صدمة الإنفاق التوسعية وكما في الشكل (1) ،ولكن الصدمة الإيجابية للميزان التجاري بعد الزيادة في الأسعار الأجنبية لن يكون لها اي تأثير سواء على المدى القصير والطويل بل سيكون التأثير الوحيد هو ارتفاع سعر الصرف من حيث القيمة المطلقة للزيادة الأولية في الأسعار الأجنبية (التحولات المتزامنة في LL، AS_1، AS_2 تعوض بعضها البعض تماما)، كما يلاحظ من الشكل أن التوسع في الطلب يقابله ارتفاع في سعر الصرف في الأجل القصير وسيتزامن التوازن عند النقطة 2 مع التوازن الأولي عند النقطة 1 من الناحية البيانية، فإن الانتقال إلى اليمين لمنحنيات YY وAD_1 وAD_2 نتيجة صدمة الإنفاق التوسعية يتم تعويضها من خلال الانتقال إلى اليسار بسبب سعر الصرف كما كان في السابق، يتغير تقدير سعر الصرف LL وAS_1 وAS_2 إلى اليمين بحيث ينتهي الأمر بالدولتين 1و2 عند النقطة 3 في الشكل A اي التوسع في الإنتاج في الأجل الطويل مقرونا بانخفاض الأسعار في كل من الدولتين 1و2[(3)].

1) فراس محمود مهدي وخليل اسماعيل عزيز ،مصدر سابق ،ص183.

2) قيس انيس جحيل العقابي، مصدر سابق،ص35.

3)Oscar Bajo-Rubio, Carmen Diaz-Roldan, Macroeconomic Analysis of Monetary Unions, Springer Heidelberg Dordrecht London-New york ,2011, p23-24.

الشكل (1) الصدمة الإيجابية للميزان التجاري

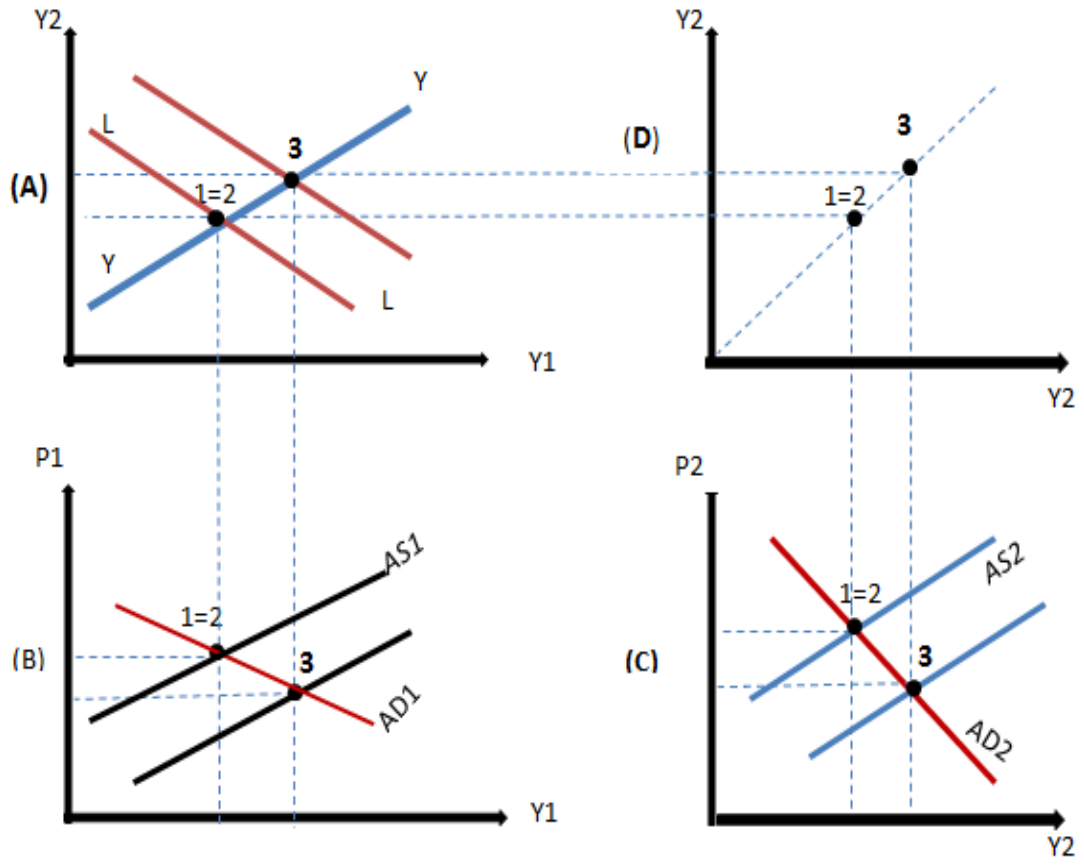

Oscar Bajo-Rubio ،Carmen Diaz-Roldan ،Macroeconomic Analysis of Monetary Unions ، Springer Heidelberg Dordrecht London-New york ، 2011 ،p23-24.

كما أن هذه الصدمات تحدث نتيجة الاحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ومن ابرز هذه الاحداث تغير عوائد الصادرات ،والتضخم المستورد وارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي ،أما العوامل التي تجعل الدولة عرضة لمثل هذه الصدمات هي الاختلال في هيكل الناتج وعدم تكامل الاسواق المالية وتقلبات اسعار الصرف ،ولكل من هذه العوامل مساهمة في تقلبات الاقتصاد، وأن الدول التي تعتمد على المساعدات الخارجية والاكثر انفتاحا ستكون اكثر عرضة لهذه الصدمات لان الخصائص الهيكلية لاقتصادات هذه الدول تجعل القطاعات تعتمد على عوامل خارجة عن سيطرة صناع السياسة في الداخل، كما أن اغلب التقلبات التي تحدث في الدول النامية هي نتيجة الصدمات الخارجية[1]

1) قيس انيس جحيل العقابي، مصدر سابق،ص35.

2- صدمة الإيرادات : تشير الادلة التجريبية إلى ان صدمات الإيرادات العامة لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي و الإستثمار الخاص، ولكن لها تأثير متباين على الإستهلاك الخاص وأثر متنوع على أسعار المساكن وأثر إيجابي على أسعار الاسهم، وبشكل عام لا تؤثر على مستوى الأسعار ولكن لها تأثير مزدوج على سعر الفائدة، وكما أن الاستجابة النبضية لصدمة في الإيرادات الحكومية تميل آثارها على الناتج المحلي الإجمالي والإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص بشكل سلبي، ولكن الآثار ليس مستمرة لأنها تتلاشى وتصبح إيجابية، وإذا ننظر إلى ردود فعل أسواق الاصول فبوسعنا أن نرى أن التأثيرات المترتبة على صدمات الإيرادات تميل إلى أن تكون إيجابية بالنسبة لأسعار الاسهم وسلبية بالنسبة لأسعار المساكن ولكن تؤثر قناة الائتمان (أي انخفاض أسعار الفائدة) بشكل إيجابي على أسواق الاوراق المالية ولكن هذه القناة في أسواق الاسكان تمحى بفعل تأثيرات المزاحمة، وعلاوة على ذلك فإنه يتفق مع الحجة القائلة بأن لآثار ضبط الاوضاع المالية على أسعار الاسهم تكون قوية بشكل خاص في الدول التي تسجل مستويات عالية من العجز الحكومي[1].وهي تقسم إلى الآتي:

أ-الصدمة الضريبية :استنتجت معظم الدراسات التي تقيم آثار الصدمات الضريبية على الاقتصاد بان الزيادات المتوقعة لها آثار سلبية قوية على الإنتاج ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي الأخرى، بينما يقدم بلانشارد وبيروني(Blanchard and Perotti) دليل يبين أن الزيادات الضريبية غير المتوقعة لها تأثيرات سلبية قوية على الإنتاج، في حين يقدم (Perotti) نتائج بأن الإنتاج لا يتفاعل في الفترة التي تضرب فيها الصدمة الضريبية الاقتصاد[2]، ووفق منهج بلأنشارد وبيروتي يكون المعامل المقدر للصدمة الحكومية على الإيرادات الضريبية سالبا ويشير إلى أن الصدمة الإيجابية بنسبة 1% في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات، الضريبية بنسبة 0.12% كما أن هناك علاقة نظرية تشير إلى أن الصدمة الإيجابية في الإنفاق الحكومي ستزيد من معدل الفائدة وهناك تأثير مزاحمة[3].

ب- صدمات صغيرة (موسمية): وتمثلها صدمة الطلب السلبية وهي امر يتسبب في حدوث تحول سلبي في منحنى الإستهلاك أو الإستثمار أو يؤدي إلى انخفاض في الصادرات، إذ إن الانتقال في منحنى الطلب الكلي AD إلى اليسار يقلل من الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى زيادة العجز الحكومي وفي عالم خال من استهداف العجز، توفر الزيادة في العجز اثناء الانكماشات عامل استقرار تلقائي للاقتصاد،

1) Antonio Afonso and Ricardom M. Sousa, OP, Cit, P14.
2) Dario Caldara and Christophe Kamps, What are the Effects of Fiscal Policy Shock A VAR-Based Comparative Analysis ,European Central Bank ,Working Paper Series ,NO877/March 2008, p8-9.
3) Rozina Shaheen and Paul Turner ,Measuring the Dynamic Effects of Fiscal Policy Shocks in Pakistan ,25th Agm Pide ,Pakistan ,2010,P13.

فالانخفاض الناجم عن الإنكماش في الإيرادات الضريبية وزيادة المدفوعات التحويلية يؤدي إلى بطئ الإنخفاض في الدخل بعد الضرائب و الإستثمار المستهلك بسبب صدمة الطلب السلبية وبالتالي فإن الإنخفاض في الدخل الناجم عن صدمة الطلب السلبية إلى حدا ما بسبب نمو العجز وكما في المخطط (2) الآتي:

المخطط (2) آثار صدمة الطلب السلبية واستهداف العجز

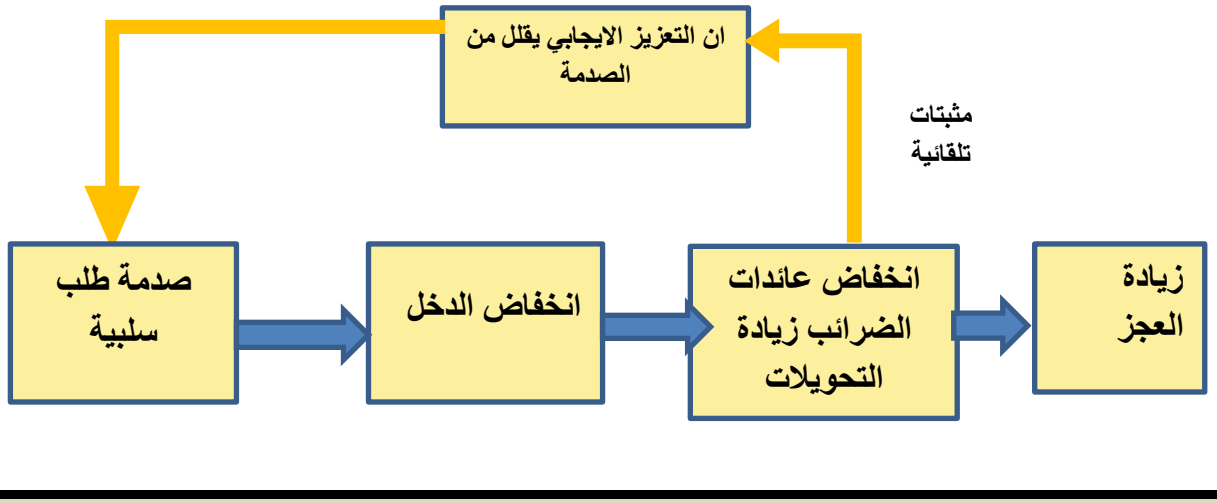

Karl E. Case ،and Others ، Principles of Macroeconomics ، Tenth Edition ،Pearson Education INC ،The United States of America ،2012 ،p298-300.

أما في اقتصاد قومي يستهدف العجز سوف يتطلب مزيجا من الزيادات الضريبية وخفض الإنفاق الحكومي لإزالة زيادة العجز، أي أن زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق الحكومي امر انكماشي في حد ذاته وبالتالي سيكون انكماش الاقتصاد أكبر مما كان يمكن أن يكون دون استهداف العجز لأن الأثر الأولي لصدمة الطلب السلبية يتفاقم بسبب زيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق اللازم لمنع العجز من الارتفاع وكما في المخطط (3) الآتي:

المخطط (3) استهداف العجز وصدمة الطلب السلبية

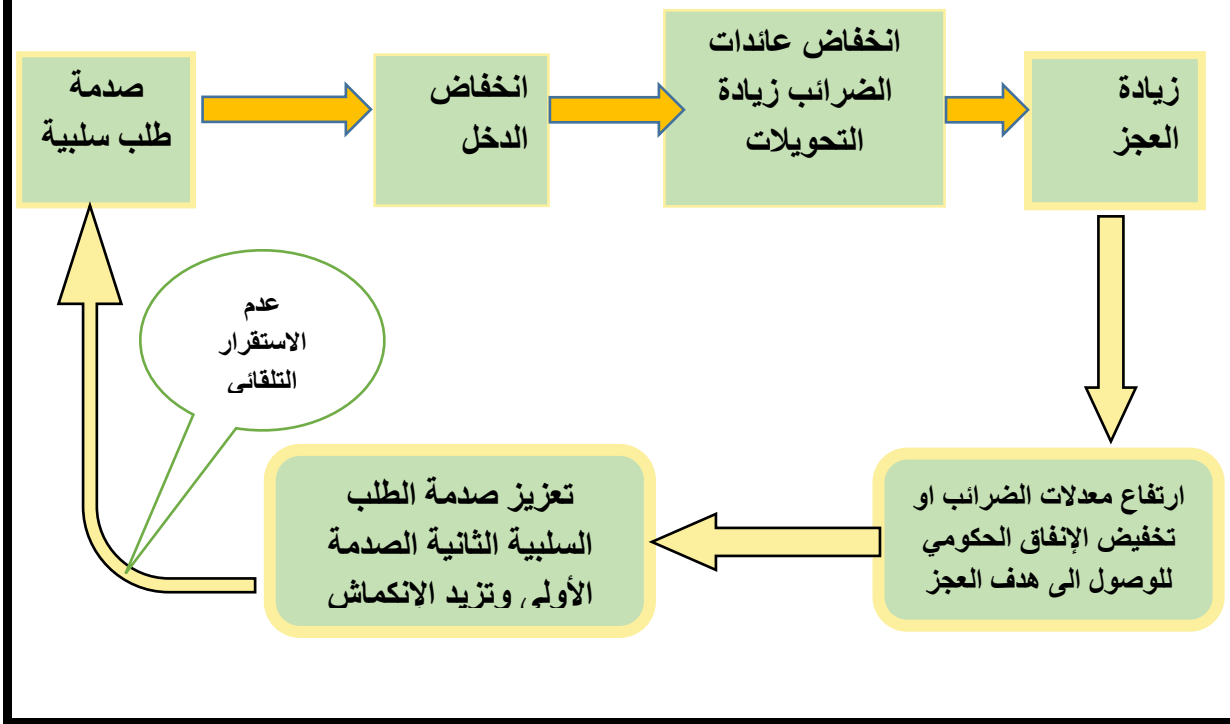

Karl E. Case ،and Others ، Principles of Macroeconomics ، Tenth Edition ،Pearson Education INC ،The United States of America ،2012 ،p298-300.

إن استهداف العجز يعمل كعامل تلقائي لعدم الاستقرار لأنه يتطلب زيادة الضرائب وخفض الإنفاق اثناء الإنكماش الاقتصادي وهذا من شأنه إن يعزز وليس إن يعارض الصدمة التي ادت إلى الإنكماش وبالتالي فإن استهداف العجز تترتب عليه عواقب غير مرغوب فيها على مستوى الاقتصاد القومي، فهو يتطلب خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب في اوقات اذ يعاني الاقتصاد بالفعل من المشاكل وهذا القصور لا يعني أن الحكومة ينبغي أن تتجاهل مشاكل العجز الاقتصادي ولكن التخفيض في الإنفاق أو الزيادة في الضرائب خلال صدمة الطلب السلبية ليس طريقة فعالة لإدارة الاقتصاد في المستقبل مما يضطر صناع السياسات إلى وضع اساليب أخرى للسيطرة على العجز المتزايد[1].

ت-صدمات كبيرة (الصدمة التجارية): هناك نوعين من الصدمات التجارية يمكن أن تعزى إلى عوامل العرض مثل التكنولوجيا، أما الصدمة المؤقتة يمكن ان تعزى إلى عوامل الطلب مثل السياسة المالية والنقدية، اذ تؤدي الصدمة الإيجابية لشروط التبادل التجاري بالنسبة لجميع الدول إلى ارتفاع اولي في مستوى الدخل،

1) Karl E. Case, and Others ,Principles of Macroeconomics ,Tenth Edition, Pearson Education INC, The United States of America, 2012,p298-300.

الحقيقي، وإن التأثير الفوري للصدمة الإيجابية على شروط التبادل التجاري هو تحسن في الميزان التجاري وهذه النتيجة مشابهه في كل من الدول النامية ، ولكن الصدمات التجارية في المتوسط أكثر أهمية في تفسير التقلبات في الميزان التجاري للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، أما صدمات الطلب الكلي هي المصدر المهيمن للتقلبات في الميزان التجاري في حين ان صدمات العرض الكلي أكثر أهمية في الدول النامية[1].

ث-استجابة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لصدمات السياسة المالية: إن هذا المؤشر يساعد على ردت فعل الديون على صدمات السياسة المالية وعلى تحديد الأهمية النسبية لتدابير الإنفاق والإيرادات العامة لتحقيق هدف الاستقرار أو التخفيض، إذ يؤدي تغير السياسة المالية الممولة بالعجز إلى تراكم الدين الحكومي مما يؤدي إلى تعديلات مستقبلية في السياسة المالية، إذ يمكن أن تؤثر على كل من الاقتصاد الحالي من خلال التوقعات والاقتصاد المستقبلي من خلال تنفيذ تعديلات السياسة المالية، فعندما ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تعتمد الحكومة بشكل أساسي على تخفيض مشترياتها وزيادة ضرائب الدخل لتثبيت الدين، وعندما تضرب الصدمة المالية الاقتصاد يكون لها تأثير مباشر من الصدمة نفسها وتأثير غير مباشر من خلال التمويل، وعندما يرتفع الإستثمار الحكومي أو تنخفض ضريبة راس المال يرتبط نمو الدين الحكومي باستثمار كبير على الاقل في الأجل القصير، كما تؤدي الزيادة التقديرية الإيجابية في الإنفاق الحكومي إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ولكن عندما ننتقل إلى رؤية آثار صدمة الإيرادات على ديناميكيات الدين فإنه في البداية يقلل نسبة الدين ومع ذلك فإن فترة هذه الاستجابة قصيرة الأجل، ثم تبدا نسبة الدين في اتخاذ استجابة إيجابية بالمقارنة مع صدمة الإنفاق لأن هذه الاستجابة الإيجابية لنسبة الدين لصدمة الإيرادات أكبر قليلا من حيث الحجم[2].

3-صدمات أخرى: هناك العديد من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد القومي نذكر منها وفق الآتي:

أ-الصدمات التكنولوجية : وهي تغيرات مفاجئة في التكنولوجيا تؤثر بشكل كبير على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي تشير إلى الاحداث في نموذج الاقتصاد الكلي والتي تغير وظيفة الإنتاج، وعادة ما يتم توضيح ذلك من خلال دالة الإنتاج وكما يأتي:

$$MPL=L=Y\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث ان L/العمالة ، Y/المخرجات ، MPL/الميل الحدي للعمالة.

1) G. Otto ,Terms of Trade Shock and the Balance of Trade There is a Harberger -Laursen-Metzler Effect, Journal of International Money and Finance 22, 2003, p161-176.

2)Kumadebis Tamiru Gemechu , The Macroeconomic Effects Of Fiscal Policy Shock in Ethiopia ;Evidence from A Bayesian VAR Approach, Ethiopian Journal of Economics, VOI.XXVI, NO.1, April 2017, P55.

تزيد الصدمة التكنولوجية من الإنتاج عند نفس المستوى من العمالة، وفي هذه الحالة يكون MPL اعلى بعد صدمة التكنولوجيا الإيجابية، ويمكن ملاحظة ذلك في الميل الأكثر انحدارا (اسود) ويمكن ان تحدث مثل هذه الصدمة بطرق مختلفة مثل التقدم في العلم الذي يتيح مسارات جديدة للابتكار أو تحسن التكنولوجيا الحالية بما يفوق التصميم السائد أو نتيجة صدمة في نظام آخر[1].

الشكل (2) يوضح الصدمة التكنولوجية

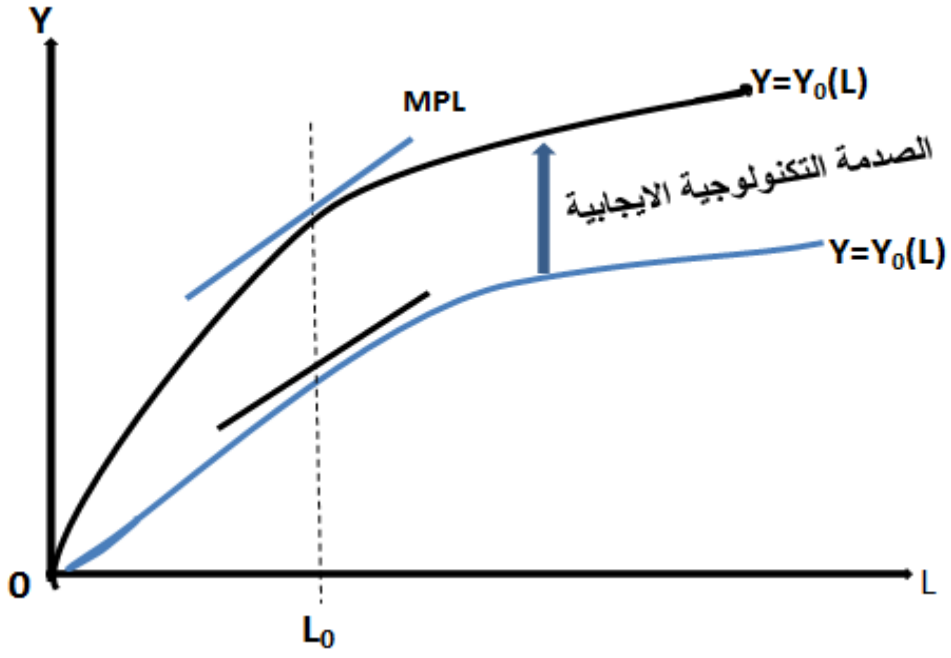

Schilling M.A ،Technology Shocks Technological Collaboration and Innovation outcomes ، Organization Science ، doi10.1287/orsc ،2015.

كما إن قوة الصدمات المالية وانتشارها يعتمدان على الخصائص الهيكلية للدولة مثل درجة التطور المالي والانفتاح، فعلى سبيل المثال إذا كان الاقتصاد القومي لديها قطاع مالي قوي فهو الأكثر تعرضا للصدمات المالية، لان الصدمة التكنولوجية الإيجابية تؤدي إلى زيادة الطلب على الائتمان من خلال زيادة الدخل الدائم للمقترضين من جهة وعرض الائتمان من جهة أخرى[2].

1) Schilling M.A, Technology Shocks Technological Collaboration and Innovation outcomes, Organization Science ,doi10.1287/orsc, 2015.

2) Fabio Fornari and Livio Stacca, OP, Cit, p16-18.

ب-صدمات أسعار الصرف والميزانية العمومية: كان العمل الذي قام به كورغمان Krugman مفيد في نمذجة تقلب أسعار الصرف وعدم الاستقرار المالي وتتسبب في ركود اقتصادي في نماذج IS-LM، وهو شارك في ثلاثة اجيال من النماذج وطور امتدادات لنموذج IS-LM الذي يشمل أسعار الصرف وديناميكيات الدين الخارجي والناتج، وقد شدد بشكل خاص على أهمية الميزانيات العمومية للوكلاء الاقتصاديين (البنوك والشركات والافراد) وتأثيرات الميزانية العمومية على الإستثمار، فمع الميزانيات العمومية السليمة فإن أسعار الصرف أو الصدمات المالية لا تسبب في ركود عميق، من ناحية أخرى فإن الميزانية العمومية الضعيفة معرضة للصدمات ويمكن ترجمتها إلى خسائر انتاجية كبيرة، ومن الامور الاساسية في نماذج كورغمان الدين المقوم بالعملة الأجنبية كجزء من الدين العام، إذ تحتاج الشركات إلى ضمانات للاقتراض ومع وجود ضمانات منخفضة فمن المرجح أن يحصلوا على ائتمان اقل، فعندما تحدث صدمة أسعار الصرف يرتفع الدين المقوم بالعملة الأجنبية، ويرتفع التزام خدمة الديون للشركات والافراد والبنوك ونتيجة لفقدان الأفراد والشركات تحصل على ائتمان اقل، ويقترح كورغمان تعديل نموذج IS التقليدي.

الشكل (3) نموذج IS-IM ذو التوازنات المتعددة

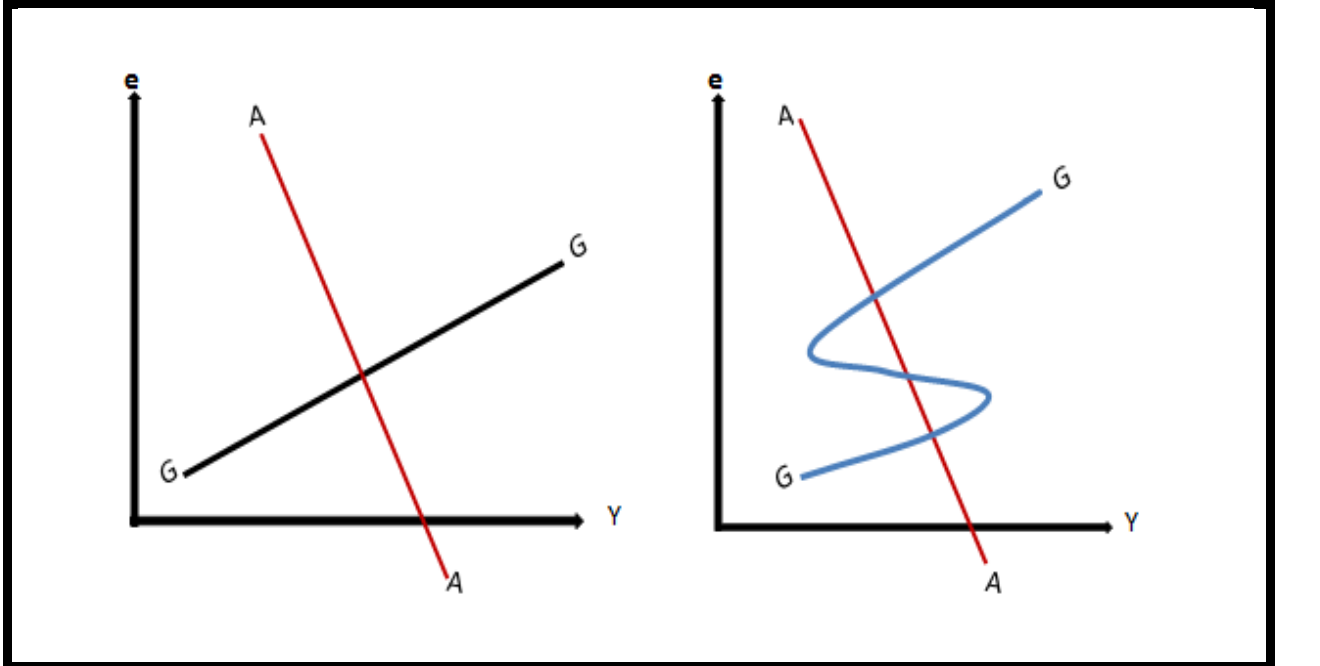

Willi Semmler ، Asset Prices Booms and Recessions، Third Edition، Springer، New York ، 2011، p151-153.

$$Y=D(Y،i)+NX(eP^{*}/P،Y)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$M/P=L(Y، i)$.....(3)

$i=i^{*}$ .....(4)

حيث أن:

NX *صافي الصادرات* ، eP^{*}/P *سعر الصرف الحقيقي* ، $i=i^{*}$ معدل سعر الفائدة.

يمثل الشكلان ديناميكيات متغيرين مختلفين للنموذج، إذ يمثل المنحنى AA في كلا الشكلين جميع النقاط التي عندها $M/P=L(Y,i)$، i ، تكون أسعار الفائدة المحلية والأجنبية متساوية، وبالتالي ترتبط قيمة العملة بانخفاض الناتج المحلي الاجمالي و الإستثمار، ويوضح المنحنى GG في الشكل (2) بأن الإنتاج يتأثر بشكل إيجابي بارتفاع (e) انخفاض قيمة العملة.

ومع وجود دين خارجي مقوم بالعملة الأجنبية يصبح تأثير صافي القيمة ضروري، وتصبح المعادلة (1)بالشكل الآتي:

$Y=D(Y، i، eP^{*}/P)+NX(eP^{*}/P، Y)$.....(5)

هناك تأثير تغذية عكسية غير خطي من أسعار الصرف إلى القيمة الصافية للميزانية العمومية والطلب، وقد يؤدي هذا إلى حقيقة أن الاقتصاد يسير من خلال مستوى منخفض من توازن السوق السلعي مما يستلزم خسارة كبيرة في الإنتاج، فهي ليست سريعة التقارب مع الحالة المستقرة مما تجعل الإنكماش ظاهرة مؤقته بل هو تأثير صدمة العملة على الميزانية العمومية التي تجعل الاقتصاد يتحول من مستوى عالي إلى مستوى منخفض من توازن السوق السلعي الذي يظهر انه يسبب ازمة مطولة .

إذا كان الاقتصاد قريب من النقطة الوسطى لمنحنى AA، GG وعلى يسار AA فمن المرجح ان ينكمش الاقتصاد مع انخفاض مفاجئ في قيمة العملة، والتعرض للديون المقومة بالعملة الأجنبية لأن انخفاض القيمة الصافية والضمانات من خلال تغير الائتمان سيقلل من النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى انخفاض الإنتاج، اذ تعتمد ازمة العملة على مفهوم التسريع المالي، مع التركيز بشكل خاص على الميزانية العمومية، ومن المفترض أن الشركات المحلية لا يمكن تمويل مشروعاتها الإستثمارية الا من خلال قروض مقومة بالعملة الأجنبية[1].

1) Willi Semmler ,Asset Prices Booms and Recessions, Third Edition, Springer, New York ,2011,p151-153.

سادساً:-العلاقة بين الهيكل المالي وانتقال الصدمات:

لا تأخذ الصدمات سلوك متشابه وانما سلوكا متغير، وفي كل الحالات سلوك الصدمة تعكس الصعوبات التي تواجه صناع السياسة لأن ذلك يضيف عدم اليقين والتأكد في البيئة المحيطة بالسياسة، فإذا لم تكن هذه السياسة متسقة مع طبيعة الصدمة فإنها تفقد فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتصبح مصدر لعدم الاستقرار الاقتصادي المطلوب.

ولنفرض أن الاقتصاد يعمل في ظل التشغيل الكامل الآن ($Y=Y'$)، وأن هناك صدمة في الطلب الكلي تخفض توازن الدخل (Y')، وأن المشكلة التي تواجه صناع السياسة هي تحديد الاستراتيجية الملائمة لمواجهة هذه الصدمة، إذ لا توجد مؤشرات توحي بحدوث صدمة، فالصدمة قد تكون مؤقتة أو دائمة، ولنفرض انها مؤقتة فمن المتوقع عودة الإنفاق الإستهلاكي إلى وضعة الطبيعي بعد فترة قصيرة، وفي هذه الحالة يتم اتباع استراتيجية اللامبالاة ولكن نجاح هذه الاستراتيجية مرتبط بمدى قناعة رجال الاعمال بأن الصدمة مؤقتة وليست دائميه، وبالتالي فإنهم سوف يعالجون الصدمة عن طريق سياسة تغيير المخزون والإنتاج وليس تغيرات في الطاقة الإنتاجية وعندئذ يقتصر أثر الصدمة على الدخل فقط دون تأثير في الأجل البعيد، ولكن لو تم اتخاذ إستراتيجية تدخليه بدل اللامبالاة فإن آثرها يتطلب وقت طويل بالإضافة إلى إنه ليس هناك ما يضمن استعادة التوازن المرغوب فيه لكن انحراف التوازن إلى مسار بعيد عن المستوى المرغوب، فالصدمة المؤقتة التي لم يكن لها تأثير طويل الأجل تكون السياسة الملائمة لها هي موضحة في الشكل الآتي(4):

الشكل (4) آثار الصدمة المؤقتة وعلاجها بالسياسة المالية

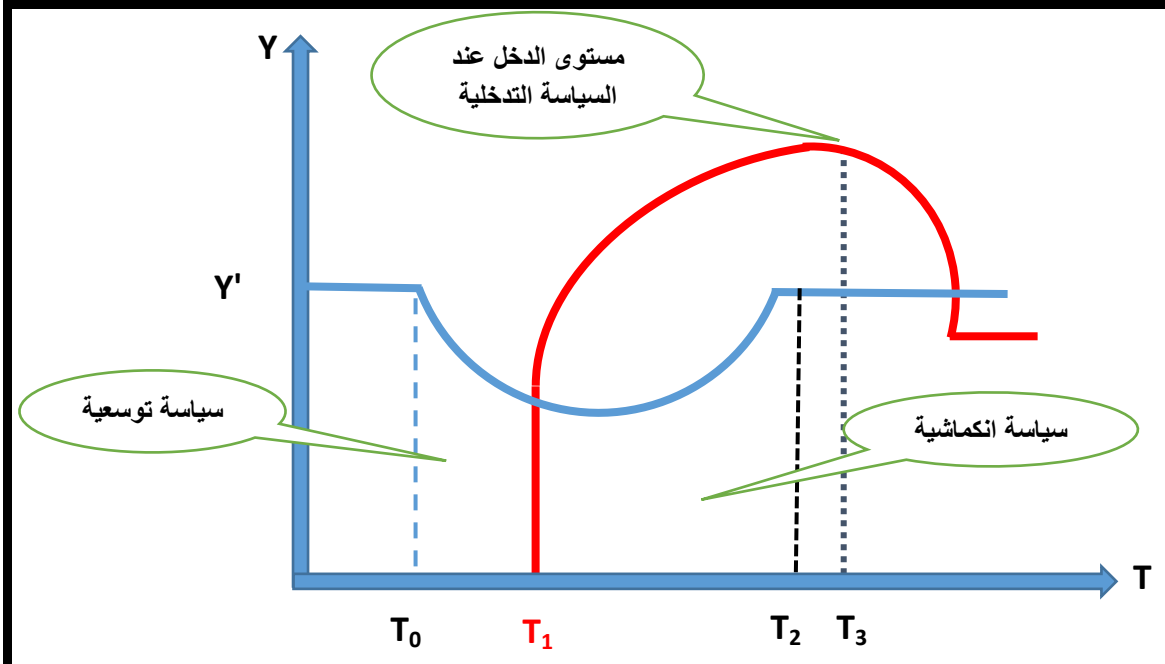

المصدر: محمد أحمد الافندي ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ، ط1 ، دار الامين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، 2012 ، ص224.

من الشكل (4) اعلاه نلاحظ صدمة الطلب تخفض توازن الدخل إلى T_1 فبدون سياسة توسعية فإن الدخل ينخفض لمدة قصيرة ثم يعود إلى وضعة السابق في المدة T2، أما إذا تم اتخاذ سياسة توسعية في الفترة T_1 ووجود فترة ابطاء في التأثير فإن الدخل يأخذ بالزيادة بوتيرة اعلى، ولكن بسبب توقيت حجم الجرعة التوسعية الخطأ يقفز الدخل للأعلى Y' في الفترة T_3 ويصبح عند هذا المستوى ويكون رد فعل السياسة وهو اتباع سياسة انكماشية مما يؤدي لانخفاض الدخل دون Y'.

من الناحية العملية يمكن تحديد الصدمة ولكن في احيان أخرى يصعب تحديدها، ففي حالة الإنفاق العسكري وارتفاع الأسعار العالمية للغذاء يمكن تحديدها بأنها صدمة مؤقتة، ولكن في صدمة أسعار النفط اعتقد الاقتصادين أنها صدمة مؤقتة في حين أنها استمرت لمدة 12 سنة[1].

وهناك أنواع من التخمين يمكن للمرء أن يتخذهما فيما يتعلق بدور الهيكل المالي في التأثير على حجم وانتقال أو أنتشار الصدمات المالية([1]):

1) محمد احمد الافندي ،النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، ط1، دار الامين للنشر والتوزيع ،صنعاء ،2012،ص224.

1-إن الصدمات المالية أكثر أهمية في الدول الاكثر تقدما من الناحية المالية ولديها قطاع مالي أكبر، كما يبدو من تجربة الأزمة المالية في 2007-2008، لأن النظام المالي الأكثر تطور ذات مرونة أفضل في مواجهة الصدمات من خلال توفير تنويع أفضل لمصادر الدخل على سبيل المثال إذا توقف مصدر معين عن التمويل يمكن للشركات والافراد الاستفادة بسهولة أكثر من مصادر التمويل البديلة.

2- يكون التنظيم افضل في الدول المتقدمة ماليا، أما في الدول ذات التنمية المالية المنخفضة قد تكون نسبة الافراد والشركات أكبر، ومن الناحية المالية مقيدة مما يشير إلى أنهم أكثر عرضة للصدمات في ظروف التمويل الخارجي.

3- إن الصدمات المالية قد يكون لها تأثير كبير في الدول التي تتمتع بدرجة اعلى من التنمية المالية لأن الجهات الفاعلة (الاقتصادية) تأخذ الديون وتعتمد عليها ولكن في هذه الدول قد يكون العملاء والاقتصاديين معزولين بشكل افضل من الصدمات المحلية نظرا لإمكانية التنويع ولكنهم في الواقع أكثر عرضة للصدمات المالية العالمية، وقد يكون هذا مقتصر فقط على الافراد والشركات الصغيرة التي لا يمكنها الوصول إلى أسواق راس المال العالمي.

4- يمكن أن يكون الهيكل المالي والاقتصادي مهما ليس فقط لانتشار الصدمات فحسب، ولكن لحجمها أيضا.

وكما تمتد السياسة المالية إلى قنوات أخرى مختلفة ومن أهمها ما يأتي:-

1- **التجارة:** وهي قناة مهمة بين الدول حيث يؤدي التوسع المالي في دولة ما إلى زيادة وارداتها من الدول الأخرى، ويمكن أن يؤدي التوسع المالي ايضا إلى زيادة الأسعار المحلية وسعر الصرف الفعلي والحقيقي، مما يعزز التداعيات، إذ يفقد الاقتصاد المحفز وقدرته التنافسية مقابل الدول الأخرى، بالنظر إلى الآثار المترتبة على الأسعار، ومن المهم مراعاة استجابة السياسة النقدية حيث قد لا تتفاعل أسعار الفائدة من فترة إلى أخرى أو من حين لآخر مع تغيرات الأسعار الناتجة عن الإجراءات المالية على سبيل المثال إذا كان الاقتصاد مقيدا بالحد الادنى الفعال[2]، وعادة ما تقدر الآثار غير المباشرة للإيرادات المالية على أنها اقل بكثير من تداعيات الإنفاق الحكومي وذلك لأن التخفيض الضريبي يؤثر على الطلب الكلي من خلال قرارات الإنفاق والادخار.

---

1) Fabio Fornari and Livio Stacca, What Does A Financial Shock Do, First International Evidence, European Central Bank, Work Paper Series, NO1522, March 2013, p16-17.

2) Nooman Rebei, Characterization of the Dynamic Effects of Fiscal Shocks in a Small Open Economy, Bank of Canada Working Paper, November 2004, p21.

للأسر والشركات مما يؤدي إلى المزيد من التأخير وعدم اليقين أكثر من التأثير المباشر للزيادة في الإنفاق الحكومي[1].

تميل التقديرات غير المباشرة للأنفاق العام إلى أن تكون إيجابية ولكنها صغيرة بشكل عام إذ قدرت عدد من الدراسات التداعيات المالية غير المباشرة الناتجة عن زيادة الإنفاق العام عبر القناة التجارية لمجموعة من الدول على سبيل المثال يقدر بيتسما (Beetsam) وجوليودوري (Giuliodori) وكلاسن (Klaassen) استنادا إلى بيانات سنوية من عام 1965-2004 ان التوسع المالي القائم على الإنفاق بنسبة 1%من الناتج المحلي الإجمالي في المانيا سيؤدي إلى متوسط زيادة في ناتج الاقتصادات الاوربية الأخرى 0.15%بعد عامين، أما بالنسبة للتوسع في فرنسا يكون التأثير 0.08%[2].

أما صندوق النقد الدولي فإنه يشير إلى ان الزيادة في الإنفاق العام بنسبة 1%من الناتج المحلي الإجمالي في متوسط اقتصاد متقدم له تأثير غير مباشر بنسبة 0.15% من الناتج المحلي الإجمالي على متوسط الدولة المستفيد خلال السنة الأولى ([3]). ففي حالة السماح لسعر الفائدة بالتكيف مع التغيرات في فجوة الناتج ستكون السياسة النقدية قادرة على تقليل آثار الإنفاق العام على الناتج، أي أن هناك تأثير إيجابي للتوسع المالي على الإنتاج وتأثير سلبي على التضخم فعندما لا تتفاعل السلطة النقدية مع فجوة الناتج يزداد الإنتاج والتضخم و الإستثمار بقوة، وبينما يزداد الإستهلاك في البداية ويبقى إيجابي لفترة معينة، والخلاصة هو انه عندما يتفاعل البنك المركزي مع زيادة الإنتاج فإن هذا يقلل من تأثير الطلب على الزيادة في الإنفاق الحكومي مع اخذ بنظر الاعتبار إلى دفع أسعار الفائدة للأعلى وبالتالي تضعف الزيادة في الطلب الكلي مما يقلل من حاجة الشركات إلى ادخال المزيد من مدخلات العمالة حتى لو كان عرض العمالة اعلى بسبب تأثير الثروة السلبي الذي لا، تزال الاسر تدعمه مع انخفاض الإستثمار نظرا للزيادة في تكلفته إذ ينتشر تأثير الصدمة المالية الإيجابية في حالة تعديل السياسة النقدية من خلال أسعار الفائدة إلى التضخم مع خفض أسعار الفائدة الاسمية وزيادة أسعار الفائدة الحقيقية[4].

1) Attinais,M.G, Lalik,M. and Vetlo,I., Fiscal Spillovers in the Euro Area A model Based Analysis, Working Paper Series, NO2040, ECB, 2017.

2) Beetsama, R., Giuliodori, M., And Klaassen, F., Trade Spill Overs of Fiscal Policy in the European Union a Panel Analysis, Economic Policy, VO1.21, Issue 48, 2006, p.640-687.

3) International Monetary Fund, Cross-border Impacts of Fiscal Policy, Still Relevant, World Economic Outlook, 2017.

4) Nooman Rebei,Op.Cit,p21.

2-**دورالبرامج الحكومية:** إن التدخلات الحكومية التي يتم اتخاذها قبل الأزمة واثناءها وبعدها تحدث اضرارا أكثر مما تنفع، فقد كانت لهذه التدخلات انحرافا عما كان يعمل بشكل صحيح وبالتالي فإن تداعيات السياسة واضحة فبالنسبة للسياسة المالية فإن هذا يعني تجنب المزيد من زيادة الديون واهدار حزم التحفيز التقديرية والتي لم تؤدي الكثير لتحفيز الناتج المحلي الإجمالي، فقبل فترة كان هناك شبة اجماع على أن مثل هذه البرامج غير فعالة ولابد من تركيز السياسة المالية على خفض عجز الموازنة ونمو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن الضروري إصلاح برامج الاستحقاق الحالي لإيقاف نموها والحد من انشاء برامج استحقاق اضافية، أما بالنسبة للسياسة النقدية فلابد من العودة إلى سياسة ذات اربع خصائص أساسية[1].

1- يتم تحديد سعر الفائدة قصير الأجل عن طريق قوى العرض والطلب في السوق المالي.

2- يقوم البنك المركزي بتعديل عرض النقود أو الاحتياطيات لتحقيق الهدف المنشود لسعر الفائدة قصير الأجل وبالتالي هناك علاقة بين كمية النقود أو الاحتياطي وسعر الفائدة.

3- يعدل البنك المركزي سعر الفائدة وفقا للظروف الاقتصادية ، إذ يرتفع معدل الفائدة بمقدار معين عندما يزيد التضخم عن هدفه ، وينخفض معدل الفائدة بمقدار معين عندما يدخل الاقتصاد في حالة ركود.

4- لا يخصص البنك المركزي الائتمان أو يشارك في السياسة المالية عن طريق تعديل تكوين محفظته اتجاه شركات أو قطاعات معينة أو بعيدا عنها للحفاظ على استقلاليته والتركيز على اهدافه الرئيسية للتحكم في التضخم واستقرار الاقتصاد الكلي.

عندما تأخذ بنظر الاعتبار الديون الحكومية يصبح تأثير السياسة المالية أكثر ثباتا أو استقرارا على أسعار الفائدة طويلة الأجل والناتج المحلي الإجمالي وهذه المتغيرات أكثر استجابة للصدمة، إذ إن الزيادة في الإنفاق الحكومي توسعية ولكنها تؤدي إلى زيادة الإستثمار الخاص الذي يعوض أكثر من الإنخفاض في الإستهلاك الخاص، كما إن مرونة المتغيرات المالية لتحديد الاستجابة التلقائية للسياسة المالية، وبالتالي فإن الصدمات، المالية التوسعية تزيد الإنتاج ولها تأثير إيجابي على الإستهلاك الخاص وتأثير سلبي على الإستثمار الخاص، كما ان السياسة المالية يمكن ان تؤثر على تطورات سوق الاسكان ولاسيما من خلال الاعانات والاجراءات الضريبية (فرض ضرائب على القيمة الإيجاريه، والخصم الضريبي لمدفوعات الفائدة، وضرائب راس المال على مكاسب الاسكان، وضريبة القيمة المضافة على المنازل الجديدة)، بالنظر إلى المعروض من المساكن،

1) John B., Getting Back on Track Macroeconomic Policy Lessons from the Financial Crisis, Federal Reserve Bank of St. 92(3), Louis Review, May/June 2010, p175.

غير المرنة على المدى القصير وقد ينتهي الأمر بالإعانات المالية لشراء المنازل إلى ارتفاع الطلب والأسعار[1].

ولنفرض أن البنك المركزي ينفذ عملية تعديل سياسات التنبؤ الموصى بها حتى يتسنى للتوقعات تحقيق هدف السعر المرن في السنة المقبلة، اذ تتلخص هذه السياسة في دفع الاقتصاد للتعافي من الصدمات التضخمية والإخطاء بالتنبؤ في الطلب ومن بين مصدرين من الاضطرابات، فإن الصدمات التضخمية هي التي تتسبب في المشاكل الاكثر أهمية والتي تواجهه السياسة النقدية، ولإبقاء المشكلة بسيطة سوف تتعامل استراتيجية السعر المرن مع الاستجابة لصدمة التضخم المتوقعة، والمشكلة لا تختلف عندما تكون الصدمة مفاجأة، وانما تستغرق وقت اطول لكي تبدا السياسة استجابتها التدريجية.

إن التأثير المباشر لصدمة التضخم المتصاعدة تتلخص في رفع كل من البطالة والمستوى العام للأسعار بنسبة 1% مع بقاء البطالة ثابتة لأن استجابة السياسة العامة تؤدي إلى زيادة البطالة بمقدار **1/(A+0.5)** نقطة مئوية، 0.5 هو ميل منحى فيبليس، ولأن A في المقام فكلما كانت A اعلى كلما ازدادت البطالة بمقدار اقل، فعلى سبيل المثال إذا كان الناتج المحلي الإجمالي (A)=3 فإن هذا يعني وجود 0.29% نقطة اضافية للبطالة من صدمة الأسعار ولكن إذا كان النتاج المحلي الإجمالي (A)=8 فإن الزيادة لا تتجاوز 0.12% نقطة للبطالة من صدمة الأسعار.

ولأن الاستجابة السياسية لصدمة التضخم هي زياده البطالة لمواجهة التضخم وبالتالي فإن الزيادة الفعلية في مستوى الأسعار اقل من الصدمة، ولكن السياسات تسمح لمستوى الأسعار لامتصاص الجزء الاكبر من الصدمة، إذ تؤدي هزات أو تقلبات الأسعار بنسبة 1% إلى رفع مستوى الأسعار بنسبة *A/(A+0.5)* نقطة مئوية، فإذا كان A=3 فأن هذه النسبة =85%، وإذا كان A=8 فأن هذه النسبة =94% ويرتفع مستوى الأسعار باقل من الصدمة بسبب الآثار الانكماشية لزيادة البطالة المصاحبة للصدمة، وذلك لأن الارتفاع في مستوى الأسعار يختفي مع مرور الزمن وبنفس المعدل الذي يختفي به الارتفاع في معدل البطالة[2].

سابعاً:- الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية:

هناك العديد من الآثار لصدمات السياسة المالية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي يمكن يجازها بالآتي:

1) Antonio Afonso and Ricardom M. Sousa, The Macroeconomic Effect of Fiscal Policy, Editorial Office Dep't of Economics Warwick University Coventry CV47, UK, 2010, P3-5.

2) Jackson Hole and Wyoming, Price Stability and Public Policy, A symposium Sponsored by the Federal Reserve Bank of Kansas City, August 2-3, 1984, p150.

1-تاثير الصدمة على الاداء الإنتاجي للشركات:

أن الصدمات المالية لها آثار معطلة للأنشطة الاقتصادية للدولة والشركات بشكل خاص، إذ تعتمد قدرة الشركات على تحمل الصدمات المالية على ادائها الإنتاجي ومرونتها ، اذ إن الشركات الكبيرة والشركات الأجنبية وجودة العمالة لها تأثير إيجابي على نمو اجمالي الإنتاجية الكلية للشركات، كما أنها قادرة على ادارة الصدمات بشكل افضل من الشركات المحلية المملوكة للدولة، كما إن لديها اجمالي انتاجية اعلى مما يشير إلى إن لديها وفورات الحجم لإدارة الصدمات المعاكسة، بالإضافة إلى ذلك تميل الشركات الأكبر والأجنبية إلى التمتع بقدر أكبر من المرونة لإدارة الابداع نظرا لمرونتها الكبيرة وحجمها فقد تكون أكثر كفاءة اثناء وبعد الأزمة الاقتصادية[1].

2-تاثير صدمات السياسة المالية على السياسات الأخرى (طرق تمويل العجز):

تواجه الحكومة عجزا عندما يفوق الإنفاق الحكومي الضرائب والإيرادات الأخرى يستوجب التمويل ، وقد يمول هذا العجز بطرق مختلفة سواء عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض من الأفراد أو البنوك أو البنك المركزي، فالحكومة تقترض عن طريق سندات الخزينة وبالاعتماد على طرق التمويل فإن عرض النقد قد يتغير وهذه الطرق لها تأثير على النشاط الاقتصادي وفق الآتي[2]:

أ-إذا قامت الحكومة بتمويل عجز الموازنة من خلال رفع الضرائب لم يكن هناك تغيير في عرض النقد ولكن سينخفض عرض النقد بعد جباية الضرائب، فعندما تنفق الحكومة الضرائب فإن عرض النقد يزداد إلى ان يعود إلى المستوى الأول وبالتالي لن يكون هناك تغيير في صافي عرض النقود.

ب-إذا اقترضت الحكومة من خلال بيع السندات للأفراد أو البنوك فلم يكن تغير في صافي عرض النقود وانما انخفاض في عرض انقود في عملية بيع السندات، ومن جانب آخر عندما تنفق الحكومة ايراداتها (استهلاك القرض) فإن عرض النقد يزداد إلى ان يصل إلى نقطة السابقة الأولى ولن يكون هناك تغير صافي في عرض النقود.

1) Venkatachalam Anbumozhi and other, Supply Chain Resilience, Springer Nature, Singapore, 2020, p34.

2) مايكل ابدجمان ،مصدر سابق ،ص226-227.

ج-إذا مولت الحكومة عجز الموازنة عن طريق بيع السندات إلى البنك المركزي فالنتيجة سوف تكون مختلفة، إذ سيكون هناك زيادة في عرض النقد، فإذا اشترى البنك المركزي سندات الحكومة وتم الإستثمار عائداتها فإن عرض النقد يزداد بمقدار يساوي التغير في القاعدة النقدية مضروبا في مضاعف النقود، وبالتالي فإن لهذه الزيادة تأثير محفز للاقتصاد، وبالتالي فإن هذا التأثير يكون كما في حالة لجوء الحكومة إلى طبع النقود لتمويل عجز الموازنة.

3-الآثار الديناميكية لصدمة الإنفاق الحكومي:

إن اثار المحفزات المالية ليس مهمة سهلة وذلك يرجع أساسا إلى وجود سياسة مالية ودراسات لا تتوصل إلى اجماع حول تأثيرات صدمات الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي وفي الواقع تجادل وجهة النظر الكينزية التقليدية بان المحفزات المالية لها تأثير توسعي في الناتج المحلي الإجمالي وانها فعالة عندما لا تسطيع أسعار الفائدة الاسمية بعد صدمة سلبية كبيرة ان تتفاعل بشكل كبير لأنها قريبة من الصفر ومع ذلك تؤدي بعض النماذج الكينزية الجديدة إلى استنتاج بأن مضاعفات الإنفاق الحكومي اصغر جدا مقارنة بتلك النماذج الكينزية التقليدية، ومع ذلك تظهر بعض الدراسات انه عند الحد الادنى لمعدلات الفائدة يمكن ان يكون مضاعف الإنفاق الحكومي كبير جدا ومن ثم تتحسن الرفاهية الاقتصادية.

هناك استنتاج مفاده أن السياسة النقدية التقديرية تعزز التأثيرات التوسعية على ناتج المحفزات المالية، ومع ذلك تم رفض هذه النتيجة من قبل النماذج الكلاسيكية الجديدة، إذ من المتوقع أن يكون سعر الفائدة الحقيقي مستقلا عن طريق السياسة النقدية، وليس من المستغرب بأن الاقتصاديين الذين يدعمون هذا النموذج يتوصلون إلى استنتاج مفاده إن مضاعفات الإنفاق الحكومي منخفضة وتقترب من الصفر في الاوقات العادية .

كما أن لصدمات السياسة المالية تأثير إيجابي قصير الأجل على الناتج المحلي الإجمالي ومضاعف الإنفاق الحكومي الذي يبلغ 1%، وبالتالي فإن التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مهم في تحديد نتائج الاقتصاد الكلي لحزم المالية العامة، فعلى سبيل المثال في ظل السياسة النقدية التيسيريه يكون للزيادة في الإنفاق الإستهلاكي الحكومي آثار توسعية، وفي هذه الحالة يكون المضاعف المالي 2%، وهذا يبدو إنه يدعم الفكرة القائلة أن في ظل وجود سياسة مالية توسعية إذا تبنى البنك المركزي سياسة نقدية تيسيريه من أجل منع الزيادة في سعر الفائدة فإنه يشجع الإنفاق من قبل المستهلكين والشركات، وبالتالي تجنب مزاحمة تأثيره على الاقتصاد[1].

1) Antonella Cavallo and others, Fiscal Policies in High Debt Euro-Area Countries, Springer International Publishing, Switzerland, 2018, p31.

4-الآثار الديناميكية لصدمات المالية الحقيقية على ديناميكيات أسعار الصرف:

إن صدمة الإنتاجية السلبية وصدمة علاوة المخاطرة يمكن أن تؤدي إلى ازمات العملة حيث إن للدين العام الخارجي قصير الأجل تأثير كبير على انخفاض قيمة العملة في كل دولة لأن الزيادة في حجم الدين العام الخارجي قصير الأجل تساهم في ازمات العملة في الدول الناشئة كذلك إذ إن أسعار الصرف المبالغ في تقديرها ساهمت في انخفاض قيمة العملة خلال الأزمة لأن زيادة السندات الحكومية قصيرة الأجل المقيدة بالدولار كانت عاملا مهما في الأزمة.

5-الآثار الديناميكية لانخفاض عجز الموازنة على الاستقرار الاقتصادي:

لنفرض أن الحكومة تعاني من عجز في الموازنة العامة وقررت تخفيضه عن طريق خفض انفاقها مع بقاء الضرائب دون تغيير، اذن كيف سيؤثر هذا على الاقتصاد في المدى القصير والمتوسط؟.

الشكل (5) الآثار الديناميكية لانخفاض عجز الموازنة على الاستقرار الاقتصادي

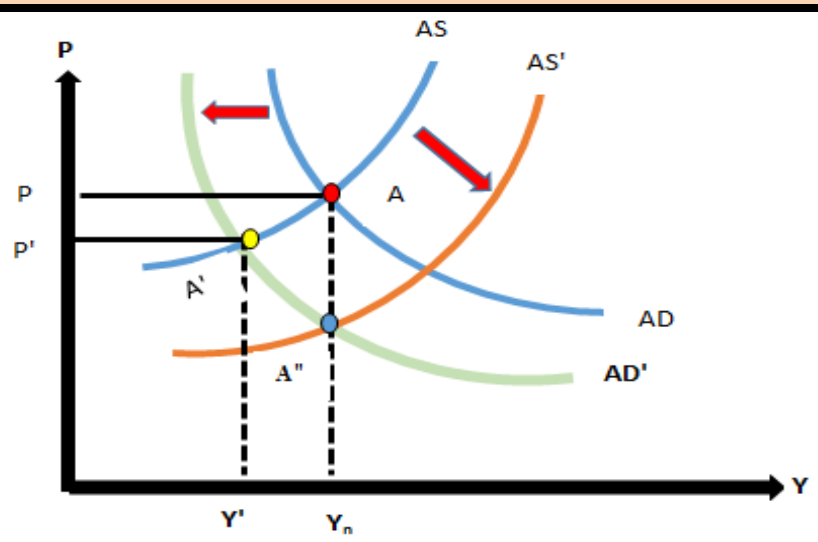

Olivier Blanchard, Macroeconomics Fifth Edition, Pearson International Edition, 2009, p171.

نفترض أن الناتج المحلي الاجمالي يكون عند المستوى الطبيعي للإنتاج بحيث يكون الاقتصاد عند النقطة A والناتج يساوي (Y_n).، يؤدي الإنخفاض في الإنفاق الحكومي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليسار من AD إلى *AD ، بالنسبة لمستوى سعر معين يكون الإنتاج اقل ، على المدى القصير ينتقل التوازن من A إلى A' والناتج ينخفض Y_n إلى 'Yوينخفض المستوى العام للأسعار من P إلى 'P ، إذ يؤدي التأثير الأولي لتخفيض العجز إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، وطالما أن الناتج اقل من المستوى الطبيعي للإنتاج فإن،

منحنى العرض الكلي ينتقل إلى الاسفل ويتحرك الاقتصاد للأسفل على طول منحنى الطلب الكلي *AD ويصل الاقتصاد إلى نقطة "A، وبحلول تلك الفترة يكون الركود قد انتهى وعاود الناتج إلى Y_n.مثل زيادة النقود الاسمية لا يؤثر عجز الموازنة على الناتج ولكن هناك فرق بين تأثيرات التغير في النقود وآثار التغير في عجز الموازنة فعند النقطة "A ليس كل شيء كما كان قبل إذ يعود الناتج إلى المستوى الطبيعي للإنتاج ولكن يصبح مستوى الأسعار وسعر الفائدة اقل مما كان عليه قبل الانتقال[1].

إن الانضباط المالي الذي يؤدي إلى انخفاض دائم وكبير في الدين الحكومي يرتبط بزيادة اقوى في سوق الاوراق المالية لأن التعديلات المالية القائمة على خفض الإنفاق والاشارة إلى سلوك مالي سليم ترتبط بارتفاع أسعار الاسهم، أما بالنسبة لأسعار الفائدة هناك سببين وراء امكانية رفع عجز الموازنة لأسعار الفائدة الاسمية هي [2].

أ-انخفاض المدخرات الكلية، فعندما لا تزداد المدخرات الخاصة بنفس المبلغ (لا يوجد مكافئ ريكاردي) وإذا لم تكن هناك تدفقات رأسمالية اجنبي تعويضية وانخفاض المعروض من راس المال تنخفض المدخرات العامة.

ب-تزيد ارصدة الدين الحكومي وبالتالي المبالغ غير المسددة من السندات الحكومية مقارنة بالأصول المالية الأخرى، وفي هذه الحالة هناك أثر على المحفظة إذ يستلزم زيادة سعر الفائدة على السندات الحكومية لتحفيز المستثمرين على الاحتفاظ بسندات اضافية ولكن أسعار السندات الحكومية طويلة الأجل تنخفض خلال مدة ضبط الموازنة وترتفع عندما يتدهور الوضع المالي.

6-الآثار الديناميكية للصدمات المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الدول ذات المديونية العالية:

يصنف الاقتصاد على انه متأثر بالديون عندما تكون نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تتجاوز 60% ، إذ إن مضاعفات الإنفاق الحكومي سلبية في ظل ارتفاع الديون، وإذا حاولت الحكومة تحفيز الاقتصاد بحزمة مالية فإنها تحصل على نتيجة معاكسة هي الركود، فعندما تتأثر الحكومة بمستويات مديونية مرتفعة قد تؤدي الزيادة في المشتريات الحكومية إلى انخفاض كل من الإستهلاك و الإستثمار إذا كان القطاع الخاص يعتقد أن مشاكل استدامة الدَين ستؤدي إلى تشديد مالي في المستقبل، ولكن لا يمكن استبعاد وجود دول ذات دين يتجاوز 60% والتي تظهر مضاعف إنفاق موجب على سبيل المثال كما في ايطاليا وهي دولة تعاني من مديونية تصل حوالي 100% حيث تعمل عوامل الاقتصاد الكلي الأخرى لصالح التأثيرات التوسعية المرتبطة بالتحفيز المالي ،وهناك دول أخرى تتميز بارتفاع نسبة الدين الخاص إلى الناتج المحلي مثل ايرلندا واسبانيا التي شهدت متوسط قيم للدين الخاص تصل 150%ومن ثم فإن نتائج الاقتصاد الكلي للصدمات المالية قد تتأثر بشكل كبير،

1) Olivier Blanchard, Macroeconomics Fifth Edition, *op, cit,p169.*
2) Antonio Afonso and Ricardom M. Sousa, OP, Cit, P5-6.

ليس فقط بالدين العام والخاص، وفي هذا الشأن اقترحت المفوضية الاوربية حدا للدين الخاص كأحد مؤشرات الاختلال في الاقتصاد الكلي، إذا لم تتجاوز 160% وذلك لأن ارتفاع مستوى الدين الخاص له تأثير على الاقتصاد الكلي، بطريقة مزدوجة، إذ تساهم نسبة الدين الخاص المرتفعة في تفاقم الآثار الانكماشية للازمة المالية، وتساهم في تشكيل الاقتصاد القومي نتيجة المحفزات المالية ولكن آثار الركود للتوسعات المالية قد تعتمد على الآتي[1]:

أ- في ظل ارتفاع نسبة الدين الخاص قد تؤدي التوسعات المالية إلى آثار الثقة في القطاع الخاص.

ب- إذا سببت التوسعات المالية تدهور لأوضاع المالية فقد تؤدي المديونية الخاصة إلى استجابة سلبية من الإنفاق الخاص.

1) Fabio Fornari and Livio Stacca, OP, Cit, p4.

المبحث الثاني :-الإطار النظري والمفاهيمي للاستقرار الاقتصادي

أولاً:- مفهوم الاستقرار الاقتصادي:-

إن الأساس المنطقي للاستقرار الاقتصادي له جانبان قصير الأجل وطويل الأجل، إذ يركز الجانب القصير الأجل على امكانية استخدام السياسة المالية المعاكسة للدورات والتقلبات الدورية للتخفيف من آثار صدمات الاقتصاد الكلي التي تخلق فجوة كبيرة ومستمرة أو واسعة بين الطلب الكلي والناتج المحتمل مما يساعد على تفادي كلا من الضغوط التضخمية والبطالة الدورية، أما الجانب طويل الأجل يعني التثبيت أي بمعنى ابقاء حالات العجز المالي والدين العام الوطني في مسار مستدام لكي لا تصبح السياسة المالية مصدر لعدم استقرار الاقتصاد الكلي، وأما فيما يتعلق بالأساس المنطقي لتخصيص الموارد في اطار السياسة المالية فإن التركيز ينصب على امكانية قيام الحكومة بتحسين الاداء الاقتصادي عن طريق الإنفاق الحكومي والضرائب التي تعزز الكفاءة وتحسن الاداء الإنمائي طويل الأجل عن طريق الاخفاقات الحرجة للسوق[1].

فالاستقرار الاقتصادي وهو بيئة اقتصادية خالية من التقلبات المفرطة والشديدة في متغيرات الاقتصاد القومي، فعندما ينمو الاقتصاد بمعدل مستقر في ظل تضخم مستقر ومنخفض فإنه يُعدُّ مستقر اقتصاديا، ومن ناحية أخرى فإن فترات الركود المتقلبة، ودورات الاعمال في افاق قصيرة، والميزان التجاري غير المستدام ،والتقلبات العالمية في أسعار الصرف، والتقلبات في الموازين المالية جميعها اشارات على عدم الاستقرار الاقتصادي، مما قد يزيد عدم اليقين ويخفض الإستثمار وبالتالي يتراجع النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، وأما عندما يتم تقليل عدم الاستقرار الاقتصادي إلى الحد الادنى يمكن للنظام زيادة رفاهية الحياة عن طريق تعزيز مستويات المعيشة وزيادة الإنتاجية والكفاءة التي تؤدي إلى مستويات توظيف مستدامة[2].

أما عوامل الاستقرار الاقتصادي التلقائية فهي العوامل التي تؤدي إلى استقرار الناتج المحلي الإجمالي دون الحاجة لاتخاذ إجراءات تقديرية وغالبا ما يحدث هذا عندما تتغير النفقات والإيرادات الضريبية مع تغير الناتج المحلي الإجمالي[3].

ويمكن وصف اطار الاقتصاد الكلي على أنه مستقر عندما يكون التضخم منخفض ويمكن التنبؤ به، ومعدلات الفائدة الحقيقية مناسبة، والسياسة المالية مستقرة ومستدامة، وسعر الصرف الحقيقي تنافسي ويمكن،

1) Kumadebis Tamiru Gemechu ,OP.Cit,P36.
2) Yuksel Gormez and Serkan Yigit, The Economic and Financial Stability in Turkey A Historical Perspective, Central Bank Of the Republic of Turkey, 2009,P1-2.
3) اوجست سوانينبيرج ،الاقتصاد الكلي ،ط1، ترجمة خالد العامري، دار الفاروق ،القاهرة ،2008، ص490.

التنبؤ به، وينظر إلى الميزان التجاري على انه قابل للاستقرار، وتتحقق حالة استقرار الاقتصاد الكلي او الاستقرار الاقتصادي عندما يخفض الاقتصاد من قابلية التأثر بالصدمات الخارجية، ويزيد من احتمالات النمو المستدام، ومن ناحية أخرى يعد عدم استقرار الاقتصاد الكلي حالة اقتصادية غير متوازنة تتميز بالعجز المالي المطول، وتزايد القروض غير المسددة، وميزان مدفوعات غير مستقر، وتراجع الاحتياطات من النقد الاجنبي، واستمرار انخفاض قيمة العملة، وتصاعد الضغوط التضخمية مما يؤدي إلى انخفاض الثقة كما يؤدي التأثير العفوي لهذه العوامل إلى خلق حالة من عدم التوازن الاقتصادي مما يجعل السياسة النقدية غير فعالة وبالتالي يتطلب تدخل السياسة المالية لتصحيح التشوهات وعكس الإنكماش الاقتصادي[1].

وتؤثر عوامل الاقتصاد السياسي والقدرة التنافسية تأثيرا وثيقا على قدرة الحكومة وعلى التنفيذ الفعلي للسياسة المالية المطلوبة أو السليمة، وكما يوضح المخطط (4) إذ تتمثل اهداف الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخصيص الموارد وتوزيعها ولتحقيق هذا الهدف تتمثل الأدوات والمؤسسات المستخدمة في مستويات الإنفاق العام والتكوين والكفاءة والسياسة الضريبية وتعبئة الإيرادات والتمويل والموازنة العامة والإدارة المالية والحوكمة، ومع ذلك هناك العديد من القيود التي تحول أو تعرقل دون تحقيق هذه الاهداف ومن بينها الاقتصاد السياسي، وكفاءة تكاليف الاقتراض، والضرائب، والاستدامة المالية[2].

1) Amoo B.A.G and others, Macroeconomic Instability Index and Threshold For The Nigerian Economy, Economic and Financial Review ,V55,N2,2017,P37.

2) Milan Brahmbhatt and Otaviano Canuto ,Fiscal Policy for Growth and Development ,The Word Bank Poverty Reduction and Economic Management Network ,Economic Premise ,October 2012,N91,P3.

المخطط (4) السياسة المالية للنمو والتنمية في اطار عمل اهداف التنمية

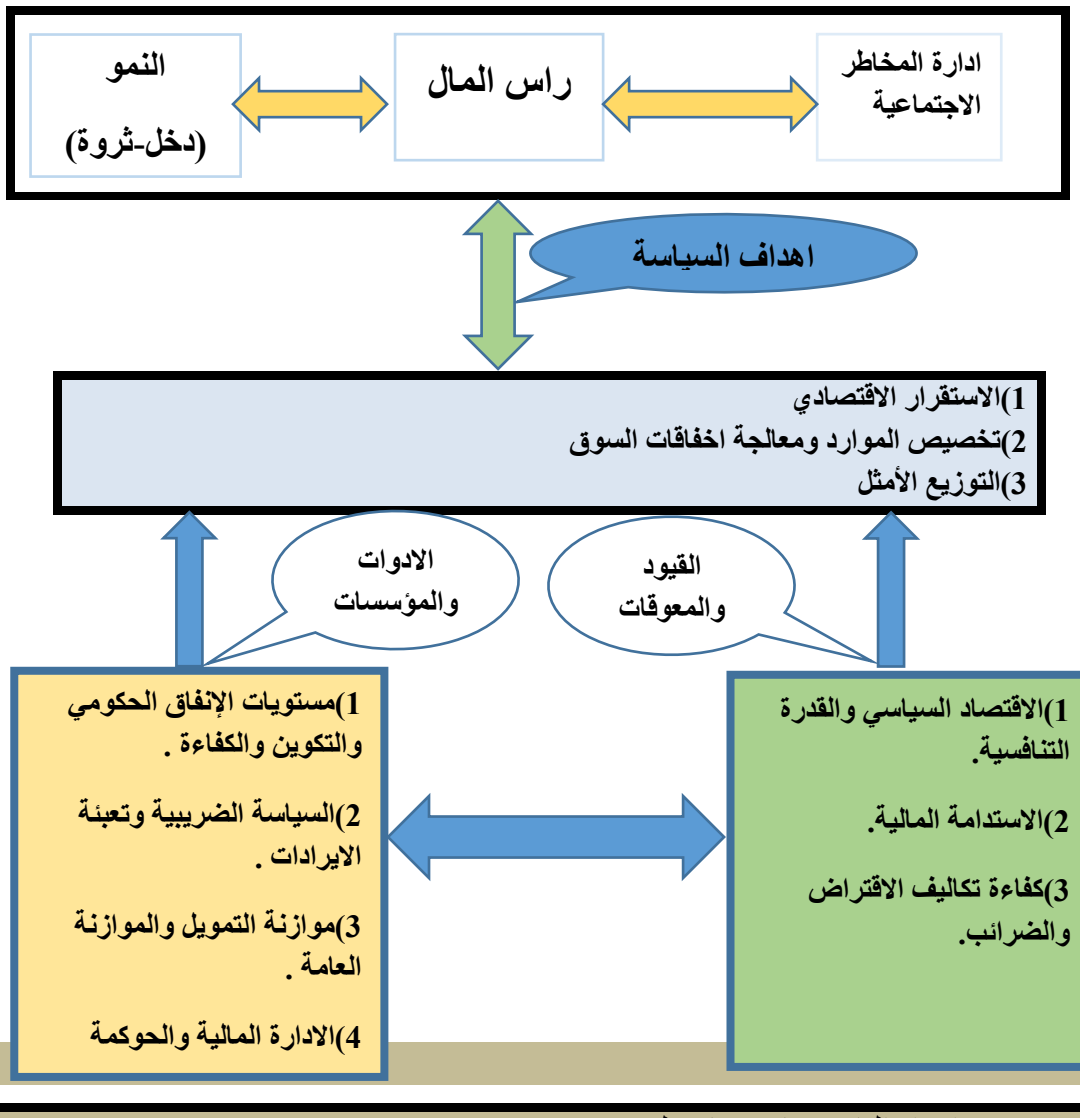

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Kumadebis Tamiru Gemechu ، the Macroeconomic Effects of Fiscal Police Shock in Evidence from aBayesian VAR Approach ، Ethiopian Journal of Economics ، VOI.XXVI ،NO1 ،2017 ،P36.

من المخطط (4) يلاحظ أن هناك قيود ومعوقات تؤثر على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن اهما الاستدامة المالية وكفاءة تكاليف الاقتراض والضرائب ،اذ إن هذه العوامل تحدث اثار مباشرة على الاستقرار الاقتصادي وتحول دون تحقيقه ،فكلما كان هناك استدامة مالية وتكاليف اقتراض وضرائب منخفضة كان الاقتصاد مستقر والعكس صحيح، اما الادوات التي تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فهي تكوين مستويات الانفاق الحكومي وكفاءة الانفاق، تعبئة الايرادات وسياسة الضرائب والموازنة العامة وموازنة التمويل واخيرا الحوكمة والادارة المالية الحكيمة، فهذه الادوات تمثل عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي،

من جانب اخر فأن نمو راس المال يعتمد على نمو الدخل والثروة، والمخاطر، فكلما كان نمو الدخل والثروة عالي والمخاطر منخفضة زاد معدل نمو راس المال والعكس صحيح.

ويشمل الاستقرار الاقتصادي مجالات متعددة فقد يشمل ما يأتي:

1-استقرار الأسعار: يعد مستوى الأسعار الخاص لأي نظام اقتصادي هو متوسط مستوى الأسعار لهذا الاقتصاد وهو الأساس لقياس التغيرات التي تحدث في قيمة تبادل النقود، وهو قيمة نسبية لا يتم استخدامها الا لقياس التغيرات التي تحدث في الأسعار ولا يمكن حساب مستوى الأسعار لأنه يمثل متوسط أسعار الوحدات الخاصة في جميع سلع وخدمات الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك يعد قياس مستوى الأسعار مهم لأن الناتج المحلي الإجمالي وهو مقياس نقدي للقيمة، وللمقارنات السنوية ويكون هناك تعديلات تناسب التغير في مستوى الأسعار الناجم عن الإنكماش أو التضخم لأن التضخم يحدث عند ارتفاع مستوى الأسعار بانتظام في حين يشير معدل التضخم إلى النسبة المئوية للتغير في مستوى الأسعار، أما الإنكماش فهو عبارة عن تضخم سلبي يحدث عند انخفاض مستوى الأسعار، ومن الافضل المحافظة على استقرار مستوى الأسعار لأنه إذا لم تكن الأسعار موضع ثقة سيتخذ الأفراد قرارات بالاستناد على التضخم المتوقع أو الإنكماش بدل الوسائل الاكثر فعالية لإنتاج المنتجات واستثمار المدخرات وزيادة الإستهلاك للحد الاقصى[1]. ويرى البنك المركزي الاوربي أن هدف استقرار الأسعار مهماً بدرجة كافية بحيث يتطلب تعريفا دقيقا ونتيجة لذلك ذكر أن استقرار الأسعار يعرف بانه حالة تكون فيه الزيادة لمده عام واحد في مؤشر أسعار المستهلك لمنطقة اليورو اقل من 2% ، ومن الجدير بالملاحظة ان مصطلح زيادة (اقل من 2%) يعني إن استقرار الأسعار يُعدٌ متوافقا بمعدل تغيير ينبغي إن يحدث بحدود 0-2% ويترتب على ذلك حدوث انكماش، أي أن الإنخفاض المطول في مستوى الاسعار لا يُعدٌ متوافقا مع هدف استقرار الأسعار، ويبقى السؤال الأساسي حول الحكمة من اعتماد مثل هذه التعريف الصارم للأسعار، إذ لوحظ إن المنهج الذي اتخذه البنك المركزي الاوربي ربما يكون طموح جدا، إذ لا توجد امثلة حديثة على الدول التي تمكنت من الحفاظ على التضخم باقل من 2% لمدة طويلة من الزمن[2].

2-استقرار سوق النقود: يركز الاقتصاديين على إن هدف البنوك المركزية في العالم هو استقرار سوق النقود والقضاء على التقلبات الموسمية في الطلب على الارصدة النقدية وتوفير الائتمان خلال الازمات، فضلا عن توازن الطلب والعرض في كل الاوقات.

3-استقرار سعر الصرف :وهو هدف تقليدي لمراقبة الائتمان والعمل على الاحتفاظ باستقرار أسعار الصرف عن طريق اتخاذ القواعد النقدية، حيث كان السبب الرئيسي من هذه السياسة التي تهدف إلى استقرار أسعار،

1) اوجست سوانينبيرج ،مصدر سابق ،ص86.

2)Olivair Blanchard and Others, OP,Cit,P528-529.

الصرف قبل الكساد العظيم (1931) من جراء الاعتقاد السائد بأن استقرار أسعار الصرف ضروري ولازم لتحقيق الثقة الدولية، وكأساس لقيام التجارة الدولية من اوسع المجالات وبالتالي تحقيق القدر الكافي والضروري من الرفاهية الاقتصادية[1].

4-استقرار أسعار العقارات: تشكل الفقاعات في العقارات تهديدا لكل من النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فإذا انفجرت الفقاعة كما حدث في اليابان وجنوب شرق اسيا في اوائل التسعينيات فسيكون التأثير مؤلما ومضطربا، نظرا لأنكشاف البنوك على سوق العقارات وبالتالي فإن الإنخفاض المفاجئ في الأسعار العقارية يمكن إن يهدد الملاءة المالية لبعض البنوك والايمان بالنظام المصرفي، ويمكن أن ينتشر عدم الاستقرار العقاري من البنوك إلى الاقتصاد القومي، كذلك سيؤدي الإنخفاض المفاجئ في اسعار العقارات إلى، انخفاض سريع في تدفقات راس المال الوافدة التي تمول العجز التجاري، وبالتالي ينبغي إن تحاول الحكومة السماح للهواء بالخروج من الفقاعة ببطء لتجنب صدمات الأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي، ولم يتمكن صانعو السياسة من تقييم المخاطر النظامية على النظام المالي أو استجابة فعالة الا من خلال فرض ضريبة فعالة على المباني والممتلكات، وكذلك الاشراف الدقيق على البنوك لضمان عدم تعرضها بشكل غير ملائم للاستثمارات العقارية المحفوفة بالمخاطر، ومن ناحية العرض ينبغي إن تكون قواعد تقسيم المناطق واستخدام الاراضي أكثر شفافية ويمكن التنبؤ بها لضمان عدم قدرة المسئولين على تقنين (تخفيض) المعروض من الاراضي والاستفادة من الارتفاع المفاجئ في الأسعار، كما إن الشفافية والمساءلة في استخدام الارضي من شأنه إن يقلل التوترات السياسية المحيطة بإعادة تصنيف خطط تعويض الاراضي، وقد يكون من الحكمة توجيه تعليمات للشركات المملوكة للحكومة لتقييد ووقف مشاريع المضاربة العقارية[2].

ثانيا: أهمية وأهداف الاستقرار الاقتصادي :

لقد حظي الاستقرار الاقتصادي باهتمام كبيراً من قبل الاقتصاديين، وقد انعكست هذه الأطروحات على أهمية التدخل الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية للتأثير على،

) 1ميراندا زغلول رزق ،النقود والبنوك ،جامعة بنها التعليم المفتوح كلية التجارة ،مصر الجديدة ،2009،ص251-253.

2) Nguyen Xuan Thanh and others, Macroeconomic in Stability Causes and Policy Responses Harvard Kennedy School and Fulbright Schools ,us Department of State and UNDP, February20,2008,P8.

المتغيرات الاقتصادية الكلية ، إذ إن أغلب دول العالم تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من فوائد تنعكس على اقتصاداتها [1] ، ويمكن توضيح أهمية المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بالنقاط الآتية[2].

1-يساعد الاستقرار الاقتصادي الحكومة والافراد والشركات على التخطيط الفعال في الأجل الطويل.

2-في اقتصاد عالمي متكامل لا يمكن لأي بلد ان يكون بمعزل عن تأثير التطورات العالمية المعاصرة، إذ يتباطأ الاقتصاد العالمي الآن أكثر من اي وقت مضى خلال العقدين الماضيين، بينما تؤدي الهجمات الارهابية والعدوانية وعدم الاستقرار السياسي إلى تكيف حالة عدم اليقين وتأخير الانتعاش العالمي وزيادة المخاطر على النمو العالمي إذ تشكل هذه البيئة تحديات للاقتصاد العالمي وبالتالي الاستقرار الاقتصادي.

3-وضع الحكومة اطاراً جديداً مفتوح وشفاف لسياسة الاقتصاد الكلي، كتحديد اهدافاً واضحة للسياسة وتقسيم المسؤوليات ما يعطي المساءلة المناسبة، ومن خلال هذه الاجراءات سيشهد فترة من الاستقرار والنمو المستدام.

4-يحدد قانون الاستقرار المالي خمسة مبادئ رئيسية للإدارة المالية العامة ضمن اطار العمل وهي الاستقرار والمسؤولية والكفاءة والأنصاف والشفافية.

5-الاستقرار الاقتصادي الاكبر والمالية العامة السليمة يعني أن مدفوعات فوائد الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن تكون اقل[3].

6-للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والمالية العامة السليمة في الاوقات الاقتصادية الصعبة تضع الحكومة الأسس من الزيادات المستدامة في الإنفاق العام و الإستثمار، وسوف توسع الفرص من خلال معايير عالية من التعليم وتضمن أن الخدمة الصحية الوطنية توفر رعاية عالية الجودة وتقديم نظام نقل فعال ومستدام.

7-إن عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الاستقرار المالي يميلون إلى الزيادة في الفترة التي تسبق الازمات المالية، اي بوادر للازمات المالية.

8-يمكن للنظام المالي المستقر والسليم أن يساهم في الاستقرار الاقتصادي عن طريق تسهيل انتقال إجراءات السياسة النقدية والتخفيف من تأثير صدمات الاقتصاد الكلي من خلال القطاع المالي، بالإضافة إلى ذلك فإن،

1) ايمان عبد الرحيم كاظم ،مصدر سابق ص46.

2) Maintaining Economic Stability, op. Cit ,p5-9.

3) Maintaining Economic Stability, op. Cit, P37-38.

النظام المالي المستقر قد يقلل من حدوث الضغوط المالية ويؤدي إلى تقليل اضطرابات النشاط الاقتصادي مما يساهم بدورة في استقرار الأسعار[1].

9- يتحقق الاستقرار الاقتصادي عندما تكون المتغيرات الاقتصادية الكلية متوازنة أو في حالة توازن، على سبيل المثال بين الطلب المحلي والناتج، والميزان التجاري، والإيرادات والنفقات المالية، والادخار والإستثمار ومع ذلك لا يلزم بالضرورة أن تكون هذه العلاقات في توازن دقيق لأن الاختلالات مثل عجز وفوائض الحساب الجاري والمالية العامة قد تتوافق تماما مع الاستقرار الاقتصادي بشرط أن يتم تمويلها بطريقة مستدامة.

10-لايعتمد الاستقرار الاقتصادي على ادارة الاقتصاد الكلي فحسب بل يعتمد أيضا على هيكل الاسواق والقطاعات الأساسية، ولتعزيز الاستقرار الاقتصادي تحتاج الدول إلى دعم سياسات الاقتصاد الكلي بإصلاحات هيكلية بشكل يعزز أداء هذه الاسواق والقطاعات وتحسنها[2].

11-أن بيئة الاقتصاد المستقرة التي تتميز بتضخم منخفض ويمكن التنبؤ به، وعجز مستدام في الموازنة، وخروج محدود لسعر الصرف الحقيقي عن المستوى التوازني، هي اشارات إلى القطاع الخاص توحي الى التزام ومصداقية السلطات لإدارة اقتصادها بكفاءة بالإضافة إلى الآثار المفيدة على النمو والإستثمار والإنتاجية[3].

إن الاعتراف بأن النتائج الاقتصادية تعتمد على توقعات السياسة النقدية يشير إلى أن تقييم السياسة يتطلب مقارنة الاداء الاقتصادي بموجب قواعد مختلفة للسياسة النقدية واحد انواع هذه القواعد التي حظيت باهتمام كبير في الادبيات قاعدة تايلور التي تصف السياسة النقدية بأنها تحدد سعرا بنكيا بين ليلة وضحاها استجابة لانحراف التضخم عن الهدف أو المستوى المطلوب (فجوة التضخم)، وانحراف الناتج عن المستوى والمعدل الطبيعي (فجوة الناتج)، إذ اكد تايلور إن القاعدة من هذا النوع لها خصائص مرغوبة من شانها أن تخفض التضخم فقط إذا تجاوز المعامل على فجوة التضخم الواحد، واصبح هذا الاستنتاج يعرف باسم مبدا تايلور،

1) Pierre Richard Agenor and Luiz A. Pereira DA Silva ,Macroeconomic Stability Financial Stability and Monetary Policy Rules, Fondation Pour Les Etudes Et Recherches Sur Le Developpement International ,September24 ,2011 ,P19-20.

2) Brian Ames and others, Op. Cit,P6.

3) Dhaneshwar Ghura and others ,Is Growth Enough Macroeconomic Policy and Poverty Reduction, IMF Working Paper African Department, WP/02/118/July 2002,P10.

ويمكن أن يتم وصفه ببساطة بالقول إن استقرار السياسة النقدية ينبغي أن يرتفع سعر الفائدة الاسمي بأكثر من ارتفاع التضخم، اي بمعنى آخر سيبقى التضخم تحت السيطرة فقط إذا ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية استجابة لارتفاع التضخم.

وعلى الرغم من أن التضخم يمكن وصفة بأنه ظاهرة نقدية فمن الأهمية ادراك أن السياسة المالية يمكن أن تقود السياسة النقدية إذا كانت هناك هيمنة مالية، أي أن العجز في الموازنة العامة يصبح كبير لدرجة انه يجبر السلطات النقدية على توسيع المعروض النقدي لدفع ثمنه، وبالتالي لا تستطيع السلطات النقدية ابقاء معدل التضخم تحت السيطرة الا إذا اتبعت الحكومة سياسة مالية مسؤولة حتى لا تحدث الهيمنة المالية، فوجهة النظر المعروفة هي أن الهيمنة المالية نادرا ما تكون سمة من سمات الدول المتقدمة بل تقتصر على الدول النامية ولكن العجز الكبير في الموازنات الحكومية في الدول المتقدمة واحجام السياسيين في هذه الدول عن كبح الاستحقاقات المستقبلية قد يوحي إلى أن الهيمنة المالية تشكل خطرا بالنسبة للدول المتقدمة([1]).

ثالثا: سياسات الاستقرار الاقتصادي :

يمكن تعريف سياسة الاستقرار الاقتصادي بأنها محاولات من قبل السلطات العامة للحفاظ على الاقتصاد أن يتحرك بسلاسة قدر المستطاع وعلى طول مسار أو اتجاه قريب من التوظيف الكامل دون معدل تضخم غير مرغوب فيه ودون صعوبات في الميزان التجاري([2]).

إن سياسات الاقتصاد الكلي يمكن أن تؤثر على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، إذ تفتح هذه التأثيرات الديناميكية استخدام السلطات للتغيرات في السياسيات لمحاولة ابقاء الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل للإنتاج أو قريبة منه، وهذا هو جوهر سياسة الاستقرار لاقتصادي، فإذا تعرض الاقتصاد لصدمة معاكسة ومؤقتة يمكن لصانعي السياسات استخدام السياسة المالية والنقدية التوسعية لمنع حدوث ركود عميق وعلى العكس من ذلك إذا تعرض الاقتصاد لصدمة فوق مستوى التشغيل الكامل فقد تؤدي السياسات الانكماشية إلى ترويض الازدهار، على سبيل المثال نفترض حدوث صدمة مؤقته عكسية مثل الإنخفاض المفاجئ في الإستهلاك والإستثمار أو الطلب على الصادرات يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليسار، أو نفترض صدمة عكسية مثل الزيادة المفاجئة في الطلب على النقود تسبب انتقال في منحنى LM إلى الاعلى، حيث تسبب أي من الصدمات انخفاض في الإنتاج المحلي، من حيث المبدأ يمكن لصانعي السياسات التعويض عند،

1) Frederic S. Mishkin, OP. Cit ,P4-7.

2) Assar Lindbeck ,Fiscal Policy As A Tool of Economic Stabilization ,Comments to An OECD Report ,1969, P7.

استخدامهما بحكمة ،اذ تعالج هذه الصدمات باستعمال السياسة المالية لتغير منحنى IS او منحنى LM أو كلأهما لأحداث زيادة معادلة في الإنتاج، وكذلك يمكن استخدام السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل الصدمات باستخدام السياسات بعناية وحكمة، ومع ذلك إذا كان الاقتصاد مستقرا وينمو فقد يحدث التحفيز المالي والنقدي المؤقت او الاضافي في حدوث طفرة غير مستدامة، وتتحول عند سحب الحافز إلى انهيار غير مرغوب فيه، ففي جهودهم ينبغي توخي الحذر والحرص الشديد على عدم زعزعة الاستقرار الاقتصادي من خلال الاستخدام المفرط والسيء التوقيت وغير المناسب للسياسات المالية والنقدية[1]، أما فيما يتعلق بأهمية واهداف وادوات السياسة المالية العامة فيمكن توضيحها بالجدول الآتي[1]:

1) Joseph G. Nellis and David Parker ,Principles of Macroeconomics, Pearson Education Limited ,England ,2004,p128.

الجدول (2) أهمية واهداف وادوات السياسة العامة في الاقتصاد القومي

اهداف السياسة المالية العامة :

وهو ما تحاول الحكومة تحقيقه على المدى الطويل وقد تشمل ما يأتي:

1-الاستخدام الكامل على مستوى الاقتصاد القومي.

2-استقرار الأسعار على المدى الطويل

3-تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة توحي الى استثمار طويل الاجل من خلال الشركات ،وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام.

4-وضع مستقر للميزان التجاري مقرونا بقيمة عملة مستقرة في أسواق العملات الأجنبية.

5-توزيع الدخل والثروة الذي يكفل تقاسم ثمار التوسع الاقتصادي بين المجتمع بصورة عادلة.

ادوات السياسة المالية العامة:

عند تحديد اهداف السياسات تصبح الحكومة قادرة على الاختيار من بين مجمعة من ادوات السياسات لمساعدتها على تحقيق الاهداف ويمكن ان تتضمن ادوات السياسة ما يأتي:

1-التغير في الإنفاق والضرائب الحكومية.

2-التغير في مستوى وهيكل أسعار الفائدة وتوفير الائتمان في الاسواق المالية.

3-التلاعب بأسعار الصرف كتخفيض قيمة العملة من اجل دعم قطاع التصدير في الاقتصاد.

4-تقديم الدعم المباشر لقطاع التصدير من خلال الاعانات والاجراءات الحمائيه لقطاع الواردات بما في ذلك التعريفات والقيود المفروضة على الحجم.

اهمية السياسة المالية العامة: يمكن تعريف الاهمية وفق الاقتصاد الكلي على انها قابلة للقياس الكمي تضعها الحكومة ومن الأمثلة على اهمية السياسة العامة ما يأتي:

1-تحقيق معدل معين من النمو الاقتصادي كل سنة ،على سبيل المثال 3% في السنة في حالة اقتصاد صناعي ناضج مثل الولايات المتحدة وربما 8% في السنة لاقتصاد ناشئ مثل الصين.

2-تخفيض مستوى البطالة بمقدار 250000 عامل على مدى العام المقبل.

3-الحفاظ على التضخم عند مستوى مستهدف يتراوح ما بين 1.5-2.5% من سنة لأخرى.

4-من المهم ادراك ان تحقيق هذه الاهمية بالمعنى الاقتصاد الكلي ما هو الا خطوات نحو تحقيق اهداف معينة في السياسة العامة تكتسي اهمية أساسية بالنسبة لأفاق الحكومة في الاجل الطويل.

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على

Joseph G. Nellis and David Parker ، Principles of Macroeconomics ،Pearson Education Limited ، England ، 2004 ،p128.

وهناك عدد قليل من البرامج المالية التي تؤدي إلى المساعدة على الاستقرار الاقتصادي تلقائياً دون الحاجة إلى عمل تشريعي وبالتالي علاج لمشكلة التوقيت الصحيح .

إن عوامل الاستقرار التلقائية أو الذاتية هي عوامل ديناميكية تؤدي إلى تعزيز عجز الموازنة اثناء الكساد، ومن جانب آخر دعم فائض الموازنة الحكومية اثناء الازدهار التضخمي، وذلك دون الحاجه إلى تغير السياسة المالية، فعندما ترتفع البطالة وتضطرب الظروف الاقتصادية تؤدي عوامل الاستقرار إلى زيادة الإنفاق، وتخفيض الضرائب ومن ثم حقن النشاط الاقتصادي بجرعة منشطة، كما تساعد على الحد من الازدهار الاقتصادي وخفض الإنفاق وتنمية حصيلة الضرائب وهناك ثلاثة عوامل للاستقرار الديناميكي أهمها ما يأتي[1]:

1-ضرائب على ارباح الشركات :تشير الدراسات إلى أن الضرائب على ارباح الشركات تعمل في الاتجاه المعاكس للدورة الاقتصادية أكثر من غيرها من عوامل الاستقرار الديناميكية لأن ارباح الشركات شديدة الحساسية لمراحل الدورة الاقتصادية، ففي فترة الكساد ارباح الشركات تتناقص وبالتالي تنخفض مدفوعات الشركات لأن الإنخفاض الحاد في ايرادات الضرائب يؤدي إلى نمو العجز الحكومي والعكس هو صحيح اثناء التوسع الاقتصادي.

2-تعويض البطالة :عندما يرتفع مستوى البطالة تتناقص ضريبة التعويض نتيجة انخفاض التوظيف ولكن المدفوعات تتزايد لأن العديد من العمال يتلقون منافع من برامج تعويضات البطالة، وبالتالي سيواجه البرنامج الحكومي عجز تلقائي اثناء انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي والعكس عندما ينخفض معدل البطالة.

3-ضرائب الدخل التصاعدية :يتزايد الدخل القابل للتصرف به أكثر من الدخل القومي اثناء التوسع الاقتصادي لأن مع الدخول المرتفعة في نظام الضرائب التصاعدية يدفع الأفراد إلى الشرائح ضريبية اعلى وبالتالي تتزايد حصيلة الضرائب نتيجة زيادة الدخل ومعدلات الضرائب على الدخل الحدي والعكس صحيح.

رابعا: عناصر الاستقرار الاقتصادي :

ادت التطورات الاخيرة في نمذجة الاقتصاد الكلي والتحديات السياسية إلى احياء النقاش الكلاسيكي حول فعالية السياسة المالية كأداة لاستقرار الاقتصاد الكلي، أما على الجانب النظري فقد سمح التطور السريع لنماذج التوازن العام القائمة على اسس متناهية الصغر ومميزات غير ريكاردية للباحثين بتقييم فوائد الاستقرار المالي في اطار تحليلي متماسك ودقيق.

1) جيمس جوارتيني وريجارد استروب ،الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ،ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،1999،ص315-317.

تؤكد هذه الدراسات الحكمة التقليدية القائلة "إن استجابة السياسة المالية لمواجهة التقلبات الدورية في الوقت المناسب لصدمات الطلب من المرجح ان تؤدي إلى انخفاض ملحوظ في تقلبات الإنتاج والإستهلاك "، ومع ذلك يمكن أن يكون النشاط المالي حسن النية ايضا غير مرغوب فيه عندما تؤثر الصدمات على جانب العرض، أو تؤدي إلى زعزعة الاستقرار بشكل مباشر، عندما تتأخر المعلومات والقرار والتنفيذ تؤدي إلى اطالة سلسلة المراجع بشكل غير ملائم من ناحية السياسة تحول عدد من الدول إلى السياسة المالية كأداة أساسية لتحقيق، الاستقرار الاقتصادي وذلك لسببين أما بسبب التغيرات في نظامها النقدي أو بسبب تدهور الاوضاع المالية إلى حد جعل السياسة النقدية غير فعاله.

يمكن للسياسة المالية ان تساهم في الاستقرار الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات رئيسية([1]):-

1-التخفيض التلقائي في المدخرات الحكومية اثناء فترة الركود والزيادة اثناء فترة الانتعاش، مما يخفض من صدمات الإنفاق الحكومي ويحدث الاستقرار التلقائي لأن الإيرادات الضريبية تميل إلى أن تكون متناسبة مع الدخل والأنفاق القومي بينما يعكس الإنفاق العام الالتزامات الحكومية المستقلة عن دورة الاعمال وبرامج الاستحقاق المصممة خصيصا لدعم الإنفاق اثناء فترة الركود بما في ذلك اعانات البطالة، إذ يساهم القطاع العام في استقرار الناتج المحلي عن طريق تأثير الإنفاق المحلي.

2-يمكن للحكومات تغيير أدوات الإنفاق العام والضرائب عمدا لتعويض تقلبات دورة الاعمال.

3-يمكن إعادة تصميم هيكل نظام الضرائب والتحويلات لزيادة الكفاءة الاقتصادية ومرونة السوق إلى اقصى حد وبالتالي تعزيز مرونة الاقتصاد لمواجهة الصدمات.

ويمكن للسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات رئيسية وأساسية وهي التضخم والإنتاج وسعر الصرف الحقيقي، اذ تؤثر على هذه التقلبات بطريقتين[(2)]:

الأولى يمكن أن يكون للتغير في المعروض النقدي تأثير قصير الأجل على المتغيرات الحقيقية مثل معدل الفائدة الحقيقي والذي بدورة يؤثر على الإنتاج .أما الثانية يمكن لنظام سعر الصرف الذي تختاره الحكومة أن يقلل الصدمات الخارجية أو يضخمها، ويمكن أن يؤثر سعر الصرف الحقيقي على الفقراء بطريقتين الأولى يؤثر على القدرة التنافسية الخارجية لأي دوله ومن ثم على معدل نموها، والثانية يمكن أن يكون للتغيير في سعر الصرف الحقيقي تأثير مباشر على الفقراء من خلال تخفيض سعر الصرف الاسمي،

1) Xavier Debrun and Radhicka Kapoor ,Fiscal Policy and Macroeconomic Stability ;Automatic Stabilizers Work ;Always and Everywhere ,IMF Working Paper European Department ,2010 ,WP/10/11,P3.

2) Brian Ames and others,op.cit,p33-34.

بالنظر إلى أن السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف تؤثر على الفقراء من خلال تأثيرها على التضخم والإنتاج وسعر الصرف الحقيقي، فقد يبدو للوهلة الأولى انه ينبغي استعمال هذه السياسات لاستهداف جميع هذه المتغيرات الثلاثة ومع ذلك ورغم أن السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف قد تؤثر على الفقراء عن طريق هذه القنوات الا أن السلطات النقدية لا يمكنها بالضرورة التحكم في حجم وطبيعة التأثير الناتج، فعلى سبيل المثال قد تؤثر التغيرات في المعروض النقدي على الناتج والعمالة في الأجل القصير لكنها تفعل ذلك بطريقة غير مؤكدة في احسن الاحوال وغير مفهومة بشكل كامل، ونتيجة لذلك عادة ما تكون السلطات النقدية غير قادرة على استغلال هذا التأثير بشكل منهجي، وكذلك غير قادرة على التلاعب بسعر الصرف الحقيقي بعد مدة قصيرة من الزمن، لذلك ينبغي أن تستهدف السياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف تلك التغيرات التي تتمتع بأكبر قدر من السيطرة عليها، أي التأثير طويل الأجل للتضخم على معدل النمو، وبشكل عام يمكن تحقيق ذلك عن طريق تحديد هدف واحد للسياسة النقدية وسياسة أسعار الصرف وهو تحقيق معدل تضخم مستقر ومنخفض والمحافظة عليه، وهذا يعني عمليا اختيار هدف معدل التضخم والالتزام الصارم به في ظل الإستراتيجية الشاملة للحد من الفقر واطار الاقتصاد الكلي المرتبط بها، مع اعتماد السياسات المطلوبة لتحقيق الهدف، كذلك عدم استعمال هذه السياسات لتحقيق اهداف اضافية أو بديلة بشكل مطلق، إذ يمكن لهذه السياسات التي تمت صياغتها وتنفيذها بهذه الطريقة أن تشكل الأساس لبيئة اقتصادية كلية مستقرة.

أما سياسة الدخول التي يطلق عليها سياسة الاجور والأسعار ولها تأثير مباشر وغير مباشر على كل من الدخول والأسعار بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم، إذ يتم علاج التضخم وفق الفكر التقليدي من خلال اتخاذ سياسة مالية ونقدية انكماشية لكن هذا يترتب عليه تخفيض الناتج المحلي الاجمالي ومستوى التوظيف، والذي يساهم في ارتفاع معدل البطالة، وهذا يكون تكلفته على المجتمع عالية جدا، وقد يتطلب من الحكومة البحث عن أدوات واجراءات بديلة وذات تكلفة منخفضة لمواجهة التضخم الشديد، وقد ادت هذه الأدوات ما بين التحكم في الاجور والأسعار كليا إلى استخدام مؤشرات اختيارية تحد من الارتفاع في كل من الاجور والأسعار، وتعد هذه السياسات بمثابة تدخل بصورة مباشرة في قوى السوق للحد من التضخم المرتفع ولذلك يثار بشأنها جدل كبير فيما بين الاقتصاديين.

وتجدر الملاحظة قبل الانتهاء من هذا العرض الخاص بالسياسات الاقتصادية المصممة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى انه غالبا ما يوجد تعارض وجدل في تحقيق اهدافها، إذ غالبا ما يكون من الصعب تحقيق هذه الاهداف معا في الوقت نفسه، لأن تحقيق هدف معين أو مجموعة من الاهداف الأخرى قد يكون على حساب التضحية بهدف أو مجموعة من الاهداف الأخرى، فعلى سبيل المثال في ظل ظروف الركود الاقتصادي يتم اتخاذ سياسة مالية أو نقدية توسعية بهدف زيادة كل من الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل، فضلا عن الزيادة ،

في معدل النمو الاقتصادي، ولكن هذا يترتب عليه في الوقت نفسه ارتفاع مستوى الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع المستوى العام الأسعار، اي بمعنى آخر زيادة معدل التضخم ويحدث العكس في حال اتخاذ سياسة مالية أو نقدية انكماشية لمعالجة التضخم، وبالتالي فإن هذا الأمر يتطلب من صناع السياسات الاختيار فيما بين الاهداف والتنسيق فيما بينها والقبول بالتضحية باقل تكلفه لهدف معين أو مجموعة من الاهداف الأخرى في سبيل تحقيق هدف آخر، وفقا لظروف المجتمع التي يمر بها، والاولويات في تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي[1].

خامسا: مصادر عدم الاستقرار الاقتصادي :

هناك نوعاً من المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار الاقتصادي وهما[2]:-

1-الصدمات الخارجية: وهي تتمثل بالصدمات التجارية والكوارث الطبيعية والانعكاسات في تدفقات راس المال وما إلى ذلك، إذ يمكن لهذه الصدمات أن تؤدي إلى عدم التوازن الاقتصادي مما تتطلب إجراءات تعويضية، فعلى سبيل المثال أن العديد من الدول ذات الدخل المنخفض لديها قاعدة تصديرية ضعيفة وغالبا ما تتمحور حول سلعة أو سلعتين رئيسيتين وبالتالي يمكن أن يكون للصدمات التي تتعرض لها الأسعار العالمية تأثير قوي على دخل الدول، بما في ذلك الاقتصادات المتنوعة ولكن تتضرر بشكل اقل من الصدمات الخارجية من تلك الدول المنخفضة الدخل، وعلى الرغم من أن الصدمات التي تعكس تنوعها الاكثر تحتاج في العادة إلى أن تكون كبيرة أو طويلة الأجل بشكل خاص لزعزعة الاستقرار مثل هذا الاقتصاد، اي بمعنى انه على الرغم من اثار الصدمات الخارجية على الاقتصادات المتنوعة الا انها تتطلب ان تكون مستمرة وطويلة الاجل لكي تحدث اثأر وتزعزع الاستقرار الاقتصادي وهي بعكس الدول ذات الدخل المنخفض ذات القاعدة التصديرية الضعيفة.

2-السياسات غير الملائمة: يمكن أن يكون عدم التوازن من صنع الذات بسبب سوء ادارة الاقتصاد الكلي، فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدي الموقف المالي غير المستدام إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وبشكل مفرط، مما يؤدي إلى ضغط على الميزان التجاري الخارجي للدولة وعلى مستوى الأسعار المحلية، وفي بعض الاحيان تكون الازمات الاقتصادية نتيجة كل من سوء الإدارة المالية والصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد.

1) محمود احمد عياد صلاح وبراهيم جابر السيد، مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسات الإنفاق ،دار الجديد للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2020،ص91-92.

2) Brian Ames and others, Macroeconomic Policy and Poverty Reduction, Prepared By the International Monetary Fund and the World Bank ,August 2001,p7-14.

3-التضخم : فالتضخم على سبيل المثال هو ضريبة مرجعية وتعسفيه يتحمل عبئها من هم من فئات الدخل المنخفض، وذلك لسببين الأول يميل الفقراء إلى الاحتفاظ بمعظم اصولهم المالية بصورة نقود بدلا من الاصول المدرة للفائدة، والثاني هم الفقراء عموما وهم اقل قدرة من الافضل حالا على حماية القيمة الحقيقية لأصولهم ودخولهم من التضخم، ونتيجة لذلك تؤدي ارتفاعات الأسعار بشكل عام إلى تأكل الاجور الحقيقية وممتلكات الفقراء أكثر من غيرهم، بالإضافة إلى ذلك يعمل التضخم على كبح نمو الإنتاج.

4-معدل نمو الناتج: أن معدل نمو الناتج المنخفض والسلبي في بعض الاحيان والمرتبط بعدم الاستقرار له تأثير طويل الأجل على الفقراء، وهي ظاهرة تعرف باسم التباطؤ، والتي تعمل من خلال الصدمات التي يتعرض لها راس المال البشري للفقراء، فعلى سبيل المثال في افريقيا هناك ادلة على أن اطفال الاسر الفقيرة يتركون المدارس اثناء الازمات، وبالمثل تشير الدراسات الخاصة ببلدان امريكا اللاتينية إلى أن صدمات شروط التجارة المعاكسة تفسر جزءا من تراجع التحصيل الدراسي.

سادسا: اركان الاستقرار الاقتصادي :

هناك ثلاث مفاتيح لضمان استقرار الاقتصاد الكلي وهي الاستدامة المالية واستقرار الأسعار وقطاع مالي قوي، فالاستدامة تعني الالتزام بالقواعد المالية، أي عجز موازنة لا يزيد عن 2.5%-5% من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام لا يزيد عن 50 %من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن اجتياز ذروة عبء الديون بنجاح، أي من الضروري تسديد 4-5%من الناتج المحلي الإجمالي للدائنين الاجانب، كذلك مراجعة جميع برامج الموازنة، وتحسين التنبؤ بإيرادات الموازنة لاسيما فيما يتعلق بتقلبات أسعار الصرف وعائدات التجارة[1].

أما فيما يتعلق بالقواعد المالية فهناك قاعدتين تستند عليها أغلب الحكومات هي[2]:

1-القاعدة الذهبية :خلال الدورة الاقتصادية سوف تقترض الحكومة فقط للاستثمار وليس لتمويل الإنفاق الجاري، فهي تميز بين الإنفاق الجاري الذي يعود للجيل الحالي، والأنفاق الرأسمالي الذي يعود بالفائدة على الاجيال الحالية والمستقبلية من خلال السماح للجيل الحالي بالاقتراض لتمويل الإنفاق الرأسمالي فقط، مع تلبية الإنفاق الحالي بالضرائب الحالية، كما تساعد على تدقيق تكاليف وفوائد الإنفاق العام بمرور الزمن،

1)Centre for Economic Strategy ,How to Maintain Macro Stability and Accelerate the Economy ,July 10 2019, P6.

2)Maintaining Economic Stability, Convergence Programme for the United Kingdom Submitted in Line with the Stability and Growth Pact , Reserve U.K December 2001,P9.

وبما يتفق مع هدف الحكومة المتمثل في حقوق الاجيال، كما أنها تعزز كفاءة الإنفاق لأنها تعني أن النمو المعزز للاستثمار العام لا يتم التضحية به من أجل الإنفاق الجاري.

2-قاعدة الإستثمار المستدام :بموجب هذه القاعدة سيبقى صافي دين القطاع العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى الدورة الاقتصادية عند مستوى مستقر وحكيم مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، اي سيبقى صافي الدين اقل من 40% من الناتج المحلى الإجمالي على مدار الدورة الاقتصادية، وتكمن اهداف الحكومة على المدى القصير لدعم السياسة النقدية وعلى وجه الخصوص السماح للمثبتات التلقائية بلعب دورها في تمهيد مسار الاقتصاد، أما على المدى المتوسط لضمان تمويل عام سليم وأن الإنفاق والضرائب يؤثران بشكل عادل داخل الاجيال وعبرهم.

وأما استقرار الأسعار فإنه يتطلب استقلالية البنك المركزي، وعدم البيع الاجباري للسندات الحكومية للبنوك، وعدم وجود هيمنة مالية، بالإضافة إلى التوزيع العادل لنفقات الموازنة خلال العام، والتوقع الفعلي لإيرادات، الموازنة، والتعريفات المتوقعة، وسياسة الحد الادنى من التصدير، في حين تتمثل متطلبات القطاع المالي القوي ما يأتي[1] :

1-إن لا تتجاوز اصول البنوك 10% من اصول النظام المصرفي.

2-استرداد القروض المتعثرة بنسبة حوالي 40% من اصل مبلغ القرض.

3-حماية حقوق الملكية وإنفاذ العقود وحقوق الدائنين.

4-يكفل القانون رقابة متشددة وعادلة ومستقلة على المصارف.

5-إصلاح نظام ضمان الودائع.

6-مستوى الإنفاق العام لا يتجاوز نسبة 37% من الناتج المحلي الإجمالي.

7-تنفيذ اتفاقية دولية لمكافحة تأكل الوعاء الضريبي وتحويل الارباح.

8-إعداد الموازنة العامة على أساس الاداء لفترة ثلاث سنوات.

9-تقليص حصة الحكومة من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من القروض المميزة.

10-الحد من التهرب الضريبي التسهيل التهرب بدلا من زيادة الضرائب.

1) Centre for Economic Strategy ,OP. Cit, P8-9.

ويتصل بموضوع الدخل والتضخم والبطالة موضوع الدورات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالدورات الاقتصادية هي تذبذبات في النشاط الاقتصادي وقد واجه العالم تذبذبات كان من أهمها الكساد العظيم عندما انخفض الناتج القومي الحقيقي في الولايات المتحدة 30% في فترة الإنكماش من هذه الدورة، والصفة المميزة للدورات هي الانتشار بحيث يكون لها آثار على الأنشطة الاقتصادية المختلفة في والوقت نفسه، وتتميز كذلك بأنها متجدده، اي بمعنى تحدث مرات متعددة ولكن غير متساوية في الطول وقد تتراوح بين العام و12 عام او اكثر من ذلك، ويوضح الشكل (6) دورتين في الناتج الحقيقي،

الشكل (6) خصائص الدورات الاقتصادية

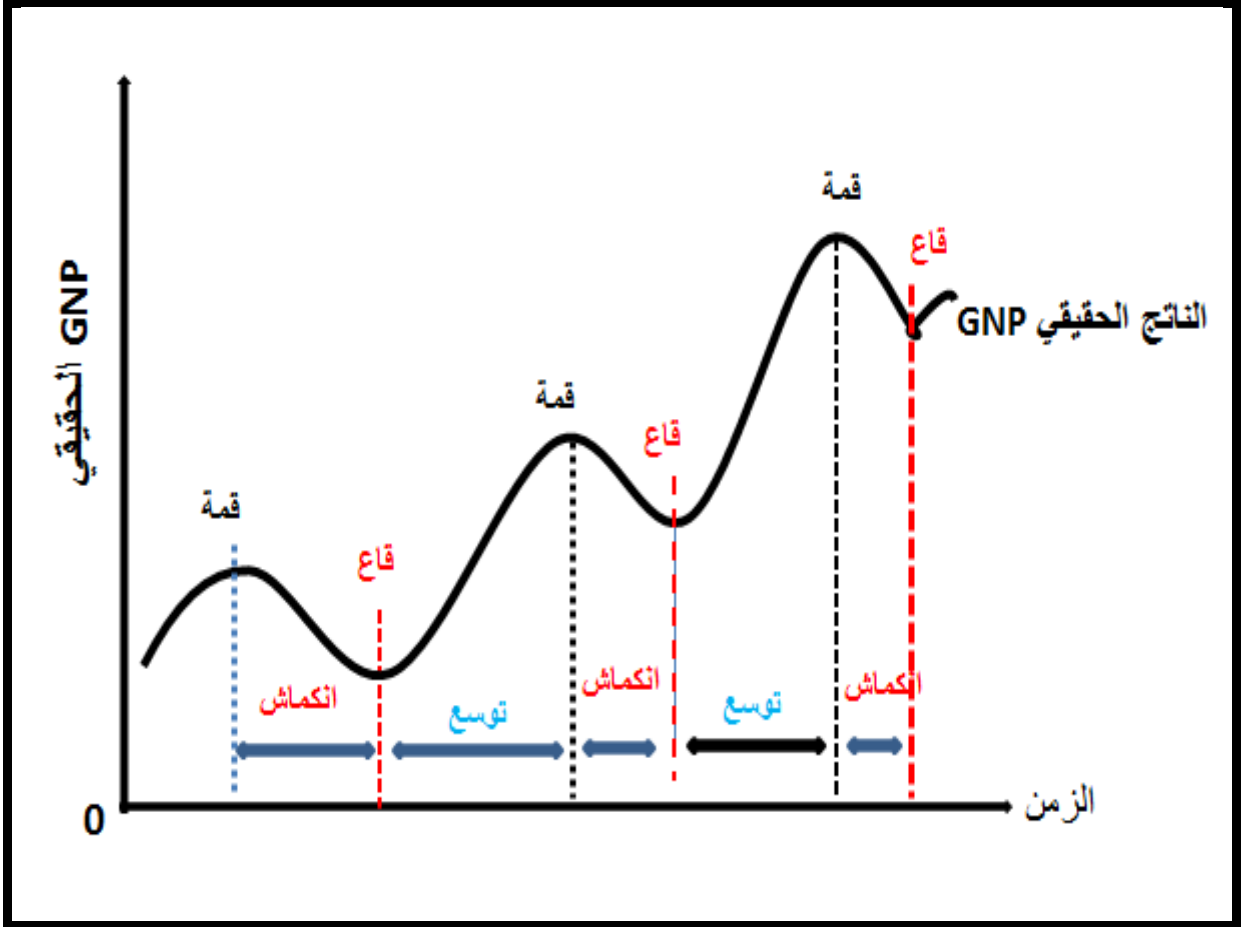

المصدر سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الجزء الأول ، وكالة الاهرام للتوزيع ، الكويت ، 1994 ، ص71-75.

فأعلى نقطة في كل دورة تسمى قمة الدورة بينما أوطئ نقطة تسمى بالقاع (كساد) والفترة بين القاع والقمة تسمى بالانكماش وبعد فترة الإنكماش تأتي فترة التوسع وتستمر لغاية قمة الدورة التالية وهناك خاصيتين للدورة في الحياة الواقعية:

1-أن فترة التوسع تستمر أكثر من فترة الإنكماش لأن الناتج الحقيقي عبر الزمن ينمو وبالتالي فإن كل قمة لاحقة تكون اعلى من القمة السابقة في الدورة الاقتصادية.

2-أن الدورتين في الشكل تختلف في الطول فمنذ الحرب العالمية الثانية كانت فترات التوسع تتراوح بين السنة والتسع سنوات.

إن الدورات الاقتصادية يتكرر حدوثها ولكنها غير مرغوبة، وأن محاولة الحكومة لكبح هذه الدورات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يجعل نمو الناتج القومي الحقيقي أكثر استقرارا، بحيث تكون التقلبات اقل شدة لأن الناتج القومي الحقيقي الاكبر يعني سلع وخدمات أكثر في المجتمع، وأن على الحكومة أن تسعى لجعله عند مستوى القمة ولكن هذا خطا لأن الناتج الاكبر يؤدي إلى التضخم لأن الشركات ورجال الاعمال يعمدون إلى رفع الأسعار عندما يجدون انتاجهم مستقر، أي أن الناتج الحقيقي الاقصى تضخمي وينبغي تجنبه حتى يمكن تجنب اسراع التضخم، ومن جهة أخرى فإن الناتج الحقيقي المنخفض كثيرا غير مرغوب فيه لأنه يعني الاستغناء عن العمالة وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة ومن ثم ارتفاع البطالة، ويمكن تعويض هذه الآثار جزئيا من خلال جعل اتجاه التضخم اسرع [1].

سابعا: اراء المدارس الفكرية في الاستقرار الاقتصادي

قبل النظرية العامة الكينزية اكدت وجهة النظر الكلاسيكية إنه في النموذج ذي أسعار مرنه تماما ومنحنى عرض عمودي ليس هناك دور للسياسة المالية في تحقيق الاستقرار لاقتصادي، إذ سيعود الاقتصاد تلقائيا نحو توازن التوظيف الكامل وسيخلق العرض طلبا خاصا به (قانون ساي)[2]، في حين تركز النظرية الكينزية على الإنفاق الكلي ومكوناته وتفترض النظرية الكينزية أن الأسعار والاجور غير مرنه للأسفل مما يؤدي إلى جعل منحنى العرض الكلي افقيا حتى مستوى التشغيل الكامل للناتج الحقيقي ويصبح المنحنى عموديا، وهذا يعني إنه مستقل عن مستوى الأسعار، أما الطلب الكلي فإنه يخضع للتغيرات الدورية التي تسببها التغيرات في محددات الطلب الكلي، فهو لا يؤثر على مستوى الأسعار ولكنه يحدد مستوى التوازن للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لذلك في النظرية الكينزية يلعب الإنفاق الحكومي وبالتالي السياسة المالية دوراً فعالاً في تحديد مستويات الناتج والعمالة، أما السياسة النقدية وفقا لألية التحول النقدي الكينزية ستؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة احتياطيات البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، وبالتالي فإن الزيادة في عرض النقود تسبب الإنخفاض في معدلات الفائدة وهذا سيزيد من الإستثمار وتؤدي هذه الزيادة في الإستثمار إلى زيادة،

1) سامي خليل ،نظرية الاقتصاد الكلي ،الجزء الاول ،وكالة الاهرام للتوزيع ،الكويت ،1994،ص71-75.

2) Swati Yadav V. Upadhyay and Seema Sharma, Impact of Fiscal Policy Shocks on the Indian Economy ,Margin the Journal of Applied Economic Research 6:4, Angeles ,2012 ,p417.

القيمة الاسمية للناتج من خلال تأثير المضاعف، أما إذا كان الاقتصاد نشطاً عند مستوى اقل من الناتج فإن زيادة الإستثمار ستزيد الناتج الاسمي من خلال زيادة مستوى الأسعار، وهنا تعتبر النظرية أن الإستثمار بدلا من النقود هو العامل الأساسي الذي يؤثر على الناتج بالإضافة إلى ذلك هناك حالتين لعدم فاعلية السياسة النقدية هي أن مرونة الطلب على النقود استجابة لأسعار الفائدة لانهائية (منحنى LM افقي)، كذلك إذا كانت مرونة الإستثمار بالنسبة لأسعار الفائدة صفرا (منحنى IS عمودي) فإن السياسة النقدية ليس لها تأثير على الناتج الحقيقي([1]).

من جانب آخر تؤكد المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الإنفاق الحكومي أو التخفيضات الضريبية ليس لها أي تأثير على الناتج المحلي الإجمالي، بسبب تكافؤ ريكاردو، إذ ينبأ الأفراد بعبء الدين العام الناتج عن الحوافز المالية ويتوقعون ضرائب مستقبلية اعلى (تأثير الثروة)، وبالتالي ومن أجل تخفيض من مستوى استهلاكهم فإنهم يوفرون الآن أكثر من الإستهلاك الخاص الحالي، أي أن هناك تأثير مزاحم للقطاع الخاص يعوض بالكامل زيادة الطلب من القطاع العام مما يجعل المضاعف المالي يساوي صفر، ويتضح هذا بشكل أكثر خلال فترات النمو لأن في هذه الحالة يكون احتمال الاستخدام الاكثر كفاءة للموارد من قبل الحكومة اقل مما هو عليه خلال فترة الركود، ومن ناحية أخرى هناك مجال لمضاعف إيجابي منخفض خلال فترة الركود حيث يتم استخدام الموارد بشكل غير كافٍ.

وهناك ايضا فئة من الابحاث تشير إلى اتجاه مختلف تماما عن اتجاه الاقتصاد الكينزي، إذ تجد هذه الفئات أن مضاعف الإنكماش المالي إيجابي والعكس صحيح، ويعرف هذا بتأثير التوسع المالي الانكماشي أو الإنكماش المالي التوسعي بسبب تأثير الثروة، أي أن المستهلكين يضعون وزنا أكبر للاستهلاك المستقبلي أكثر من الإستهلاك الحالي مما يزعزع الاستقرار الاقتصادي، ويَبن آخرين على أن الإنكماش المالي القائم على تخفيضات الإنفاق قد يكون توسعيا إذا كان مصحوبا بتخفيض قيمة العملة أو باتفاقيات مع النقابات ، بالإضافة إلى ذلك فإن الزيادة الضريبة من أجل استيعاب العجز لها نتائج عكسية تماما من انخفاض الإنفاق الحكومي، لأنها تقلل من القدرة التنافسية للاقتصاد وبالتالي عدم الاستقرار الكلي([2]).

1)Bilgili Faik , The Keynesian –Monetarist Debate on Business Cycles ,A Case Study of the Depression ,MPRA Paper, NO.75539, Posted ,14 Dec 2016,p3-4.

2)Periklis Gogas and Ioannis Pragidis, Are there Asymmetries in Fiscal Policy Shocks?, Journal of Economic Studies ,VOI.42, ISS.2, P304.

ويمكن توضيح اراء المدارس الفكرية من خلال الجدول الآتي[1]:

الجدول (3) ملخص فلسفة واراء مدارس الفكر الاقتصادي للاستقرار الاقتصادي

المدرسة	الافكار الرئيسية	السياسات المالية	السياسات النقدية
المدرسة الكلاسيكية التقليدية	-تتضمن المنافسة الحرة في الاسواق والية الأسعار ووصول الناتج المحلي إلى مستوى التشغيل الكامل. -يكون الاقتصاد مستقر ويمكن الوصول إلى المعدلات المتوقعة تلقائيا ، وليس هناك حاجة إلى تدخل الحكومي للوصول إلى المستوى الأمثل لأن ضرر النمو والاستقرار ، فضلا عن التأكيد على مبدا الاقتصاد الحر.	-عدم تدخل الحكومة. -إذ لم يصل الناتج إلى المستوى المحتمل له فإن هذا يعد انحرافا مؤقتا ، إذ تضمن اليات الأسعار المرنة الوصول إلى مستوى الناتج المحتمل في النهاية.	-لم تؤثر النقود الا على القيمة الاسمية دون ادنى تأثير على القيم الحقيقية (التناقض التقليدي). -السياسة النقدية لا تؤثر على الناتج الحقيقي ، قد تكون مضرة إذا تغير مستوى الأسعار وحدث تضخم.
المدرسة الكينزية التقليدية	-يتميز الاقتصاد بانه غير مستقر وقد يحدث ركود عند مستوى اقل من التوظيف الكامل عندما يكون حجم الادخار غير كاف أو لا يشكل جزء من الإستثمار. -يؤدي جمود الأسعار قصير الأجل إلى منع آلية الأسعار الخاصة بالنظرية التقليدية الحديثة من تسوية الأسعار بما يلائم مستوى التوظيف الكامل. -يكون العرض الكلي ثابت في الأجل القصير لعدم مرونة الأسعار ، وبالتالي يتحدد الناتج الإجمالي من خلال الطلب. -تلعب توقعات المنتجين والمستهلكين دورا في القرار الاقتصادي.	-الطلب الكلي هو العامل الأساسي لتحقيق مستوى أكبر من الناتج المحلي الإجمالي. -يساهم الإنفاق الحكومي في ان يكون للمضاعف تأثير اقوى على الناتج مقارنة بخفض الضرائب. -تلعب السياسة المالية دور رئيسي ، بينما تلعب السياسة النقدية دور فرعي.	-تؤدي زيادة النقود إلى دعم زيادة الطلب الكلي ووصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل . -لا تقر بحياد النقود ولكن للنقود تأثير غير مباشر في نمو الناتج المحلي الإجمالي لأن زيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وزيادة حجم الإستثمار مما يدعم الطلب الكلي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1)اوجست سوانينبيرج ،مصدر سابق ،ص352-356.

النظريـــة النقدية	-للنقود أكثر أهمية من الطلب الكلي كما ان عرض النقد بمثابة الاداة الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.	-عدم فاعلية السياسة المالية وبتالي ليس لها اي تأثير وتسبب حالة عدم الاستقرار الاقتصادي لأن زيادة الإنفاق الحكومي تزاحم الإنفاق الخاص.	التـــوازن بـــين الزيـــادة الثابتـة فـي عـرض النقـد والنمـو المتوسـط للنـاتج المحلـي الإجمـالي الحقيقـي ، فـإذا انحرفـت السياسـة النقديـة عـن هـذه القاعـدة قد يحدث تضـخم وعـدم اسـتقرار اقتصادي.
النظريـــة التقليديـــة الحديثة	تقبـل نظريـة التوقعـات العقلانيـة والفاعليـة السياسية التي تنص على انـه إذا كانـت هنـاك مرونة في الأسعار واتسمت توقعات الأفراد بالمنطقية فلم يكون هناك تأثير على الاقتصاد الا للسياسات غير المتوقعة.	-لـم يكـن للسياسـة الماليـة المتوقعة اي فاعلية ، كما ان السياسـات التـي تـم وضـعها لزيادة الطلب الكلي لـن تـؤثر على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	يكـــون للسياســـة النقديـــة التوسـعية المتوقعـة تـأثير تضـخمي وعـدم اسـتقرار الاقتصـــاد لأن الأفـــراد يتوقعـون التغيـرات فـي المسـتقبل ، كمـا ينبغـي ان تكـون السياسـة النقديـة الانكماشـية جـديرة بالثقـة لضمان فاعليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
النظرية الكينزية الحديثة	-لا تنطبـق شـروط نظريـة الفاعليـة السياسـة فـي الأجـل القصـير بسـبب وجـود اسـباب منطقية لجمود الأسعار مثل النقابات العمالية والعقود فهي تقبل نظرية التوقعات المنطقية ويمكن ان يكون للسياسة المتوقعة تأثير على الاقتصـاد لعـدم تطبيـق نظريـة الفاعليـة السياسـية ، كمـا انهـا تتفـق مـع النظريـة التقليديـة الحديثـة انـه فـي الأجـل الطويـل سـتتمتع الأسـعار بالمرونـة وسـيتجه النـاتج المحلي الإجمالي إلى مستوى الناتج المحتل.	-تؤدي زيادة الطلب الكلي إلى التأثير بشكل جزئي على الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لعدم مرونة الأسعار.	تدعم السياسات النقدية السياسة المالية بهدف زيادة الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

نظرية اقتصاديات جانب العرض	تهتم هذه النظرية بسياسات العرض التي تشمل وضع حوافز لتوفير السلع والخدمات والقوة العاملة على النقيض من النظرية الكينزية الحديثة القائمة على الطلب.	-لا تقر بالحاجة إلى سياسات خاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي. -تعتمد على تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات لزيادة القوة العاملة وعرض السلع والخدمات ، بالإضافة إلى اعانات حكومية لدعم الابتكارات التكنولوجية و الإستثمار حكومية في مجال التدريب المهني.	مكمله للنظرية النقدية

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على اوجست سوانينبيرج ، الاقتصاد الكلي،ط1، ترجمة خالد العامري، دار فاروق، القاهرة ،2008، ، ص352-356.

الفصل الثاني

((الإطار التحليلي لصدمات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2021))

المبحث الأول : تحليل أهم متغيرات السياسة المالية في العراق للمدة 1990-2021

المبحث الثاني : تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 1990-2021.

تمهيد

ان الاقتصاد العراقي يعاني من صدمات مالية عديدة خلال مدة الدراسة ما يجعله اقتصادا يعتمد على الخارج لسد فائض الطلب المحلي وذلك لعدم مرونة جهازه الانتاجي وهذا الاعتماد في ضوء التقلبات الحاصلة في اسعار النفط تجعل تحقيق الاستقرار الاقتصادي صعب، إذ إن جوهر الاستقرار الاقتصادي يتمثل باستخدام أدوات السياسة المالية وفي حالة وجود عجز فإن الأمر يستوجب البحث في إعادة هيكلة النفقات العامة لصالح إعطاء الأولوية للأنفاق الإستثماري على حساب النفقات الجارية، لان النفقات الإستثمارية دائما ما تهدف إلى بناء وتطوير البنى التحتية الأساسية وتنمية الموارد المالية والاقتصادية وخاصة المشاريع الإستثمارية ذات العوائد الإنتاجية مما يحقق الاستقرار الاقتصادي، كما يستوجب الأمر البحث في إصلاح النظام الضريبي وتنويع مصادر الإيرادات، وكما يمكن الاستفادة من أدوات المالية العامة المناهضة لتطوير القطاعات الاقتصادية كالتخفيض الضريبي أو اتباع سياسة الدعم المباشرة وغير المباشرة في مختلف القطاعات المرغوبة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وسنحاول تسليط الضوء في هذا الفصل على تحليل تطور أدوات السياسة المالية الأساسية ذات الصلة المباشرة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم نتناول تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي بمختلف قطاعاته والمؤشرات ذات الصلة المباشرة بالاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول//تحليل تطورات أهم متغيرات السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2021):

أولاً: تحليل تطورات هيكل السياسة المالية العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021):

ا-مؤشر تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة 1990-2021

تعاني الموازنة العامة في العراق من خلل هيكلي مزمن يتمثل في جوانب الموازنة العامة للدولة (النفقات والإيرادات) نتيجة تراكم الإنفاق الجاري وتزايده سنة تلو الأخرى بسبب القرارات الحكومية الخاطئة الناجمة عن الظروف السياسية والاقتصادية المربكة أو المتقلبة، إذ ارتفع حجم الإنفاق العام من، 14179 مليون دينار عام 1990 وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 25% إلى 17497مليون دينار عام 1991 وبنسبة من الناتج المحلي نحو 41% وبمعدل نمو نحو 23.4% وكان ذلك بسبب غزو الكويت وزيادة الإنفاق العسكري فضلا عن الاضطراب الداخلي في عام 1991، أذ شكلت تلك الاوضاع صدمة مالية على الناتج المحلي الاجمالي وكما في الشكل (7) الاتي ثم ارتفع حجم الإنفاق العام إلى نحو 32883 مليون دينار في عام 1992 وبنسبة من الناتج 29% وكان يعزى ذلك نتيجة التضخم الذي يعد أحد أهم الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة، أضف إلى ذلك إعادة بناء ما دمرته الحرب والتزام الحكومة العراقية آنذاك بتوفير بعض مقومات الحياة الرئيسية للمواطنين [1].

ولم يتوقف حجم الإنفاق العام عند هذا الحد الذي بلغه في عام 1992 بل واصل الزيادة خلال المدة 1993 ولغاية 1995 وهذا الزيادة الظاهرية نتيجة التضخم المفرط والجامح في تلك الفترة، حيث لجأت الحكومة إلى الاصدار النقدي الجديد بعد تعذر المصادر الأخرى عن تغطية تلك الزيادة كمصدر رئيس لتمويل الزيادة في النفقات العامة بالإضافة إلى ذلك ضغط العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وتطبيق مذكرة التفاهم، ثم استمر حجم النفقات العامة بالارتفاع من1498700مليون دينار في عام 2000 إلى 3226927عام 2002 وبنسبة 3% إلى 8% من الناتج المحلي وبمعدل نمو نحو 45%-55% وذلك يعزى إلى الاستعداد لحرب الخليج الثالثة فضلاً عن احداث 11ستيمبر 2001 التي ادت إلى تراجع أسعار النفط، وكما في الشكل الآتي:

1) مهدي سهر غيلان الجبوري وسلام شاني القتلاوي، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي ،ط1، دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان-الاردن، 2018،،ص124-125 .

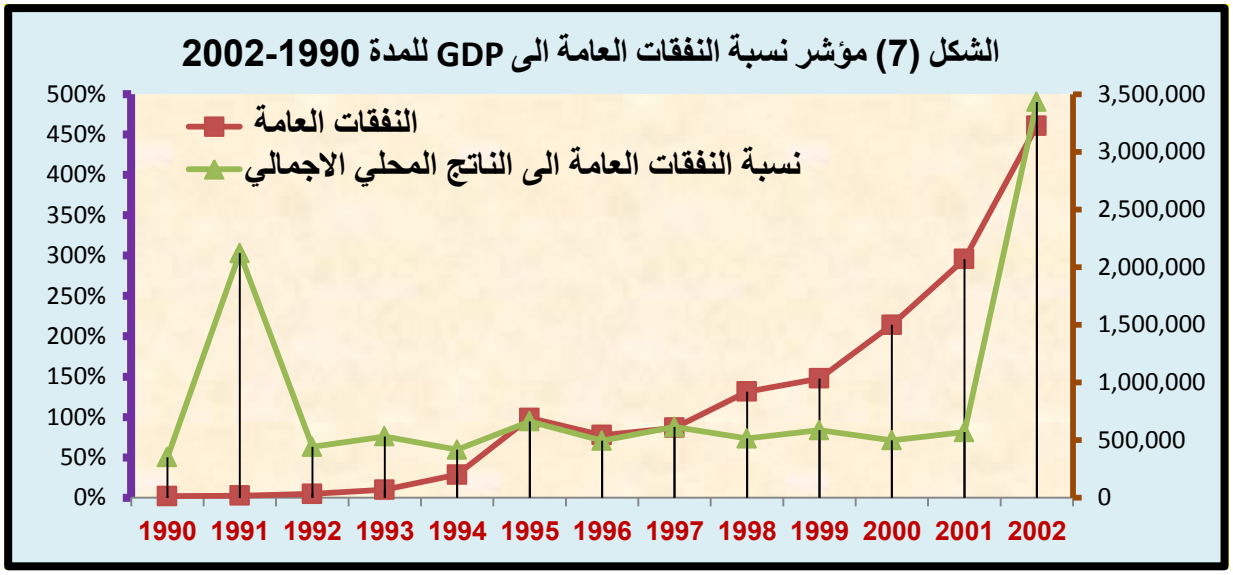

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

يلاحظ من الشكل (7) أثر صدمة النفقات العامة في الناتج المحلي في عام 1991 نتيجة العقوبات الاقتصادية، ثم انخفضت نسبة مساهمة النفقات العامة في الناتج المحلي بعد عام 1992 ومن ثم اخذ بالتذبذب المستمر لغاية صدمة 1996 السلبية ومن ثم استمرت النسبة بالانخفاض لغاية عام 2001 لترتفع بعد ذلك في عام 2002 وهذا ما يعكس ديناميكية صدمة النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي، كما يلاحظ تراجع نسبة النفقات من الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك الفترة بصورة عامة ، اما النفقات العامة فقد اخذت بالارتفاع المستمر لغاية عام 1994 ومن ثم ازدادت في عام 1995 لتتراجع مرة اخرى في عام 1996 نتيجة صدمة اسعار النفط السلبية، ثم اخذت النفقات العامة بالارتفاع المستمر بعد عام 1998 نتيجة الاعتماد على التمويل التضخمي الذي ادى الى انهيار قيمة العملة المحلية وتراجع قوتها الشرائية فضلا عن الاضطرابات السياسية.

إن استمرار سريان العقوبات الاقتصادية التي خضع لها الاقتصاد العراقي منذ بداية عقد التسعينيات وحتى انتهاء العمليات العسكرية في بداية عام 2003 وتغير النظام السياسي قد حمل معه آثار اقتصادية واجتماعية في غاية السوء ولا سيما بعد التدهور في مركز الدولة المالي نتيجة توقف صادرات النفط وتجميد الارصدة العراقية في المؤسسات والبنوك الدولية الأمر الذي اضعف سياسات الاقتصاد الكلي وانعكس على هيكل الاقتصاد مما ادى إلى انخفاض معدل النمو والإستثمار مع تقلص مشاركة الحكومة في العديد من النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، أذ كان ذلك القصور واضح في تقليص خدمات التنمية البشرية وقد يفسر ذلك في شح العملات الأجنبية وانخفاض سيولة الجهاز المصرفي والانكماش في حجم الودائع الحكومية وعدم امكانية،

المحافظة على استقرار الأسعار والتوازن النقدي مما ادى إلى العجز الذي اتسمت به السياستين النقدية والمالية في احداث الآثار الإيجابية المرغوبة للحد من التضخم الذي اشتدت موجاته نتيجة التدفق الهائل للسيولة وتدهور أسعار الصرف وخاصه مع استمرار ميل الحكومة لتغطية عجز الموازنة من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي واعتماد مبدا التمويل التضخمي نتيجة طبع الاوراق النقدية لمواجهة متطلبات الإنفاق بشقية الجاري، والاستثماري ولكن هذا الارتفاع في النفقات تراجع إلى 1982548مليون دينار في عام 2003 وبنسبة 7% من الناتج المحلي وبمعدل نمو نحو38.5-% وكان ذلك التراجع يعزى إلى توقف المشاريع واغلب الخطط التنموية في تلك الفترة نتيجة غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ثم عاد حجم الإنفاق العام مرة أخرى إلى الارتفاع في عام 2004 ليبلغ 32117491 مليون دينار وبنسبة 60% من الناتج المحلي وبمعدل نمو نحو 1520% وذلك بسبب زيادة حجم الإنفاق العسكري نتيجة تدهور الوضع الامني فضلا عن تعديل سلم الرواتب والمخصصات الوظيفية وتمثل ذلك في زيادة التوظيف في القطاعين المدني والعسكري والتوسع في تأسيس المؤسسات والوزارات الحكومية، إذ تعكس الارقام المطلقة والنسبية في ضوء هذه التوقعات الاتجاه نحو التوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية ونوعيتها في جوانب، مختلفة بالإضافة إلى تحسين أسعار وكمية النفط والانفتاح على العالم الخارجي بعد تلك العقوبات المجحفة والتزام العراق بدفع تعويضات دولة الكويت والدول التي ساعدت العراق في حرب الخليج الأولى التي طالبت فيما بعد بدفع مستحقاتها بعد سقوط النظام السابق في عام 2003 والمفاوضات في اعادة جدولة الديون السابقة التي تكبل بها الشعب العراقي دون جدوى، ثم استمر الانفاق بالارتفاع من عام 2007 نحو 39031232 إلى عام 2008 نحو 59403375 مليون دينار وبنسبة 35-38% من الناتج المحلي وبمعدل نمو نحو 0.5%-52.1%على التوالي وذلك يعزى إلى صدمة أسعار النفط الإيجابية نتيجة الأزمة العالمية، والشكل (8) الآتي يوضح تطور حجم الانفاق ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي:

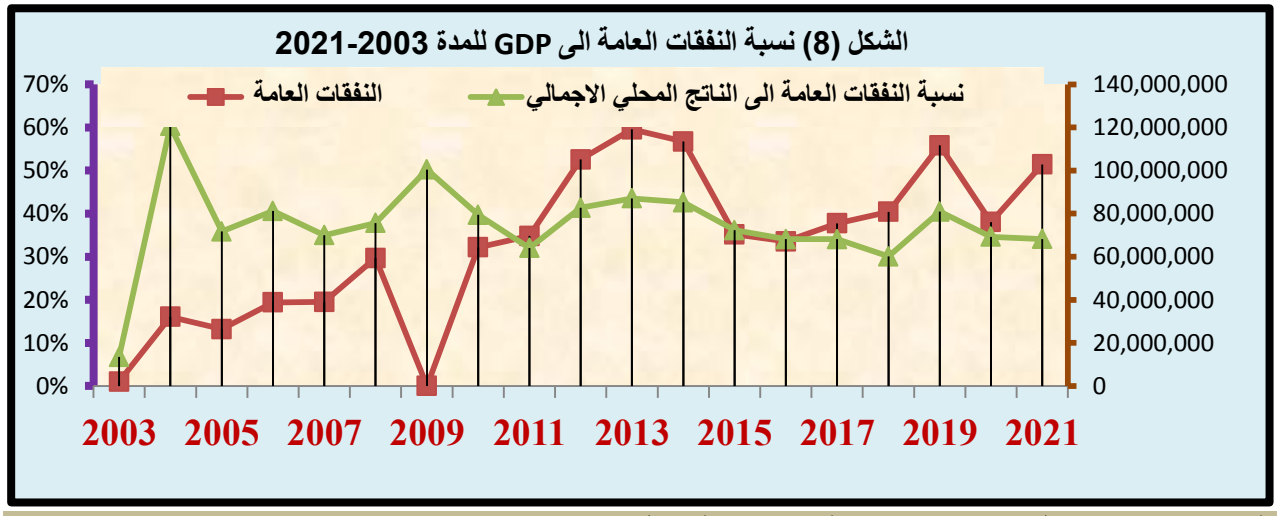

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

من الشكل يلاحظ أن هناك آثار ديناميكية لصدمات السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي من خلال تذبذب السلسلة أذ يلاحظ مع انخفاض النفقات العامة ترتفع نسبة الاثار الديناميكية لصدمة النفقات على الناتج المحلي الاجمالي والعكس في حالة الصدمة الايجابية للنفقات العامة اذ تنخفض نسبة مساهمة النفقات في الناتج المحلي، كما يلاحظ أيضا بأن هناك صدمات ايجابية متمثلة في السنوات 2007 و2013 و2019 و2021، نتيجة ارتفاع العوائد النفطية وتبني الاصلاحات الاقتصادية على ابواب الصرف، أما الصدمات السلبية التي تعرض لها النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي فهي تتمثل خلال السنوات 2009 و2016 و2020، وذلك يعزى الى صدمة اسعار النفط السلبية فضلا عن الاضطرابات الداخلية وصدمة اسعار الصرف.

كما يلاحظ من الشكل (8) تراجع حجم النفقات العامة إلى نحو 52567025 مليون دينار عام 2009 وبنسبة من الناتج المحلي نحو 40% وبمعدل نمو بلغ 10.5%، وكان ذلك بسبب الصدمة السلبية والسياسات الانكماشية التي انتهجتها السلطة المالية بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم اخذ بالزيادة ليبلغ ذروته 106873027 مليون دينار في عام 2013 وبنسبة 39% من الناتج المحلي وبمعدل نمو نحو13.3%، إذ استمدت الموازنة العامة لعام 2013 من السياسة الحكومية وخطط التنمية الاقتصادية (2013-2017) واستراتيجية مكافحة الفقر الصادر في عام 2009 حيث ركزت الخطوات العامة للسياسة المالية على تكثيف جهود الحكومة لهذا العام من أجل تنويع حصيلة الإيرادات غير النفطية وترشيد النفقات العامة ومراعاة زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية للارتقاء بالعنصر البشري مع السعي في الوقت نفسه لتحقيق التوازن بين الإنفاق العام والإيرادات وزيادة النفقات الإستثمارية بهدف توسيع عمليات الاعمار وتطوير البنى التحتية ومواصلة دعم أسعار مواد البطاقة التموينية لغرض توفير المواد الغذائية والتأكيد على سياسة الإصلاح الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية ومحاربة الفقر ورفع دخل الأفراد بما يؤمن مستوى معاشي افضل والذي يتمثل بتشريع قانون التقاعد وايلاء الأهمية الامنية للبلد وبناء القدرات الذاتية للهيئات والوزارات والشركات وتخفيف حجم اعباء الدين العام بالإضافة إلى ايلاء القطاع الخاص أهمية كبيرة للارتقاء بمستوى ادائه في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

شهد الاقتصاد العراقي في عام 2014 تراجع حجم الإنفاق العام الفعلي إلى نحو 83556226 مليون دينار وبنسبة 31% من الناتج المحلي وبمعدل نمو نحو4.7-%، ثم استمر بالانخفاض لغاية 2015 نحو 70397515 مليون دينار وبنسبة 36% من الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل نمو نحو 37.9-% نتيجة تعرض الاقتصاد إلى صدمة مزدوجة جراء هبوط أسعار النفط في الاسواق الدولية إلى ما دون 50 دولار للبرميل في حزيران 2014 إلى جانب التحديات الأخرى المتمثلة بارتفاع التكاليف الحرب على الارهاب والتي انعكست،

سلبا على الموازنة الاتحادية فضلا عن ارتفاع نفقات دعم وايواء النازحين ودفع مستحقاتهم في مخيمات النزوح مما ولد ضغطا اضافيا على الموارد الاقتصادية بالإضافة إلى زيادة الاعباء المالية الاضافية التي فرضها قرار تحويل رواتب منتسبين شركات التمويل الذاتي إلى التمويل المركزي، وزيادة نفقات إعادة الاعمار في المناطق التي تضررت بسبب العمليات العسكرية مقابل انخفاض الواردات غير النفطية والافتقار لسياسة تنويع مصادر الدخل القومي الأمر الذي تطلب اتخاذ خطوات جادة وسريعة تمثلت بترشيد النفقات العامة وفرض ضرائب وتقليص النفقات السيادية ودعم وحماية المنتج الوطني عن، طريق فرض رسوم على السلع التي يتم انتاج مثيلتها محليا بالإضافة إلى اصدار السندات الحكومية للاكتتاب المصرفي وتعزيز الدعم المالي، ثم استمر الإنخفاض لغاية عام 2016 ليبلغ نحو 67067437 مليون دينار وبنسبة 34% في الناتج المحلي وبمعدل نمو نحو4.7-% وذلك يعزى لانخفاض حجم الإنفاق الجاري و الإستثماري فضلاً عن توقف أغلب اجهزة الدولة في المحافظات التي استولى عليها تنظيم داعش إذ كان لتراجع أسعار النفط تداعيات وخيمه على الموازنة الاتحادية وبالتالي اسهم في رفع نسبة العجز في الموازنة الاتحادية وتفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية نتيجة الاعتماد شبة الكامل على عوائد تصدير النفط الخام بالإضافة إلى الضغوط الناجمة عن ارتفاع تكاليف النفقات العسكرية وتكاليف التعامل مع الأزمة الإنسانية التي انتجها تنظيم داعش الارهابي مما حرك السلطة المالية لمواجهة هذه الأزمة من الإجراءات اللازمة لضبط اوضاع المالية والحصول على التمويل سواء كان داخليا ام خارجيا، ولكن عاد حجم الإنفاق العام الفعلي إلى الزيادة مرة أخرى في عام 2017 ليبلغ نحو 75490115 مليون دينار وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو 34% وبمعدل نمو نحو 12.5%، واستمرت النفقات الفعلية بالارتفاع لغاية عام 2019 لتبلغ نحو 111723523 مليون دينار وبنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو نحو38.1%، وذلك نتيجة تزايد حجم الإنفاق الجاري و الإستثماري بكل مكوناتهما بعد ارتفاع أسعار النفط وتبني الأنشطة الخدمية في عموم العراق، في حين سجلت النفقات العامة الفعلية لعام 2020 انخفاضا ملحوظا بلغ نحو 76082443 مليون دينار وبنسبة من الناتج المحلي نحو 35% وبمعدل نمو نحو31.9-% وذلك نتيجة صدمتي أسعار النفط السلبية وصدمة كوفيد19 التي اودت بالعالم نحو الركود الاقتصادي وتوقف شبة الكامل بين دول العالم، ورغم ذلك شهد الاقتصاد العراقي تعافي تدريجي من صدمتي 2020 أثر القيود المفروضة لمكافحة فايروس كورونا إذ سجلت النفقات العامة الفعلية في عام 2021 ارتفاع بلغ نحو 102849659 مليون دينار وبنسبة 34% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو نحو 35.1%، حيث تقسم النفقات العامة إلى قسمين رئيسيين هما:-

أ-مؤشر تطور معدل النفقات الجارية الىGDP والنفقات العامة في العراق خلال المدة 1990-2021:-

إن الإنفاق الجاري الذي يتكون من (تعويضات الموظفين والمستلزمات الخدمية والسلعية وصافي الموجودات والمنح والاعانات وخدمة الدين والالتزامات والمساهمات والبرامج الخاصة والرعاية الاجتماعية) كان يستحوذ على الجزء الاعظم من النفقات العامة، إذ بلغ حسب بيانات الجدول (4) في عام 1990 نحو 11357 مليون دينار وبنسبة 80% من النفقات العامة و20%من الناتج المحلي الإجمالي وكنتيجة لحرب الخليج الثانية والاضطراب الداخلي في عام 1991 ارتفع إلى 15653 مليون دينار وبنسبة 89%من النفقات العامة و37% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو نحو 37.8%، واستمر بالارتفاع لغاية 1994 بنحو 171724 مليون دينار وبنسبة 86% من النفقات العامة و10% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو نحو243%، وذلك يعزى إلى فرض العقوبات الاقتصادية والأنفاق العسكري المفرط نتيجة التضخم الجامح الذي اخذ بالارتفاع خلال تلك السنوات، وكما يلاحظ في الشكل الآتي:

الشكل (9) مؤشر نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة و GDPللمدة 1990-2002

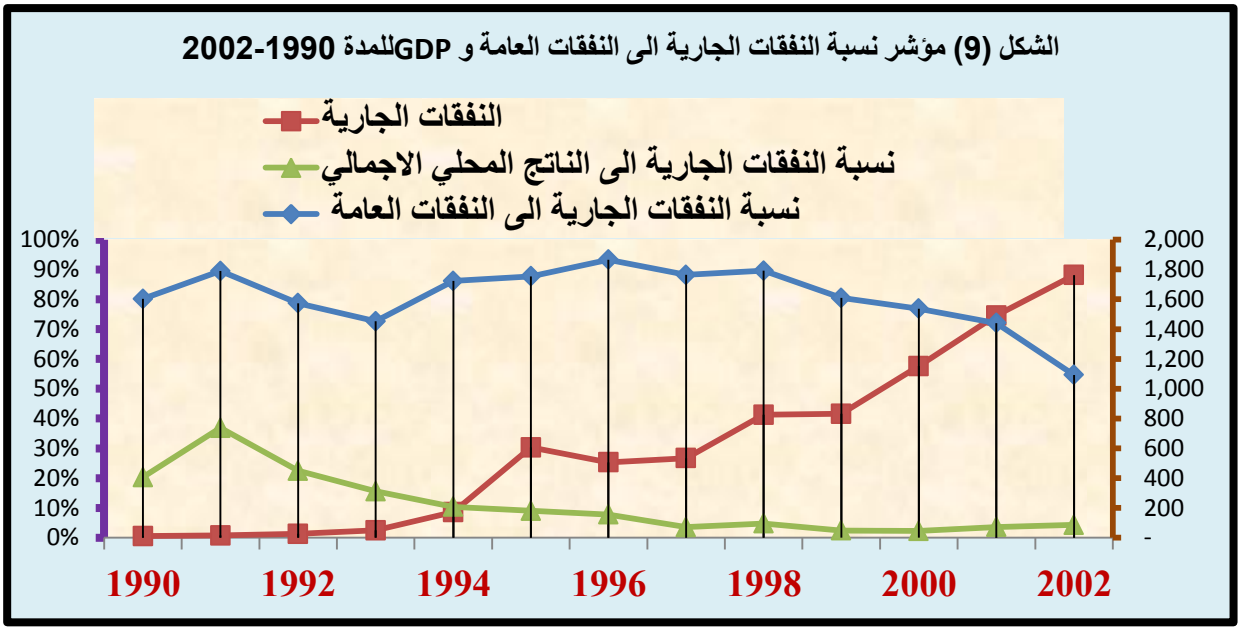

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

يلاحظ من الشكل تزايد حجم النفقات الجارية بصورة مستمرة خلال الفترة 1990-2002 وذلك يعزى الى ارتفاع معدل التضخم فضلا عن التزام الحكومة في تمويل النفقات العسكرية والتزاماتها كما يلاحظ ارتفاع النفقات الجارية في عام 1995 نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية ومن ثم اتبعت مسار الزيادة لغاية 2002، اما نسبة مساهمتها في النفقات العامة كانت مرتفعة جدا وخاصة خلال عام 1991،ومن ثم اخذت بالتذبذب لغاية عام 1996 ومن ثم انخفضت نسبتها في النفقات العامة لغاية عام 2002 ويعزى ذلك الى العقوبات الاقتصادية، اما نسبة مساهمة النفقات الجارية في الناتج المحلي كانت مرتفعة في عام 1991 ولكن بعد ذلك اخذت بالانخفاض لغاية عام 2000 وذلك يعزى الى الاضطرابات الداخلية،

ثم استمر بالارتفاع لغاية عام 2000 إذ بلغ نحو 1151663 مليون دينار وبنسبة 77% من النفقات العامة و2%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ 38.49% وذلك نتيجة توجه الحكومة الى الانفاق العسكري واعطاء الاولوية له فضلا عن دعم الانفاق على المواد الاولية الاساسية وذلك بعد التهديد باحتلال العراق.

شهد عقد التسعينيات اضطرابات انعكست على النشاط الاقتصاد بصورة عامة وعلى الاستقرار الاقتصادي بصورة خاصة، وخاصة خلال عام 1991، ثم انتقل الى النصف الثاني من التسعينيات وخاصة خلال العام 1996 فضلا عن العقوبات الدولية المفروضة على العراق من قبل الولايات المتحدة بالإضافة إلى تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء 1999نتيجة لفرض المزيد من العقوبات بسبب طعن الحكومة العراقية على قرارات مجلس الامن الدولي، وأما بعد هذا العام اتخذ مجلس الامن قراره بتخفيض العقوبات الاقتصادية ورفع الحصار جزئيا عن العراق

أما بعد عام 2003 استمر بالارتفاع لغاية عام 2004 بنحو 29102758 مليون دينار وبنسبة 91%من النفقات العامة و55%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 1531%، وذلك يعزى إلى توسع نشاطات الحكومة لاسيما الاجور والرواتب والمستلزمات الخدمية لجميع دوائر الدولة وذلك بعد رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة العوائد النفطية ورفع كمية انتاج النفط من قبل اوبك فضلا عن توسيع البنى التحتية والالتزام بدفع التعويضات المفروضة على العراق وخاصة الكويتية وإعادة هيكلة المديونية من قبل نادي باريس وخارج نادي باريس، ثم استمر بالارتفاع لغاية عام 2006 بنحو 32778999 مليون دينار وبنسبة 84%من النفقات العامة و34% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو 50.34% وذلك يعزى إلى ارتفاع عوائد النفط فضلا عن ارتفاع الاعباء المالية والخدمية للدولة، فضلا عن الاضطراب الامني وارتفاع تكاليف الإنفاق العسكري والأنفاق الجاري بكل مكوناته على تحسين البنى التحتية لاسيما التعليمية والخدمية، ثم انخفض إلى 31308188 مليون دينار وبنسبة 80% من النفقات العامة و28%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو 4.49-% وذلك نتيجة اضطراب الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار وانخفاض العوائد النفطية، ثم استمر بالارتفاع خلال الفترة من 2008-2014 إذ ارتفع من 47522700 إلى 88542750 مليون دينار وبنسبة 80%-78%من النفقات العامة و30%-33% وبمعدل نمو 51.7%-12.4% وذلك نتيجة زيادة الإنفاق على الرواتب والاجور والخدمات العامة فضلا عن تسديد الدين العام الداخلي والخارجي نتيجة الفوائض المالية المتحققة من عوائد النفط، ثم سجل انخفاض في عام 2015 نحو 51832839 مليون دينار وبنسبة 74%من النفقات العامة و27%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو 41.4-% وذلك يعزى إلى انخفاض جميع مكونات النفقات الجارية عدا تعويضات الموظفين التي ارتفعت والتي شكلت النسبة الاكبر من اجمالي النفقات،

الجارية فيما انخفضت البرامج الخاصة والرعاية الاجتماعية التي كانت تستحوذ على النسبة الاكبر من النفقات الجارية ثم المنح والاعانات وخدمة الدين العام، ولكن استحوذت المستلزمات السلعية والخدمية على نسبة مرتفعة من اجمالي النفقات الجارية، فيما استمر هذا الإنخفاض لغاية عام 2016 فقد سجلت نحو 51173429 مليون دينار وبنسبة 76%من النفقات العامة و26%من الناتج المحلي الإجمالي، وبمعدل نمو 1.27-% وذلك يعزى الى الصدمة السلبية وإلى الإنخفاض في المستلزمات السلعية وصيانة الموجودات والالتزامات والمساهمات والبرامج الخاصة والرعاية الاجتماعية لكن المستلزمات الخدمية والمنح والمساعدات وخدمة الدين العام شهدت نمو خلال العام 2016، والشكل يوضح ذلك:

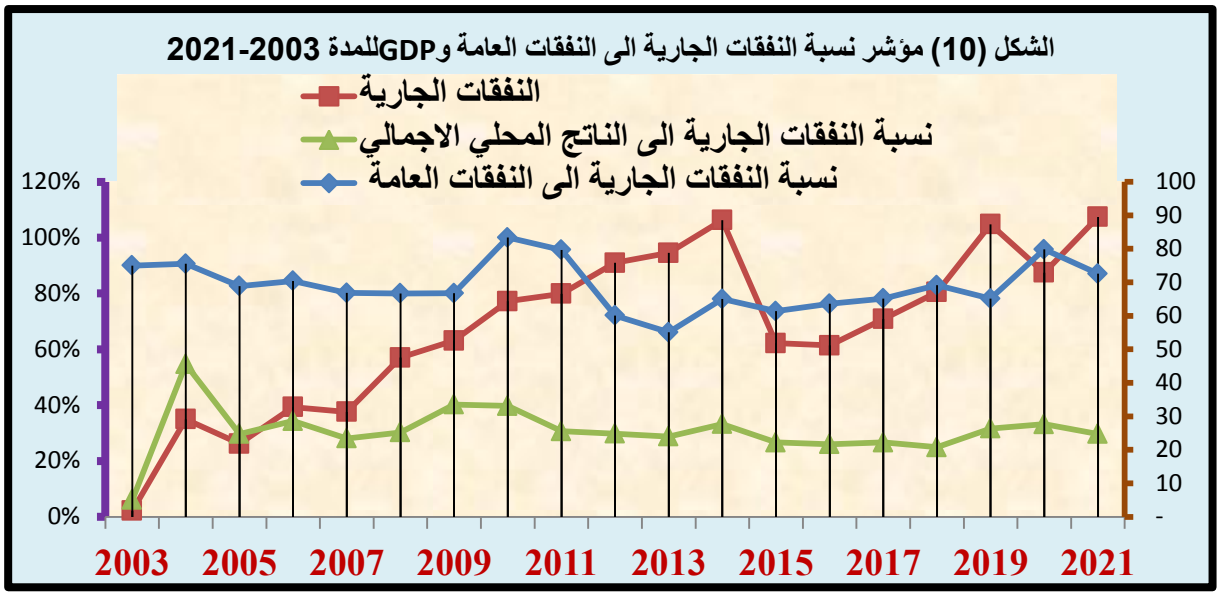

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

ثم اخذ بالارتفاع من عام 2017-2019 إذ ارتفع من 59025654 إلى 87300933 مليون دينار وبنسبة 78%-78.1%من النفقات العامة و27%-32%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 15.3%-30.2%، وذلك نتيجة ارتفاع أغلب مكونات النفقات الجارية لاسيما المستلزمات السلعية والخدمية والنفقات الرأسمالية فيما ارتفعت جميع ابواب الصرف الأخرى ولكن بنسبة اقل، إذ شهد الاقتصاد العراقي خلال تلك الفترة استقرار نسبي في الاوضاع الاقتصادية والمالية والامنية، فيما شهد عام 2020 انخفاض نحو 72873538مليون دينار وبنسبة 96%من النفقات العامة و33%من الناتج المحلي وبمعدل نمو 16.5-%، وذلك يرجع إلى انخفاض جميع مكونات الإنفاق الجاري بسبب الصدمة المزدوجة وعدم اقرار الموازنة فضلا عن ارتفاع الإنفاق على الخدمات الصحية والخدمية والاجتماعية، ثم سجلت النفقات الجارية في عام 2021 ارتفاع بلغ نحو 89526686 مليون دينار وبنسبة 87%من النفقات و30%من الناتج المحلي الإجمالي وذلك،

يعزى إلى تحسين الاوضاع الاقتصادية العالمية وارتفاع المستلزمات الصحية لاسيما اللقاح ضد كوفيد19.

كما يلاحظ من الشكل(10) نمو النفقات الجارية وخاصة بعد صدمة عام 2005 ولتشكيل الالتزامات الجديدة للنظام الاقتصادي ورفع العقوبات الاقتصادية جزئيا، وارتفاع العوائد النفطية والانفتاح على العالم الخارجي، ثم اخذت النفقات الجارية بالارتفاع رغم صدمة اسعار النفط في عام 2007 لغاية عام 2014، أذ كانت النفقات الجارية تمثل ضرورة وتحدي للحكومة على الاستمرار في تقديم الخدمات وتمويل الرواتب والاجور وتمويل الوزارات بالمستلزمات الاساسية فضلا عن زيادة عدد السكان، أذ كانت هذه النفقات تمول من الدين العام الداخلي والخارجي وعدم التوجه الى الاصدار النقدي الجديد، ثم انخفضت في عام 2016 نتيجة الصدمة السلبية لأسعار النفط والصرف وزيادة الانفاق العسكري ضد التنظيمات الارهابية ،ثم واصلت الارتفاع لغاية عام 2019 نتيجة ارتفاع اسعار النفط، ثم انخفضت في عام 2020 نتيجة صدمة اسعار النفط واسعار الصرف وكوفيد 19 ،ثم اخذت بالارتفاع بعد ذلك خلال عام 2021، اما نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة فكانت مستقرة لغاية عام 2009، ولكنها ازدادت في عام 2010 نتيجة الصدمة المالية الايجابية، ثم انخفضت لغاية عام 2013 ، ثم استقرت خلال الفترة من 2014 لغاية 2018 على الرغم من صدمة النفقات العامة، لتعود مرة اخرى الى التذبذب خلال السنوات الاخيرة من الدراسة، أما نسبة النفقات الجارية من الناتج المحلي الاجمالي فكانت مرتفعة في عام 2004 ولكن بعد ذلك انخفضت خلال عام 2005 ولكنها اخذت بالتذبذب من بعد ذلك لغاية 2021.

ب- مؤشر تطور الإنفاق الإستثماري إلى GDP والنفقات العامة في العراق خلال المدة 1990-2021:

تعبر الموازنة الإستثمارية عن نشاط الحكومة في حقول التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأنها تمثل بصورة عامة التخصيصات التي تعتمد على تمويل الإنفاق الرأسمالي وهي من الناحية المالية لا تختلف عن النفقات الرأسمالية في الموازنة الاتحادية الا من خلال طبيعة وحجم المشاريع التي تحتويها إذ كان يتمثل بالمكونات القطاعية كالزراعي والصناعي والمباني والخدمات والنقل والمواصلات والتربية والتعليم، إذ احتل حسب بيانات الجدول (4) النسبة الاكبر من النفقات العامة في السنوات الأولى من الدراسة فقد بلغ نحو 2822 مليون دينار في عام 1990وبنسبة 20%من النفقات العامة و5%من الناتج المحلي الإجمالي ولكن انخفض بعد ذلك إلى 1844مليون دينار في عام 1991 وبنسبة 11%من النفقات العامة و4%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو34.6-% وذلك نتيجة غزو الكويت وتوقف أغلب المشاريع الإستثمارية وتوجيهها نحو الإنفاق العسكري فضلا عن الاضطرابات الداخلي التي شهدها البلاد إذ تراجعت أغلب مكونات هذا الإنفاق في تلك المدة، ثم استمر بالارتفاع لغاية عام 1995 إذ بلغ نحو 84946 مليون دينار وبنسبة 12%من النفقات،

العامة و1%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 206.6%وذلك نتيجة العقوبات الاقتصادية فضلا عن تطبيق مذكرات التفاهم مع الولايات المتحدة وتوافد الخدمات الصناعية والزراعية والاعتماد على الداخل في تمويل الخدمات العامة، ثم انخفض إلى 36440 مليون دينار وبنسبة 7%من النفقات العامة و1%من الناتج المحلي الإجمالي وذلك يعود إلى صدمة أسعار النفط السلبية وتراجع حجم الإيرادات لاسيما الاعتماد على الدين الداخلي في تمويل الإنفاق الإستثماري والجاري، ثم استمر بالارتفاع في عام 1997الى نحو 71707 مليون دينار وبنسبة 12%من النفقات العامة و0.5% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو96.7%، وهي اقل نسبة خلال مدة الدراسة نتيجة تراجع الإيرادات العامة وتوقف الاستيراد العراقي من الخارج نتيجة التضخم الجامح، والشكل الآتي يوضح تقلبات هذا المؤشر الحيوي ونسبته من النفقات العامة وكما يأتي:

الشكل (11) نسبة النفقات الإستثمارية الى النفقات العامة وGDP للمدة 1990-2002

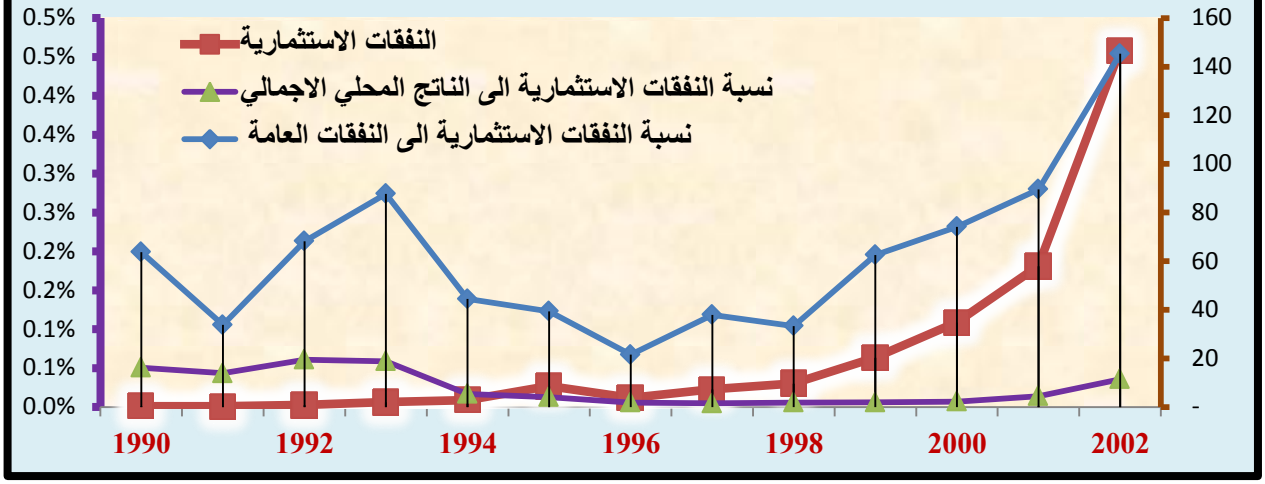

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

من الشكل (18) يلاحظ بأن النفقات الاستثمارية ذات ارتفاع مستمر خلال الفترة 1990-2002 رغم الصدمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي في تلك الفترة، وشهد حجم النفقات الاستثمارية ارتفاع في عام 1995 ثم انخفاض طفيف خلال عام 1996 ثم ارتفاع مستمر لغاية عام 2002، وأما نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة فقد تعرضت لصدمات مالية وخاصة في عام 1991، ومن ثم شهدت تقلبات مستمرة لغاية عام 1994، ثم انخفضت لتصل ادنى نقطة لها خلال مدة الدراسة وذلك في عام 1996، ثم اخذت بالارتفاع المستمر لغاية عام 2002، وأما نسبة النفقات الاستثمارية من الناتج المحلي الإجمالي تعرضت لصدمات عنيفة وخاصة في عام 1991، ومن ثم ارتفعت لغاية عام 1993 ولكن بعد ذلك اخذت بالانخفاض المستمر لتصل ادنى نقطه لها في عام 1997، ولم تشكل الا نسبة ضئيلة جدا من الناتج المحلي ثم اخذت بعد ذلك بالارتفاع الضئيل لغاية عام 2002، فهذه النسبة لم تتجاوز 10% من الناتج المحلي الاجمالي.

كما يلاحظ من الشكل استمرار الارتفاع في النفقات الاستثمارية لغاية عام 2002 إلى نحو 1465000 مليون دينار وبنسبة 45%من النفقات العامة و4%من الناتج المحلي الإجمالي، وبمعدل نمو بلغ نحو 153%، وذلك نتيجة تحويل الإنفاق العام نحو الإنفاق الإستثماري ومكوناته نتيجة احداث 11سيتمبر فضلا عن الاستعداد لحرب الخليج الثالثة إذ تحول الإنفاق إلى المجال العسكري وتوسيع الهيكل الإنتاجي له وخاصة الصناعة الحربية وتطوير المعسكرات الحربية.

اما في عام 2003 انخفضت إلى 198255 مليون دينار وبنسبة 10%من النفقات العامة و1%من الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة اضطراب الاوضاع الامنية وعدم تولي الاهتمام لأبواب هذا الإنفاق وتركز النفقات للأغراض الجارية وتمويل متطلبات الحاجات الأساسية لمؤسسات الدولة، ثم اخذ بالارتفاع المستمر، من عام 2004-2011 نحو 3014733 إلى 30066293 مليون دينار وبنسبة 9%- 31%من النفقات العامة و6%- 14%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 1420.6%-54.4% على التوالي، وذلك يعزى إلى تحسن اوضاع المالية العامة وفتح المشاريع في عموم البلاد فضلا عن صدمة أسعار النفط الإيجابية في عام 2008، والشكل (12) الآتي يوضح ذلك وكما يأتي:

الشكل (12) نسبة النفقات الإستثمارية الى النفقات العامةو GDPللمدة 2003-2021

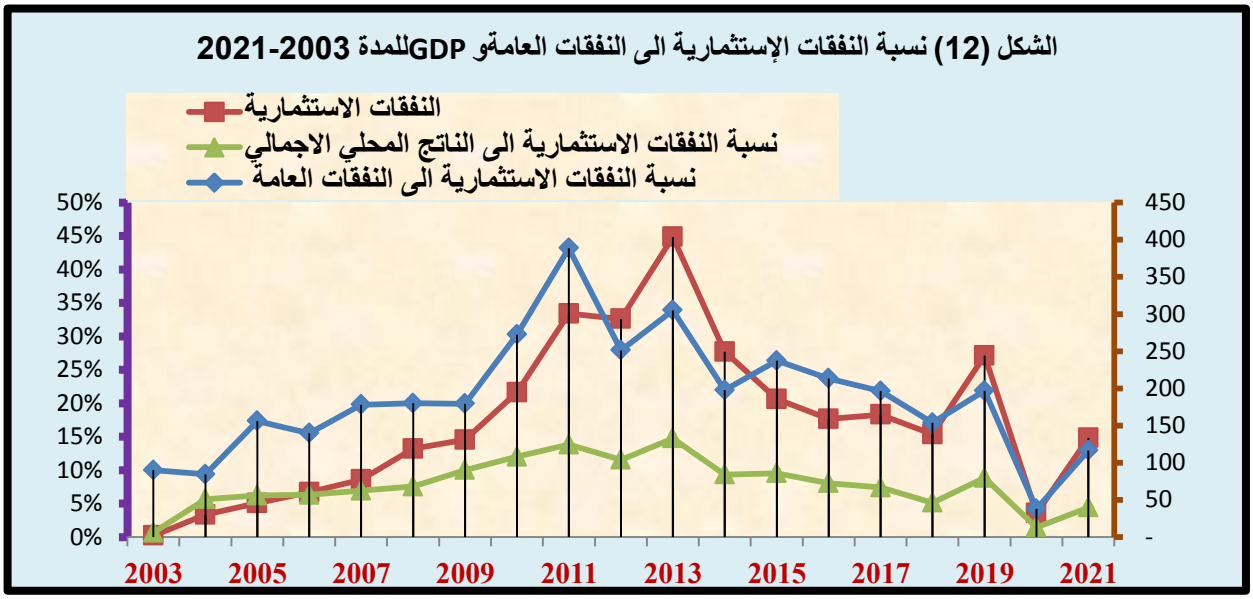

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

من الشكل يلاحظ بأن النفقات الاستثمارية اخذت بالارتفاع المستمر بعد عام 2003 ولغاية عام 2011، ثم شهدت بعد ذلك انخفاض طفيف وبصدمة سلبية في عام 2012، ولكن بعد ذلك اتجهت النفقات الاستثمارية نحو النمو لتصل الى اعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة في عام 2013، ثم اتجهت نحو الانخفاض اي صدمة سلبة لغاية عام 2016، ثم ارتفعت قيمتها في عام 2019 ولكن بعد ذلك واجهت النفقات الاستثمارية صدمة سلبية حادة في عام 2020 ومن ثم صدمة ايجابية في عام 2021.

ومن الشكل (12) يلاحظ أيضا انخفاض طفيف في عام 2012 الى نحو 29350952 مليون دينار وبنسبة 28%من النفقات العامة و12%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو 2.2-% وذلك يرجع إلى ارتفاع حجم الإنفاق الجاري على خدمة الدين العام والاعانات الاجتماعية، ثم ارتفعت بعد ذلك إلى اعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة ووصلت إلى 40381000 مليون دينار وبنسبة 34%من النفقات العامة و15%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 37.5% وذلك يعزى إلى ارتفاع العوائد النفطية وزيادة الإنفاق الرأسمالي من قبل الحكومة الاتحادية وتخصيص الجزء الاعظم من الإنفاق العام لتحسين الخدمات العامة والبنى التحتية، ثم شهدت انخفاض واضح خلال عام 2014-2016 من نحو 24930767 إلى 15894008 مليون دينار وبنسبة 22%-24%من النفقات العامة ومن 9%- 8% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 38.2-%- 14.3-% وذلك يعزى إلى الاوضاع التي مر بها العراق خلال تلك السنوات وهي اقل من تلك السنوات التي كان بها تحت العقوبات الاقتصادية فقد تعرض لصدمتي أسعار النفط السلبية إلى جانب صدمة الاوضاع الامنية وسعر الصرف، وسيطرة داعش على ثلث مساحة العراق الغربية وتوقف جميع المشاريع الإستثمارية في تلك المناطق على أثر ذلك، فضلا عن دخول العراق في مفاوضات مع الدول المدينة لتخفيض الديون العراقية، ثم سجل بعد ذلك تذبذب خلال السنوات الاخيرة من الدراسة ولكن حضي باهتمام كبير مقارنة بالسنوات السابقة من الدراسة إذ سجل ارتفاع في عام 2019 إلى نحو 24422590 مليون دينار وبنسبة 22%من النفقات العام و9%من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان 13820332 مليون دينار عام 2018 وبنسبة 17%من النفقات العامة و5%من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك نتيجة ارتفاع التخصيص المالي للقطاعات الاقتصادية الحيوية لاسيما الزراعية والصناعية والنقل والمواصلات وقطاع المباني والخدمات لما لهما من أهمية في سد الحاجات الإنسانية العامة، ثم سجل انخفض ملحوظ في عام 2020 إلى نحو 3208905 مليون دينار وبنسبة 4% من النفقات العامة و1%من الناتج المحلي الإجمالي، وبمعدل نمو بلغ نحو 86.8-% وذلك يعزى إلى انتشار فايروس كورنا وتوقف أغلب المشاريع فضلا عن تدني الإيرادات العامة مما ادى إلى تخفيض النفقات العامة لاسيما الإستثمارية لجميع القطاعات، ثم ارتفع بعد ذلك في عام 2021 إلى نحو 13322973 مليون دينار وبنسبة 13%من النفقات العامة و4%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 315.1% وذلك يعزى إلى ارتفاع العوائد النفطية وتحسين الوضع الصحي والانفتاح من الحظر المفروض نتيجة فايروس كرونا فضلا عن إعادة فتح المشاريع الإستثمارية في عموم العراق بعد الصدمات المالية المتمثلة بارتفاع أسعار الصرف وانخفاض الإيرادات النفطية، يلاحظ من خلال البيانات في الجدول (4) أن حجم الإنفاق الإستثماري مرتبط ارتباط وثيق بالصدمات المالية إذ كلما كان هنالك صدمة في العوائد المالية انخفض الإنفاق الإستثماري وتحويل مخصصاته إلى الإنفاق الجاري وعدم تولي أهمية لهذه الابواب المالية مستحقاتها المالية خلال مدة الدارسة، والجدول الآتي يوضح حجم وتطور النفقات العامة ومكوناتها خلال مدة الدراسة.

الجدول (4) النفقات العامة ومكوناتها بالأسعار الجارية في العراق خلال الفترة 1990-2021 (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	النفقات الاستثمارية	النفقات الجارية	نسبة النفقات العامة الى GDP	نسبة النفقات الاستثمارية الىGDP	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة	نسبة النفقات الجارية الى GDP	معدل نمو الانفاق الجاري	معدل نمو الانفاق الاستثماري	معدل نمو الانفاق العام
1990	14,179	2,822	11,357	25.4%	5.0%	20%	80.1%	20.3%			
1991	17,497	1,844	15,653	41%	4%	11%	89.5%	37%	37.83	-34.66	23.40
1992	32,883	7,007	25,876	29%	6%	21%	78.7%	22%	65.31	279.99	87.94
1993	68,954	18,894	50,060	21%	6%	27%	72.6%	16%	93.46	169.64	109.69
1994	199,442	27,700	171,742	12%	2%	14%	86.1%	10.4%	243.07	46.61	189.24
1995	690,784	84,946	605,838	10%	1%	12%	87.7%	9.0%	252.76	206.66	246.36
1996	542,542	36,440	506,102	8%	1%	7%	93.3%	7.8%	-16.46	-57.10	-21.46
1997	605,802	71,707	534,095	4%	0%	12%	88.2%	3.5%	5.53	96.78	11.66
1998	920,501	95,796	824,705	5%	1%	10%	89.6%	4.8%	54.41	33.59	51.95
1999	1,033,552	201,960	831,592	3%	1%	20%	80.5%	2.4%	0.84	110.82	12.28
2000	1,498,700	347,037	1,151,663	3%	1%	23%	76.8%	2.3%	38.49	71.83	45.00
2001	2,069,727	578,861	1,490,866	5%	1%	28%	72.0%	3.6%	29.45	66.80	38.10
2002	3,226,927	1,465,000	1,761,927	8%	4%	45%	54.6%	4.3%	18.18	153.08	55.91
2003	1,982,548	198,255	1,784,293	7%	1%	10%	90.0%	6.0%	1.27	-86.47	-38.56
2004	32,117,491	3,014,733	29,102,758	60%	6%	9%	90.6%	54.7%	1531.05	1420.64	1520.01
2005	26,375,175	4,572,018	21,803,157	36%	6%	17%	82.7%	29.7%	-25.08	51.66	-17.88
2006	38,806,679	6,027,680	32,778,999	41%	6%	16%	84.5%	34.3%	50.34	31.84	47.13
2007	39,031,232	7,723,043.7	31,308,188	35%	7%	20%	80.2%	28.1%	-4.49	28.13	0.58
2008	59,403,375	11,880,675.0	47,522,700	38%	8%	20%	80.0%	30%	51.79	53.83	52.19
2009	65,658,000	13,091,000.0	52,567,000	50%	10%	20%	80.1%	40%	10.61	10.19	10.53
2010	64,351,984	19,472,000.0	64,351,000	40%	12%	30%	100.0%	40%	22.42	48.74	-1.99
2011	69,639,523	30,066,293.0	66,596,474	32%	14%	43%	95.6%	31%	3.49	54.41	8.22
2012	105,139,576	29,350,952.0	75,788,623	41%	12%	28%	72.1%	30%	13.80	-2.38	50.98
2013	119,128,000	40,381,000.0	78,747,000	44%	15%	34%	66.1%	29%	3.90	37.58	13.30
2014	113,473,517	24,930,767.0	88,542,750	43%	9%	22%	78.0%	33%	12.44	-38.26	-4.75
2015	70,397,515	18,564,676.0	51,832,839	36%	10%	26%	73.6%	27%	-41.46	-25.54	-37.96
2016	67,067,437	15,894,008.0	51,173,429	34%	8%	24%	76.3%	26%	-1.27	-14.39	-4.73
2017	75,490,115	16,464,461.0	59,025,654	34%	7%	22%	78.2%	27%	15.34	3.59	12.56
2018	80,873,189	13,820,332.0	67,052,857	30%	5%	17%	82.9%	25%	13.60	-16.06	7.13
2019	111,723,523	24,422,590.0	87,300,933	40%	9%	22%	78.1%	32%	30.20	76.71	38.15
2020	76,082,443	3,208,905.0	72,873,538	35%	1%	4%	95.8%	33%	-16.53	-86.86	-31.90
2021	102,849,659	13,322,973.0	89,526,686	34%	4%	13%	87.0%	30%	22.85	315.19	35.18

المصدر التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي عدد خاص 2003 ،ودائرة الاحصاء والابحاث للسنوات بعد 2003

ثانياً:-مؤشر تطور الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة 1990-2021:-

تعد الإيرادات العامة الركن الأساسي من اركان الموازنة العامة للدولة ونتيجة لذلك فقد اعتمدت الدراسة على الابواب الأساسية وهي الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى وفيما يلي توضيح لذلك، إذ ارتفعت الإيرادات العامة من 8491 مليون دينار في عام 1990إلى 106986مليون دينار في عام 1995 وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 15.2% إلى 1.6% وبمعدل نمو بلغ نحو 50.2%- - 317% على التوالي ويعزى ذلك إلى الاعتماد على الاصدار النقدي الجديد كمصدر أساسي لتلك الإيرادات مما تمخض عنه ارتفاع معدلات التضخم نتيجة العقوبات الاقتصادية من جراء غزو الكويت وتوقف أغلب مصادر الإيرادات العامة الحيوية، فضلاً عن الاضطرابات الداخلية التي كان يشهدها البلاد، ثم أخذت الإيرادات العامة بالارتفاع المستمر خلال عام 1998 لتصل إلى نحو 520430 مليون دينار وبنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 26.8%، وذلك يعزى إلى الاضطرابات السائدة في الاقتصاد العراقي، ولم تتوقف عند هذا الحد بل انها اخذت بالارتفاع لتصل إلى 1854585 مليون دينار وذلك في عام 2002 وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي 2% وبمعدل نمو بلغ نحو 57.6%، وهي اعلى قيمة تصل لها الإيرادات العامة في عقد التسعينيات القرن الماضي، وذلك يعزى إلى أن الإيرادات العامة كانت تمول من الاصدار النقدي ولم تساهم في الناتج كما في السنوات اللاحقة والشكل (13) الآتي يوضح ذلك :

الشكل (13) مؤشر الايرادات العامة ونسبة الايرادات الىGDP للمدة 1990-2002

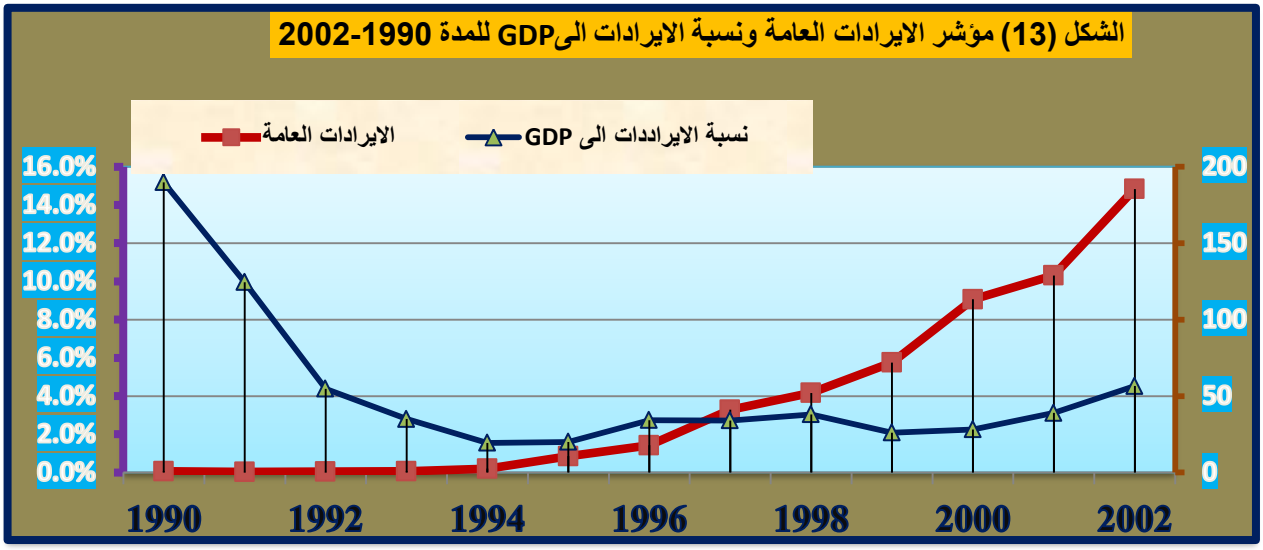

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

من الشكل يلاحظ نمو الايرادات العامة خلال عقد التسعينيات القرن الماضي رغم الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وذلك يعزى الى الاعتماد على الاصدار النقدي الجديد فضلا عن الضرائب، أما نسبة مساهمة الايرادات العامة في الناتج المحلي فكانت اقل من 10% خلال تلك الفترة.

أما بعد عام 2003 تحسن الوضع واخذت الإيرادات النفطية الجزء الاعظم من الإيرادات العامة لذا يلاحظ من الشكل (12) الآتي أن الإيرادات العامة اخذه بالزيادة المستمرة ولكن معرض للصدمات الخارجية التي الحقت اضرار في الاقتصاد بصورة عامة وبالسياسة المالية بصورة خاصة حتى انها بلغت 80252182 مليون دينار في عام 2008 وبنسبة51.1% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 47%، وبعد تلك السنة انخفضت الإيرادات إلى55209353 مليون دينار وبنسبة 42.3% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 31.2-% عام 2009، نتيجة الأزمة المالية العالمية ولكن كان الإنخفاض بمعدل أقل من معدلات الإنخفاض السابقة قبل عام 2003، ثم عادت إلى الزيادة والنمو مرة أخرى لتبلغ قيمتها 113840076مليون دينار وبنسبة 41.61% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 5-% في عام 2013 بعد وصلها الى اعلى قيمه لها خلال مدة الدراسة في عام 2012 ويعزى ذلك إلى عوامل عديدة لعل أهمها انخفاض الايرادات الأخرى بضمنها الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الاعظم من الإيرادات نتيجة انخفاض أسعار النفط، ثم انخفضت الإيرادات خلال المدّة من2014- 2016 لتبلغ 105364301مليون دينار إلى 53413446 على التوالي وبنسبة 39%-27% من الناتج المحلي وبمعدل نمو بلغ 7.4-%-18.1%، ويعزى ذلك إلى تراجع الوضع الاقتصادي والسياسي في العراق نتيجة الأزمة الامنية التي تعرض لها العراق، وانخفاض اسعار النفط وارتفاع اسعار الصرف خلال هذه الفترة، ثم حققت الإيرادات العامة ارتفاعاً كبيراً في عام 2017-2019 بقيمة بلغت من 77335955 الى107566995مليون دينار وبنسبة 34%-39% من الناتج المحلي وبمعدل نمو بلغ نحو 42.1%-1% على التوالي وذلك يعزى إلى زيادة الإيرادات النفطية فضلا عن الإيرادات الأخرى نتيجة الاستقرار الاقتصادي والامني، ثم انخفضت الإيرادات العامة في عام 2020 إلى نحو 63199689 مليون دينار وبنسبة 28% من الناتج المحلي وبمعدل نمو بلغ نحو 41.2-% وهي ادنى نسبة بعد عام 2003 وذلك يعزى إلى تراجع الإيرادات النفطية ومختلف مصادر الإيرادات العامة نتيجة الركود الاقتصادي العالمي وتدني أسعار النفط إلى ادنى مستوياتها، ثم سجلت الإيرادات العامة ارتفاع في عام 2021 إلى نحو 109081464 مليون دينار وبنسه 36.2% من الناتج المحلي وبمعدل نمو بلغ نحو 72.6%، وذلك يعزى إلى ارتفاع أسعار الصرف وتحسين الاوضاع العالمية بعد صدمة كورنا واسعار النفط، واسعار الصرف والشكل الآتي يوضح ذلك :

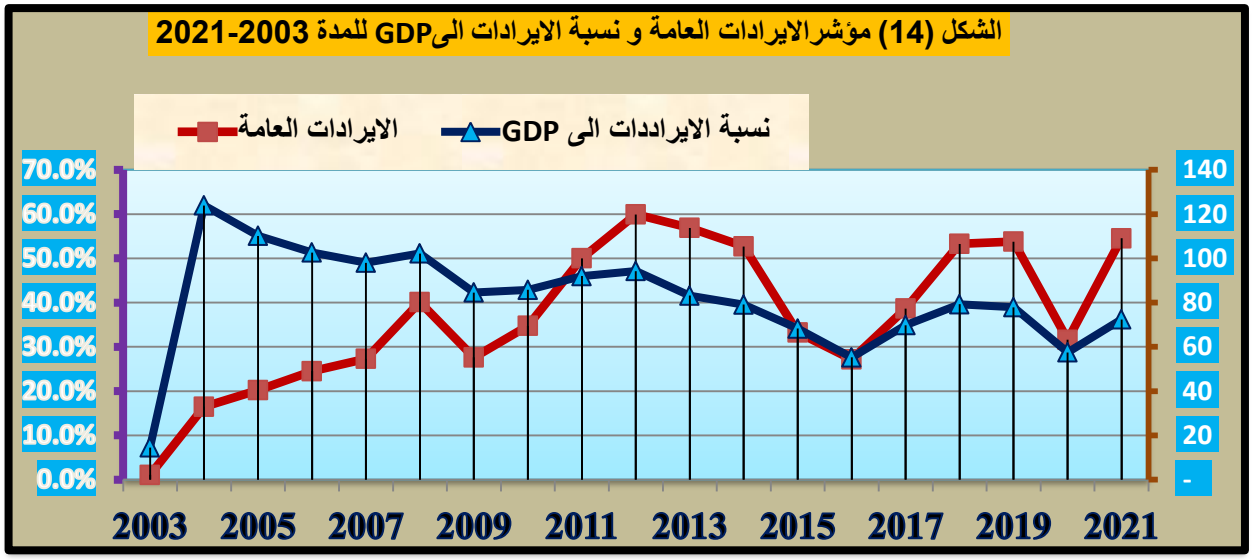

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

من الشكل (14) يلاحظ النمو المستمر للإيرادات العام من 2003 ولغاية صدمة عام 2008 الايجابية، ثم انخفضت في عام 2009 لتعاود النمو بعد الصدمة السلبية ولغاية صدمة 2012 الايجابية ،ثم انخفضت الايرادات العامة الى ادنى مستوى لها بعد عام 2003 وذلك في عام 2016 وهي ادنى صدمة سلبية شهدها الاقتصاد، ثم اخذت بالنمو المستمر لغاية عام 2019 بعد الصدمة السلبية، ثم سرعان ما شهدت صدمة سلبية لتعاود الانخفاض في عام 2020 وبعد التعافي من الصدمة السلبية اتجهت نحو النمو في عام 2021، وأما نسبة الايرادات من الناتج المحلي بالتقلب بعد عام 2004.

أ-مؤشر تطور الإيرادات النفطية إلى GDP والإيرادات العامة في العراق خلال المدة 1990-2021:

تعد احد أهم مصادر للإيرادات العامة في أغلب الدول النفطية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة فهذه الإيرادات مرتبطة بعوامل خارجية فضلا عن عوامل داخلية متمثلة بكمية انتاج النفط والاحتياطي منه، إذ سجلت هذه الإيرادات في عام 1990 نحو 4110 مليون دينار وبنسبة 48% من الإيرادات العامة و 7%من الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفضت في عام 1991 إلى نحو 1965مليون دينار وبنسبة 46%من الإيرادات العامة و5%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 52.2-%، وذلك يعزى إلى العقوبات الاقتصادية جراء غزو العراق للكويت، فضلا عن الاضطراب الداخلي للأوضاع الامنية وعدم استقرارها، ثم سجلت ارتفاع مستمر من1992-1997 بنحو 2191 إلى 199890 مليون دينار وبنسبة 43%- 49%من الإيرادات العامة و2%- 1%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 11.5%- 264.4%، وذلك يرجع إلى،

المبادرات الدولية لتخفيض العقوبات فضلا عن تصدير النفط عن طريق الولايات المتحدة وجهات غير رسمية، ثم انخفضت في عام 1998 إلى نحو 169023 مليون دينار وبنسبة 32%من الإيرادات العامة و1%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 15.4-% وذلك يعزى إلى صدمة أسعار النفط السلبية لعام 1996 فقد انخفضت العوائد النفطية فضلا عن كمية الإنتاج لما مفروض على العراق من عقوبات دولية نتيجة الغزو، ثم استمرت بالارتفاع لغاية عام 2002 إلى نحو 1020022 مليون دينار وبنسبة 55%من الإيرادات العامة و2%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 75.8% ويعزى ذلك إلى الاعتماد على الإيرادات الأخرى خلال السنوات 1990-2002 بدلا من الإيرادات النفطية لما مفروض على العراق من عقوبات اقتصادية من جانب أخرى جراء الاعتماد على الاصدار النقدي الجديد في تمويل الإنفاق مما نتج عنه ارتفاع معدلات التضخم بمعدل قياسي خلال تلك الفترة، والشكل الآتي يوضح ذلك وكما يأتي :

الشكل (15) مؤشر نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة و GDP للمدة 1990-2002

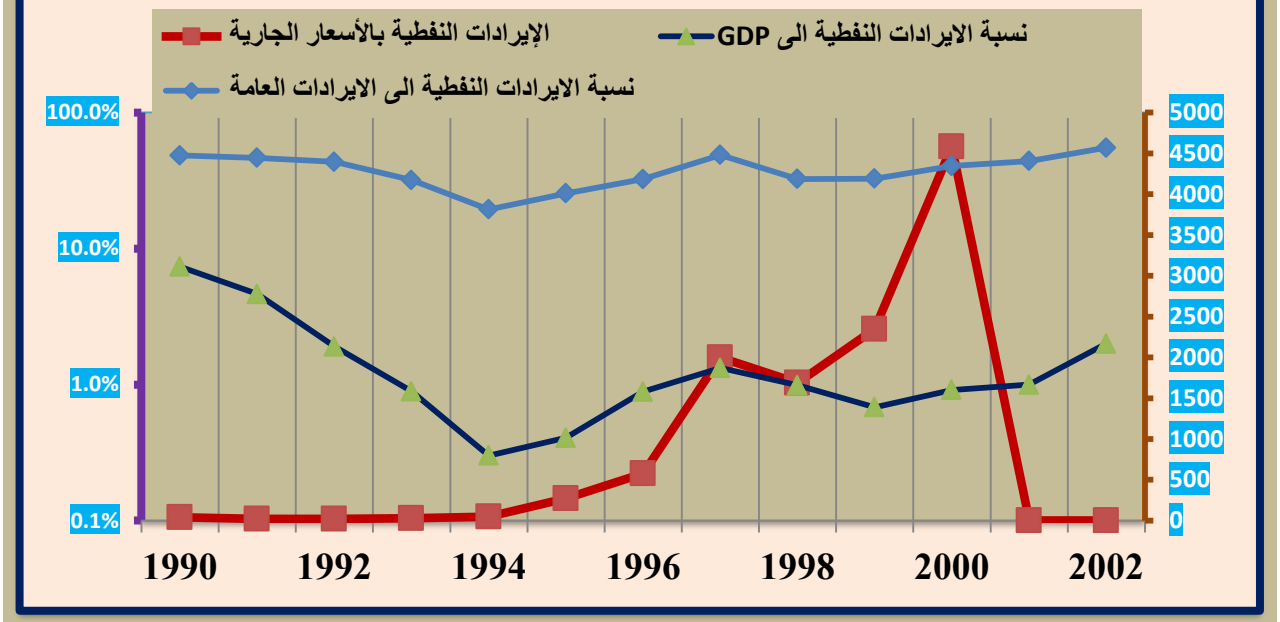

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

من الشكل يلاحظ بأن الايرادات النفطية شهدت نمو مستمر لغاية عام 1997 ولكن بعد هذه الصدمة الايجابية شهدت انخفاض طفيف في عام 1998 وبعد هذه الصدمة السلبية شهدت نمو مستمر لغاية عام 2000 وهي اعلى صدمة ايجابية خلال عقد التسعينيات القرن الماضي، ثم اتجهت بعد ذلك نحو الانخفاض لغاية عام 2002 بعد الصدمة السلبية في عام 2001، أما نسبة الايرادات النفطية من الايرادات العامة فأنها كانت،

متأرجحة بين الصدمات السلبية والايجابية، وأما نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الناتج المحلي الاجمالي فكانت منخفضة منذ السنة الاولى ولغاية عام 1994 وهي ادنى نقطه في تسعينيات القرن الماضي، ثم اخذت بعد ذلك بالتقلبات المستمرة لغاية عام 2002.

وأما بعد عام 2003 اخذت الإيرادات النفطية بالارتفاع المستمر نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية وإعادة كمية الإنتاج من النفط الخام إلى معدلات مرتفعة فقد ارتفعت الإيرادات النفطية من عام 2004-2008 إذ ارتفعت من 32627203الى 79131752 مليون دينار وبنسبة 99%- 99%من الإيرادات العامة و61%- 50% من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 80.5%- 48.8%،وذلك يعزى إلى دخول العراق مرحلة جديدة والاعتماد شبة الكامل على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة الاتحادية والاستغناء عن المصادر الأخرى من الإيرادات العامة في تمويل الإنفاق العام، كما يلاحظ بأن نسبة الايرادات النفطية من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو يتراجع نتيجة تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية وتنويع الايرادات العامة وتحسن الاستقرار الاقتصادي، ثم سجلت انخفاض في عام 2009 بعد الصدمة الايجابية إلى نحو 48871708 مليون دينار وبنسبة 89%من الإيرادات العامة 37%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 38.2-%، وذلك يعزى إلى تراجع أسعار النفط نتيجة ازمة الركود العالمية، ثم سجلت الإيرادات النفطية اعلى ارتفاع في عام 2012 بعد الصدمة السلبية إذ بلغت نحو 116597076 مليون دينار وبنسبة 97%من الإيرادات العامة و46%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 18.9%، وذلك يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط وكمية الإنتاج وهي السنة المالية التي حققت الاستقرار الاقتصادي في مختلف القطاعات، ثم انخفضت الإيرادات النفطية بعد الصدمة الايجابية خلال السنوات 2013-2016 إذ انخفضت من 110677542 إلى 44267063 مليون دينار وبنسبة 97%- 81%من الإيرادات العامة و40%-22% من الناتج المحلي وبمعدل نمو بلغ نحو 5.1%- 13.7-% وذلك يعزى إلى تراجع أسعار النفط فضلا عن سيطرة داعش على المناطق النفطية من الجهة الغربية للبلاد بالإضافة إلى تراجع كمية النفط المصدر من 872 مليون برميل بعدما كانت 887 مليون برميل في عام 2012، ثم استمرت الإيرادات النفطية بعد ذلك بالارتفاع بعد الصدمة السلبية لغاية عام 2019 لتسجل نحو 99216318 مليون دينار وبنسبة 92%من الإيرادات العامة و36%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 3.8% وذلك يعزى إلى زيادة كمية انتاج النفط الخام بنسبة 3.8% وارتفاع أسعار النفط ، ثم انخفضت الإيرادات النفطية في عام 2020 إلى 54448514 مليون دينار وبنسبة 86%من الإيرادات العامة و25%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 45.1-% وذلك يعزى إلى تراجع أسعار النفط إلى ما دون 22دولار للبرميل نتيجة ازمة كوفيد19، ثم عادت إلى،

الارتفاع بعد الصدمة السلبية في عام 2021 لتبلغ 95270298 مليون دينار وبنسبة 87%من الإيرادات العامة و32%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 75.6%، وذلك نتيجة تحسن الاوضاع العالمية من الركود الاقتصادي نتيجة فايروس كوفيد19 والشكل (16) يوضح ذلك وكما يأتي:

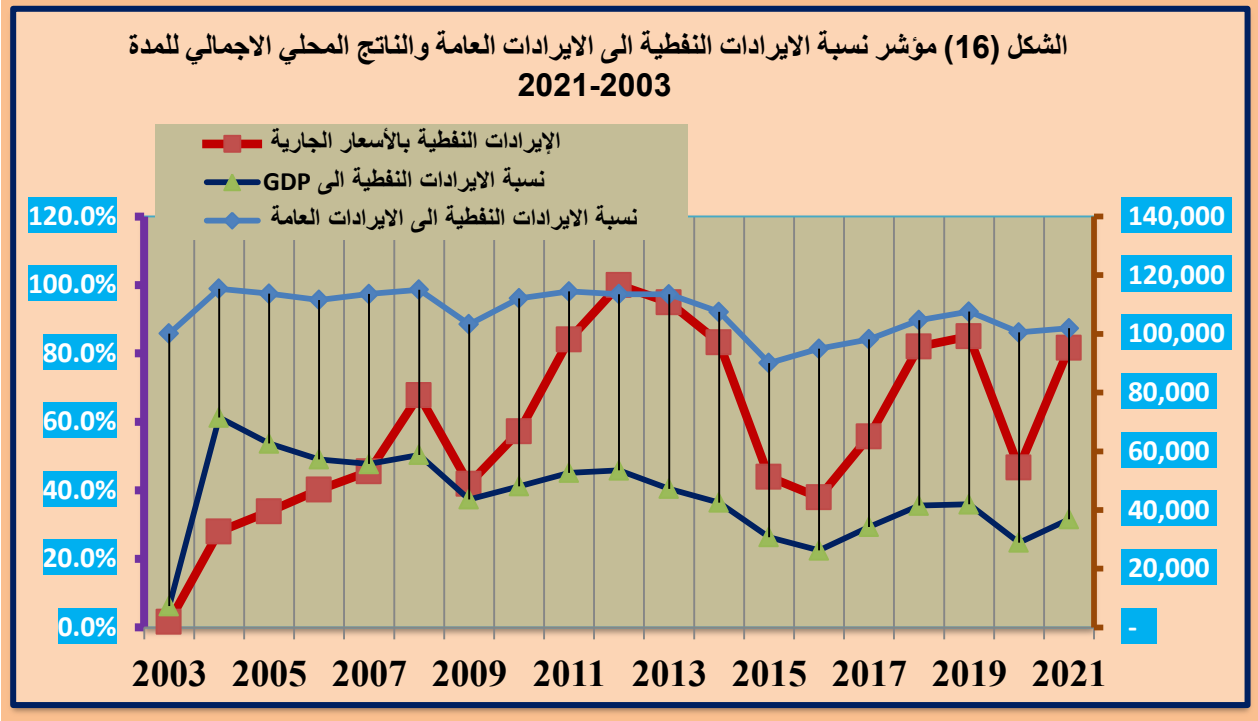

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

من الشكل يلاحظ بأن الايرادات النفطية اخذت بالنمو المستمر لغاية الصدمة الايجابية في عام 2008 ولكن اتجهت نحو الانخفاض في عام 2009 وبعد تلك الصدمة السلبية اتجهت نحو الارتفاع المستمر لغاية اعلى قيمة لها في عام 2012 وبعد هذه الصدمة الايجابية انخفضت لغاية عام 2016 وبعد هذه الصدمة السلبية اتجهت نحو النمو المستمر لغاية عام 2019 ثم اتجهت بعد الصدمة الايجابية نحو الانخفاض في عام 2020 ولكن بعد التعافي من الصدمة السلبية اتجهت نحو الارتفاع والنمو خلال السنة الاخيرة من الدراسة، كما يلاحظ من الشكل اعلاه بأن نسبة الايرادات النفطية من الإيرادات العامة تشكل الجزء الأعظم خلال السنوات الاولى ولغاية عام 2014 ولكن بعد هذه الصدمة السلبية انخفض الاعتماد على الايرادات النفطية وفتح مجال للإيرادات الاخرى في تمويل الانفاق العام، وأما نسبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الاجمالي فأنها اخذت بالانخفاض المستمر بعد عام 2003 وخاصة خلال السنوات الاخيرة من الدراسة.

ب-تحليل مؤشر تطور الإيرادات الضريبية إلى GDP والإيرادات العامة في العراق خلال المدة 1990-2021:

تعد الإيرادات الضريبة المصدر الأساسي لجميع الدول المتقدمة لتمويل النفقات العامة لكن في الدول النفطية ومنها العراق بصورة خاصة يتضاءل مصدر هذه الإيرادات نتيجة تخلف الهيكل الضريبي والاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية والريع النفطي في تمويل الموازنات العامة، ففي العراق كان لهذه الإيرادات دور أساسي في تمويل الموازنة وذلك نتيجة العقوبات الاقتصادية وايقاف التصدير، إذ اخذت تلك الإيرادات تسجل معدلات مرتفعة، ففي عام 1990 سجلت 915 مليون دينار وبنسبة 10%من الإيرادات العامة و1%من الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفضت في عام 1991 إلى نحو 411 مليون دينار وبنسبة 9.7%من الإيرادات العامة و1%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 55-% وذلك يعزى إلى فرض العقوبات الاقتصادية والاعتماد على الاصدار النقدي لتمويل الموازنة فضلا عن ارتفاع أسعار الصرف الاجنبي، ثم سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاع مستمر لغاية عام 2002 إلى نحو 593678 مليون دينار وبنسبة 32% من الإيرادات العامة و1%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 28.8% وذلك يرجع إلى اعتماد النظام العراقي في تلك الفترة على مصادر الإيرادات غير النفطية لتمويل الإنفاق المتزايد جراء العقوبات الاقتصادية وعدم تصدير النفط الخام الا من خلال الولايات المتحدة ومصادر غير معتمدة والشكل الآتي يوضح ذلك وكما يأتي:

الشكل (17) مؤشر نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة و GDPللمدة 1990-2002

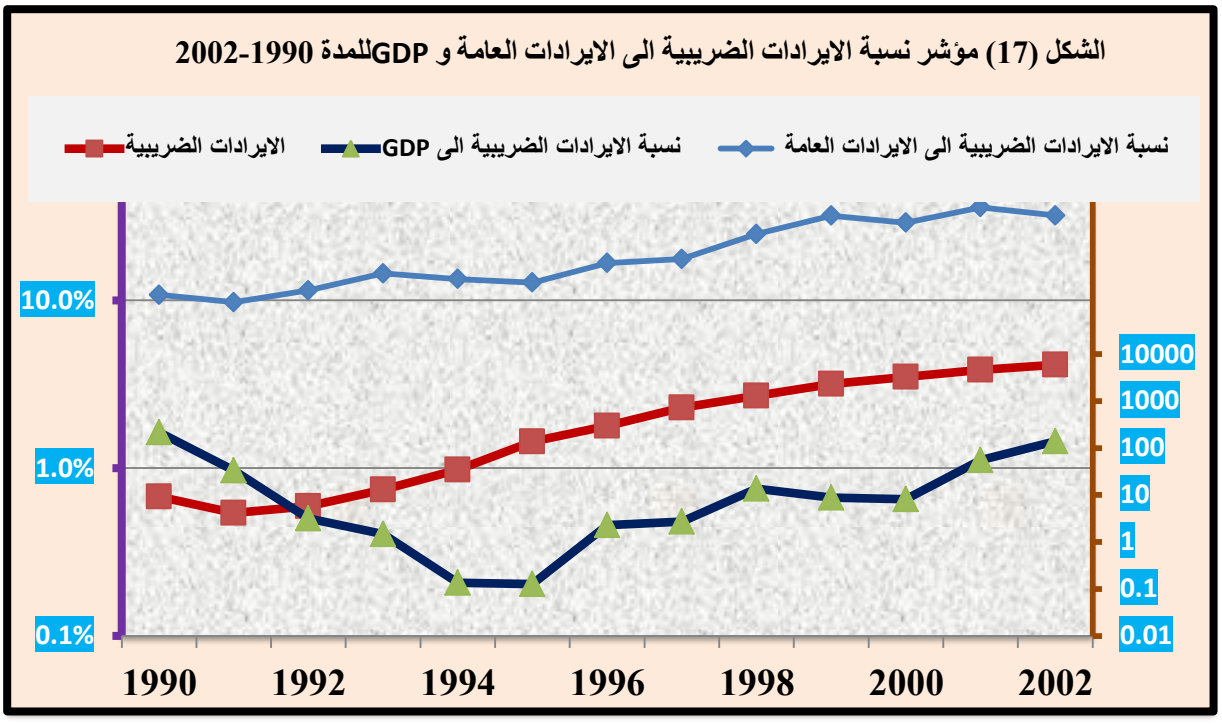

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

من الشكل يلاحظ النمو المستمر لمعدل الايرادات الضريبية خلال الفترة من 1990-2002 وذلك لأنها المصدر الاساسي بعد الاصدار النقدي في تمويل النفقات العامة نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية، اما نسبة الايرادات الضريبة من الايرادات العامة فأنها اخذت بالنمو المستمر لغاية عام 2001 ومن ثم انخفضت لغاية عام 2002، في حين كانت نسبة الايرادات الضريبة من الناتج المحلي لا تشكل سواء نسبة ضئيلة من الناتج المحلي خلال مدة الدراسة رغم الصدمات المالية العنيف.

وأما بعد عام 2003 فقد سجلت الإيرادات الضريبية انخفاض في عام 2004 نحو 159644 مليون دينار وبنسبة 0.5% من الإيرادات العامة و0.3%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو بلغ نحو 45643.3% وذلك يعزى إلى انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي وارتفاع العوائد النفطية والاعتماد على الريع النفطي في تمويل الموازنة العامة الاتحادية، ثم سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاع مستمر لغاية عام 2013 إلى نحو 2876856 مليون دينار وبنسبة 2.5% من الإيرادات العامة و1%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو 9.2 ،وذلك يعزى إلى تحسن الدخل الفردي لكن الاعتماد كان منصب على الإيرادات النفطية والريوع النفطية وعدم تولي هذا المصدر اي اهتمام من قبل الحكومة وليصب في روافد الإيرادات العامة، ثم انخفضت الإيرادات الضريبة في عام 2014 إلى نحو 1885127 مليون دينار وبنسبة 1.8% من الإيرادات العامة و1%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو 34.5-%، وذلك نتيجة ازمة داعش وسيطرته على المناطق الغربية، ثم سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاع مستمر لغاية عام 2017 إلى نحو 6298272 مليون دينار وبنسبة 8.1% من الإيرادات العامة و3%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو 63.1%وهي اعلى نسبة تتحقق خلال مدة الدراسة بعد عام 2003 وذلك يعزى إلى اهتمام الحكومة بهذا المصدر والتعويل عليه لتمويل الموازنة العامة الاتحادية، ثم انخفضت الإيرادات الضريبية بصورة مستمرة لغاية عام 2019 لتسجل نحو 4014531 مليون دينار وبنسبة 3.7% من الإيرادات العامة و1%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو 29.4-% وذلك يرجع إلى تحسن العوائد النفطية وعدم التنظيم للهيكل الضريبي كمصدر مهم للإيرادات العامة، ثم ارتفعت الإيرادات الضريبية في عام 2020 إلى نحو 4718190 مليون دينار وبنسبة 7.5%من الإيرادات العامة و2%من الناتج المحلي الإجمالي وبمعدل نمو 17.5% وذلك يعزى إلى انخفاض أسعار النفط وصدمة كوفيد19 وصدمة اسعار الصرف، ثم سجلت انخفاض في عام 2021 نحو4536242 مليون دينار وبنسبة 4.2% من الإيرادات العامة و1.5%من الناتج المحلي الإجمالي وبعدل نمو 3.9-% وذلك يرجع إلى الاعتماد على الريع النفطي وتجدر الاشارة إلى انه كلما زادت العوائد النفطية انخفض حجم الإيرادات الضريبية وعدم تولي اهتمام لها خلال الوفرة المالية من جرى ارتفاع أسعار النفط وهذا ما يوحي على أن الاقتصاد العراقي احادي الجانب ويعتمد اعتمادا مطلقا على الريع النفطي على الرغم من أن هناك امكانيات متعددة لتحسين مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على الريع النفطي لما يتعرض له من اضرابات داخلية وخارجية، والشكل الآتي يوضح هذه التقلبات وكما يأتي:

الشكل (18) مؤشر نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة و GDPللمدة 2003-2021

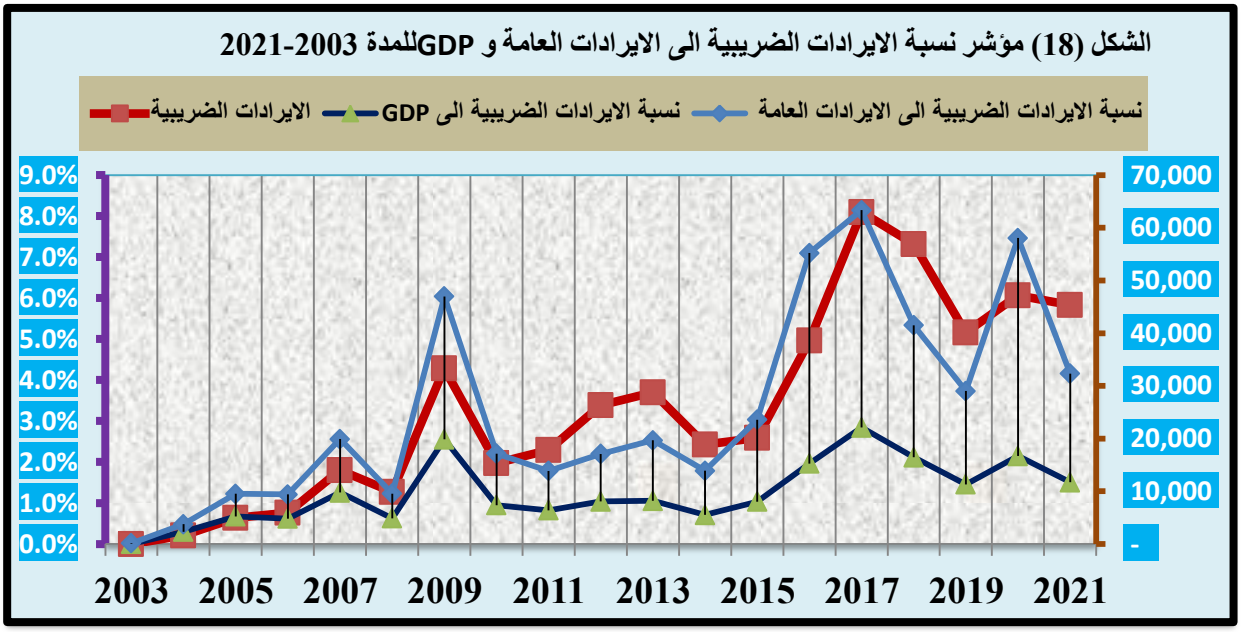

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

من الشكل يلاحظ نمو الإيرادات الضريبية بصورة عامة منذ عام 2003 ولغاية عام 2007 بعد هذه الصدمة الايجابية انخفضت في عام 2008 ولكن وبعد الصدمة السلبية ارتفعت في عام 2009 ومن ثم انخفضت بعد الصدمة الايجابية في عام 2010 وبعد التعافي من الصدمة السلبية اخذت بالارتفاع لغاية عام 2013 ومن ثم انخفضت بعد الصدمة الايجابية في عام 2014 ثم اخذت بالزيادة المستمرة بعد التعافي من الصدمة السلبية لغاية عام 2017 وهي اعلى قيمة للإيرادات الضريبية خلال مدة الدراسة، ثم انخفضت بعد الصدمة الايجابية لغاية عام 2019 وبعد التعافي من الصدمة السلبية اخذت الايرادات الضريبية بالارتفاع خلال عام 2020 لتعاود بعد ذلك الى الانخفاض خلال عام 2021، وكما يلاحظ بأن نسبة الايرادات الضريبية من الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي كانت متسقة مع محور الإيرادات الضريبية أي ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها

ومن الجدير بالملاحظة أن الإيرادات الضريبية ترتفع مع الصدمات المالية السلبية في الايرادات النفطية وتنخفض مع الصدمات المالية الايجابية في الإيرادات النفطية رغم ضعف النظام الضريبي في الاقتصاد العرقي

ت-تحليل مؤشر تطور الإيرادات الاخرى إلى GDP والإيرادات العامة في العراق خلال المدة 1990-2021:

تمثل الايرادات الاخرى الركن الاساسي من اركان الايرادات العامة، ذا شهدت هذه الايرادات تطور مهم خلال مدة الدراسة فقد بلغت في عام 1990 نحو 3466 مليون دينار وبنسبة 40% من الايرادات العامة ، ثم انخفضت الى 1852 مليون دينار في عام 1991 وبنسبة من الايرادات العامة بلغت نحو 43% وبمعدل نمو بلغ نحو 55.1-%، وذلك نتيجة العقوبات الاقتصادي اذ اخذت الحكومة في هذه الفترة التعويل على مصادر اخرى للإيرادات العامة، ثم اخذت الايرادات الاخرى بالنمو المستمر منذ عام 1992 ولغاية عام 2000 فقد ارتفعت من 2278 الى 346764 مليون دينار وبنسبة 45%-30% من الايرادات العامة وبمعدل نمو 23%-36.1%على التوالي اذ شهدت هذه الفترة اضطرابات عنيفة كفرض عقوبات جديدة وانخفاض اسعار النفط وغلق التعامل مع العالم الخارجي الا للحالات الانسانية والتعويل على الاصدار النقدي الجديد والتضخم الجامح الذي شهده الاقتصاد العراقي الذي لم يكن له مثيل طيلة فترة الدراسة، ثم استمرت بعد ذلك بالانخفاض لغاية عام 2002 لتبلغ نحو 240885 مليون دينار وبنسبة 130% وبمعدل نمو بلغ نحو 2.9-%، والشكل الآتي يوضح تطور معدل الايرادات الاخرى وكما يأتي:

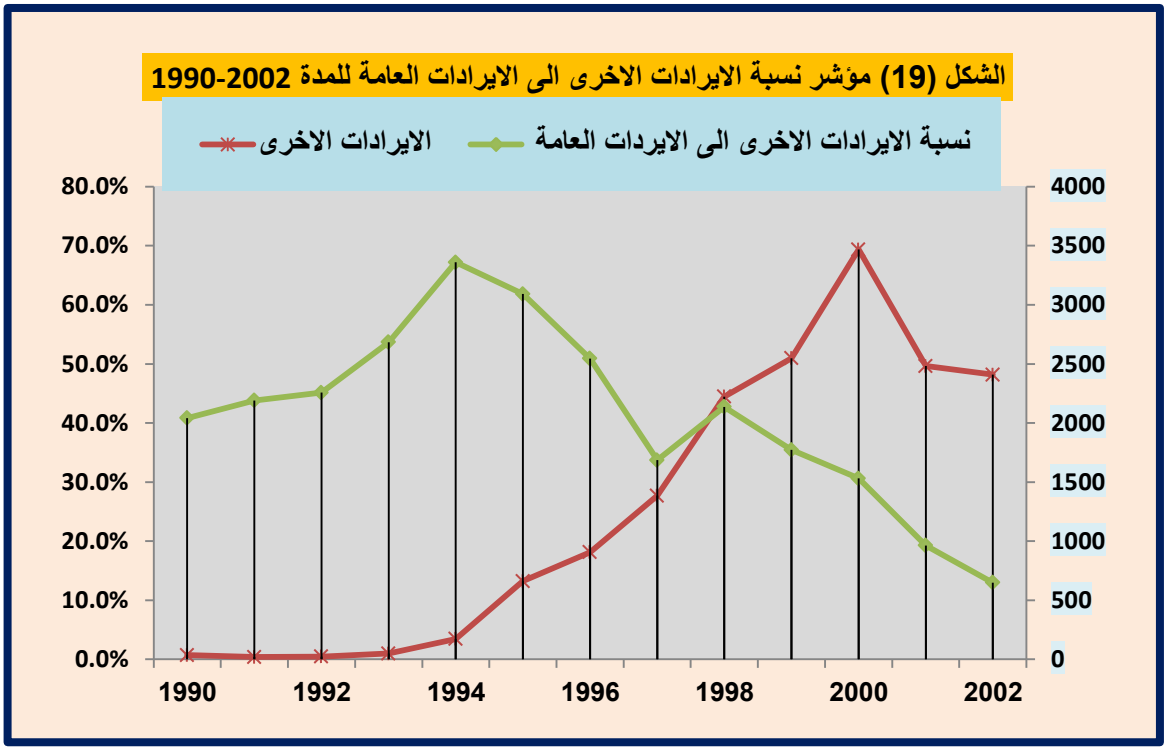

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

من خلال الشكل يلاحظ النمو المستر في معدل للإيرادات الاخرى من عام 1990 – 2000 ولكن بعد هذه الصدمة الايجابية شهدت انخفاض حاد في عام 2001 ولغاية عام 2002، وأما نسبة مساهمة الايرادات الاخرى في الايرادات العامة فقد اخذت بالنمو المستمر لغاية عام 1994 ولكن بعد هذه الصدمة الايجابية انخفضت لغاية عام 1997 ولكن بعد التعافي من الصدمة السلبية اخذت بالنمو في عام 1998 ثم اخذت بعد ذلك بالانخفاض المستمر لغاية عام 2002.

أما بعد 2003 فقد شهدت هذه الايرادات تقلبات مستمرة من عام 2003-2006 بلغ 304539 الى 1553615 مليون دينار وبنسبة 142%- 32% من الإيرادات العامة وبمعدل نمو 26.4% - 194.5%ثم اخذت بالتقلب المستمر والشكل (20) يوضح ذلك:

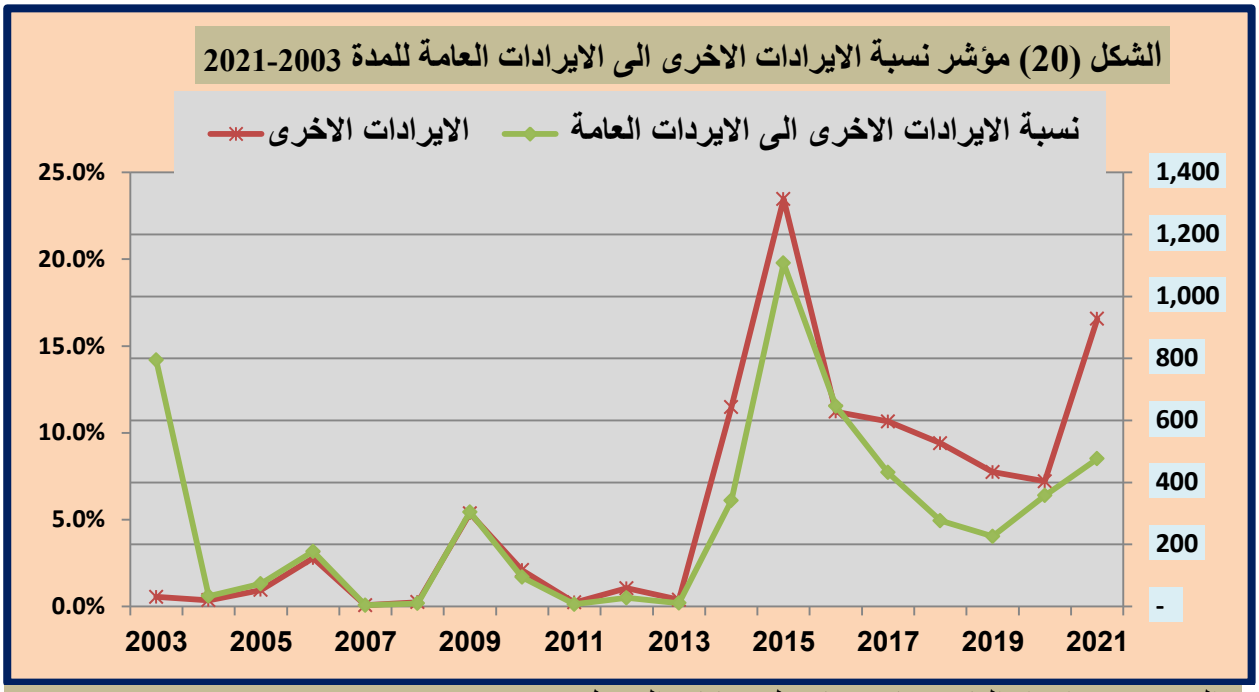

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

وأما بعد عام 2006 وكما يلاحظ من الشكل اعلاه انخفضت لغاية عام 2008 اذ بلغت 134593 مليون دينار وبنسبة 02% من الايرادات العامة وبمعدل نمو بلغ نحو 246.3%، وذلك يعزى الى ارتفاع الايرادات النفطية وعدم التعويل على المصادر الاخرى من الايرادات العامة، ثم شهدت ارتفاع بعد التعافي من الصدمة السلبية لتبلغ نحو 3002836 مليون دينار وبنسبة 5% من الايرادات العامة وبمعدل نمو بلغ نحو 2131% وذلك في عام 2009 ويعزى ذلك الى الصدمة السلبية في الايرادات العامة وانخفاض اسعار النفط، وبعد الصدمة الايجابية اخذت بالانخفاض لغاية عام 2013 اذ بلغت نحو 212997 مليون دينار وبنسبة 0.2% من الايرادات العامة وبمعدل نمو بلغ نحو 63.7-% وذلك يعزى الى ارتفاع اسعار النفط والاعتماد على،

الايرادات النفطية في تمويل النفقات العامة، وبعد التعافي من الصدمة السلبية اخذت الايرادات الاخرى بالارتفاع لتصل اعلى قيمة لها وذلك في عام 2015 أذ بلغت نحو 13142621 مليون دينار وبنسبة 19% من الايرادات العامة وبمعدل نمو بلغ نحو 104.4% وذلك نتيجة الصدمة السلبية في الايرادات النفطية نتيجة انخفاض اسعار النفط وارتفاع اسعار الصرف فضلا عن الاضطرابات الداخلية، ثم استمرت بالانخفاض بعد الصدمة الايجابية في الايرادات الاخرى لتصل الى 4032985 مليون دينار وبنسبة 6% من الايرادات العامة وبمعدل نمو بلغ نحو 7-% وذلك يعزى الى الصدمة السلبية في العوائد النفطية نتيجة انخفاض اسعار النفط وكوفيد19 ما ادى الى ركود عالمي وانخفاض الطلب على النفط، ثم اخذت بالارتفاع بعد التعافي من الصدمة السلبية لتبلغ نحو 9274924 مليون دينار وبنسبة 8% من الايرادات العامة وبمعدل نمو بلغ نحو 130% وذلك في عام 2021، ومن الجدير بالملاحظة أن مع ارتفاع العوائد النفطية بصورة عامة وزيادة الايرادات النفطية بصورة خاصة تحدث صدمة سلبية في الايرادات الاخرى والعكس هو الصحيح مع انخفاض الايرادات النفطية تحدث صدمة ايجابية تؤدي الى زيادة الايرادات الاخرى بهدف تمويل الانفاق العام والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي قدر المستطاع اذ اتخذت السياسة المالية هذه الوسائل كوسيلة لمعالجة الصدمات المالية والتوجه نحو الايرادات الاخرى غير النفطية والاصدار النقدي الجديد لتمويل النفقات الاساسية وبذلك استطاعت السياسة المالية تحقيق الاستقرار الاقتصادي رغم الصدمات السلبية التي مر بها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003.

ثانيا:-تحليل تطور مؤشر حالة الموازنة العامة في العراق خلال المدة 1990-2021:

تعد الاهداف الرئيسة لسياسة الموازنة العامة في الدول الرأسمالية تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل أو الاستخدام الكامل وتجنب التضخم في الوقت نفسه، وعند قيام السلطات المالية بتحضير الموازنة لسنة قادمة تقوم بتقدير النفقات الإستهلاكية و الإستثمارية للقطاع العام والخاص، فلو وجدت أن تقديراتها تشير إلى أن الطلب الكلي (AD) العام والخاص لا يكفي للاحتفاظ بالمستوى المطلوب للتشغيل أو الاستخدام فإنها تقوم باتخاذ إجراءات لتشجيع الطلب من القطاع الخاص والعام وبالعكس إذا اظهرت تقديراتها طلب مرتفع للسنة القادمة فإنها تقوم باتخاذ إجراءات تهدف إلى تخفيض الطلب الخاص والعام.

ويمكن تحديد اسباب تزايد حجم اختلال الموازنة العامة في العراق بما يأتي [1]:-

أ- زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة ما اجبر الحكومة على تغطية هذا العجز من خلال الاقتراض.

ب- صعوبة زيادة الضرائب على الممولين خلال الركود التي مر بها الاقتصاد خلال هذه المدّة، وعليه يتم اللجوء للاقتراض كبديل عن الضرائب في تمويل العجز في الموازنة العامة .

1) أحمد عبد الرحيم رزدق ،الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر ،ط1، مكتبة القدس ،مصر 2009،ص293.

ت- استخدام جزء من الاقتراض الداخلي لتمويل الإنفاق الجاري فقط دون الإنفاق الإستثماري الذي سوف يدر عوائد مالية في المستقبل لتغطية جزء من الدين أو فوائده.

ث- تزايد اصدار أذون الخزانة بأسعار فائدة عالية وذلك لتمويل عجز الموازنة الحكومية من جهة ، ومن جهة أخرى لجذب المدخرات الزائدة لامتصاص فائض السيولة النقدية في السوق.

ج- ارتفاع اصدار سندات حكومية بالعملة الأجنبية لصالح بنوك القطاع العام لرفع رؤوس اموالها.

ح- إن زيادة حجم الإنفاق الجاري وانخفاض الإيرادات الضريبية من جهة أخرى، جميعها عناصر هيكلية لضعف الموازنة وليست عوامل دورية تؤدي إلى اجراء تعديل مالي للحد من ارتفاع الاقتراض.

ومن خلال بيانات الجدول(5) يلاحظ ارتفاع عجز الموازنة من (5688-) مليون دينار في عام 1990 إلى (314487-) مليون دينار عام 1991، ثم استمر بالارتفاع إلى نحو 27836- مليون دينار في عام 1992، ثم واصل ارتفع العجز إلى أعلى مستوى له عام 1995 إلى نحو(1372342-) وكان ذلك يعزى الى الارتفاع، بسبب تزايد حجم الإنفاق لأعاده بناء ما دمرته حرب الخليج الثانية، حيث لجات الحكومة إلى الاصدار النقدي والايرادات الضريبية والايرادات الاخرى لتمويل عجز الموازنة العامة بعد عجز الموارد النفطية نتيجة العقوبات الاقتصادية ومحدودية الاقتراض عن طريق سندات الخزينة وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد الأمر الذي جعل التضخم الجامح يزدهر في تلك الفترة والذي بلغ ذروته عام 1995 حيث ارتفعت الأسعار 700مرة عما كانت عليه في عقد الثمانينات القرن الماضي، وتفاقم الوضع الاقتصادي وتجاوز سعر الصرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي 3000 دينار للدولار الواحد .ان وصول الوضع الاقتصادي إلى هذا المستوى المتدني بمثابة انذار وحصول انفجار واختلال كبير في الاوضاع الاقتصادية مما اجبر الحكومة العراقية على قبول برنامج النفط مقابل الغذاء، وبعد اعلان الحكومة الموافقة على قرار مجلس الامن (النفط مقابل الغذاء) انخفض سعر الصرف إلى اقل من 500 دينار للدولار الواحد، ومع هذا القبول اصبح هناك قناعة لدى الحكومة العراقية بان الحصار سيستمر لفترة طويلة ولا بد من اتخاذ الإجراءات للحيلولة دون عودة الوضع الاقتصادي إلى الحالة التي وصل اليها في عام 1995 وبذلك اتجهت الحكومة إلى تخفيض الإنفاق وعدم منح أي زيادة في الرواتب والاجور وزيادة موارد الدولة من خلال الإيرادات الضريبية والاعفاءات بالإضافة إلى التوقف عن اصدار اوراق نقدية اضافية وإعادة النظر في الدعم وايقاف المساعدات ، وعلى الرغم من هذه الإجراءات المتمثلة بأحداث توازن الموازنة الحكومية والحد من معدلات التضخم،

والتوقف عن الاصدار النقدي الجديد إلا أن الاقتصاد العراقي بات في مرحلة ركود حاد نتيجة المغالاة في فرض الضرائب والرسوم والإجراءات الأخرى التي اتخذت لسحب وامتصاص السيولة من السوق وزيادة ايرادات الدولة [1]، والشكل (21) الآتي يوضح حالة الموازنة وكما يأتي:

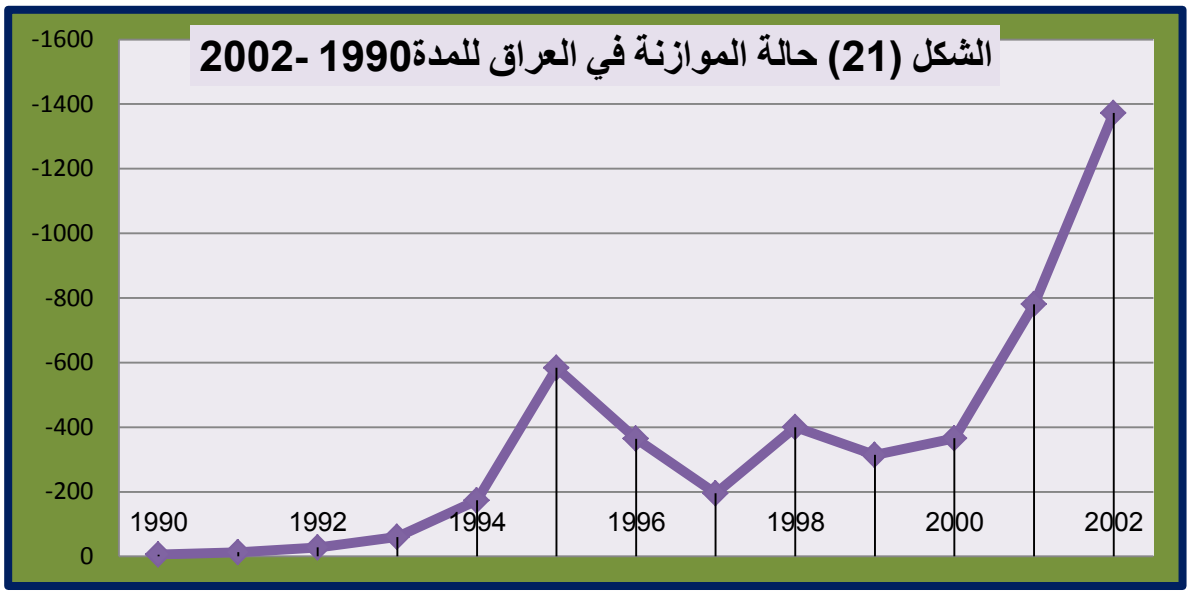

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

من الشكل اعلاه يلاحظ النمو المستمر في عجز الموازنة منذ عام 1990 ولغاية عام 1995 ثم اخذ العجز بالتقلب بعد ذلك لغاية عام 2000 ليعود مرة اخرى بالنمو لغاية عام 2002 ومن الجدير بالملاحظ ان هذه الفترة لم تشهد تحقيق فائض في الموازنة وانما بقى العجز مستمر خلال تلك الفترة 1990-2002.

وأما بعد عام 2003 وبعد رفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق خلال التسعينيات القرن الماضي ارتفعت عوائد العراق النفطية مما ادى إلى ارتفاع حجم الإيرادات النفطية التي اصبح يعول عليها بشكل تام فقد كان حجم الإيرادات يفوق حجم النفقات مما ادى إلى تحقيق فوائض مالية وبلغت قيمتها نحو 163798 مليون دينار في عام 2003، حيث كانت الإيرادات متحققة من مصدر واحد في ظل تراجع الإيرادات الأخرى، وأستمر تحقيق الفائض في الموازنة العامة حتى عام 2005 لتبلغ نحو 14127715 مليون دينار ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الإيرادات النفطية وانخفاض حجم الإنفاق العام، كما تحقق اعلى فائض في عام 2008 وبقيمة 20848807 مليون دينار نتيجة صدمة أسعار النفط الإيجابية إذ ارتفعت أسعار النفط، ثم تحول الفائض الفعلي إلى عجز فعلي خلال عام 2009 نحو (10414474-) مليون دينار على التوالي وذلك يعزى إلى تراجع الإيرادات النفطية نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، ثم سجل عامي 2010- 2012 فائض،

1) لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،،العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا اعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي ،ط2 ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2005 ،ص216.

بمقدار 5169133 إلى 14677648 مليون دينار على التولي فيما سجل اعلى فائض للموازنة خلال مدة الدراسة وذلك في عام 2011 بمقدار 30359253 مليون دينار وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى 103 دولار للبرميل بعدما كان 75 دولار للبرميل في 2010، ثم حققت الموازنة عجزا بمقدار (5360605-) مليون دينار في عام 2013 واستمر هذا العجز بالارتفاع إلى نحو (12658167-) عام 2016 وذلك يعزى إلى زيادة الإنفاق العسكري وتراجع أسعار النفط إلى ما دون 50 دولار للبرميل الواحد فضلا عن تحرير المناطق من سيطرة داعش وزيادة الإنفاق على ايواء النازحين، ثم تلى ذلك فائض في الموازنة العامة في عام 2017 ليبلغ نحو 1845840مليون دينار وأستمر بالارتفاع ليبلغ نحو 25696645 مليون دينار في عام 2018 وذلك يرجع إلى زيادة العوائد النفطية والإيرادات الأخرى فضلا عن الاستقرار الامني [1]، ثم حققت الموازنة العامة خلال عامي 2019-2020 عجز ارتفع من (4156528-) إلى (12882754-) مليون دينار على التوالي وذلك يعزى إلى عدة عوامل وأهمها صدمتي أسعار النفط واسعار الصرف نتيجة كوفيد19 التي اودت بركود اقتصادي عالمي نتيجة توقف أغلب مؤسسات الدول العالمية ومنها العراق فضلا عن الاضطراب الداخلي وعدم اقرار موازنة 2020 ، ثم حققت موازنة عام 2021 فائضا بمقدار 6231805 مليون دينار بعدما قامت وزارة المالية بتقديم مسودة موازنة 2021 إلى مجلس الوزراء متضمنه التركيز على عنصرين اولهما حماية الفئات الاكثر ضعفا من التأثيرات السلبية لتخفيض قيمة الدينار والاضطرابات المستمرة لجائحة كورونا، أما الثاني هو تطبيق بعض عناصر الورقة البيضاء وضبط الإنفاق[1].، والشكل الآتي يبين ذلك:

الشكل (22) حالة الموازنة في العراق للمدة2003 -2021

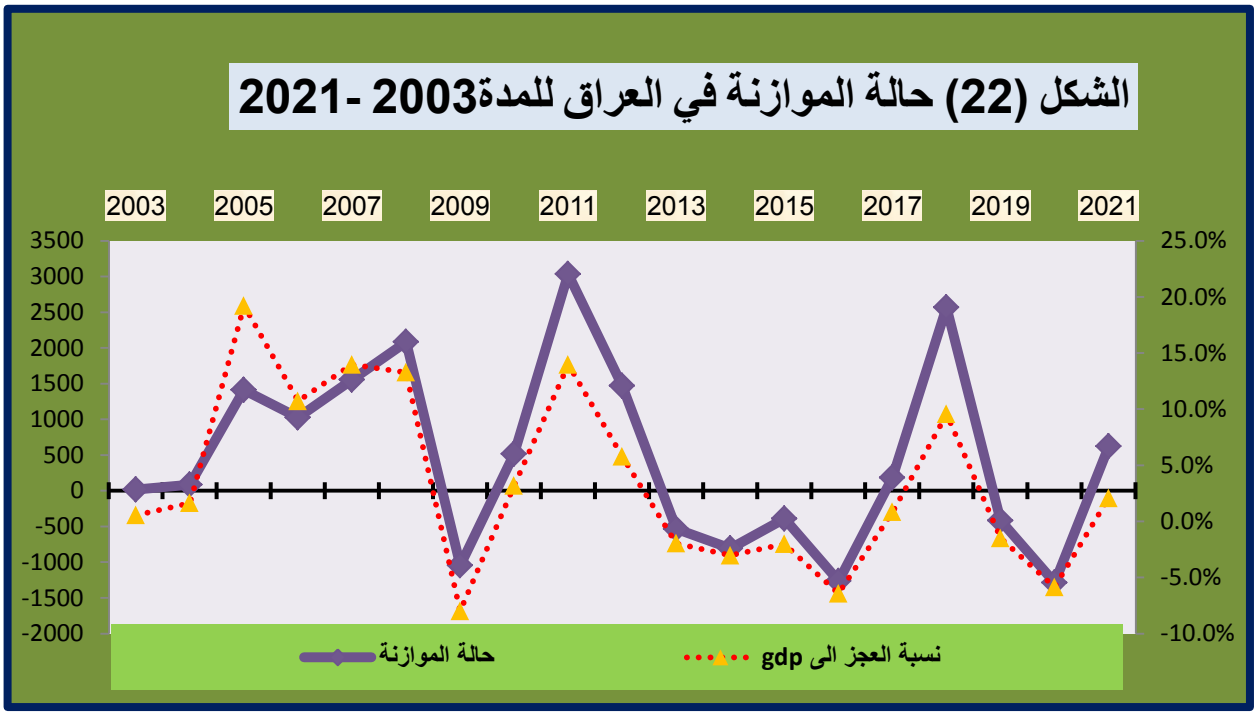

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

1) علي علاوي ،مصدر سابق ،ص32.

واخيراً يتضح مما سبق أن الموازنة العامة في العراق كانت وما تزال مرتبطة بشكل رئيس بالإيرادات النفطية واسعار النفط التي تتحدد وفق العوامل الخارجية والداخلية المتمثلة بأسعار النفط العالمية و كمية الإنتاج الداخلية ، لذلك فإن تغير هذه العوامل ينعكس بشكل مباشرة على الموازنة العامة للدولة، كما أن حالات الفائض التي تحققت بعد عام 2003 لم تشير لتحسين الوضع وتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادي بل كان تنظيم الموازنة الحكومية التقديرية يتم بعجز وعند الشروع في تنفيذ بنود الإنفاق تبرز مشاكل وصعوبات تعيق عملية التنفيذ مما يجعل انجاز معظم المشاريع الإستثمارية معطل بشكل كامل وبالتالي يتضح أن أغلب المبالغ المخصصة لهذه المشاريع لا تنفق وعند انتهاء السنة المالية تظهر حالة الفائض نتيجة تأخر التنفيذ في الإنفاق الإستثماري، في حين هيمن العجز في الموازنة خلال مدة الدراسة الذي تم تمويله من الاقتراض الداخلي والخارجي فضلا عن تغيرات أسعار الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار، وبما أن الاستقرار والاستدامة المالية تتطلب تحقيق فوائض مالية متراكمة خلال فترة زمنية طويلة تضمن من خلاله تسديد اعباء الدين العام المستحق سنويا، إلا أن ما تحقق هو العجز المستدام وعدم تطبيق قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي وعدم وجود المرونة في الموازنة العامة فضلا عن تحديد نسبة العجز في الموازنة بـ3% من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على الاستقرار الاقتصادي، والجدول (5) الآتي يوضح حجم الإيرادات وانواعها فضلا عن الحالة للموازنة العامة وكما يأتي :

الجدول (5) الإيرادات العامة ومكوناتها وحالة الموازنة العامة بالأسعار الجارية في العراق خلال الفترة 1990-2021

مليون دينار

السنة	الايرادات العامة	الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية	الايرادات الضريبية	الايرادات الاخرى	نسبة الايراددات الى الناتج المحلي%	نسبة الايرادات النفطية من GDP%	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة %	ن% الايرادات الضريبية الى GDP%	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات الاخرى الى الايردات العامة %	معدل نمو الايرادات العامة	معدل نمو الايرادات النفطية	معدل نمو الايرادات الاخرى	معدل نمو الايرادات الضريبية	حالة الموازنة
1990	8491	4110	915	3466	15%	7%	48%	2%	11%	41%					-5688
1991	4228	1965	411	1852	10%	5%	46%	1%	10%	44%	-50.2	-52.2	-46.6	-55.1	-13269
1992	5047	2191	578	2278	4%	2%	43%	1%	11%	45%	19.4	11.5	23.0	40.6	-27836
1993	8997	2869	1300	4828	3%	1%	32%	0%	14%	54%	78.3	30.9	111.9	124.9	-59957
1994	25659	4981	3436	17242	2%	0%	19%	0%	13%	67%	185.2	73.6	257.1	164.3	-173783
1995	106986	27195	13641	66150	2%	0%	25%	0%	13%	62%	317.0	446.0	283.7	297.0	-583798
1996	178013	57705	29699	90609	3%	1%	32%	0%	17%	51%	66.4	112.2	37.0	117.7	-364529
1997	410537	199890	72264	138383	3%	1%	49%	0%	18%	34%	130.6	246.4	52.7	143.3	-195265
1998	520430	169023	129081	222326	3%	1%	32%	1%	25%	43%	26.8	-15.4	60.7	78.6	-400071
1999	719065	234649	229548	254868	2%	1%	33%	1%	32%	35%	38.2	38.8	14.6	77.8	-314487
2000	1133034	458157	328113	346764	2%	1%	40%	1%	29%	31%	57.6	95.3	36.1	42.9	-365666
2001	1289246	580160	460895.5	248190	3%	1%	44%	1%	36%	19%	13.8	26.6	-28.4	40.5	-780481
2002	1854585	1020022	593678	240885	5%	2%	55%	1%	32%	13%	43.9	75.8	-2.9	28.8	-1372342
2003	2146346	1841458	349	304539	7%	6%	86%	0%	0%	14%	15.7	80.5	26.4	-99.9	163798.2
2004	32982739	32627203	159644	195892	62%	61%	99%	0%	0%	1%	1436.7	1671.8	-35.7	45643.3	865248
2005	40502890	39480069	495282	527539	55%	54%	97%	1%	1%	1%	22.8	21.0	169.3	210.2	14127715
2006	49055545	46908043	593887	1553615	51%	49%	96%	1%	1%	3%	21.1	18.8	194.5	19.9	10248866
2007	54599451	53162592	1397991	38868	49%	48%	97%	1%	3%	0%	11.3	13.3	-97.5	135.4	15568219
2008	80252182	79131752	985837	134593	51%	50%	99%	1%	1%	0%	47.0	48.8	246.3	-29.5	20848807
2009	55209353	48871708	3334809	3002836	42%	37%	89%	3%	6%	5%	-31.2	-38.2	2131.0	238.3	-10448647
2010	69521117	66819670	1532438	1169009	43%	41%	96%	1%	2%	2%	25.9	36.7	-61.1	-54.0	5169133
2011	99998776	98090214	1783593	124969	46%	45%	98%	1%	2%	0%	43.8	46.8	-89.3	16.4	30359253
2012	119466403	116597076	2633357	586791	47%	46%	98%	1%	2%	0%	19.8	18.9	369.5	47.6	14326827
2013	113767395	110677542	2876856	212997	42%	40%	97%	1%	3%	0%	-5.0	-5.1	-63.7	9.2	-5360605
2014	105386623	97072410	1885127	6429086	40%	36%	92%	1%	2%	6%	-7.4	-12.3	2918.4	-34.5	-8086894
2015	66470252	51312621	2015010	13142621	34%	26%	77%	1%	3%	20%	-36.9	-47.1	104.4	6.9	-3927263
2016	54409270	44267063	3861896	6280311	28%	22%	81%	2%	7%	12%	-18.1	-13.7	-52.2	91.7	-12658167
2017	77335955	65071929	6298272	5965754	35%	29%	84%	3%	8%	8%	42.1	47.0	-5.0	63.1	1845840
2018	106569834	95619820	5686211	5263805	40%	36%	90%	2%	5%	5%	37.8	46.9	-11.8	-9.7	25696645
2019	107566995	99216318	4014531	4336146	39%	36%	92%	1%	4%	4%	0.9	3.8	-17.6	-29.4	-4156528
2020	63199689	54448514	4718190	4032985	29%	25%	86%	2%	7%	6%	-41.2	-45.1	-7.0	17.5	-12882754
2021	109081464	95270298	4536242	9274924	0.362	0.316	0.873	0.015	0.042	0.085	72.6	75.0	130.0	-3.9	6231805

المصدر التقارير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي عدد خاص 2003 ودائرة الاحصاء والابحاث للسنوات بعد عام 2003

المبحث الثاني//تحليل تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2021):

أولاً: تحليل تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021):

يعبر هيكل الناتج عن مدى الأهمية النسبية أو المساهمة لكل قطاع أو نشاط في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الاخرى، كما يوضح معدل نمو الناتج عن مدى تطور نسبة المساهمات القطاعية أي مدى ابتعاد أو اقتراب التوزيع الأمثل عن النسبة المثلى، لأنه من المفترض أن تكون هناك تكافؤ في نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج وإذا ما تحقق فإن ذلك يوحي على عدم تنوع الاقتصاد وعدم التركز.

يعد الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر لتوصيف التطور والاستقرار الاقتصادي، إذ يمثل القيمة النقدية النهائية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل البلد خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة، وأن اعتماد هذا المؤشر يعطي لصانعي السياسات فيما إذا كان الاقتصاد القومي يشهد حالة استقرار أو انكماش أو توسع، وعند اعتماد الناتج المحلي لقياس نسبة التطور والاستقرار الاقتصادي لابد من الأخذ بنظر الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي يكون محسوبا على أساس الأسعار الجارية والذي تكون ربما المقارنة لسنوات مختلفة غير صحيحه بسبب التضخم وآثاره، في حين يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي محسوبا على أساس الأسعار الثابتة مستبعدا من ذلك التضخم وآثاره.

إن مستوى النمو ومساهمة القطاعات المختلفة ينعكس في مدى مساهمتها في الناتج وفي حصص المجاميع القطاعية وأن أي تغير في هذه النسب المساهمة في بعض قطاعات الناتج يؤدي إلى تغير مباشر في أهميتها، إذ تمثل حالة النمو اللامتوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي احد مظاهر الاختلال الهيكلي والتي تعاني منه الدول النامية والذي يحدث نتيجة الاختلال بين معدلات نمو القطاعات السلعية ومعلات نمو القطاعات الخدمية، إذ يسبق النمو المتحقق في القطاعات الخدمية النمو المتحقق في القطاعات السلعية وما يرافق ذلك من ارتفاع في نسبة مساهمة القطاع الخدمي في تكوين الناتج مما يؤدي إلى ظهور أماكن اختناقات معطلة للنمو داخل هذه القطاعات تؤدي إلى تعطيل جزء من الطاقات الإنتاجية في بعض الأنشطة الاقتصادية وبالتالي هدر الموارد الاقتصادية وتعويق التنمية ، لذا يمكن تقسيم الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد العراقي إلى ثلاث مجاميع رئيسة وهي كالآتي[1]:

1-القطاعات السلعية :والذي يتضمن مجموعة من القطاعات كـ(الزراعة والغابات والصيد ، التعدين والنفط، الصناعة التحويلية ، الكهرباء والماء، البناء والتشييد).

1) مهدي سهر غيلان الجبوري وسلام شاني الفتلاوي، مصدر سابق، ص101.

2-القطاعات التوزيعية :وهي التي تتضمن ايضا مجموعة من القطاعات كـ(النقل والمواصلات والخزن، وتجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه، البنوك والتامين).

3-قطاع الخدمات :وهو ايضا يتضمن القطاعات كـ(ملكية دور السكن، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية)، وكما في المخطط الاتي

المخطط (5) هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي

المصدر من إعداد الباحث

وكما يتميز هيكل الناتج في الدول النامية ومنها العراق بشكل عام بدرجة عالية من التركيز بالاقتصاد الاحادي الجانب المستند بشكل أساسي على انتاج محدود من المواد الأولية وبنسب اقل من انتاج السلع الأخرى، وبعدم التنويع الاقتصادي، كما ان الإنتاج يتميز بتخلف التكنولوجيا ومنافع وفورات الحجم مما يجعل هذه الاقتصادات معرضه للتقلبات الخارجية بشكل مستمر والتي تنعكس على أسعار المواد الأولية بالإضافة إلى ضعف قدرتها التنافسية ومما لاشك فيه ان احادي الاقتصاد تعكس الصفة الريعية[1].

ومع نهاية حرب الخليج الأولى والتي كان لها تأثيرا سلبيا في البنى التحتية وانشطة الاقتصاد العراقي وخاصة القطاع النفطي والاحتياطيات الدولية، إذ تحول العراق من أكبر احتياطيات دولية إلى اقل احتياطي و ذو المديونية المرتفعة، ومع بداية عقد التسعينيات شهدت هذه الفترة دخول العراق تحت عقوبات دولية من قبل الامم المتحدة انعكس تأثيرها سلبا على مجمل الأنشطة الاقتصادية وخاصة قطاع النفط الأمر الذي ادى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 55926.5 مليون دينار عام 1990 إلى 42451.6 مليون دينار عام 1991 وذلك نتيجة الاضطرابات الداخلية والخارجية التي كانت تعصف بالاقتصاد العراق ودخوله تحت طاولة ،

1) مهدي سهر غيلان الجبوري وسلام شاني الفتلاوي، مصدر سابق،ص71-75.

المفاوضات الدولية والتي جعلت العراق بمعزل عن العالم الخارجي ولكن رغم ذلك عاود الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجاري إلى الارتفاع عام 1992إذ ارتفع من 115108.4 مليون دينار إلى 6695482.9 مليون دينار عام 1995 ثم انخفض بشكل طفيف بعد ذلك إذ اصبح حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 6500924.6 مليون دينار عام 1996، وبعدما اخذت الحكومة العراقية الالتزام بدفع تعويضات الغزو وشروط العقوبات التي فرضت عليه، وبعدما اصدر مجلس الامن الدولي قرار النفط مقابل الغذاء في عام 1996 ادى إلى تحسن أداء الأنشطة الاقتصادية مما انعكس بشكل إيجابي في قيم ناتجها إذ بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 1997 نحو 15093144 مليون دينار واستمر بالارتفاع لغاية عام 2000 إذ بلغ 50213699.9 مليون دينار، ثم عاود الإنخفاض بعد ذلك ليبلغ 29585788.6 مليون دينار وذلك نتيجة احداث 21ديسينبر 2001 بالإضافة إلى احداث 2003 وتهيه الولايات المتحدة وعسكرة الجيوش على احتلال العراق من النظام السابق الذي هيمن على عوائد النفط واستنزف الاحتياطيات في مجالات لا طائلة منها الا خسارة العراق وتكبله بأعباء لا فائدة منها الا تدمير البنى التحتية وانهيار المؤسسات الحكومية والخاصة طالت الاجيال الحالية والمستقبلية والتي استنزفت موارد العراق وبذلك دخل النظام الجديد يحمل معه التقدم التكنولوجي والانفتاح بعدما كان العراق شبه منعزل عن العالم الخارجي ولا يقدم على تصدير موارده الا من خلال مؤسسات غير مشروعه لا فائدة منها سوء تمويل المشاريع العسكرية، وبالتالي اخذ الاقتصاد العراقي جرعات الانتعاش بعد رفع العقوبات الاقتصادية فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 53235358.7 مليون دينار عام 2004 إلى 157026061.6 مليون دينار عام 2008 وذلك نتيجة ازمة الرهن العقاري وارتفاع أسعار النفط العالمية، ثم انخفض إلى 130643200.4 مليون دينار عام 2009 نتيجة الركود الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط لكن بعد ذلك اتجه حجم الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع إذ ارتفع من 162064565.5 مليون دينار وذلك في عام 2010 إلى 266332655.1 مليون دينار وذلك في عام 2014 ولكن بعد ذلك شهد الاقتصاد العراقي صدمتين اسوء من صدمة 1990 إذ واجه صدمة انخفاض أسعار النفط من جهة ومن جهة آخر حرب داعش التي اخذت تعصف بثلث مناطق العراق الغربية مما سببت الدمار والخراب وانشار الفوضى في تلك المدن فضلا عن سيطرة داعش على أغلب الحدود الغربية والحد من الاستيراد والتصدير من تلك الدول إذ ارتفع عدد المهجرين من تلك المناطق بالإضافة إلى ترك المؤسسات الحكومية والاهلية مما ادى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى 194680971.8 مليون دينار وذلك عام 2015 ثم بدا بعد ذلك بالارتفاع المستمر نتيجة تحسن أسعار النفط ونمو القطاعات الاقتصادي فقد ارتفع إلى 196924141.7 مليون دينار عام 2016 واستمر بالارتفاع لغاية 2019 بنحو 276157867.6 مليون دينار ولكن انخفض بعد ذلك نتيجة لمواجهة صدمتين عصفت بالعالم الاقتصادي بصورة عامة والاقتصاد العراقي بصورة خاصة حيث انقطع التواصل العالمي نتيجة تفشي فايروس كورنا مما ادى ركود اقتصادي عالمي،

وتراجع أسعار النفط، وصدمة اسعار الصرف في العراق، فقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي 219768798.4 مليون دينار وذلك عام 2020، ثم عاد للارتفاع والتعافي ليبلغ 301439533.9 مليون دينار وهي اعلى قيمة له خلال مدة الدراسة وذلك في عام 2021 نتيجة لعوده العالم إلى الوضع الطبيعي بعد السيطرة على تفشي فايروس كورنا في تلك الفترة.

الجدول (6) هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة 1990-2021

مليون دينار

السنة	قطاع النفط	الزراعة والغابات	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	القطاع السلعي	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد	البنوك والتامين	القطاع التوزيعي	ملكية دور السكن	خدمات التنمية الاجتماعية	القطاع الخدمي	GDP بالاسعار الجارية
1990	36408.8	4613.3	2058.7	247.5	1693.2	8612.7	2103.9	3454.7	1748.9	7307.5	1032.3	4115.7	5148.0	55926.5
1991	19236.1	6692.1	1358.0	172.1	905.1	9127.3	2971.3	3799.3	2042.4	8813.0	1256.7	5953.3	7210.0	42451.6
1992	53288.7	22872.7	3302.6	302.6	3229.6	29707.5	7344.2	14640.4	2966.8	24951.4	2110.8	7845.0	9955.8	115108.4
1993	168308.4	49864.0	8541.2	486.8	8762.9	67654.9	21520.3	37689.8	5029.3	64239.4	11894.5	14252.6	26147.1	321646.9
1994	890354.3	333524.2	24622.4	1100.9	10701.7	369949.2	119867.7	206274.3	12422.1	338564.1	20623.8	50389.6	71013.4	1658325.8
1995	4216753.6	1378274.3	93291.6	2701.5	30302.3	1504569.7	579223.0	215054.6	38419.9	832697.5	45649.2	129411.7	175060.9	6695482.9
1996	3711820.0	1208982.3	65335.3	8642.6	13765.7	1296725.9	577587.4	670157.9	70016.5	1317761.8	82700.5	156575.4	239275.9	6500924.6
1997	11156499.2	1276367.1	98440.0	13467.8	54511.2	1442786.1	1068951.9	613080.3	84985.2	1767017.4	175650.9	627837.2	803488.1	15093144
1998	11752599.0	1868379.8	147484.9	22231.1	90968.4	2129064.2	1393204.4	888248.8	88249.4	2369702.6	179482.0	772958.3	952440.3	17125847.5
1999	26936449.4	2482616.5	301635.4	29224.5	157120.9	2970597.3	2056678.7	1391580.4	136378.3	3584637.4	185324.5	906167.7	1091492.2	34464012.6
2000	41849981.4	2327277.2	455994.7	46236.4	226986.0	3056494.3	2390507.0	1730504.6	167097.8	4288109.4	192777.0	971877.3	1164654.3	50213699.9
2001	30816987.2	2863495.0	609807.2	74076.9	484693.1	4032072.2	2609799.2	2620931.2	206536.5	5437266.9	203785.8	1004254.6	1208040.4	41314568.5
2002	29044563.4	3512658.6	624346.2	78943.6	673870.4	4889818.8	3238286.9	2545856.0	255211.7	6039354.6	222390.8	1046536.7	1268927.5	41022927.4
2003	20372293.8	2486865.5	303724.2	64717.8	217314.3	3072621.8	2284317.3	1915353.3	160787.3	4360457.9	230006.8	1859095.9	2089102.7	29585788.6
2004	30855992.2	3693768.0	937681.6	441590.8	682851.2	5755891.6	4428750.4	3246559.7	317318.6	7992628.7	3373973.7	5520751.8	8894725.5	53235358.7
2005	42529152.0	5064158.0	971031.3	588352.9	2685034.7	9308576.9	5887625.9	4198765.4	520867.9	10607259.2	4954876.7	6511223.5	11466100.2	73533598.6
2006	53030897.0	5568985.7	1473218.3	779387.5	3449743.6	11271335.1	6742912.0	6349971.6	690307.3	13783190.9	7255499.2	10726238.4	17981737.6	95587954.8
2007	59274337.1	5494212.4	1817913.8	972816.6	4928470.3	13213413.1	7333112.6	6973333.7	1542182.6	15848628.9	9322462.8	14302388.3	23624851.1	111455813.4
2008	87521201.0	6042017.7	2644173.0	1843678.3	6585819.2	17115688.2	8573606.0	8392556.4	2402803.4	19368965.8	11026981.0	23410748.4	34437729.4	157026061.6
2009	56563771.6	6832552.1	3411291.9	2312350.1	5633715.1	18189909.2	8519812.6	10308751.8	1958469.0	20787033.4	12247673.7	23843822.1	36091495.8	130643200.4
2010	73569919.4	8366232.4	3678714.6	2909700.5	10263151.0	25217798.5	9452250.0	12458719.9	2064162.8	23975132.7	13303485.4	27038403.2	40341888.6	162064565.5
2011	115999413.1	9918316.8	6132760.8	3443117.8	10358530.0	29852725.4	10175883.9	14115747.4	2794734.0	27086365.3	15160506.4	30518824.6	45679331.0	217327107.4
2012	127225674.3	10484949.3	6919449.2	4440590.6	15416432.2	37261421.3	14439898.9	19637453.0	4225297.4	38302649.3	15448866.8	37488456.8	52937323.6	254225490.7
2013	126445194.4	13045856.4	6286042.4	4904011.0	20201574.9	44437484.7	18087977.4	20532172.7	5044121.1	43664271.2	16216205.6	43982719.1	60198924.7	273587529.2
2014	117357982.0	13128622.6	4999233.9	5846956.0	19098018.0	43072830.5	19452890.3	20931618.4	3116107.6	43500616.3	17495088.1	45836270.9	63331359.0	266332655.1
2015	65590963.0	8160769.7	4234716.9	5928469.7	12514765.3	30838721.6	20800702.2	21326778.9	2622463.0	44749944.1	13793774.9	41229609.7	55023384.6	194680971.8
2016	67796890.8	7832046.9	4436442.7	6450645.8	12260516.5	30979651.9	22618847.1	18593822.9	3420766.6	44633436.6	14379154.5	40985235.6	55364390.1	196924141.7
2017	89065057.7	6598384.8	4819896.4	6486406.1	13408942.4	31313629.7	23981785.8	20071980.1	4137873.5	48191639.4	15052742.1	41013254.3	56065996.4	221665709.5
2018	120616218.2	7572265.1	5464371.6	7150179.1	12442431.2	32629247.0	25467232.2	24502039.7	4969877.8	54939149.7	16315895.9	47583378.2	63899274.1	268918874
2019	114831638.5	10411174.4	5902961.4	7354942.7	18576253.0	42245331.5	23906193.6	23034954.2	5400352.1	52341499.9	16928970.4	53410202.3	70339172.7	276157867.6
2020	63622025.5	13130927.0	5951356.1	7584562.1	13515670.2	40182515.4	22850093.0	19556817.9	5440490.5	47847401.4	17593605.5	53873498.0	71467103.5	219786798.4
2021	137919837.4	11912818.8	6193662.0	7886744.1	10265116.4	36258341.3	29886444.8	25958012.1	5905704.7	61750161.6	15814367.9	53448670.7	69263038.6	301439533.9

المصدر وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية للسنوات 1990-2021

من خلال الجدول (6) يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدل مستمر خلال مدة الدراسة نتيجة التضخم المفرط، اذ إن هذه الزيادة ليست حقيقية، أما التذبذبات التي تحصل خلال مدة الدراسة فإنها ترجع إلى عوامل متعددة ومنها الصدمات المالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتي انعكس على الاستقرار الاقتصادي، ومن الجدير بالملاحظة ايضا أن الإنخفاض الذي يحدث في السنوات اللاحقة بعد عام 2003 لم تكن كالإنخفاض الذي يحدث في السنوات السابقة وذلك نتيجة لعوامل متعددة ومن أهمها التضخم المفرط في معدل الأسعار والصدمات المالية والاقتصادية التي تعرض لها خلال مدة الدراسة.

أما فيما يتعلق بالأنشطة أو القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي (القطاع السلعي، والقطاع التوزيعي، والقطاع الخدمي) فإنها اخذت حذوت النمو في الناتج المحلي الإجمالي، إذ يلاحظ النمو المستمر في القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي بمعدلات مستمرة خلال مدة الدراسة، ويلاحظ هيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات ما يوحي على أن الاقتصاد العراقي هش ومفكك وهيمنة الريع النفطي وهو ما يتصف بأنه اقتصاد أحادي الجانب، أي الاعتماد على القطاع النفطي والقطاع الخدمي الذي اصبح ملازم للقطاع القائد خلال السنوات الاخيرة من الدراسة وهذا ما يوحي على الريعية النفطية على مجمل الاقتصاد.

وكما يعد العراق واحد من أكثر الدول اعتمادا على النفط في العالم، فعلى مدار العقد الماضي شكلت عائدات القطاع النفطي أكثر من 99% من صادراته و85% من موازنته العامة و42%من اجمالي الناتج المحلي، وبسبب الاعتماد الاحادي على النفط أن يتعرض البلاد لصدمات مالية داخلية وخارجية ويمكن توضيح مكونات الناتج على النحو الآتي:

1-القطاع السلعي :ويقسم هذا القطاع حسب الأنشطة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بحسب المخطط(6)الآتي:

المخطط (6) يوضح هيكل ومكونات القطاع السلعي للاقتصاد العراقي

المصدر من إعداد الباحث

أ-القطاع النفطي: يحتل القطاع النفطي أهمية كبيرة في تكوين الناتج المحلي لأغلب الدول النفطية بشكل عام والعراق بشكل خاص إذ يعد النفط ثروة سيادية لما له من دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ويوضح الجدول (6) أن حجم القطاع النفطي في عام 1990 بلغ نحو 36408.8 مليون دينار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي نحو 65%، ثم انخفض عام 1991 إذ بلغ نحو 19236.1 مليون دينار وبنسبة مساهمه 45% من الناتج المحلي نتيجة الغزو الكويت والاضطراب الداخلي، ثم اخذ بعد ذلك بالارتفاع المستمر خلال فرض العقوبات الاقتصادية على العراق من قبل مجلس الامن ولا يسمح بتصدير النفط الا من خلال الامم المتحدة وبعض المصادر غير الشرعية لغاية عام 1995 إذ بلغ 4216753.6 مليون دينار وبنسبة مساهمة 63%من الناتج المحلي، ثم انخفض إلى 3711820.0 مليون دينار في عام 1996 نتيجة تطبيق اتفاقية النفط مقابل الغذاء ولا يسمح بتصدير النفط الا عن طريق الولايات المتحدة إذ سأهم القطاع النفطي في الناتج المحلي بنسبة 57%،ومن ثم اخذ بالارتفاع المستمر لغاية عام 2000 ليبلغ اعلى قيمة له خلال العقوبات الاقتصادية بنحو 41849981.4 مليون دينار وبأعلى نسبة مساهمة 86% من الناتج المحلي نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية جزئيا عن الاقتصاد العراقي، ولكن بعد تمرد النظام السابق وعدم الالتزام بالعقوبات فضلا عن احداث الحادي عشر من سبتمبر/ايلول إذ استوردت الولايات المتحدة نفطا من العراق نحو 800000 ب/ي([1])

1) دانييل يرغن ،السعي بحثا عن الطاقة والامن واعادة تشكيل العالم الحديث ،ط1،ترجمة هيثم نشواتي وشكري مجاهد، منتدى العلاقات العربية والدولية ،الدوحة –قطر ،2015،ص228.

وكما انخفضت قيمة القطاع النفطي في عام 2001 إلى نحو 30816987.2 مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت 75% من الناتج المحلي، ثم استمر بعد ذلك بالانخفاض لغاية 2003 إذ بلغ 20372293.8 مليون دينار، وبنسبة مساهمة 69%من الناتج المحلي نتيجة اقتراب الحرب والموقف السائد بين شركات النفط العالمية وموقف التشكيك والاحتراس والتحذير من الحرب لأن القائمين على تلك الشركات خبراء في المنطقة وعليه كانوا يخشون حدوث ردود افعال شديدة من الحرب.

اكدت الظروف الواقعية للصناعة النفطية أنها ليست في وضع أن تحاكي الآمال التي انعقدت عليها قبل الحرب الخليج الثالثة إذ كانت تلك الصناعة مبنية على خطط بأن يصل الإنتاج إلى 6 ملايين برميل يوميا ولكن الحروب حالت دون ذلك فقد دخل العراق في حروب منذ الثمانينيات ولغاية الألفية الجديدة فقد كانت هذه الصناعة تعاني من الإهمال والافتقار إلى الإستثمار ومع انهيار النظام في 2003 قطعت الاتصالات بالعالم الخارجي واصبح البلد يعاني من فوضى عارمة، ولم يكن هناك احد ليمسك بزمام الامور إذ تعرضت غالبية المباني الحكومية إلى السرقة والاحراق باستثناء وزارة النفط التي جرى تأمينها من قبل القوات المحتلة لذلك تم وضع سلسلة من الاهداف الاكثر موضوعية للوصول إلى انتاج ثلاث ملايين برميل يوميا مع نهاية 2004 [1] إذ بلغت قيمة قطاع النفط 30855992.2 مليون دينار وبنسبة مساهمة 58% من الناتج المحلي، ثم تلى ذلك ارتفاع مستمر لغاية 2008 فقد بلغت قيمة قطاع النفط نحو 87521201.0 مليون دينار وبنسبة مساهمة 56% من الناتج المحلي، وذلك نتيجة صدمة أسعار النفط الإيجابية فضلا عن ارتفاع صادرات النفط بعد عوده تصدير النفط عبر المنافذ الشمالية وارتفاع أسعار النفط عالميا، ثم تذبذب قيمة القطاع النفطي لغاية 2010 الى نحو 73569919.4 مليون دينار وبنسبة 45% من الناتج المحلي، وذلك يعزى الى صدمة اسعار النفط بعد ازمة الرهن العقاري، ثم تلى ذلك ارتفاع مستمر لغاية 2012 فقد بلغت قيمة القطاع النفطي نحو 127225674.4مليون دينار وبنسبة 50% من الناتج المحلي نتيجة ارتفاع أسعار النفط (100$)لكل برميل وانتعاش الاقتصاد العالمي، ثم تلى ذلك انخفض في حجم القطاع النفطي في عام 2014 فقد بلغ 117357982.0 مليون دينار وبنسبة مساهمة 44% من الناتج المحلي نتيجة صدمتي أسعار النفط السلبية وحرب داعش وبسبب الصراع بين روسيا والعقوبات الاقتصادية على ايران، ثم تلى ذلك ارتفاع مستمر من عام 2015 لغاية 2018 فقد بلغ 65590963.0 إلى 120616218.2مليون دينار عام 2018 وبنسبة مساهمة 34%إلى 45% من الناتج المحلي على التوالي ويعزى ذلك إلى ارتفاع كمية انتاج النفط الخام من 1135.3 مليون برميل عام 2014 إلى 1279 مليون برميل عام 2015 ، ثم انخفض بعد ذلك وشهد عام 2020 اسوء انخفاض في قيمة القطاع النفطي فقد بلغ نحو 63622025.5 مليون دينار وبنسبة مساهمة في الناتج المحلي نحو 28.9% وذلك نتيجة ازمة كورونا وانخفاض أسعار النفط إلى مستويات متدنية لتبلغ 20$ للبرميل نتيجة ،

1) دانييل يرغن ،مصدر سابق ،ص236.

الاغلاق الكبير للاقتصاد العالمي وتراجع الطلب العالمي على النفط ولكن بعد الانفتاح مع العالم وعوده الأنشطة العالمية نحو الإنتاج ارتفع حجم القطاع النفطي ليبلغ 137919837.4 مليون دينار وبنسبة مساهمة 45.8% من الناتج المحلي.

ب-قطاع البناء والتشييد: لم يكن لهذا القطاع أهمية خلال عقد التسعينيات نتيجة حرب الخليج الثانية فضلا عن الاضطرابات الداخلية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق فقد كان هذا القطاع يساهم بـ3% من الناتج المحلي الإجمالي وبما يعادل قيمة 1693.2 مليون دينار وذلك في عام 1990 ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي وبما يعادل 905.1 مليون دينار في عام 1991 ، ثم استمر بالارتفاع والنمو لغاية 1995 ليبلغ 30302.3 مليون دينار ولكن بنسبة مساهمة 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم انخفض بعد ذلك إلى 13765.7 مليون دينار وبنسبة مساهمة 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة العقوبات الاقتصادية وتراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي، ثم استمر بالارتفاع لغاية 2002 نحو 673870.4 مليون دينار وبنسبة مساهمة 1.6 %من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بعد توقيع مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق للسماح بتصدير النفط ورفع العقوبات جزئيا عن السلع الضرورية ولكن بعد ذلك ومع بداية حرب الخليج الثالثة انخفض حجم هذا القطاع إلى 217314.3 مليون دينار وبنسبة مساهمة لم تتجاوز 0.7% من الناتج المحلي وذلك نتيجة الهجرة السكانية للخارج بسبب تداعيات الحرب والتخريب الذي طال أغلب المدن العراقية وهدم البنى التحتية مما افرز نوع من الذعر لدى المواطنين وترك أغلب اعمالهم والهروب من هذه الحرب وخاصه المواطنين اصحاب العقارت والاملاك وذوي الدخول المرتفعة واصحاب القدرات العلمية ، أما بعد عام 2003 فقد اخذ هذا القطاع اهتمام كبير وخاصة من قبل البنك المركزي العراقي بالإضافة إلى تقديم الدعم الدولي لإعادة اعمار العراق وما خلفته الحرب وتغيير النظام فقد استمر بالارتفاع خلال الفترة من 2004-2008 فقد ارتفع من 682851.2 إلى 6585819.2 مليون دينار وبنسبة مساهمة 1.3%إلى 4.2% على التوالي من الناتج المحلي على أثر التحسن النسبي في الوضع الامني المتمثل في بناء دور السكن والمستشفيات من خلال تفعيل دور الإستثمار فيه ، ثم انخفض حجم قطاع البناء في عام 2009 إلى نحو 5633715.1 مليون دينار وبنسبة مساهمة 4.3%من الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة تداعيات ازمة الرهن العقاري العالمية والركود الناتج عن ذلك، ثم تلى بعد ذلك ارتفاع مستمر من عام 2010-2013 نحو 10358530الى 20201574.9 مليون دينار على التوالي وبنسبة مساهمة من 6.3%إلى 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة تقديم الدعم من قبل المؤسسات الدولية والبنك المركزي لرفد ونمو هذا القطاع في انشاء محلات التبضع فضلا عن انجازات القطاع الحكومي لعدد من المشاريع المتمثلة في بناء المدارس والمستشفيات والمجسرات، ثم انخفض في عام 2014 إلى نحو 19098018 مليون دينار وبنسبة مساهمة 7.2% من الناتج المحلي وذلك نتيجة ازمة أسعار النفط من جهة وازمة داعش من جهة أخرى إذ توقفت،

أغلب المشاريع الحكومية عن ثلث المناطق العراقية فضلا عن تدمير أغلب المناطق بما فيها البنى التحتية والمؤسسات الحكومية منها والخاصة التي تعرضت لهجمات داعش، أما بعد عام 2014 اخذ هذا القطاع الدعم الكافي لأحياء ما دمرته الدواعش من تخريب عبر حزم تحفيزية لدعم هذا القطاع فضلا عن المشاريع الحكومية المتنوعة للنهوض وإعادة البنى التحتية للمناطق المحررة من قبضة داعش لذلك اخذ هذا القطاع بالتذبذب المستمر خلال الفترة من 2015 -2017 إذ بلغ نحو 12514765.3 إلى 13408942.4 مليون دينار وبنسبة مساهمة 6.4% إلى 6% من الناتج المحلي على التوالي، ويرجع ذلك إلى تراجع الإستثمار في هذا القطاع من قبل القطاع العام نتيجة لتراجع التخصيصات في الموازنة الإستثمارية فضلا عن انخفاض دور الإستثمار الخاص في مجال البناء وبالنظر لأهمية هذا القطاع لابد من تعزيز دوره وتوفير الظروف المناسبة لزيادة نسبة مساهمته في الناتج الإجمالي، ولكن شهد الاقتصاد العراقي هذا التعافي على الرغم من الوضع الامني الذي يشهده البلد والمتمثل بالحرب ضد عصابات تنظيم داعش ومن ثم اعتماد العراق على النفط كمصدر وحيد للموازنة العامة في ظل الاستمرار الحاصل في انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية وذلك نتيجة الزيادة المتحققة في انتاج النفط الناجم عن الإستثمار الاجنبي المباشر المتصل بإنتاجه، ثم استمر بالارتفاع لغاية 2019 إذ بلغ نحو 18576253 مليون دينار وبنسبة مساهمة 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم استمر بالانخفاض خلال السنوات الاخيرة من الدراسة فقد بلغ حجم هذا القطاع 10265116.4 مليون دينار وبنسبة 3.4% من الناتج المحلي وهي ادنى نسبة بعد عام 2003، وذلك نتيجة تداعيات ازمة كورونا والقيود الصحية التي فرضت على كل القطاعات الاقتصادية وتوقف عجلة التنمية الاقتصادية والاعمار والصدمة المالية والاقتصادي العالمي التي عانى منها الاقتصاد العراقي جراء انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى انخفاض عدد المقاولات في الابنية والإنشاءات في كافة المحافظات خلال عام 2019 بسبب الظرف الامني والتقشف نتيجة العجز في الموازنة العامة للدولة.

ت-قطاع الكهرباء: على الرغم من أهمية هذا القطاع في رفد القطاعات الإنتاجية الا ان مستويات انتاج الطاقة الكهربائية في العراق كانت دون المستويات المطلوبة للمواطن فقط نتيجة الفساد في مختلف مؤسسات وزارة الكهرباء فقد بلغ قيمة هذا القطاع 247.5 مليون دينار في عام 1990 وبنسبة مساهمة 0.4% من الناتج المحلي، ثم انخفض انتاج هذا القطاع إلى 172.1 مليون دينار وبنسبة مساهمة 0.4% من الناتج المحلي في عام 1991 وذلك نتيجة فرض العقوبات وانقطاع الاقتصاد عن العالم الخارج ولكن بعد ذلك اخذ هذا القطاع بالارتفاع ولكن دون المستوى المطلوب فقد كانت النسبة تتراوح بين 0.1-0.9% وحتى اقل من الصفر من الناتج المحلي في عام 1995 إذ إن هناك المزيد من الهدر والضياع ولكن بعد 2003 يلاحظ ارتفاع انتاج الطاقة قبل حصول العمليات العسكرية ثم تراجع الإنتاج بعدها، على الرغم من أن كافة الخطط المستقبلية لهذا القطاع تهدف إلى رفع سقف الإنتاج فضلا عن حاجة ها القطاع إلى مبالغ كبيرة تقدر بـ(5) مليارات دولار،

وذلك لأنشاء خمس محطات حرارية وانشاء شبكات توزيع والتي تسهم في زيادة انتاج الطاقة الكهربائية إذ اخذ هذا القطاع اهتمام كبير ولكن ايضا دون المستوى المطلوب فبقت النسبة تتراوح ما بين 1%-3.5% من الناتج المحلي خلال مدة الدراسة وهي نسبة لا تكاد تذكر بالنسبة لاحتياجات البلد بعد الانفتاح على العالم الخارجي وتطور البنى التحتية والاجهزة المنزلية على الرغم من المبالغ المنفقة على انتاج ودعم هذا القطاع الذي اصبح حيويا وخاصة بعد ارتفاع درجات الحرار والمساعي الدولية نحو الاقتصاد الاخضر وتوفير والاعتماد على الدول الجور في انتاج ودعم هذا القطاع فضلا عن ان أغلب الإنتاج يقدم بالمجان الا اجور رمزية لا تكاد ان تكون داعمة لهذا القطاع

ث-قطاع الزراعة: كان هذا القطاع في عام 1990 يعول عليه للمستلزمات الأساسية فقط ولكن بعد عام 1991 وبعد حرب الخليج الثاني وفرض العقوبات الاقتصادية وبعد تحجيم الاقتصاد العراقي عن العالم الخارجي أخذ هذا القطاع الحيوي أهمية كبيره ولكن ليس أكبر من القطاع النفطي فقد بلغت قيمة نحو 6692.1 مليون دينار بعدما كان 4613.3 مليون دينار عام 1990 وبنسبة 8.2% من الناتج المحلي عام 1990 و15.8% من الناتج المحلي عام 1991 ، ثم استمر بالارتفاع لغاية 1995 إذ بلغ نحو 1378274.3مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت نحو 20.6% من الناتج المحلي وذلك يعزى إلى سياسيات الدعم الحكومي لهذا القطاع من أجل تامين وتوفير المحاصيل الأساسية لسد احتياجات المواطنين الغذائية بعد توقف الاستيراد من الخارج بسبب العقوبات ، ثم انخفض في عام 1996 ليبلغ 1208982.3مليون دينار وبنسبة مساهمة 18.6% من الناتج المحلي ، ليعاود الارتفاع المستمر خلال السنوات 1997-1999 إذ ارتفع من 1276367.1الى 2482616.5 مليون دينار وبنسبة مساهمة من الناتج المحلي من 8.5الى 7.2% على التوالي وذلك جاء نتيجة رفع العقوبات جزئيا وتطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء، ثم انخفض في عام 2000الى 2327277.2 مليون دينار وبنسبة مساهمة نحو 4.6% من الناتج المحلي ولكن بعد ذلك استمر بالارتفاع لغاية 2002 إذ بلغ 3512658.6مليون دينار وبنسبة مساهمة 8.6% من الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي لهذا القطاع قبل اندلاع الحرب على العراق، ثم انخفض خلال عام 2003 إذ وصل إلى 2486865.5مليون دينار وبنسبة مساهمة منخفضة هي الأخرى ايضا إذ بلغت 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي إذ وجهت الحكومة الخطوة الأولى في تحديد أسعار الاسمدة والمبيدات ووجهت وزارة التجارة بشراء مدخلات انتاج المواد الغذائية الداخلة بالبطاقة التموينية خاصة الحنطة والشعير من الفلاحيين المحليين وبالأسعار الدولية .

أما بعد 2003 فقد شهد هذا القطاع اندثار وانخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة استبداله بالمنتجات الزراعية الخارجية وانخفاض الدعم الحكومي عن هذا النشاط الحيوي والاعتماد المطلق على الريع النفطي في تمويل متطلبات المجتمع إذ اصبحت المنتجات العراقية غير قادرة على المنافسة مع السلع المستوردة لذلك ارتفع ناتج هذا القطاع ولكن لم يكن ضمن المستوى المطلوب فقد ارتفع من 3693768 مليون

دينار في عام 2004 إلى 5568985.7 مليون دينار عام 2006 وذلك من خلال معالجة وتحسين نوعية التربة واستيراد انواع من الاسمدة والآلات الحديثة باعتباره يمثل القطاع الثاني في توفير النقد الاجنبي للعراق ولكن نسبة المساهمة في الناتج المحلي انخفضت خلال نفس السنوات من 6.9 %إلى 5.8% نتيجة اضطراب الوضع الامني وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم تقديم الدعم والمستلزمات الضرورية للارتقاء بهذا النشاط الحيوي بسبب سوء استمرار الوضع الامني وتعطل الاستثمارات الخارجية والمحلية الأمر الذي ادى إلى استمرار تدني مستوى المساهمة في الناتج المحلي، ثم انخفض بعد ذلك في عام 2007 إلى 5494212.4 مليون دينار وبنسبة مساهمة 4.9% من الناتج المحلي، وذلك يعزى إلى عدة عوامل كان من أهمها سوء الاحوال الجوية وانخفاض معدلات سقوط الامطار والعواصف الترابية التي الحقت الأذى بكثير من المحاصيل الزراعية وشحة المياه وعدم كفايتها للإرواء وارتفاع ملوحة التربة نتيجة لتدهور شبكات الري والمبازل وانخفاض الإستثمار الحكومي مع انعدام الإستثمار الخاص والاجنبي بهذا القطاع الحيوي الذي يعد الأساس للتنمية المستدامة، فضلا عن اغراق السوق بالمحاصيل الزراعية المستوردة وانتشار الاوبئة والأمراض وعدم استخدام التقنيات الاروائية الحديثة الأمر الذي انعكس في ضعف الإنتاج والنمو، ثم استمر بالارتفاع من 2008الى 2014 إذ واصل من 6042017.7 إلى 13128622.6 مليون دينار على التوالي ولكن نسبة المساهمة في الناتج المحلي بلغت من 3.8 إلى 4.9%نتيجة تقديم الدعم لهذا النشاط بسبب تزايد العوائد النفطية خلال تلك الفترة بالإضافة إلى حماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية والاغراق، ولكن مساهمة القطاع الزراعي في سد الحاجة من الإنتاج المحلي منخفضة نظرا لتعدد المشاكل التي يعاني منها وفي مقدمتها تدني الإنتاجية سواء من ناحية الاراضي المزروعة أو الفرد العامل وذلك يرجع إلى عدم استخدام المكننة الحديثة والبذور والاسمدة المحسنة ووسائل مكافحة وافتقار الفلاح اساليب الزراعة الحديثة وضعف الخدمات البيطرية وقلة الاعلاف فضلا عن العوامل الطبيعية وتردي الاوضاع الامنية الأمر الذي ادى إلى انخفاض مستمر في نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي، ثم انخفض الناتج لهذا القطاع خلال الاعوام من 2015 إلى 2017 إذ بلغ 8160769.7 إلى 6598384.8 مليون دينار على التوالي وبنسبة مساهمة من 4.2%إلى 3% من الناتج المحلي، نتيجة صدمتي أسعار النفط العالمية وحرب داعش التي اودت بالعديد من مشاريع هذا القطاع بالإضافة إلى تراجع الدعم الحكومي لهذا النشاط وعدم شمول كل من المحافظات (الأنبار-نينوى-صلاح الدين) الخاضعة لسيطرة داعش بعملية المسح الزراعي، كما انه لم يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصولين الحنطة والشعير خلال عام 2015 ولا سيما محصول الشعير بسبب سيطرة داعش على المناطق التي تشتهر بزراعته وخاصه نينوى، ولكن بعد هذه السنوات اخذ النشاط الزراعي بالارتفاع المستمر خلال السنوات الأخيرة وذلك نتيجة لوضع استراتيجية لدعم هذا القطاع وخاصة اثناء ازمة كورونا واسعار النفط العالمية كتقديم الخدمات لكافة الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع، إذ ارتفع الناتج لهذا القطاع من 7572265.1 مليون دينار عام 2018 إلى 13130927 مليون دينار

عام 2020 وبنسبة مساهمة 2.8% إلى 6% من الناتج المحلي على التوالي عام، ويعزى ذلك إلى وفرة الامطار خلال عام 2019 ومساهمة وزارة الزراعة بدعم الفلاحين والمزارعين سواء كان بالمستلزمات الزراعية أو بحماية المنتج المحلي والتخطيط العلمي السليم لهذا القطاع الحيوي، فضلا عن صرف المستحقات المالية للفلاحين المسوقين لمحصولين الحنطة والشعير من قبل وزارة التجارة، ثم انخفض إلى 11912818.8 مليون دينار وبنسبة مساهمة 4% من الناتج المحلي، نتيجة تحسن أسعار النفط وعوائده والاعتماد على الريع النفطي إذ يلاحظ خلال مدة الدراسة انه كلما ارتفع نشاط القطاع النفطي انخفض نشاط القطاع الزراعي والعكس صحيح وذلك نتيجة الاعتماد المفرط على الريع النفطي وعدم تقديم الدعم الكافي للنشاط الزراعي لتلبية الطلب المحلي على الرغم من المبادرات الحكومية.

ح-القطاع الصناعي: يحتل قطاع الصناعة أهمية كبيرة في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية التي تسعى للارتقاء في اقتصادها إلى مستوى متقدم لما يمتلكه هذا القطاع من تنوع ومرونة في الانتقال من قطاع لآخر أو من فرع صناعي إلى آخر، لذلك تشكل القدرات الإنتاجية الصناعية عاملا أساسيا في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، والاعتماد على الذات وتجنب الاعتماد على الخارج، لذا تعد الصناعة من أبرز مكونات الناتج المحلي الإجمالي واكثرها تأثيرا على النشاط الاقتصادي وذلك لدورة الفعال في رفع مستوى الدخل وفرص العمل وتحفيز الادخار والإستثمار ورفع الإنتاجية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ولكن واقع العراق شهد عده انتكاسات اعاقت تطور القطاع الصناعي ومن ابرزها حرب الخليج الأولى والثانية والاخيرة بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية إذ توقفت أغلب المصانع والمشاريع الصناعية عن العمل والإنتاج، أما المصانع التي استمرت بالإنتاج فإنها تعاني من صعوبات ومشاكل متعددة، ابرزها ضعف البنى التحتية وخاصة الطاقة وارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلا عن عدم الاهتمام بهذا القطاع الحيوي المرادف للقطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصه الزراعي، إذ كانت نسبة مساهمة هذا القطاع تتراوح ما بين (1-4%)من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة مما يعكس واقع الاختلال الهيكلي والابتعاد عن التنويع الاقتصادي، أما الناتج الصناعي فقد اخذ بالارتفاع المستمر من 1358 مليون دينار عام 1991الى 624346.2 مليون دينار عام 2002، ثم انخفض إلى 303724.2 مليون دينار عام 2003 نتيجة الحرب الخليج الثالثة وما الحقه من تراجع انتاج وتدمير البنى التحتية عامة والمشاريع الصناعية بصورة خاصة، ثم استمرت الزيادة خلال المدة من 2004 لغاية 2012 إذ بلغ 937681.6 إلى 6919449.2 مليون دينار على التوالي وتعود هذه الزيادة إلى حدوث زيادة في انتاج بعض الصناعات الحكومية، إذ يلاحظ توفر منتجاتها في الاسواق المحلية كـ(الاسمنت، والاسمدة) فضلا عن ارتفاع انتاجية بعض الصناعات التابعة للقطاع الخاص، ولا تزال نسبة مساهمة هذا القطاع منخفضه الأمر الذي يتطلب معالجة جميع المشاكل التي تواجه هذا القطاع لأهميته في توفير وتعزيز الأساس المادي للاقتصاد العراقي والتوجه نحو توسيع دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية لما لها

،من دور وأهمية كبيرة في تعزيز التنمية والاستقرار الاقتصادي في العراق فضلا عن أهمية هذا القطاع لما يمتلكه من روابط أمامية وخلفية متداخله ومتشابكة مع القطاعات الأخرى مما يشكل قاعدة اسناد رئيسية لمختلف قطاعات الاقتصاد، ثم انخفض خلال عام 2013 إلى 6286042.4 مليون دينار في الوقت الذي اعتبرت فيه خطة التنمية الوطنية (2010-2014) الصناعة التحويلية احد الأنشطة المستهدفة لتنويع الاقتصاد العراقي، وأنه من ضمن الاهداف الاستراتيجية الصناعية في العراق لغاية 2030 زيادة نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج 18% ولكن النسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 2% في عام 2013 وتعد هذه النسبة متدنية مقابل أهمية هذا القطاع، ثم استمر بالانخفاض لغاية 2015 إذ بلغ نحو 4234716.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة 2% من الناتج المحلي وذلك نتيجة صدمتي أسعار النفط السلبية والحرب على داعش التي وقفت العديد من المصانع في المناطق الشمالية والغربية، كذلك يعزى هذا الإنخفاض إلى قيام وزارة الصناعة بدمج وتقليص عدد شركاتها إلى 32 شركة بعد ان كانت 37 شركة، وتوقف الإنتاج ببعض المعامل والشركات مثل معمل اسمنت الفلوجة وحمام العليل وسنجار بالإضافة إلى صناعة الاسمدة في المناطق الشمالية والشركة العامة للفوسفات ثم توقف أغلب عمليات الإستثمار في هذا القطاع بسبب العجز في الموازنة العامة وانخفاض الإنفاق الإستثماري والاستغناء عن بعض المشاريع وتأجيلها إلى السنوات اللاحقة، أما في عام 2016 فقد بلغ 4436442.7 مليون دينار نتيجة زيادة كمية الإنتاج المتحقق للإسمنت فضلا عن الزيادة المتحققة في كميات الإنتاج للأسمدة نتيجة إعادة تأهيل معامل شركة الاسمدة الجنوبية في البصرة، ولكن بعد ذلك استمرت بالارتفاع خلال السنوات الاخيرة من الدراسة وخاصة بعد تقديم الدعم الحكومي للإنتاج الصناعي وتوسيع البنى التحتية الا انها لم تكن بالمستوى المطلوب بسبب الانتكاسات التي تعرض لها البلاد خلال تلك الفترة إذ بلغت قيمة هذا النشاط في عام 2019 نحو 2902961.4 مليون دينار وبنسبة مساهمة 2% من الناتج المحلي ويعزى ذلك إلى العقد المبرم بين الشركة العامة للتجهيزات الزراعية والشركة العامة للأسمدة الجنوبية والذي كان يتضمن شراء جميع المنتجات المحلي من السماد اليوريا من قبل وزارة الزراعة بهدف دعم الاقتصاد الوطني، ثم استمر بالارتفاع لغاية عام 2021 إذ بلغ نحو 6193662 مليون دينار وبنسبة 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي وهي النسبة التي لم تكن مقبولة نتيجة انخفاض التوجه نحو هذا القطاع سوء من قبل الحكومة ام القطاع الخاص بالإضافة إلى ضعف دور الإستثمار الاجنبي على مدى العقود السابقة إذ كانت نسبة المساهمة في تكوين الناتج ضعيفة جدا .

2-القطاع التوزيعي: ينقسم هذا القطاع حسب الأنشطة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى الآتي:

أ-النقل والمواصلات :يلعب هذا القطاع دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وهو يشكل جزءا مهم في البنى الأساسية للاقتصاد القومي لما له من تأثير في القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ إن،

هناك علاقة طردية بين التطور الاقتصادي والاجتماعي ومستوى نمو وتطور قطاع النقل والمواصلات لأن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل مباشر بكفاءة قطاع النقل ومرونته.

يعد هذا القطاع من القطاعات الرائدة في تكوين والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فقد تتراوح نسبة مساهمته في الناتج (4-11%) خلال مدة الدراسة ففي التسعينيات كانت النسبة تتراوح من 4-9% من الناتج المحلي الإجمالي، وأما بعد عام 2003 فقد تتراوح النسبة ما بين 8-11% من الناتج المحلي الإجمالي، أما قيمة الناتج لهذا القطاع فقد كانت اقل قيمه في عام 1990 إذ بلغت نحو 2103.9 مليون دينار، ثم استمر بالزيادة لغاية 1995 إذ بلغ 579223 مليون دينار نتيجة العقوبات الاقتصادية والانقطاع عن العالم الخارجي، ولكن بعد ذلك اخذ بالارتفاع المستمر لغاية عام 2002 إذ بلغ 2328286.9 مليون دينار لكن بعد ذلك انخفض انخفاضا طفيفا إذ بلغ نحو 2284317.3 مليون دينار في 2003 نتيجة دخول القوات الأمريكية للأراضي العراقية وقطع جميع الطرق الداخلية والخارجية، ثم لوحظ تحسن نسبي في عام 2005 إذ بلغ 5887625.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة 8% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعود ذلك لزيادة نشاط شركات القطاع الخاص للنقل البري وفتح شبكات الاتصال الحديثة، أما في عام 2011 فقد بلغ 10175883.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة 5% من الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك إلى اتساع دور القطاع الحكومي في انشاء العديد من الجسور واكساء العديد من الشوارع، والدور الذي يلعبه قطاع النقل الخاص المتمثل بارتفاع مستوى وكفاءة خدماته المقدمة ولكن تجدر الملاحظة إلى أن هذا القطاع بحاجة إلى معالجة المشاكل التي يعاني منها وتعزيز دور الإستثمار الاجنبي والمحلي لرفع مستوى مساهمته في الناتج، ولعل أهم ما يتطلبه قطاع النقل والمواصلات والخزن حسب خطة التنمية الوطنية (2013-2017) تحسين شبكة الطرق وزيادة الطاقة الاستيعابية للشبكة ورفع درجة السلامة والأمان لمستخدميها وحمايتهم من الضرر، إذ اخذ هذا النشاط بالارتفاع لغاية عام 2015 فقد بلغ نحو 20800702.2 مليون دينار وبنسبة مساهمة 11% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي يتطلب في ظل الظروف الحالية تعزيز دور القطاع الخاص في هذا القطاع لما له من أهمية في احداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لكونه العصب الحساس على الكيان الاقتصادي والاجتماعي للحكومة لأنه الوسيلة في تحقيق الاتصال بين جميع العملية الاقتصادية والإنتاجية المتمثلة بمواجهة التوسع الافقي للمدن وتقليص المسافة بين المستهلك والمنتج لما يمثله من اختصار الوقت الا أن أهميته النسبية من الناتج المحلي الإجمالي ما زالت غير ملائمة لدورة في توسيع السوق واستغلال الموارد البشرية والمادية، وأما في عام 2018 فقد بلغ 25467232.2 مليون دينار وبنسبة 9% من الناتج المحلي وما زالت هذه النسبة دون المستوى المطلوب إذ يتطلب في ظل الظرف الحالي للاقتصاد تعزيز دور القطاع الخاص وذلك لأهمية هذا القطاع في احداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية كونه العصب الحساس للاقتصاد والوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال بين مختلف قطاعات العملية الإنتاجية والاقتصادية، ثم اخذ بالانخفاض،

خلال السنوات الاخير نتيجة صدمتي أسعار النفط وكوفيد19 ليستقر عند 29886444.8 مليون دينار في عام 2021 وبنسبة مساهمة 10%من الناتج المحلي الإجمالي .

ب-قطاع تجارة (الجملة والمفرد والفنادق) :يعد القطاع التجاري لأيه دولة من دول العالم دليل على حيويتها وقوتها الاقتصادية، ويعتبر من القطاعات الداعمة للقاعدة الاقتصادية وان تحسين نشاط هذا القطاع يرتبط بتطوير مناخ الإستثمار وتحسين بيئة الاعمال بغية خلق البيئة المناسبة لجذب الإستثمار الاجنبي والمحلي اي بيئة اعمال تتجه إلى المجالات الإنتاجية، كما أن للجهود المبذولة لانضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية تعتبر خطوة مهمه للاندماج في الاقتصاد الدولي وفتح الطريق أمام الصادرات العراقية للوصول للأسواق الدولية، إذ كانت نسبة المساهمة في تكوين الناتج تتراوح ما بين 4-13% من الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة إذ بلغت قيمة قطاع التجارة في عام 1990 نحو 3454.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة 6% من الناتج المحلي الإجمالي ثم اخذت قيمة هذا القطاع بالارتفاع المستمر لغاية عام 1996 إذ بلغت نحو 670157.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة 10% من الناتج المحلي على الرغم من تجاوز هذه النسبة 12% خلال العقوبات الاقتصادية نتيجة زيادة التجارة الداخلية وقلة الاعتماد على الخارج الا ان ازمة 1996 حالت دون ذلك فقد حققت نسبة منخفضة ثم استمرت لغاية عام 1997 إذ بلغت قيمة هذا القطاع نحو 613080.3 مليون دينار وبنسبة مساهمة 4% من الناتج المحلي، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط فضلا عن تطبق مذكرة النفط مقابل الغذاء، ثم استمر بالارتفاع لغاية 2002 إذ بلغ نحو 2545856 مليون دينار وبنسبة مساهمة نحو 6% من الناتج المحلي، على رغم انخفاض هذه النسبة إلى 3% في عام 2000، ويعزى ذلك إلى تداعيات احداث 11/ايلول 2001.

اما في عام 2003 انخفضت قيمة هذا القطاع إلى حوالي 1915353.3 مليون دينار وبنسبة مساهمة نحو 6% من الناتج المحلي، نتيجة احتلال العراق واستبدال النظام الجديد وتحرير الاقتصاد العراقي من العقوبات الاقتصادية إذ اخذت قيمة هذا القطاع بالارتفاع المستمر لغاية عام 2015 إذ بلغت نحو 21326778.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة 11% من الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك إلى زيادة عدد الشركات والتجار المسجلة في غرفة تجارة بغداد فقد ارتفع من 19820 عام 2014 إلى 23259 عام 2015 بالإضافة إلى استقرار الوضع الامني والانفتاح على العالم الخارجي وتحسين انشطة التجارة، ثم انخفض قيمة هذا القطاع عام 2016 الى نحو 18593822.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة نحو 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يعزى إلى انعدم الاستقرار الامني وانخفاض حجم الدعم الحكومي نتيجة العجز في الموازنة، ثم اخذت قيمة هذا القطاع بالارتفاع لغاية عام 2018 فقد بلغ نحو 24502039.7 مليون دينار وبنسبة مساهمة 9% من الناتج المحلي ومن الجدير بالملاحظة انه خلال هذا العام جرى اقرار توصيات مؤتمر تنمية الاقتصاد العراقي والتي تضمنت تبسيط إجراءات الاعمال وتخفيض البيروقراطية ومن ثم تطبيق التعريفة الكمركية ووضع القواعد والضوابط،

المتعلقة بالتعاقدات وعقود المشاركة مع الشركات العاملة في الوزارات الأخرى مع السماح للدخول مع الشركات بهدف تعزيز وتحفيز النمو والاستقرار الاقتصادي ومن ثم جعل بيئة الاقتصاد العراقي جاذبة للاستثمار، ثم اخذ بعد ذلك بالانخفاض لغاية عام 2020 ليبلغ نحو 19556817.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة نحو 9% من الناتج المحلي، نتيجة صدمتي أسعار النفط وكوفيد19 إذ فرضت إجراءات وقائية تحد من التنقل والتجارة بين العالم بشكل عام والمناطق العراقية بشكل خاص فقد ساهمت الصدمة في تراجع الناتج العالمي واحداث ركود اقتصادي، ثم اخذ هذا القطاع بالانتعاش ليعود إلى الزيادة مره أخرى فقد بلغ نحو 25958012.1 مليون دينار وبنسبة مساهمة 9% من الناتج المحلي الإجمالي بعد تحسن الاوضاع الاقتصادية.

ت-قطاع البنوك والتامين :يعد التامين احد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية والتنموية في اي دولة من دول العالم فضلا عن اعتباره وسيلة للحماية من المخاطر فهو يؤثر بشكل إيجابي على العديد من المتغيرات الاقتصادية لأنه يساعد على تمويل المشاريع الاقتصادية وتحفيز الإستثمار بالإضافة إلى تحقيق التوزان في السوق وزيادة الإنتاجية فهو يعمل على تعبئة المدخرات لتمويل الاستثمارات المنتجة التي تعد ركيزة تقدم، فقد سجلت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ما بين 0.3-4% خلال مدة الدراسة، وكما يلاحظ أن هذا القطاع لم يولي اهتمام كبير في تكوين الناتج المحلي الا خلال السنوات الاخيرة على الرغم من ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي خلال السنوات الأولى من الدراسة وذلك يرجع إلى حرب الخليج الثانية بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية فقد بلغت قيمة هذا القطاع في عام 1990 نحو 1748.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة 3.1% من الناتج المحلي، ثم استمر بالزيادة لغاية عام 2002 فقد بلغ نحو 255211.7 مليون دينار وبنسبة مساهمة نحو 0.6% من الناتج المحلي، وعلى الرغم من هذه الزيادة في قيمة الناتج الا ان نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة جدا ولم تكن ضمن المستوى المقبول وذلك نتيجة العقوبات الاقتصادية نتيجة اجتياح الكويت وتجميد الاموال العراقية في الخارج و الأزمة المالية العالمية في أسعار النفط السلبة في عام 1996 وما تلاها من احداث ابرزها تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء، ثم انخفض إلى 160787.3 مليون دينار وبنسبة مساهمة 0.5% من الناتج المحلي، وذلك في عام 2003 نتيجة دخول القوات الأمريكية العراق واحتلاله، ثم اخذ بعد ذلك بالارتفاع المستمر ليبلغ نحو 2402803.4 مليون دينار في عام 2008 وبنسبة مساهمة 1.5% من الناتج المحلي، وذلك يعزى إلى الوفرات المالية نتيجة صدمة أسعار النفط الإيجابية، ثم انخفض في عام 2009 إلى نحو 1958469 مليون دينار وبنسبة مساهمة 1.5% من الناتج المحلي، نتيجة ازمة الركود العالمية بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر 104$ ، ولايزال هذا القطاع بحاجة إلى تحديد السبل الكفيلة لتطوير ادائه وتفعيل دورة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية للأمام، ثم استمر بالارتفاع لغاية عام 2013 فقد بلغ نحو 5044121.1 مليون دينار وبنسبة مساهمة 1.8% ، من الناتج المحلي ويعزى ذلك إلى أن أغلب المصارف لا تزال مترددة في منح الائتمان نتيجة ضعف التصنيف

،الائتماني للمقترضين ولصعوبة تقديم الضمانات المناسبة مقابل منح الائتمان وهذا ناجم عن مخاطر السوق، فضلا عن أن أغلب المصارف وخاصه الاهلية لم تتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسع نشاطها الائتماني على ضوء تركيب الودائع التي يغلب عليها الطابع قصير الأجل، ثم انخفض عام 2014 إلى نحو 3116107.6 مليون دينار وبنسبة مساهمة 1.3% من النتاج المحلي، وذلك يعزى إلى اضطراب الاوضاع الامنية وصدمة أسعار النفط السلبية، ثم استمر بالتذبذب ليبلغ عام 2015 نحو 2622463 مليون دينار وبنسبة مساهمة 1.3% من الناتج المحلي، ويعزى ذلك إلى انخفاض قطاع البنوك وتراجع حجم الائتمان الممنوح نتيجة عجز الموازنة والاضطراب الامني، ثم اتجه نحو الزيادة في عام 2016 ليبلغ نحو 3420766.6 مليون دينار وبنسبة مساهمة 1.7% من الناتج المحلي، ولكن ذلك لم يكن ضمن المستوى المطلوب وذلك يعزى بالدرجة الأساس إلى حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد أثر الإنخفاض في أسعار النفط والظروف الامنية بسبب حرب عصابات داعش واحتلالها لبعض المدن وتعرض فروع المصارف الحكومية والاهلية للسرقة والتخريب لذا لابد من إعادة هيكلة القطاع المصرفي بوصفة احد الركائز الداعمة للاقتصاد العراقي، ثم استمر بالزيادة لغاية عام 2018 ليبلغ نحو 4969877.8 مليون دينار وبنسبة مساهمة نحو 1.8% من الناتج المحلي، ويعزى الارتفاع الحاصل إلى تحسن الاوضاع الامنية واستعادة العمل في الفروع التي تعرضت للدمار بسبب الحرب على الارهاب الداعشي، ثم ارتفع في عام 2019 إلى نحو 54003512.1 مليون دينار وبنسبة مساهمة 2% من الناتج المحلي، ويرجع ذلك بالدرجة الأساس إلى ارتفاع نشاط ودائع الجمهور لدى الجهاز المصرفي وذلك يعزى إلى ثقة الأفراد بالمصارف فضلا عن ارتفاع الائتمان النقدي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي العراقي في الوقت الذي سجلت فيه الديون المتعثرة انخفاض مما يوحي بان الجهاز المصرفي اصبح أكثر حيطة في منح الائتمان للأفراد، ثم استمر بالارتفاع إلى اعلى قيمة خلال مدة الدراسة وذلك في عام 2021 إذ بلغ نحو 29886444.8 مليون دينار وبنسبة مساهمة 2% من الناتج المحلي الإجمالي ومن الجدير بالملاحظة على الرغم من الارتفاع في قيمة هذا القطاع الا ان النسبة في تكوين الناتج المحلي لم تكن ضمن المستوى المرغوب فيه على الرغم من تقديم المبادرات الحكومية لدعم هذا القطاع خاصة مبادرات البنك المركزي العراقي خلال السنوات الاخيرة وخاصة بعد ازمة كوفيد19.

3-القطاعات الخدمية: وهي تقسم بدورها إلى الآتي:

أ-التنمية الاجتماعية: إن هذا القطاع يقوم بفتح العديد من مراكز التنمية الاجتماعية الشخصية والورش الإنتاجية التي تساهم في تشغيل واستيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة العاطلة بهدف الكفاءة الإنتاجية وصولا لرفع حجم الناتج المحلي الإجمالي الا ان حجم هذا القطاع الحيوي كان متدهور إلى حدا ما، فقد كانت قيمة هذا القطاع عام 1990 نحو 4115.7 مليون دينار وبنسبة مساهمه 7% من الناتج المحلي، ولكن بعد غزو الكويت وبداية العقوبات الاقتصادية ارتفع في عام 1991 إلى نحو 5953.3 مليون دينار وبنسبة،

مساهمة 14% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم استمر بالارتفاع والدعم من قبل الحكومات المحلية والدولية على أثر الدهور الذي حصل في البنى التحتية والامن الاجتماعي خلال عقد التسعينيات حتى بلغ نحو 5520751.8 مليون دينار عام 2004 وبنسبة مساهمة 10% من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من تراجع نسبة المساهمة خلال السنوات السابقة إلى اقل من 2% نتيجة الاضطرابات التي واجهت الاقتصاد العراقي وتدني نسبة الدعم إلى هذا القطاع والاعتماد على النفط وتخلف أغلب روافد هذا القطع ومنها التعليم والصحة والمناطق الترفيهية، ثم استمر بعد ذلك بالارتفاع على الرغم من انخفاض الأهمية النسبية إذ احتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد النشاط القطاع النفطي، إذ واصل الارتفاع ليبلغ نحو 45836270.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة 17% من الناتج المحلي، وذلك يعود إلى ارتفاع نشاط خدمات الحكومة العامة والخدمات الشخصية عن الاعوام السابقة والمتمثلة بخدمات الصحة والبيئة والتعليم والبحث والترفيهية ....الخ، ثم انخفض في عام 2015 إلى نحو 41229609.7 مليون دينار وبنسبة مساهمة 21% من الناتج المحلي، إذ احتل هذا القطاع المرتبة الثانية بعد القطاع النفطي في سلم ترتيب الأهمية النسبية لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وذلك لما يوفره من ايرادات مالية للحكومة لذلك يعد من الضروري تنمية هذا القطاع وتحديده كنشاط منافس لقطاع النفط في ظل الظروف الحالية التي يمر بها البلاد وخاصه حالة الركود الاقتصادي، ثم استمر بالانخفاض لغاية 2016 ليبلغ نحو 40985235.6 مليون دينار وبنسبة 21% من الناتج المحلي، ويعزى ذلك إلى انخفاض الخدمات الشخصية والحكومة العامة نتيجة التقشف المالي في الموازنة الاتحادية، ثم عاود إلى الزيادة ليبلغ عام 2018 نحو 47583378.2 مليون دينار وبنسبة مساهمة 18% من الناتج المحلي، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس إلى الخدمات الشخصية فيما لم يسجل نشاط الحكومة الاتحادية اي معدل نمو خلال هذا العام نتيجة انخفاض التخصيصات للأنفاق على هذا القطاع، ثم استمر بالزيادة خلال السنوات الاخيرة من الدراسة ليبلغ في عام 2021 نحو 53448670.7 مليون دينار وبنسبة مساهمة 18% من الناتج المحلي، بعدما كان في عام 2020 نحو 53873498 مليون دينار وبنسبة مساهمة 25% من الناتج المحلي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع نشاط كل من الحكومة والخدمات الشخصية إذ احتل هذا القطاع المرتبة الثانية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من حيث نسبة المساهمة في تكوين الناتج ولابد من تقديم الدعم الكافي والضروري لهذا القطاع ليصبح المنافس للقطاع النفطي والقطاعات الاقتصادية الأخرى لما له من أهمية في بنية الناتج المحلي الاجمالي.

ب- ملكية دور السكن :لم يرى هذا القطاع النور خلال عقد التسعينيات لما مره به الاقتصاد العراقي من احداث وحرب منذ الحرب الايرانية ثم الكويتية ثم حرب الخليج الثالثة إذ كان حجم هذا القطاع يبلغ نحو 1032.3 مليون دينار وبنسبة مساهمة 2% من الناتج، ولكن بعد فرض العقوبات واجتياح الكويت اخذ بالارتفاع المستمر الا ان نسبة المساهمة كانت منخفضة جدا فقد وصلت خلال ازمة أسعار النفط السلبية في عام 1996 إلى 1%،

ثم استمر بالانخفاض في النسبة لكن القيمة كانت باتجاه الزيادة المستمرة لغاية 2014 إذ بلغ نحو 17495088.1 مليون دينار وبنسبة مساهمة 7% من الناتج المحلي، ولكن تلك النسبة كانت مرتفعة في بعض السنوات السابقة بعد 2003 إذ كانت مرتفعة مقارنة مع السنوات قبل 2003 فقد حضي هذا القطاع باهتمام كبير بعد عام 2003 واخذت تلك النسبة تساهم في الارتفاع، ثم انخفض في عام 2015 إلى نحو 13793774.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة 7% من الناتج المحلي، ويعود ذلك إلى دور المصارف العقارية وصندوق الاسكان في منح القروض المجزية عن طريق مبادرة البنك المركزي المتمثل بدعم سيولة المصارف التجارية المتخصصة بهدف تمكينها من تقديم القروض العقارية والاسكانية إلى جانب تقديم القروض للصناعة والزراعة والتي ساهمت في رفع القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المنخفض وتمكينهم في تشييد وبناء وحداتهم السكنية وشراء دور، فضلا عن تدني أسعار المواد الإنشائية، ثم استمر بالارتفاع خلال عام 2020 ليبلغ نحو 17593605.5 مليون دينار وبنسبة مساهمة 8% من الناتج المحلي، نتيجة ازمة كوفيد19 وصدمة أسعار النفط السلبية إذ ارتفع تقديم الدعم لهذا القطاع نتيجة الحظر، ثم انخفض خلال السنة الاخيرة من الدراسة إذ بلغ نحو 15814367.9 مليون دينار وبنسبة مساهمة 5% من الناتج المحلي بعدما تحسن الوضع وارتفاع أسعار النفط ورفع الحظر المفروض على المناطق العراقية والعالمية.

يكشف لنا تحليل هيكل الاقتصاد العراقي عن انه متأرجح ما بين انتاج وتصدير النفط الخام وإهمال القطاعات الأخرى المكونة للناتج القومي، ونتيجة لذلك فقد انشطر الاقتصاد إلى شطرين منفصلين ومتمايزين، إذ يضم الشطر الأول الحديث (النفط ومشاريعه) أما الثاني فهو يضم باقي قطاعات الاقتصاد القومي (المتخلف أو التقليدي)، إذ يولد الشطر الأول الحديث معظم الناتج المحلي الإجمالي وقيمة الإيرادات والصادرات رغم انه لا يستوعب 1% من حجم القوى العاملة وهو عكس الشطر الثاني القطاع المتخلف الذي لا يولد الا نسبة قليلة ولكن تتركز فيه أغلب القوى العاملة، وعلى الرغم من اتساع وهيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي وما يحققه من عوائد مالية ونقدية ضخمة الا انه يتصف بعدم ارتباطه مع القطاعات الأخرى وبالتالي فإن ليس هناك صلة بين الشطرين أو الانقسامين للاقتصاد الا في حدود توفير الطاقة من جهة وتوفير الدعم المالي للقطاعات المتخلفة وبعض الخدمات للقطاع الحديث من جهة أخرى[1]، والشكل يوضح نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي:

1) واثق علي الموسوي ،الاستقرار الاقتصادي-صناديق السيادية-الريع-الموازنة العامة-السوق، الجزء الثاني ،ط1، دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان –الاردن ،2016 ،صـ136.

الشكل (23) نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990-2021

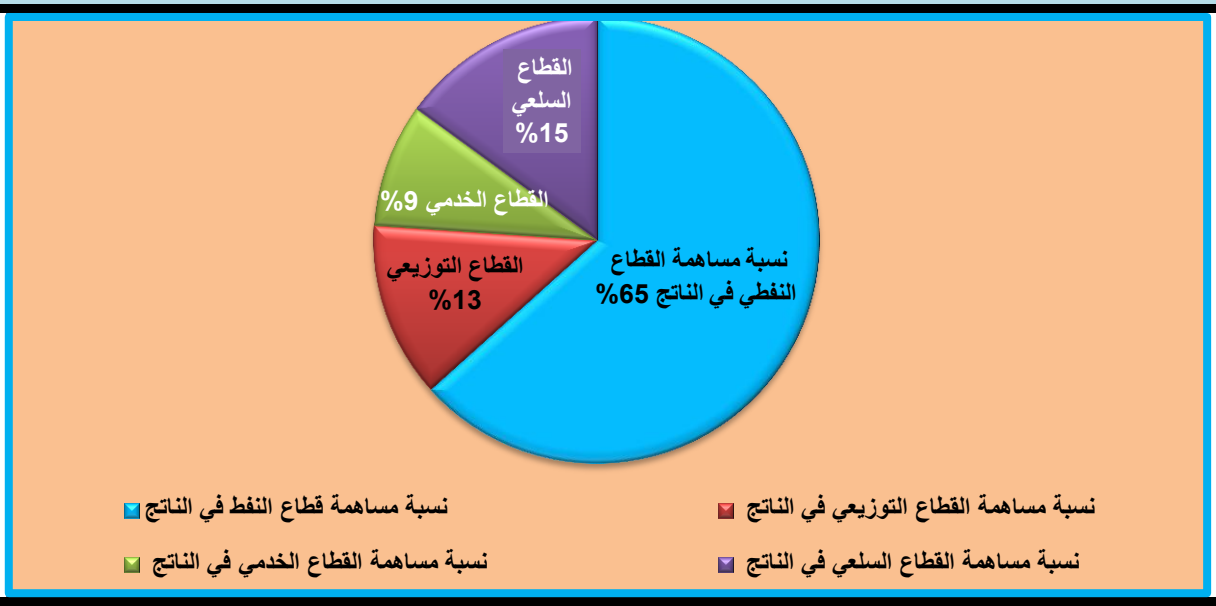

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (33)

يلاحظ من الشكل (20) هيمنة القطاع النفطي على بقية القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة 1990-2021 نتيجة تخلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم تولي اهتمام لها رغم أهميتها في العملية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، وهذا ما يوحي إلى ان الاقتصادي ذو قطبا واحد وريعي من الدرجة الأولى.

ثانيا: تحليل تطورات أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2021):

1-تحليل تطورات معدل البطالة في العراق خلال المدة 1990-2021:

لم تعد البطالة في الاقتصاد العراقي مشكلة اقتصادية وليده هذا اليوم بل كانت متراكمة منذ عقود من الزمن، ففي سبعينات القرن الماضي تدفقت كميات كبيرة من الإيرادات المالية المتحصلة من الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميا، الأمر الذي حدث برامج اقتصادية واجتماعية انعكست على مشاريع تنموية مما خفض من معدل البطالة، ومن جانب آخر ادى توسع القوات المسلحة في بناء منشئات التصنيع العسكري إلى تشغيل الايدي العاملة بل وتعدى الأمر إلى استخدام العمالة الأجنبية وتدفق ملايين العمال المصريين خلال تلك الحقبة وخاصة خلال حرب الخليج الأولى، ولكن بعد هذه الحرب المدمرة خرج العراق منهكا بعد تكبد الاقتصاد العراقي خسائر باهضه، أي أن سوق العمل يميل للطلب بشكل كبير على القوة العاملة مقابل نقص في العرض، ولكن سرعا ما ارتفع عدد العاطلين عن العمل بعد نهاية حرب الخليج الاولى نتيجة تسريح إعداد كبيرة من الجيش بالإضافة إلى العمالة الأجنبية وخاصة العربية مما ادى إلى عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب جيوش العمالة، فالبطالة هي مشكلة من المشاكل التي يعاني منها أغلب الدول لاسيما العراق لما لها من آثار،

سلبية على الاقتصاد القومي لأن ارتفاع معدلاتها تنعكس في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم هدر العديد من الموارد، لذا يعد وجود البطالة امر طبيعي سواء كان في الدول المتقدمة ام النامية ولكن إذا لم، تتجاوز المعدل الطبيعي 3-6%[1]،فالاقتصاد العراقي يعاني منذ زمن طويل من البطالة وأن كان لم يشهد معدلات مرتفعة فقد بلغت عام 1990 نحو 8.54% ، ثم ارتفعت معدلاتها لغاية عام 1994 لتبلغ نحو 18.7% وبمعدل نمو 16.88% ،ويعزى ذلك لعوامل عديدة لعل أهمها الصدمات المالية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتفاقم الحروب والاضطرابات الداخلية وتدمير البنى التحتية وتخلف المشاريع الإستثمارية وانخفاض قيمة العملة، فضلا لما تعرض له الاقتصاد من عقوبات اقتصادية مستمرة طيلت الفترة، ثم انخفضت معدلات البطالة في عام 1995 إلى نحو 12.9% وبمعدل نمو 31.02-% وذلك يعزى إلى انخفاض الاجور والرواتب وما اصبح القطاع العام يلبي احتياجات المواطنين بعد تراجع قيمة العملة وانهيارها نتيجة التضخم المفرط الذي وصل إلى 378.26% والشكل (24) يوضح ذلك.:

الشكل (24) مؤشر تطور معدل البطالة في العراق للمدة 1990-2002

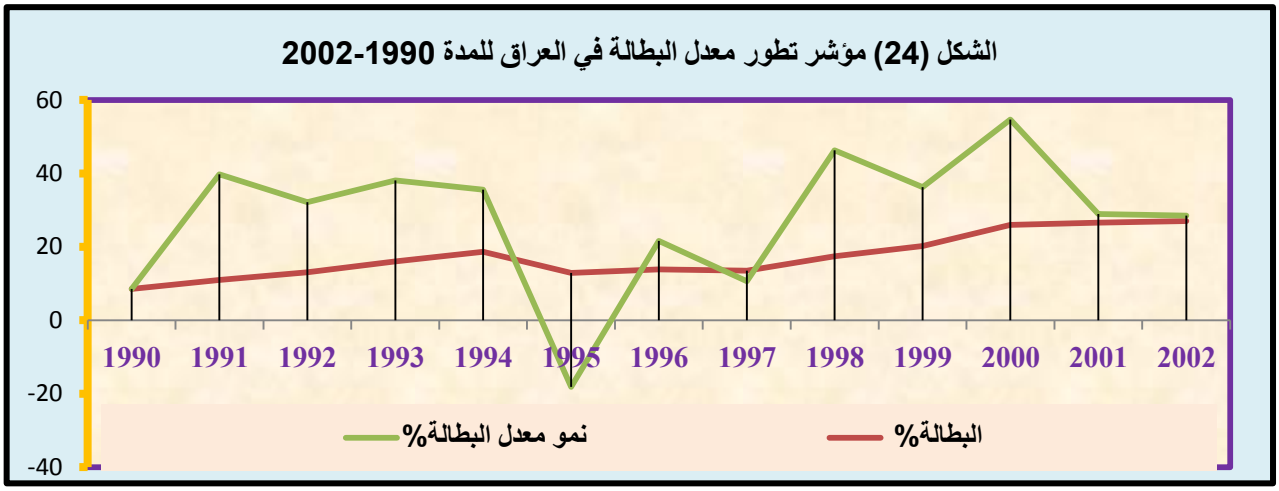

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول(7).

ثم يلاحظ من الشكل (24) ارتفاع معدلات البطالة بشكل مستمر من 1996-2002 إذ ارتفعت من 13.9%-27% وبمعدل نمو من 7.75%-1.50%، وذلك يعزى إلى عوامل عديدة أهما توقف أغلب قطاعات الاقتصاد العراقي وانخفاض استيراد مستلزمات الإنتاج وتوقف تصدير النفط الا من خلال الامم المتحدة وبأشرافها، فضلا عن صدمة النفط السلبية مما ادى بالتالي إلى تراجع التشغيل وزيادة معدل البطالة، وأما الإنخفاض الطفيف الذي شهده عام 1997 مقارنة بعام 1996 في معدل البطالة، يعزى إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي دفعت نسبة من القوى العاملة للتوجه إلى الاعمال الخاصة التي يقوم الاشخاص بتأسيسها لأنفسهم نتيجة انخفاض مستوى المعيشة، إذ تركز معدل البطالة في القطاع العام بفئه الإناث أكثر من الذكور لعدم قبول الذكور بالعمل بالمؤسسات الحكومية لانخفاض الاجور فيها، وسجل معدل البطالة في عام 1998 ارتفاع نتيجة

1) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987 ،ص609.

،زيادة عدد السكان وانخفاض أسعار النفط إلى 11.7 دولار للبرميل الواحد مما ادى إلى تراجع العوائد النفط نتيجة تراجع الصادرات النفطية فضلا عن توقف الصادرات العراقية والاستيرادات وتعطيل حركة الإستثمار وتوقف العديد من المشاريع الإستثمارية التي تستقطب الايدي العاملة وبذلك تراجع حجم التشغيل مما دفع ظاهرة البطالة إلى التفاقم، ولم تتوقف معدلات البطالة عند هذا الحد بل استمرت بالارتفاع لغاية 2002.

أما بعد 2003 فقد سجلت معدلات البطالة أرقاما قياسية فقد بلغ معدل البطالة 28.1% وبمعدل نمو 4.07% وهو اعلى معدل خلال مدة الدراسة وذلك يعزى إلى توقف المشاريع والمؤسسات الحكومية وتدميرها نتيجة حرب الخليج الثالثة ودخول القوات الأمريكية للعراق واحتلاله وتشكيل نظام جديد ومرحلة جديدة فضلا عن زيادة عدد السكان ودخول إعداد كبيرة من النساء إلى قوة العمل وتسريح إعداد كبيرة من افراد الجيش من دون ان تكون هناك فرص عمل لاستيعابهم، والشكل (25) يوضح ذلك

الشكل (25) معدل البطالة في العراق للمدة 2003-2021

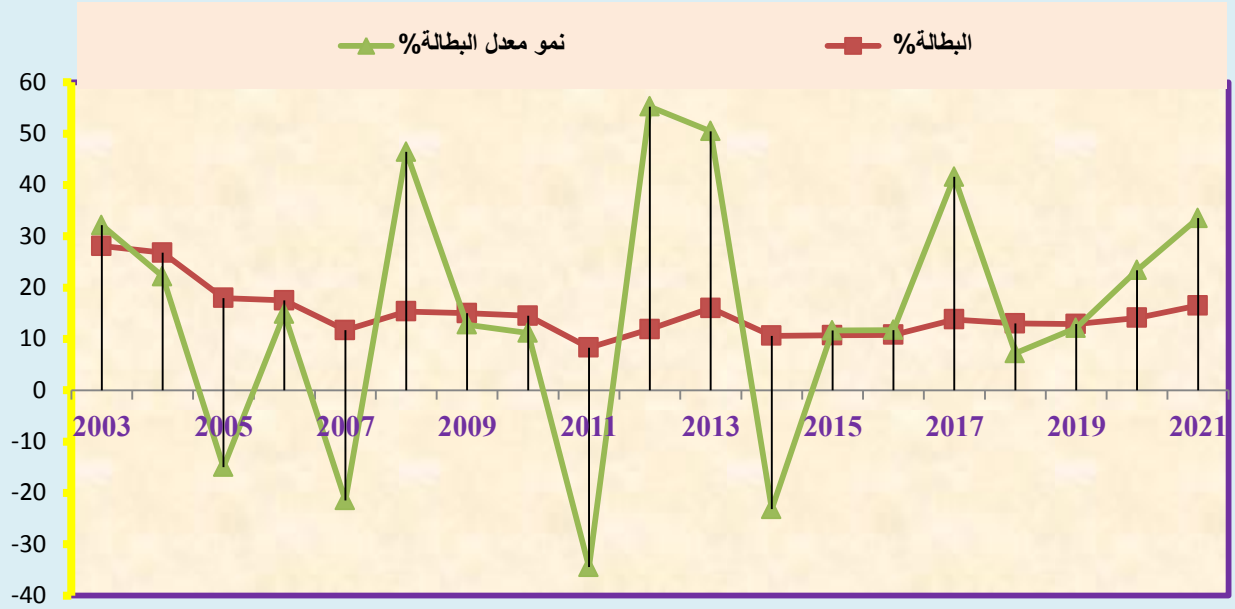

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (7).

ثم سجلت معدلات البطالة خلال عامي 2004-2007 تراجعا من 26.8% الى11.7% وبمعدل نمو من 4.6-%إلى 33.1-% على التولي وذلك يعزى إلى إعادة اعمار العراق بعد دخول القوات الأمريكية وتشكيل وإعادة اعمار المؤسسات الحكومية والخاصة فضلا عن ارتفاع أسعار النفط بعد العقوبات الاقتصادية المفروضة على الصادرات العراقية والاستيراد الذي انفتح على مصراعيه ورغم هذا الإنخفاض الا ان هناك العديد من القوى العاملة معطلة وغير متاح لها فرص عمل على الرغم من الانفتاح على الخارج والتحرر من النظام السابق، ثم سجل معدل البطالة ارتفاع في عام 2008 نحو 15.34% وبمعدل نمو 31.1% على الرغم،

صدمة أسعار النفط في هذه الفترة، وذلك يعزى إلى عوامل عديدة لعل أهمها زيادة عدد السكان فضلا عن ان اخطر العوامل التي عجلت سرعة معدلات البطالة هو تفاقم حجم المديونية وازاء ذلك لجات الحكومة إلى نادي باريس ولندن للتفاوض بشان الديون المترتبة على العراق من النظام السابق وإعادة جدولتها والذي ارتبط مع ضرورة تنفيذ برامج التكيف الهيكلي والتثبيت الاقتصادي مما انبثق عنه سياسات مالية ونقدية وتوجهات اجتماعية زادت من البطالة ولعل أهم هذه السياسات ما يلي[1]:

أ-تخلي الحكومة عن الالتزام بتعيين الخرجين وتجميد التوظيف الحكومي.

ب-ادى تخفيض نمو الإنفاق للخدمات الاجتماعية الضرورية إلى تخفيض طلب الحكومة على العمالة في هذه الخدمات.

ت-ادى تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي إلى تراجع الإستثمار الحكومي الذي يستوعب الايدي العاملة المعطلة باستثناء الإستثمار في المشاريع التي تعتمد على عنصر راس المال وعمالة مؤقتة.

ث-ان ارتفاع أسعار السلع المحلية والمستوردة بعد تخفيض قيمة العملة ادى إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي مما ادى إلى تخلف اغلب القطاعات وقد أثر ذلك سلبا على القوى العاملة، فضلا عن أن تحرر التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية ادى إلى تعرض الصناعة العراقية لمنافسة غير متكافئة أمام المنتجات الأجنبية مما ادى إلى اغراق السوق العراقي بالسلع الأجنبية واغلاق الصناعات وتسريح عمالها.

ثم سجل معدل البطالة في عام 2009 انخفاض طفيف بلغ نحو 15% وبمعدل نمو 2.22-% وذلك يعزى إلى تحسن أسعار النفط وارتفاع معدل الإنفاق الإستثماري وتحسين الخدمات الاجتماعية فضلا عن الاستقرار الامني والاقتصادي في معدل الإيرادات بعد الركود العالمي، ثم استمر هذا الإنخفاض إلى ادنى مستوى له خلال مدة الدراسة في عام 2011 نحو 8.3% وبمعدل نمو 42.7-% وذلك يعزى إلى زيادة عدد السكان وفتح المشاريع العامة والخاصة نتيجة زيادة الإنفاق الإستثماري وتحسن أسعار النفط في السوق العالمية ، ثم سجلت معدلات البطالة ارتفاع لتستقر في عام 2013 عند 16% وبمعدل نمو 34.4% وذلك نتيجة زيادة عدد السكان وتخرج إعداد كبيرة من الجامعات دون ايجاد فرص عمل لهم الا في قطاع الخدمات بالإضافة إلى عدم التثبيت العقود في دوائر الدولة بمختلف مؤسساتها فضلا عن عدم وجود احصائيات حقيقية عن حجم البطالة في القطاع العام والخاص على الرغم من تخلف القطاع الخاص وعدم مساواته موظفيه بالقطاع العام الأمر الذي جعل الأفراد غير مستقرين في العمل وبالتالي هناك بطالة هيكلية، ثم سجلت معدلات البطالة استقرار نسبي خلال الفترة 2014-2016 مقارنه بالسنوات السابقة إذ سجلت نحو 10.6% - 10.8% وبمعدل نمو من 33.7-% إلى 0.9% على التوالي وذلك يعزى إلى إعادة اعمار المناطق المحررة من داعش وارتفاع أسعار النفط،

1) رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة –تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة ،الكويت ،1998، ص129.

فضلا عن تخفيض سن التقاعد خلال تلك الفترة لاستقطاب إعداد الخريجين من الجامعات، بالإضافة إلى دخول الأفراد ضمن القوات الامنية (الحشد الشعبي)، ثم سجلت معدلات البطالة ارتفاعاً في عام 2017 نحو 13.8% وبمعدل نمو بلغ 27.7%، ثم سجلت معدلات البطالة انخفاض طفيف في عام 2018 نحو 13% وبمعدل نمو 5.8-% وذلك يعزى بالدرجة الأساس إلى ارتفاع أسعار النفط وفتح مشاريع للطاقة والزراعة، ثم سجلت معدلات البطالة ارتفاع خلال السنوات الثلاثة الاخيرة من مدة الدراسة اي 2019-2021 إذ ارتفعت من 12.9% إلى 16.5% وبمعدل نمو 0.7-%إلى 17% وذلك يعزى إلى تخلف المشاريع الصناعية نتيجة الاعتماد على الخارج في تمويل الطلب المحلي وانعدام الاعتماد على الصناعة المحلية لتلبية الطلب المحلي واستقطاب الايدي العاملة الاجنبية وتشغيلها، فضلا عن البطالة المقنعة في أغلب مؤسسات الدولة وعدم توسع مؤسسات الدولة وتخلف القطاع الخاص وعدم تشريع القوانين التي تلزم القطاع الخاص في تامين الضمان الاجتماعي هذه العوامل والعديد منها ساهمت في رفع معدل البطالة.

أن البطيء في النمو الاقتصادي والصدمات المالية تكبد نمو التشغيل والبطالة ولم تسمح بالتغلب على مشكلة البطالة بسهولة إذ إن المسألة الأساسية التي تواجه البطالة هو عدم قدرة الاقتصاد القومي على النمو أكثر من 5% بشكل متسق حتى يمكن تسريع التشغيل لكي ينجم عنه تراجع البطالة في الاقتصاد، وان حل مشكلة البطالة في الأجل القصير امر صعب وذلك لأن معدل النمو المطلوب ينبغي ان يكون في حدود 13% لتخفيض معدل البطالة إلى 5%، وأما في الأجل المتوسط فإن معدل النمو المطلوب ينبغي ان يكون 8% لتخفيض معدل البطالة 5%[1].

إن عدم استقرار معدلات البطالة يرجع إلى عوامل عديدة وأهمها الهيمنة الأجنبية على اقتصاديات البلد منذ السبعينيات القرن الماضي، إذ إن هناك وصفات ونظريات، والشعارات الأجنبية والوطنية المغرضة، تنادي بها جهات وطنية دون دراسة دقيقة لمشكلة البطالة وعلاقتها بالوضع السياسي والاقتصادي القائم ويمكن ترتيب هذه الوصفات إلى صنفين وكما يلي[2]:

الصنف الأول: هم من رجال الدولة ونظرياتهم تعتبر من سياسة الحكومة المعمول بها ويحاولوا انكار وجود البطالة في العراق باعتباره بلدا زراعياً، فهم يرون ان الفلاحين يؤلفون 90% من السكان وعلى هذا الأساس تكون نسبة الطبقة العاملة جزء لا يتعدى (2-2.5%) من السكان، ولو فرضنا ان عمال العراق اصبح جميعهم عاطلون لا تعد بطالتهم مشكلة لأن نسبتهم ضئيلة وتشكل 2% ولا تؤثر على الوضع الاقتصادي كون بلدنا زراعي وليس من سياسة الحكومة إذ بفكرة التصنيع وتشجيعها بل انها عازمة على منح الاراضي للخريجين كوسيلة للاهتمام بالزراعة ولصرف الأنظار عن التصنيع التي هي أهم وسائل القضاء على البطالة،

1) بلقاسم العباس ،حول صياغة اشكالية البطالة في الدول العربية ،سلسلة جسر التنمية للمعهد العربي للتخطيط ،العدد 98,2010،ص17-19.

2) خالد فهد ،البطالة اسبابها وعلاجها ،ط2، منشورات الثقافة الجديدة -مطبعة الشعب ،بغداد ،1973، ص9-20.

أما الصنف الثاني: وهم دعاة الإصلاح يحاولوا الابتعاد عن صلب الحقيقة مصالح الاحتكارات العالمية متجنب الاصطدام بقوى العدو فتراه يضع اللوم على عاتق الحكومة في مشكلة البطالة لعدم قيامها بإيجاد مشاريع صناعية، ولعدم استيلائها على بعض المشاريع الصناعية الخاصة ولعدم حمايتها للصناعة المحلية من غزو البضاعة الأجنبية، فهم لا يربطون مشكلة البطالة بالهيمنة الاحتكارية العالمية على اقتصاديات البلد باسم الفن والاختصاص على كل ما له علاقة مباشرة وغير مباشرة بالصناعة والعمال والوضع الزراعي المتأخر والوضع الاقتصادي بصورة عامة وبحقوق العمال في التنظيم السياسي والنقابي الحر، فهم يضعون العلاج لبعض عوارض المرض دون تشخيص وبالتالي تذهب وصفاتهم مع هب الرياح ودون أثر لحل مشكلة البطالة أو التخفيف من حدتها رغم النوايا الحسنة التي تحرك اغلبهم إذ إنهم ينسبون مشكلة البطالة لتقصير حكومي في معالجتها ويتصورون بإمكان الحكومة فتح مشاريع صناعية وحلول أخرى لمعالجة مشكلة البطالة.

وهناك بعض الدعاة الذين ينسبون مشكلة البطالة بحسب مقياسهم في بعض الصناعات إلى طمع المنتج (اصحاب المصانع) ورداءة المنتوج المحلي وعجزه عن المنافسة الاجنبي.

2-تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 1990-2021:

هناك ثلاث انواع من النمو الاقتصادي، الاول هو النمو التلقائي الذي يحصل بشكل عفوي دون تخطيط علمي، وفي العادة يكون هذا النوع بطيء وتدريجي رغم مروره بصدمات عنيفة ومتطلباته مرونة قوية في الاطار الاجتماعي والثقافي الذي يقوم فيه اذ يتم انتقال شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع لآخر وهو يسود في الدول المتقدمة ،اما النوع الثاني فهو النمو المؤقت وهو الذي يحصل بفعل العوامل الطارئة وعادة ما تكون خارجية اذ يزول بزوالها ويحدث نتيجة استجابة لصدمات ويسود في الدول النامية ذات البنى الثقافية والاجتماعية الجامدة لذا يكون تأثيره ضئيل في التنمية الشاملة ولا يتصف بالثبات والاستمرارية، اما النوع الثالث من النمو فهو المخطط الذي يختلف عن النوعين السابقين ويتطلب تخطيط علمي من خلال وضع خطط مرسومه وبمشاركة السلطات التنفيذية[1]، وكما يتطلب النمو الاقتصادي تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس وتحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس يمكن تحديده من خلال الارتفاع المسجل خلال مدة زمنية معينة سنه أو مدة زمنية لاحقة لمتغير اقتصادي توسعي (الناتج المحلي الإجمالي) وكذلك التغير في حجم النشاط الاقتصادي[2].

عندما دخلت القوات العراقية الكويت واندلاع حرب الخليج الثانية هاجرت إعداد كبيرة من العمالة إلى بلادها، بالإضافة إلى التأثير السلبي الناجم عن أسعار النفط والمساعدات والتحويلات المالية، إذ هناك عوامل،

1) غفران نوري حسين، فاعلية سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الكلية في العراق، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2022،ص69-70.

2) علي حسين نوري بني لام ،الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة العراق للمدة (2004-2016) ،عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان-اربيل ،27-28حزيران،2018، ص477.

خارجية وداخلية انعكست على النمو الاقتصادي وتفاقم معدلات البطالة، فعلى الصعيد الخارجي تأثر البلد بعده صدمات خارجية مثل الارتفاع في أسعار وارداته من السلع الإنتاجية والوسيطة والغذائية وتدهور أسعار صادراته من المواد الخام لاسيما النفط وارتفاع أسعار الصرف للعملات الأجنبية وارتفاع أسعار الفائدة عالميا والركود الاقتصادي في عام 1996 وقد انعكس ذلك في زيادة حدة عدم التوازن الخارجي الذي تمثل بنمو عجز الحساب الجاري، أما على الصعيد الداخلي استمر عجز الموازنة بالارتفاع المستمر والذي كان يمول بطرق تضخمية ادت إلى ارتفاع معدل التضخم وتدهور أسعار الصرف للعملة المحلية واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية مع ضعف القدرة على الاستيراد وتدهور معدل الادخار المحلي مما ادى إلى انخفاض الإستثمار العام والخاص، وبالتالي فإن هذه الصدمات الداخلية والخارجية سرعان ما عكست نفسها بقوة في تردي الوضع الاقتصادي وتراجع معدل النمو الاقتصادي وتفشي ظاهرة البطالة[1].

يعد الاختلال الهيكلي من ابرز التحديات التي عانى منها الاقتصاد العراقي ولازال يعاني منها، نتيجة عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الاقتصادية، أو سوء ادارة هذه الموارد نحو الاهداف التي تعظم المنافع الاجتماعية والاقتصادية بشكل ديناميكي ومستدام، ونتيجة لضعف مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والاعتماد على السوق الخارجية في تلبية الطلب من السلع الوسيطة والرأسمالية مما ادى ذلك الى اتساق النمو الاستقرار الاقتصادي بقطاع النفط وهيمنته، إذ يتدهور بتدهوره ويزدهر بازدهاره[2].
فقد سجل معدل النمو الاقتصادي في عام 1991 نحو 92.4-%، أما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل 168.3% ثم اخذ معدل النمو الاقتصادي بالزيادة إذ بلغ في 1992 حوالي 80.8%، أما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل 23-% وذلك يعزى إلى نمو ومساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بعد الانقطاع عن العالم الخارجي نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية، ثم انخفض معدل النمو الاقتصادي في عام 1993 ليصبح 4.8%، وأما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل ارتفاعا بمقدار 169.9%، وذلك يعزى إلى نمو ومساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بعد الانقطاع عن العالم الخارجي نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية، ثم استمر بالانخفاض السالب ليبلغ نحو 15.6-% وذلك في عام 1995، وأما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل 415% نتيجة فرض المزيد من العقوبات وتردي الوضع الاقتصادي من جرى التضخم المفرط وعجز الموازنة والعجز الخارجي وانخفاض الاحتياطيات الأجنبية، ثم سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا بعد ذلك ليصبح 89.4% في عام 1997 وأما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل 2.9-% وذلك يعزى إلى تطبيق مذكرة التفاهم والسماح للعراق بالتصدير والاستيراد المواد الأساسية فضلا عن المساعدة الدولية للسلع الأساسية والضرورية اللازم لحياة المجتمع، ثم سجل بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي انخفاضا سالب بلغ نحو 1.3-% في عام 1998، وأما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل 134.6% وذلك،

1) رمزي زكي ،مصدر سابق ،ص127-128.
2) غفران نوري حسين، مصدر سابق، ص103.

يعزى إلى الركود الاقتصادي العالمي بصورة عامة وصدمة أسعار النفط، ثم سجل ارتفاع في عام 1999 بلغ 79.3% وأما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل 13.5% وذلك يعزى إلى تقليل الاعتماد على الاصدار النقدي وارتفاع مساهمة النفط في الناتج القومي نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية جزئياً، ثم اخذ معدل النمو بالتذبذب خلال المدة 2000-2002 إذ سجل من52.1-% إلى 8.2-% على التوالي وأما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل انخفاضا من 108.9% إلى 21.2-% وذلك يعزى إلى احداث 21 ديسمبر، فضلا عن توجه الدخل القومي إلى المشاريع العسكرية دون المشاريع التنموية بالإضافة إلى الاكتناز الخاص نتيجة التهديد الأمريكي باحتلال العراق، مما يلاحظ ان النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة 1990-2002 مضطرب بعض الشي على الرغم من تحقيق معدلات عالية في بعض السنوات وذلك يعود إلى عوامل عديدة لعل من أهمها الافراط في الاصدار النقدي والتضخم الجامح الذي شهده العراق بهدف تمويل العجز الداخلي والخارجي فالزيادة في معدل النمو في تلك الفترة جاء نتيجة عوامل ظاهرية وليست حقيقية وذلك لأنه لم يحقق العراق في تلك الفترة تطور ملموس ينعكس بصورة أو أخرى على الوضع الاقتصادي والتنموي بصورة عامة بل واجه العكس من ذلك إذ ساد معدل الفقر وتفاقم، والشكل الآتي يوضح مسار النمو الاقتصادي ومعدل نمو الدخل القومي خلال مدة الدراسة:

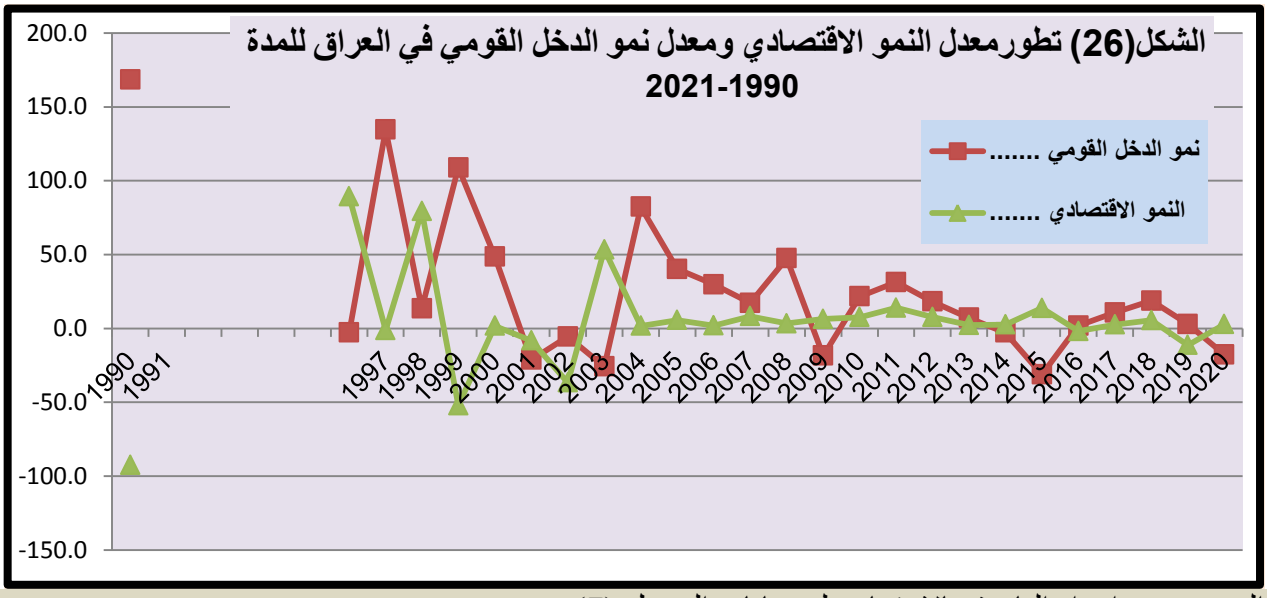

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

أما بعد 2003 وبعد التحرر من العقوبات الاقتصادية وتشريع النظام الديمقراطي فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي ولكن ذلك يعود بفضل النفط والريع النفطي، إذ سجل معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الأولى من تغير النظام انخفاضا فقد بلغ 36.7-% في عام 2003 واستمر لغاية 2004 مسجلا 53.4%، وأما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل من 5.6-%إلى 25.8-% لنفس المدة وذلك يعزى إلى الاضطراب الامني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن تدمير البنى التحتية والمشاريع الاستراتيجية وهجرة الكفاءات

للخارج، ثم سجل بعد ذلك ارتفاع في عام 2005 بلغ 53.4% وأما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل 82.4% وذلك يعزى إلى المساعدات لإعادة اعمار العراق، فضلا عن تحسن كمية واسعار النفط، ثم سجل معدل النمو الاقتصادي تذبذبا ليستقر في عام 2011 عند 13.9% وأما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل 31.2% وذلك يعزى إلى عوامل عديدة لعل في مقدمتها التعويل على النفط بشكل تام في قياس معدل النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي على الرغم من خضوع تغير أسعار النفط إلى عوامل خارجية وداخلية، فضلا عن الركود الاقتصادي وصدمة أسعار النفط الإيجابية بالإضافة إلى تخفيض العقوبات الاقتصادية ونسبتها إلى 1.3% من الإيرادات النفطية بعدما كانت 25% بحسب قرار الامم المتحدة، ثم سجل معدل النمو الاقتصادي انخفاضا ليستقر عند 2.3% في عام 2014 وأما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل 7.2% وذلك يعزى إلى صدمة أسعار النفط السلبية وصدمة داعش فقد إعادة الاقتصاد العراقي إلى عقد التسعينيات القرن الماضي نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب الصراع الروسي والأمريكي والايراني، فضلا عن توقف المؤسسات الحكومية في أغلب المناطق الغربية وسيطرة داعش عليها، ثم سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاع في عام 2016 بلغ 13.8% نتيجة تحسين عوائد النفط وأما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل انخفاضا بلغ 31.2-% وذلك يعزى إلى استمرار الاضطراب الامني والنزوح من المناطق الغربية فضلا عن زيادة الإنفاق على القوات العسكرية وتسليحها وايواء النازحين وتأمينهم من العصابات الاجرامية، ثم سجل معدل النمو الاقتصادي اسوء انخفاض بعد عام 2003 على الرغم من تحسن العوائد النفطية فقد بلغ 1.8-% نتيجة عدم مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية في الخارج ولكن معدل نمو الدخل القومي سجل ارتفاع بلغ 1.8%، ثم سجل معدل النمو الاقتصادي ارتفاعا مستمر لغاية عام 2019 فقد بلغ 5.5% و أما معدل نمو الدخل القومي فقد سجل 18.7% وذلك يعزى إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها الاقتصاد، فضلا عن عجز الموازنة والاعتماد على المديونية في تمويلها في تلك الفترة، ثم سجل معدل النمو انخفاض حاد ليكرر سيناريو التسعينيات مره ثانية إذ انخفض إلى نحو 11.3-% وأما معدل نمو الدخل القومي أو الثروة القومية فقد سجل 2.9% عام 2020 ،وذلك يعزى إلى صدمة كوفيد19 واسعار النفط واسعار الصرف التي اودت بالاقتصاد العراقي بصورة خاصة والاقتصاد العالمي بصورة عامة إلى ركود اقتصادي نتيجة الحظر التام لجميع مكونات الاقتصاد القومي وروافده فضلا عن أجلاء المواطنين من الخارج، ثم سجل بعد ذلك ارتفاع ليبلغ 2.8%، اما معدل نمو الدخل القومي فقد بلغ نحو 17.7-% وذلك يعزى إلى تحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط فضلا عن رفع الحظر جزئيا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الصرف إلى اعلى مستوى لها بعد 2003، يلاحظ من خلال المعطيات أن النمو الاقتصادي شهد ارتفاع خلال سنوات متعددة وانخفاض خلال سنوات قليلة بعد 2003 وذلك يعزى إلى زيادة ظاهرية وليس حقيقية ولم تكن مختلفة عن الزيادة قبل 2003 الا بشي بسيط في ظل ارتفاع أسعار وكمية النفط،

فقد ظل الاقتصاد القومي تحت ظل الهيمنة النفطية على بقية القطاعات الاقتصادية والصدمات المالية في حين كان يمول العجز في الموازنة العامة بشكل عام من خلال الاقتراض سواء كان داخليا ام خارجيا والايرادات النفطية، ولم يتم اللجوء إلى الاصدار النقدي كما في السابق، فضلا عن تكبل الاقتصاد العراقي بالديون والتعويضات التي تخلص منها نهائيا في عام 2021، فالنمو الاقتصادي أو نمو الثروة القومية في الاقتصاد العراقي لم تكن ضمن المستوى المطلوب لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك تبعا لمربع كالدور الذي يفترض ان يبلغ معدل النمو الاقتصادي 6%عبر الزمن والذي ينبغي ان يكون هذا اعلى من معدل نمو السكان[1]، والجدول(7) الآتي يوضح مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1990-2021 وكما يلي:

1) هاني محمد سليم هواري واحمد فوزي احمد ،اثر انخفاض سعر الفائدة على معدل البطالة في اليابان ،مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية ،مصر ،المجلد 48،العدد 2، 2021ص535.

الجدول (7) يوضح مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال الفترة 1990-2021

السنة	الرقم القياسي لاسعار المستهلك 2007=100	معدل التضخم%	نمو معدل التضخم%	البطالة%	نمو معدل البطالة%	صافي الميزان التجاري	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	نمو الدخل القومي	النمو الاقتصادي
1990	0.01	51.60	.....	8.54	.....	1181.4	0.3108	4	.....	.....
1991	0.1	900.00	1644.19	11	28.81	-405.2	0.3108	10	168.3	-92.4
1992	0.15	50.00	-94.44	13.1	19.09	-667.0	0.3108	21	-23.0	80.8
1993	0.41	173.33	246.67	16	22.14	-504.7	0.3108	74	169.9	4.8
1994	2.3	460.98	165.95	18.7	16.88	-298.8	0.3108	458	180.8	-10.3
1995	11	378.26	-17.94	12.9	-31.02	-288.5	0.3108	1674	415.0	-15.6
1996	9.3	-15.45	-104.09	13.9	7.75	-55.4	0.3108	1170	303.0	14.8
1997	11.4	22.58	-246.11	13.5	-2.88	839.9	0.3108	1471	-2.9	89.4
1998	13.1	14.91	-33.96	17.4	28.89	758.8	0.3108	1620	134.6	-1.3
1999	14.7	12.21	-18.10	20.2	16.09	1233.8	0.3108	1972	13.5	79.3
2000	15.5	5.44	-55.44	26	28.71	2403.4	0.3108	1930	108.9	-52.1
2001	18.1	16.77	208.23	26.6	2.31	534.6	0.3108	1929	48.6	1.8
2002	21.5	18.78	11.98	27	1.50	775.1	0.3108	1957	-21.2	-8.2
2003	28.7	33.49	78.28	28.1	4.07	-408510	1836	1936	-5.6	-36.7
2004	36.4	26.83	-19.88	26.8	-4.63	-5074311.9	1453	1462	-25.8	53.4
2005	49.9	37.09	38.24	17.97	-32.95	242385	1469	1478	82.4	1.7
2006	76.4	53.11	43.19	17.5	-2.62	12498840	1467	1396	40.2	5.6
2007	100	30.89	-41.83	11.7	-33.14	25138905	1255	1214	29.8	1.9
2008	112.7	12.70	-58.89	15.34	31.11	34255802	1193	1180	17.2	8.2
2009	122.1	8.34	-34.32	15	-2.22	-2440104	1172	1185	47.5	3.4
2010	125.1	2.46	-70.54	14.5	-3.33	9183330	1170	1185	-18.4	6.4
2011	132.1	5.60	127.74	8.3	-42.76	37297260	1170	1217	21.6	7.5
2012	140.1	6.06	8.23	11.9	43.37	41046698	1166	1222	31.3	13.9
2013	142.1	1.43	-76.43	16	34.45	31793322	1166	1222	18.2	7.6
2014	145.9	2.67	87.33	10.6	-33.75	31211488	1166	1206	7.2	2.3
2015	148	1.44	-46.18	10.7	0.94	4575522	1182	1216	-2.8	2.6
2016	148.4	0.27	-81.22	10.8	0.93	8380380	1182	1303	-31.2	13.8
2017	148.7	0.20	-25.20	13.8	27.78	23316512	1184	1251	1.8	-1.8
2018	149.3	0.40	99.60	13	-5.80	48017568	1182	1195.31	10.7	2.6
2019	149.1	-0.13	-133.20	12.9	-0.77	27714354	1182	1201.71	18.7	5.5
2020	153.9	3.22	-2503.22	14.1	9.30	-1722584	1304	1351.35	2.9	-11.3
2021	163.3	6.11	89.73	16.5	17.02	46524700	1450	1477.1	-17.7	2.8

وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء مديرية الحسابات القومية لسنوات متعددة،اما معدل النمو من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews2010

3-تحليل تطور معدل التضخم في العراق خلال المدة 1990-2021:

يعد التضخم من الأمراض الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها أغلب الدول سواء كانت متقدمة ام نامية لأنه يؤدي إلى اختلالات هيكلية وتدمير الاقتصاد[1]، لاسيما عند تجاوز الحدود المسموح بها (3%-7%)، بالإضافة إلى انه ظاهرة نقدية يتأثر بإجراءات وادوات السياسة المالية والنقدية[2].

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة مقارنة بفترة سابقة يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود، وللحصول على كمية السلع والخدمات نفسها فإن ذلك يعني زيادة كمية النقود التي ينبغي دفعها بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، اي بمعنى لو ارادت الحكومة تقديم نفس المستوى من الخدمات في فترة لاحقة مقارنة بالفترة السابقة في حين بالفترة اللاحقة كان ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة معينة فإنه ينبغي على الحكومة زيادة مقدار ما تدفعه من نقود بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، ومن جانب آخر لو ارادت السلطات العامة تحسين نوعيه أو رفع مستوى الخدمات فإن ذلك يعني زيادة اضافية في الإنفاق لتحقيق هذا الهدف[3]، أما إذا كانت الزيادة في المستوى العام للأسعار ضمن الحدود (3%-7%) سنويا يطلق بعض الاقتصاديين على هذه النسبة بالتضخم المعتدل ولكن من الضروري ان تعمل السلطات المالية والنقدية على المحافظة على هذه النسبة من خلال مراقبة التدفقات النقدية بشكل مستمر الى الاقتصاد، إذ يمكن أن تتحول هذه النسبة إلى تضخم جامح لا يمكن السيطرة عليه وخاصة في الدول الأخذة بالنمو لأن كفاءة السلطات المالية والنقدية محدودة بالإضافة إلى انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي[4].

اما الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) يتميز بأنه يقيس التغيرات في اسعار جميع السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة، كذلك يقيس اسعار التجزئة لمجموعة سوقية تتكون من آلاف السلع والخدمات التي يقوم المستهلكين بشرائها، وكما يعد من اكثر المقاييس شمولاً وتفضيلاً كمقياس لمعدل تغير الاسعار، ويعتبر رقم قياسي صريح للأسعار، اي انه يقيس مباشرةً التغيرات في المتوسط المرجح لأسعار السلع والخدمات التي تتكون من تشكيلة سوقية خلال مدة زمنية معينة ،وعادة ما يتم ربط العديد من المزايا والمنافع الحكومية مثل المعاشات التقاعدية والرواتب ومعدلات الاجور بالرقم القياسي لأسعار المستهلك بحيث ترتفع قيمتها تلقائياً مع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)[5].

يعيش العالم اليوم معاناة تتمثل بمخاطر تقلب الأسعار ولا يزال الغذاء العالمي متذبذب ويشكل ضغوط اضافية على الاقتصاد العالمي ومن الطبيعي أن يتأثر العراق بهذا الارتفاع من خلال الضغوط التضخمية،

1) حسن بن سالم الزبيدي، التضخم والكساد، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان ،2011، ص31.
2) ابراهيم موسى الورد، للتضخم الاقتصادي في العراق –اسبابا واثارا ومعالجات ودور السياسة المالية والاقتصادية ،اعمال ندوة التضخم ،العدد الثالث ،2006 ،ص32.
3) عبد الجواد نايف ،اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ،مطبعة الجامعة المستنصرية ،بغداد ،1967، ص38-39.
4)عبد الجواد نايف ،المصدر السابق نفسه،ص136.
5) احمد محمد مندور واخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، القاهرة،2004، ص33.

المتولدة من أسعار السلع المستوردة لاسيما أسعار المواد الغذائية التي ينعكس تأثيرها بشكل مباشر على المستهلك فمنذ عام 1980 مر العراق بظروف استثنائية ناجمة عن استمرار الحرب لغاية 1988، إذ منع من تصدير النفط وتعبئة الموارد المادية والبشرية للدفاع عن حدوده، وبالتالي فإن الاقتصاد العراقي لم يشهد تضخم كبير قياسا بضخامة الحدث خلال حرب الخليج الأولى وذلك يعود لعوامل عديدة لعل أهمها ان الحرب بدأت عندما كان العراق يتمتع باحتياطات اجنبية ضخمة وكان يسعى إلى زيادة طاقته التصديرية عبر السعودية وتركيا ولكن سرعان ما انخفضت هذه الاحتياطيات نتيجة حرب الخليج الثانية وايقاف التصدير، فالتضخم في العراق لم ينشا بسبب عامل واحد وانما نتيجة تفاعل عوامل نقدية وصدمات مالية، ومن خلال بيانات الجدول (7) نلاحظ شهدت المدة 1991-1995 اضطرابات نتيجة غزو العراق للكويت وفرض العقوبات الاقتصادية وقطع جميع الامدادات الخارجية، إذ ارتفع معدل التضخم 900% في عام 1991 في حين بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 0.1% ثم انخفض معدل التضخم في عام 1992 إلى 50% وبمعدل نمو 94-% نتيجة الاعتماد على الاحتياطيات والمدخرات الداخلية لتلبية الطلب على السلع والخدمات، ولكن استمر معدل التضخم بالارتفاع بعد ذلك ليبلغ نحو 460.9% في عام 1994 وبمعدل نمو 165.9% أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك كان 2.3% لنفس العام، ثم انخفض التضخم بعد ذلك في عام 1995 إذ بلغ نحو 378.2% وبمعدل نمو 17.9-% نتيجة الاعتماد على الاصدار النقدي في تمويل الطلب النقدي، أن الحصار الاقتصادي المفروض على العراق تسبب في ابراز وتعمق مكامن الضعف في الاقتصاد القومي العراقي وبنفس الوقت دفع الاقتصاد إلى استثمار مكامن القوة المغمورة، وبروز مكامن قوة جديدة لم تكن معروفه من قبل اصلا[1]، الا انه شهد معدل التضخم انخفاضا كبيرا في عام 1996 أذ بلغ نحو 15-% وبمعدل نمو 104-% في حين بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 9.3%، وذلك يعزى إلى دخول العراق في مفاوضات مع مجلس الامن لتخفيض العقوبات والسماح لتوسيع الإمدادات الصناعية نتيجة صدمة أسعار النفط، فضلا عن الإجراءات الحكومية في ترشيد الإنفاق العام، ثم ارتفع معدل التضخم إلى 22% في عام 1997 وبمعدل نمو سالب بلغ 246-% أما الرقم القياسي لأسعار المستهلك سجل 11% نتيجة ارتفاع الإيرادات بسبب صدمة أسعار النفط وفرض ضرائب التضخم، فضلا عن توزيع مفردات البطاقة التموينية واعتماد الوزارات على التمويل الذاتي لمتطلباتها والشكل الآتي يوضح معدل التضخم خلال المدة 1990-2002.

1) محمود محمد داغر ،الاقتصاد السياسي لمرحلة ما بعد الحصار الاقتصادي مجلة ام المعارك ،مركز ابحاث ام المعارك العراق ،1996،ص117.

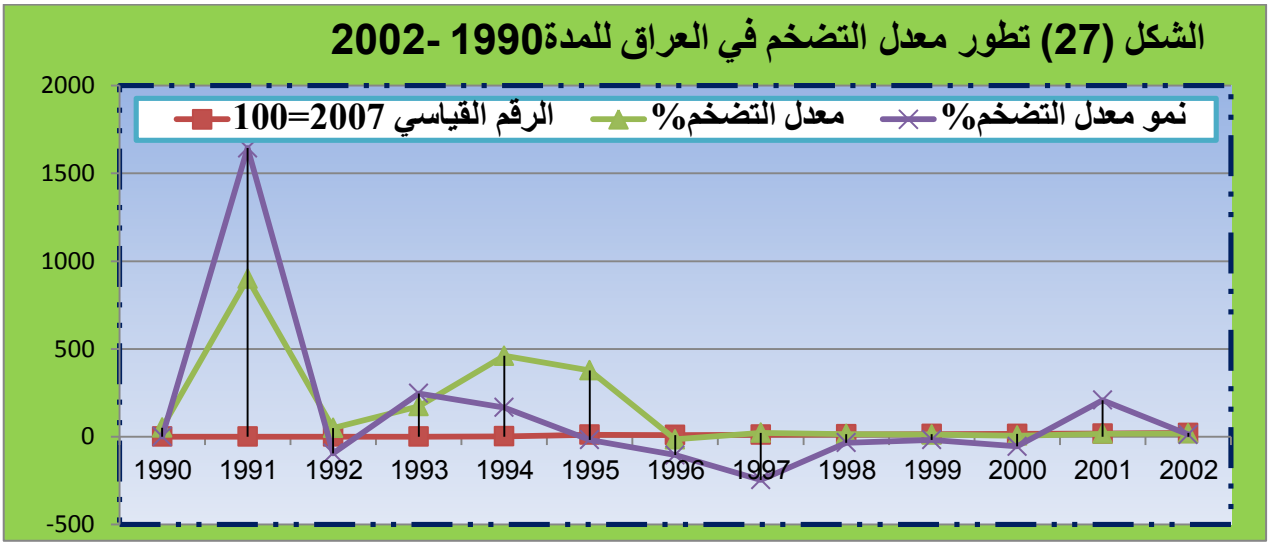

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

ومن ثم استمر معدل التضخم بالتقلب لغايه عام 2000 إذ بلغ نحو 5.4% وبمعدل نمو 55-%أما الرقم القياسي للأسعار ارتفع إلى نحو 15.5% ويعزى ذلك إلى عوامل عديدة منها استخدام سياسة مالية هادفة التقشف في الإنفاق وفرض ضرائب جديده لتمويل عجز الموازنة، فضلا عن زيادة الإيرادات النفطية، ثم استمر معدل التضخم بالارتفاع لغاية عام 2003 إذ بلغ نحو 33.5% وبمعدل نمو 78% أما الرقم القياسي للأسعار بلغ 28.7% وذلك يعزى إلى حرب الخليج الثالثة والاضطراب الامني فضلا عن زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الإنفاق العسكري.

أما بعد عام 2003 وبعد الانفتاح على العالم الخارجي ورفع العقوبات الاقتصادية فقد اخذت معدلات التضخم بالارتفاع من 26.8%-53.1%في عامي 2004-2006 وبمعدل نمو من 19-الى 43% لنفس المدة أما الرقم القياسي للأسعار فقد بلغ من 36.4-76.4% لنفس المدة نتيجة تحسن احوال المعيشة للأسر وارتفاع الإنفاق العام والاعتماد على الريع النفطي لتمويل النشاط الاقتصادي، فضلا عن أن الاستيرادات تشكل الجزء الاعظم من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي اصبح العراق مستوردا للتضخم من العالم الخارجي ورغم ذلك واجهت السياسيات الاقتصادية تحديات تعيق عملها ومن أهمها عدم الاستقرار السياسي والفساد المالي والاداري وتدهور الوضع الامني، فضلا عن الالتزام بتوصيات صندوق النقد الدولي في تقليص الدعم الحكومي لبعض السلع العامة الأمر الذي ادى إلى ارتفاع بعض السلع ومنها المشتقات النفطية[1]، ثم استمر بعد ذلك بالانخفاض خلال المدة 2007-2010 إذ بلغ معدل التضخم 30.9%-2.6% وبمعدل نمو بلغ من 41-%إلى 70-% وذلك يعزى إلى تدابير وإجراءات السياسات الاقتصادية للسيطرة على التضخم والحد منه،

1) اديب قاسم شندي وحيدر كامل نعيم، تأثير السياسة النقدي في التضخم للفترة (1970-2008)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة واسط ،المجلد 1، العدد 5، 2011، ص11.

فضلا عن ارتفاع الرقم القياسي للأسعار من 100-125%لنفس المدة، ثم سجل معدل التضخم ارتفاعاً نحو 5.6%، وبمعدل نمو 127% في عام 2011 نتيجة ما واجه العالم من معاناة تتمثل بمخاطر تقلب الأسعار إذ لاتزال أسعار المواد الغذائية مرتفعة وتشكل ضغوط اضافية على الاقتصاد العالمي وفي الوقت نفسه يسعى المجتمع الدولي إلى تحفيز العمل لتحسين الامن الغذائي ومن الطبيعي أن يتأثر العراق بهذا الارتفاع من خلال الضغوط التضخمية المتولدة من أسعار السلع المستوردة لاسيما أسعار المواد الغذائية التي ينعكس تأثيرها بصورة مباشرة على المستهلك، ومن جانب آخر تتولد ضغوط التضخم في العراق بالدرجة الأساس من السكن والمياه والغاز والكهرباء وبالأخص أسعار الكهرباء بعد التسعيرة الجديدة له والايجارات الناجمة عن زيادة الطلب على الدور إذ أدت التغيرات السكانية المحلية ولا سبيل لاحتواء تضخم الايجارات الا بزيادة المعروض فيما تعود ضغوط التضخم الأخرى من مجموعة من السلع والخدمات المتنوعة وخاصة الذهب فضلا عن حجم الإنفاق الحكومي الجاري الكبير جدا قياسا بالأنفاق الإستثماري والذي يقابله ضعف الامكانات المتاحة في العرض الكلي مما يولد ضغوط تضخمية من جانب الطلب الكلي، والشكل () يوضح اتجاه معدل التضخم في العراق خلال الفترة 2003-2021 وكما يأتي: .

الشكل (28) تطور معدل التضخم في العراق للمدة2003 -2021

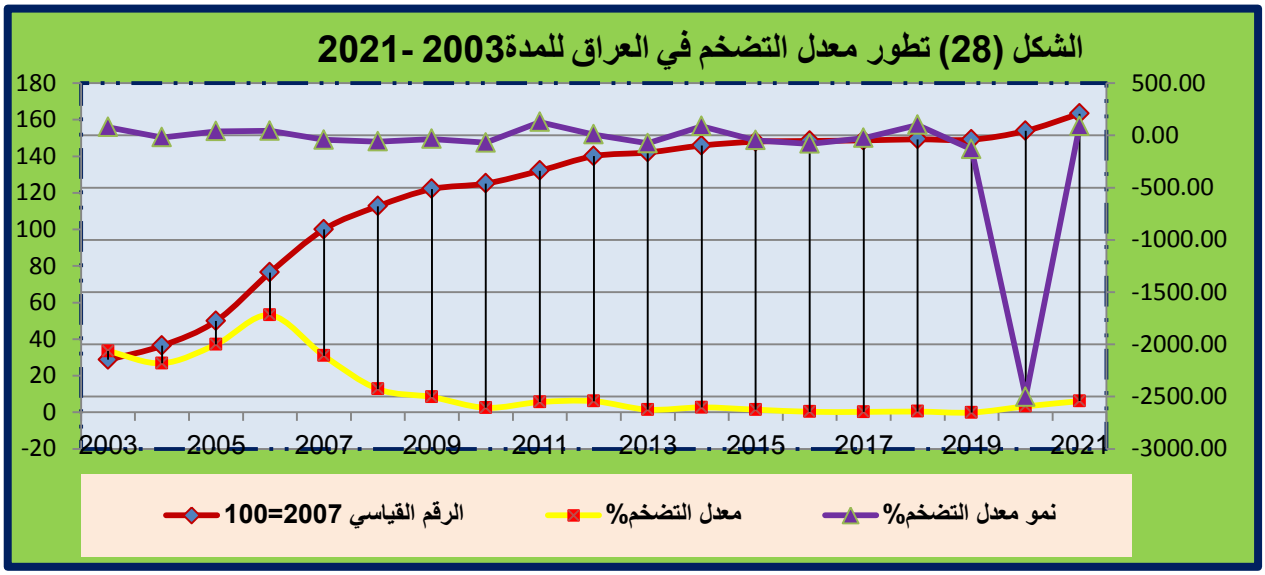

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

ثم اتسم عام 2013 بعدم وجود تضخم مفرط في اقتصادات الاسواق الصاعدة والنامية حيث كان معدل التضخم تحت السيطرة نتيجة دعم أسعار الغذاء والوقود إذ انخفض مؤشر البنك الدولي لأسعار الغذاء خلال تلك السنة بنسبة 3% نتيجة انخفاض أسعار الحبوب والسكر بالدرجة الأساس وبالنظر إلى الترابط والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول العالم والعراق فقد انتقلت تغيرات الأسعار وشهد استقرار في المستوى العام للأسعار تمثل بتراجع معدل التضخم إلى 1.4% مقابل 6.1% لعام 2012 وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية بعد الأمارات ضمن مجموع دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا واظهرت السياسة النقدية قدرتها التمكينية على،

احتواء التضخم من خلال ما يشير اليه الرقم القياسي للأسعار في عموم العراق إلى تراجع نمو أسعار أغلب المجاميع السلعية مقارنه بعام 2012 إذ إن الزيادة صدمة النفقات العامة قابلها طاقة استيرادية مرنه خفضت من الضغوط التضخمية وصدمة الأسعار، فضلا عن الدعم الحكومي لبعض السلع الاستهلاكية ضمن مفردات البطاقة التموينية.

وعلى الرغم من الصدمة المالية والاقتصادية التي مر بها العراق في عام 2014 والاوضاع السياسية والامنية غير المستقرة الا أن الاسواق المحلية شهدت استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار خلال عام 2015 تمثل بالانخفاض الطفيف بمعدل التضخم بمقدار 1.4%مقابل 2.6% لعام 2014 وبمعدل نمو 46-% مقابل 87%لعام 2014، وذلك يعزى إلى مجموعة من المتغيرات الدولية والداخلية في تحقيق معدلات تضخم مقبولة ضمن اطار يمكن السيطرة عليه ومنها الإنخفاض العالمي لأسعار السلع الأساسية بنسبة 19%عام 2015 بحسب منظمة الاغذية والزراعة التابع للأمم المتحدة وذلك على خلفية ارتفاع سعر الدولار ووفرة المعروض وانخفاض الطلب العالمي، أما على المستوى المحلي فقد نجح البنك المركزي في احتواء معدل التضخم في ظل الركود الناتج عن صدمة أسعار النفط السلبية حيث اتخذ البنك المركزي العراقي لتحفيز الاقتصاد ودعم التنمية عدة إجراءات لدعم السيولة المحلية وتمسكه بعدم تمويل عجز الموازنة من خلال الاصدار النقدي الجديد واستمر من خلال نافذه بيع العملة الأجنبية من تحقيق الاستقرار في سعر الصرف الذي يعد العنصر الاكثر فاعليه لمواجهة التضخم عن طريق اشباع السوق بالعملة الأجنبية وسد احتياجات القطاع الخاص لتمويل استيراداته، أما الرقم القياسي للأسعار بلغ 145.9% عام 2015، ثم سجل معدل التضخم انخفض من 0.27% إلى 0.13-% وبمعدل نمو من 81-% إلى 133-%خلال عامي 2016 -2019 وذلك يعزى إلى الاستقرار الامني فضلا عن ارتفاع الرقم القياسي للأسعار من 148.4%-149.1% مما يعكس وجود اتجاه انكماشي في الاقتصاد العراقي، ثم سجل معدل التضخم ارتفاع خلال 2020-2021 إذ ارتفع من 3.2%-6.1% وبمعدل نمو من 2503-%إلى 89% وذلك يعزى إلى ارتفاع الإنفاق على المستلزمات الصحية بالإضافة إلى التطورات العالمية التي تتمثل بصدمة أسعار النفط وكوفيد19 التي ادت إلى حظر شامل لأغلب المشاريع وانقطاع الامدادات بين الدول وارتفاع الأسعار عالميا فضلا عن صدمة أسعار الصرف وعدم اقرار موازنة 2020 ،أما ديناميكية ادوات السياسة المالية فقد عززت انخفاض معدل التضخم خلال السنوات بعد 2003 من خلال اجراءاتها وسعيها في تنويع مصادر الايرادات العامة وترشيد الانفاق العام خلال الصدمات المالية التي سادات في تللك الفترة دون الاضرار في المجتمع وسعيها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي.

4-تحليل تطورات مؤشر اسعار الصرف في العراق خلال المدة 1990-2021:

مع بداية عقد الثمانينات خاض العراق حرب الخليج الأولى التي ادت إلى استنزاف موارد نقدية ضخمة الأمر الذي ادى إلى تأكل الاحتياطيات الأجنبية المتراكمة لدى البنك المركزي العراقي بعد انخفاض الإيرادات النفطية وظهور العجز في الميزان التجاري مما خفض من قيمة العملة المحلية في الاسواق الخارجية وترتب على ذلك وجود سعرين للصرف الاجنبي مقابل الدينار العراقي هما سعر الصرف الموازي و الرسمي ويقصد بالسعر الرسمي بانه السعر الذي يحدد من قبل البنك المركزي وتجري بموجبة المعاملات الاقتصادية المحلية مع الخارج، أما سعر الصرف الموازي فهو الذي يسود في السوق غير الرسمية الذي تتم فيه المعاملات الاقتصادية غير الرسمية نتيجة رفض الدولة للتعاملات الجارية فيه ويطلق عليه بالسوق السوداء، وظهرت لأول مرة في عام 1982 واصبح مصدر من مصادر التمويل المؤثر في المعاملات التجارية مع الخارج وذات تأثير في حركة الأسعار وتخصيص الموارد[1].

وعليه هناك ثلاث أنظمة اتبعت خلال مدة الدراسة لسعر الصرف في العراق هما نظام سعر الصرف الثابت وهو الذي لا يسمح لسعر الصرف بالتقلب في الاسوق استجابة للتغيرات اليومية في العرض والطلب وإنما تقوم الحكومة بتثبيت قيمة معينة للعملة فضلا عن وضع حدود عليا ودنيا لسعر الصرف والسماح لسعر الصرف بالتقلب فيما بين تلك الحدود وهذا النظام كان متبعا في العراق طيلة الفترة من 1990-2002 ، وأما نظام سعر الصرف المرن (المعوم) وبموجبه سعر الصرف يتوقف على العوامل المحددة لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي دون تدخل من قبل السلطات النقدية، فهذا النظام هو أكثر كفاءة في امتصاص الصدمات الخارجية وصدمات سوق السلع المحلية، أي يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالسماح لسعر الصرف في التحرك والتعديل في ظل هذه الصدمات، وأما نظام سعر الصرف المدار وهو يعني أن يكون سعر الصرف حر، أي يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة في اسواق الصرف الأجنبي ولكن البنك المركزي يتدخل للحد من التقلبات من أجل تقليل الآثار الناتجة وهذا النظام هو المتبع في الوقت الحاضر في العراق منذ عام 2003[2]، والشكل التالي يوضح هذا المؤشر وكما يأتي:

1) عبد الحسين جليل الغالبي وكاظم سعد الاعرجي ،أساسيات والنقود والبنوك ،ط1 ،رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ،2016، ص183-184.

2) خضير عباس احمد الوائلي ،مصدر سابق ،ص115.

الشكل (29) تطور مؤشر سعر الصرف في العراق للمدة 1990-2002

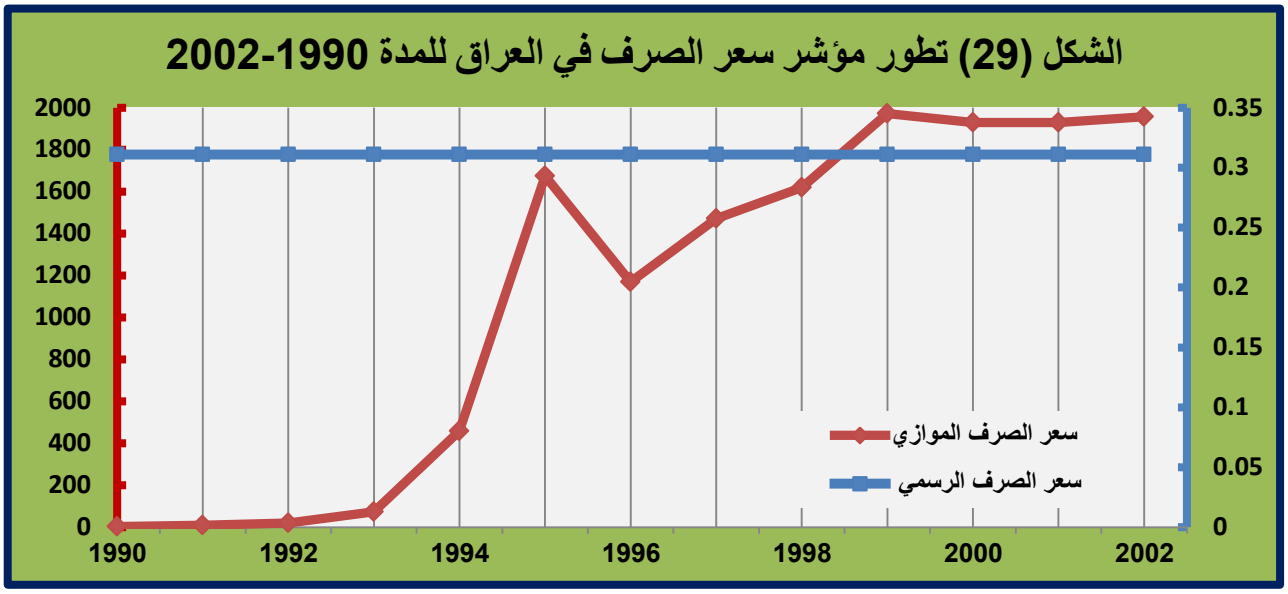

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

من الشكل يلاحظ بأن فترة التسعينيات شهدت تغيرات مميزه كان لها أثر سلبي على سعر صرف الدينار مقابل الدولار، فبعد قيام العراق بغزو الكويت وبعد استنزاف الاحتياطي من الموارد الأجنبية في الثمانينيات تراجع سعر الصرف الاسمي وبقى ثابتا خلال المدة 1990-2002 عند 0.3108 دينار لكل دولار واحد فيما بلغ سعر الصرف الموازي 4 دينار لكل دولار وهي الفترة التي بدا فيها تنفيذ العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق فاصبح سعر الصرف الدينار يساوي 10 دينار لكل دولار واحد في عام 1991، ثم استمر سعر الصرف الموازي ليصل إلى نحو 1674 دينار للدولار في عام 1995 ونرى أن هذا السوق حقق انخفاضا في القيمة الخارجية لقيمة الدينار العراقي في حين بقى سعر الصرف الرسمي ثابت رغم الظروف التي مر بها مما ادى إلى ظهور اختلال كبير في النشاط الاقتصادي وعدم الاستقرار النقدي ولكن بعد قرار مجلس الامن الدولي النفط مقابل الغذاء في عام 1996 تحسن سعر الصرف الموازي قليلا إذ بلغ 1170 دينار لكل دولار ولكن سرعان ما عاود إلى الارتفاع ليصل إلى 1972 دينار لكل دولار عام 1999 ثم استمر بالتذبذب ليصل إلى 1957 دينار لكل دولار عام 2002 وكان معظم ذلك التذبذب يعزى إلى اسباب غير اقتصادية كقيام البنك المركزي بتمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي الجديد مما ادى الى زيادة عرض النقود نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية احتياجات المواطنين بشكل كامل من العملات الأجنبية فضلا عن زيادة الإنفاق الحكومي مقابل انخفاض الإيرادات العامة نتيجة تراجع مستوى الإنتاج والطاقة الإنتاجية بشكل كامل فخلال تلك المدة 1990-2002 تلاشى سعر الصرف الموازي ونتيجة لذلك لجا البنك المركزي إلى اعتماد سياسة تعدد أسعار الصرف وهي سياسة لجات لها بعض الدول وتراوح سعر الصرف فيها بين 2-5 سعرا لصرف العملة لكن البنك المركزي العراقي اعتمد في تلك الفترة على أكثر من 11 سعرا للصرف وكما يأتي[1]:-

1) عبد الحسين جليل الغالبي وكاظم سعد الاعرجي ،مصدر سابق ،ص185.

أ- سعر الصرف الرسمي الثابت عند 0.3108 دينار لكل دولار ويستخدم لتقييم ايرادات الخزينة العامة والإفادات الرسمية وحسابات النفط والرسوم السيادية والالتزامات المصرفية الدولية.

ب- السعر الموازي الذي يتحدد وفق قوى العرض والطلب.

ت- اعتمد الجهاز المصرفي الحكومي بعد عام 1996 سعر للمقاولات والفنادق للشراء 1200 دينار للدولار.

ث- أسعار الحوالات الرسمية 450 دينار للدولار لشراء حوالات المواطنين المجمدة وايرادات الكليات.

ج- أسعار الرسوم الجمركية 600 دينار للدولار.

ح- أسعار المخالفات القانونية تعتمد على 2000 دينار للدولار.

خ- أسعار حوالات المواطنين ويمثل شراء العملات الأجنبية من قبل جميع البنوك وبنسبة تقل عن 5%عن السعر السائد.

د- أسعار ضريبة الدخل تتحدد بمعدل سعر السوق ويقاس بأسعار المستهلك.

ذ- أسعار وزارة الصناعة يتحدد بين منشاتها لتقييم عوامل الإنتاج المستوردة بالعملة الأجنبية عند 800 دينار للدولار.

ر- أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج لصالح القطاع الصناعي الخاص من قبل وزارتي التجارة والصناعة تحدد بمبلغ 750 دينار للدولار الواحد وفق الاتفاقيات.

ز- السعر التحاسبي 100 دينار لكل دولار الذي يطبق على المستوى الداخلي للعمليات الجارية للعملة الأجنبية بين دوائر الدولة ومؤسستها فضلا عن تقييم السلع المستوردة من الخارج وفق الاتفاقيات الثنائية.

وإن هذا التعدد في سعر الصرف له آثار سلبية لعل أهمها مسالة اجراء وقيد الحسابات القومية والخارجية والمقاييس التي تستعمل في احتساب قيمها وبالتالي تكون النتائج مظللة وغير دقيقة مما يحدث مشكلة كبيرة للمخططين سواء كان على مستوى القطاع العام ام الخاص، فضلا عن نمو السوق السوداء وهروب رؤوس الاموال وتدفقها مما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية بالإضافة إلى انحراف الأسعار النسبية لسلع التبادل في السوق المحلية مقارنة مع الأسعار النسبية في الاسواق الأجنبية وبالتالي انعدام الكفاءة وتخصيص الموارد وتسوية الإجراءات الخاصة بالإنتاج و الإستهلاك.

أما بعد احتلال العراق في عام 2003 وتغيير النظام السياسي تمتع البنك المركزي العراقي بالاستقلالية التامة لتيسير أدواته بعد صدور قانون 56 لسنة 2004 الخاص بالبنك المركزي والذي عد من المراحل الانتقالية في تاريخ الجهاز المصرفي فقد مثل سعر الصرف للدينار العراقي الهدف الأساسي للسلطة النقدية وذلك من خلال استخدامه كهدفاً وسيطا للسيطرة على التضخم والاستقرار الاقتصادي فهو الاداة السعرية المتمثلة بتناسب سعر الصرف للدينار تجاه العملة الأجنبية، ففي عام 2003 بدا البنك المركزي العمل بمزاد العملة الأجنبية لتفعيل أدواته لاسيما عمليات السوق المفتوحة فضلا عن المحافظة على قيمة الدينار العراقي، ففي عام 2004 انخفض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار إلى 1462 دينار لكل دولار واحد فيما بلغ،

سعر الصرف الاسمي 1435 دينار لكل دولار، فيما بلغ سعر الصرف 1214 دينار لكل دولار في عام 2007 أما سعر الصرف الرسمي فقد بلغ 1255 دينار لكل دولار وذلك يعزى إلى قيام البنك المركزي بدعم سعر الصرف وتخفيض من حدة التضخم ودعم عجلة النمو الاقتصادي فضلا عن استقرار الوضع الامني، ثم استمر بالاستقرار والانخفاض لغاية عام 2010 فقد بلغ سعر الصرف الموازي 1185 دينار لكل دولار أما سعر الصرف الرسمي فقد بلغ 1170 دينار لكل دولار وذلك يعزى إلى السياسة النقدية التي تبناها البنك المركزي من خلال دعم الدينار عن طريق التعقيم في مزاد العملة، وتحسن العوائد النفطية، ثم استمر البنك المركزي العراقي خلال عام 2011 بالمحافظة على استقرار سعر صرف الرسمي للدينار العراقي عند 1170 دينار لكل دولار ، فيما سجل سعر الصرف الموازي ارتفاع تدريجي خلال هذه السنة بلغ 1217 دينار لكل دولار فيما يتقاضى البنك المركزي العراقي عمولة لسعر البيع النقدي والحولة 13 دينار لكل دولار، ثم حقق البنك المركزي استقرار في سعر الصرف خلال عامي 2012 و2013 عند 1166 دينار لكل دولار، وأما سعر الصرف الموازي استقر عند 1222 دينار لكل دولار وهذا نتيجة تحقيق فوائض مالية من الإيرادات الريعية، والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل (30) تطور مؤشر سعر الصرف في العراق للمدة 2003-2021

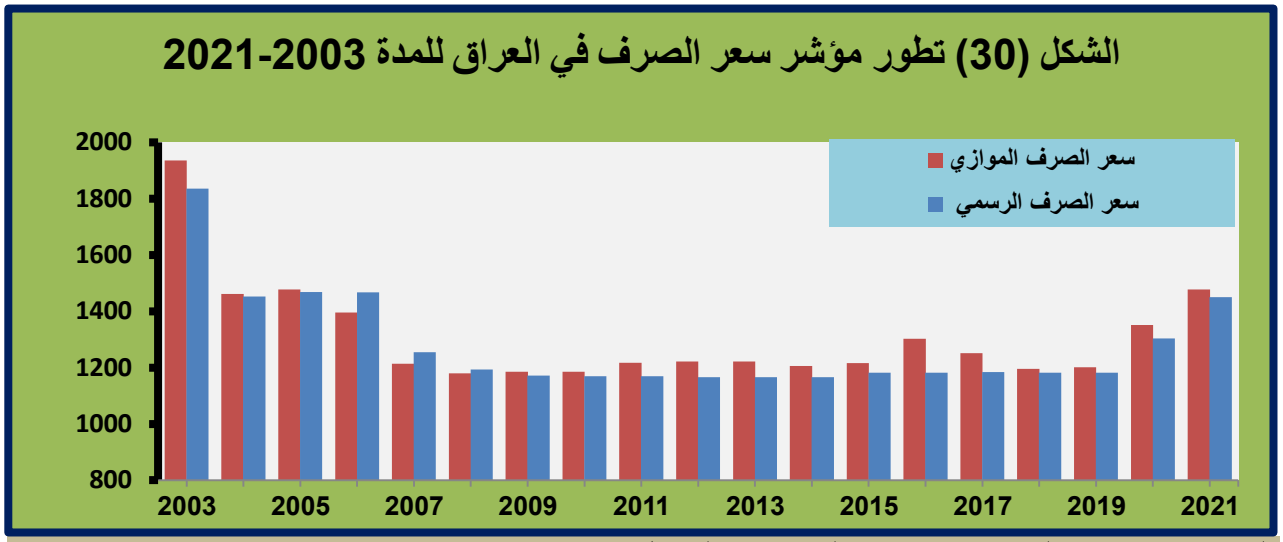

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

ومن الشكل يلاحظ بان الفجوة بين السعرين مستقرة مع تغير طفيف في بعض السنوات وفي البعض الأخر هيمنة واتساع فجوة السعر الموازي على الاسمي، وذلك يعزى الى الصدمات المالية التي تعرض لها العراق في تلك الفترة، ومن الجدير بالملاحظة أن هناك اثر متبادل وباتجاهين لصدمات السياسية المالية في اسعار الصرف ،فمره تتأثر الصدمات المالية بأسعار الصرف ومره اخر تؤثر على اسعار الصرف.

واصل استقرار سعر الصرف الرسمي عند 1182 دينار لكل دولار خلال عامي 2015-2016 لكن سعر الصرف الموازي شهد ارتفاع من1216-1303 دينار لكل دولار وذلك يعزى إلى تفاعل عوامل الطلب الاعتيادي والطلب الناتج عن التوقع والمضاربة الأمر الذي انعكس في اتساع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي، فضلا عن صدمة أسعار النفط وارتفاع عجز الموازنة بالإضافة الى الاوضاع الامنية وتحرير المناطق التي استنزفت ملايين الدولار لأغراض التسليح والأنفاق وتراجع الصادرات النفطية، ثم سجل سعر الصرف الرسمي في عام 2017 ارتفاع طفيف بلغ 1184 دينار لكل دولار ولكن سعر الصرف الموازي سجل انخفاض بلغ 1251 دينار لكل دولار وذلك يعزى إلى استقرار الوضع المالي والامني بعد تحسن أسعار النفط وتحرير من سيطرة داعش، ثم حقق البنك المركزي استقرار في سعر الصرف الرسمي خلال عامي 2018-2019 عند 1182 دينار لكل دولار ولكن سعر الصرف الموازي ارتفع من 1195-1201 دينار لكل دولار على التوالي وذلك يعزى إلى مبادرات البنك المركزي، فضلا عن سعي السياسة المالية إلى تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق العام، في حين شهد عام 2020 صدمات أسعار النفط واسعار الصرف وكوفيد19، فضلا عن عدم اقرار موازنة واعتماد قاعدة 1\12 وطرح مبادرة الورقة البيضاء كإصلاحات اقتصادي وإعادة التوازن للاقتصاد العراقي ووضعه في مسار يسمح للحكومة باتخاذ خطوات مناسبة في المستقبل وتطويره إلى اقتصاد ديناميكي متنوع يخلق فرص للمواطنين لعيش حياة كريمة عن طريق اقتراح مجموعة من الإصلاحات والسياسات الشاملة وحماية الطبقات الهشة في المجتمع، مما ادى إلى قيام البنك المركزي العراقي في عام 2019-2021 بعد الاتفاق مع وزارة المالية وصندوق النقد الدولي بتغير سعر الصرف من 1182-1450 دينار لكل دولار على التوالي، أن هذا التخفيض هو جزء من الخطة الاستراتيجية التي اعتدها الورقة البيضاء لرفع دور القطاع الخاص بعد تراجعه على مدى العقود الماضية نتيجة المعوقات الهيكلية التي وقفت في طريقة، وأن من أهم هذه المعوقات هي الآثار السلبية لسعر الصرف غير التنافسي للدينار العراقي على قطاعي الصناعة والزرعة الأساسية ، ويمكن توضيح هذه الديناميكية من خلال ملاحظة زيادة الصادرات الايرانية والتركية إلى العراق على حساب القطاع الزراعي الذي يوفر 20%من فرص العمل في حين ان عملتي البلدين منخفضه بشكل كبير مقابل الدينار العراقي فضلا عن زيادة الإيرادات النفطية بنسبة 23% ودعم الميزان التجاري الذي زاد من الاحتياطيات الأجنبية بـ8 مليار دولار أو ما يعادل 15% إذ يتفق صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الدولية أن التخفيض سيقوي الوضع المالي للعراق والقدرة التنافسية للقطاع الخاص مقابل الاستيرادات الرخيصة الثمن، إذ يميل أتجاه الاستيرادات إلى الإنخفاض مع انتعاش القطاعات الاقتصادية بعد صدمة كوفيد19 وكان القطاع الصحي أول المستفيدين من ذلك لأن المرضى يتجهون إلى المستشفيات العراقية والاطباء إذ شهد القطاع زيادة في النفقات الإستثمارية وبشكل مشابه استفاد القطاع الزراعي والسياحي من هذا التخفيض ولكن العبء الاكبر وقع على المواطن الفقير لعدم تفعيل القطاعات الانتاجية والخدمية بصورة صحيحة وبقى ذلك على كاهل الفرد العراقي .

إن نجاح العراق في تخفيض قيمة العملة جنبه الفوضى وعدم الاستقرار الناتج عن التخفيض الاجباري وكما حصل في ايران ومصر وتركيا ويمكن ملاحظة ذلك في زيادة ثقة القطاع الخاص في النظام المصرفي حيث ارتفعت بقوه الودائع والقروض في عام 2021، كما ادى تخفيض قيمة العملة إلى تراجع كبير في الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي مما زال معظم هامش الربح الذين يستغلون سوق العملة على حساب العراقيين حيث تتسع الفجوة خلال فترات اللاتأكدية والاضطرابات لذلك ساعد التخفيض على استعادة الاستقرار والتأكدية بالنسبة للعراق وزاد ثقة الإستثمار الاجنبي[1].

5-تحليل تطور مؤشر الميزان التجاري في العراق خلال المدة 1990-2021:

يعد القطاع الخارجي في الدول النامية النفطية المحدد الرئيس للفعاليات الاقتصادية من خلال ما يولده من احتياطيات اجنبية وسيولة نقدية، إذ لايزال الاقتصاد العراقي اقتصادا يرتكز على ناتج رئيسي الأمر الذي يعكس ارتباط العراق بصورة مباشرة وغير مباشرة بالأسواق العالمية، وأن الميزان التجاري العراقي هو الذي يحدد رصيد البلد من العملات الأجنبية وبالتالي يحدد مستوى دخلة و إنفاقه، وفي ضوء ما متوفر من بيانات اولية اشارت ارقام الميزان التجاري التي اعدت وفق صندوق النقد الدولي إلى انه بلغ مؤشر الميزان التجاري في عام 1990 بفائض بمقدار 1181.38 مليون دينار ثم تراجع إلى عجز في عام 1991 بلغ نحو(405.28-) مليون دينار ثم استمر هذا العجز إلى عام 1996 إذ بلغ نحو 55.83- وذلك يعزى إلى غزو العراق للكويت وفرض العقوبات الاقتصادية من قبل مجلس الامن الدولي الذي ادى إلى تراجع النشاط الاقتصادي مع العالم الخارجي وتوقف أغلب الصادرات والاستيرادات العراقية وتجميد الاموال العراقية في الخارج وعدم التحويل من وإلى العراق فضلا عن صدمة النفط السلبية في عام 1996 إذ تراجعت أسعار النفط العالمية مما زاد قيمة هذا العجز بالميزان التجاري، ثم بعد ذلك وخلال عام 1997 سجل الميزان التجاري فائضا بمقدار 839.94 مليون دينار وذلك بعد تطبيق مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة النفط مقابل الغذاء إذ وفق هذه الاتفاقية سمح للاقتصاد العراقي بتصدير النفط واستيراد المواد الغذائية والمستلزمات الصحية ولكن بأشراف الولايات المتحدة مع التزام العراق بدفع مستحقات الكويت من الإيرادات النفطية وبنسبة 30% ثم استمر الميزان التجاري بتحقيق فائضا لغاية 2002 إذ بلغ نحو 1066.98 مليون دينار وذلك يعزى إلى تحسين الصادرات بعد أن هيمنت عليها العقوبات الدولية وفتح مجال لها في الاسواق الدولية وخاصة النفطية والزراعية والصناعية وتقليل حجم الاستيراد من الخارج نتيجة لفرض النظام ضرائب جمركية وتخفيض الاعتماد على الاصدار النقدي لتمويل النفقات العامة بالإضافة إلى تحقيق فائض في الحساب الرأسمالي بعد دخول المفاوضات بشان تخفيض العقوبات مع مجلس الامن الدولي فضلا عن تخفيض نسبة التعويضات من الإيرادات النفطية إلى 25% وذلك بحسب قرار مجلس الامن الدولي في عام 2000.

1) علي علاوي، تغيرات سعر صرف الدينار العراقي في سياق عملية الاصلاح الاقتصادي وتأثيره في زيادة الأسعار ،عرض تقديمي امام مجلس النواب ،28 شباط 2022.

أما بعد عام 2003 وبعد تخفيض العقوبات الدولية بشكل كامل عن كاهل الاقتصاد العراقي والدخول إلى نظام اقتصادي جديد والانفتاح على العالم الخارجي لم يحقق الميزان التجاري خلال السنوات الأولى من سقوط النظام إذ سجل عجزا بمقدار (408510-) مليون دينار وذلك في عام 2003، ثم بلغ اعلى قيمة للعجز خلال مدة الدراسة في عام 2004 إذ بلغ نحو (5074311.9-) مليون دينار وذلك يعزى إلى اضطرابات الاوضاع الاقتصادية والسياسية وتدمير البنى التحتية واغلب المشاريع لكن حجم الاستيراد كان مرتفعا نتيجة تحسن الدخل الفردي واسعار النفط، ثم سجل بعد ذلك فائضا لغاية عام 2008 بنحو 34255802 مليون دينار وذلك يعزى إلى عوامل عديدة لعل أهمها صدمة أسعار النفط الإيجابية وتحسين كمية الصادرات النفطية بالإضافة إلى الصادرات غير النفطية فضلا عن دخول العراق في المفاوضات الدولة لتخفيض نسبة العقوبات الاقتصادية من الإيرادات النفطية إلى 5%، ثم سجل بعد ذلك عجزا في عام 2009 بمقدار(2440104-) مليون دينار وذلك يعزى إلى الاعتماد على الصادرات النفطية التي تخضع لعوامل خارجية فضلا عن الاعتماد على الاستيرادات في تمويل الطلب المحلي بالإضافة إلى تراجع حجم الحساب الرأسمالي وحساب الدخل الأولي والثانوي، ثم سجل فائضا ملحوظا خلال عام 2011 ليبلغ 37297260 مليون دينار بعد ان حقق 9183330 مليون دينار في عام 2010 وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط الخام عالميا الأمر الذي ترتب عن نمو الصادرات إلى جانب نمو الاستيرادات ومن الجدير بالملاحظة أن صادرات الوقود المعدني شكلت غالبية صادرات العراق إلى الدول الأخرى وبنسبة 99.2% من اجمالي الصادرات في حين لم تشكل بقية صادرات السلع الأخرى الا نسبة ضئيلة جدا من اجمالي الصادرات نحو 0.8%، أما استيراد الآلات ومعدات النقل حققت اعلى نسبة مساهمة 38.5% من اجمالي الاستيرادات فيما استحوذت المصنوعات الأساسية والمتنوعة على 27.2% من اجمالي الاستيرادات فيما حقق استيراد الوقود المعدني نسبة 9.8%أما بالنسبة لباقي الاستيرادات من السلع والمواد الأخرى فقد حققت النسبة المتبقية، ثم استمر الميزان التجاري بتحقيق خلال عام 2013 بنحو 31793322 مليون دينار مقابل 41046696 مليون دينار اي بنسبة انخفاض 3% وذلك يعزى إلى انخفاض قيمة الصادرات نتيجة انخفاض كميات النفط المصدر في عام 2013 لتبلغ 872 مليون برميل وبمعدل سعر 103 دولار للبرميل الواحد التي تعد المصدر الأساسي للصادرات إذ شكلت صادرات الوقود 99.3%، وأما بالنسبة لقيمة الاستيرادات فقد سجلت قيمة متساوية بالعام السابق.

اظهرت مؤشرات الميزان التجاري تراجع الفائض حيث سجل 4575522 مليون دينار في عام 2015 بالمقارنة مع فائض بلغ 31211488 مليون دينار عام 2014 ويعزى هذا الإنخفاض إلى صدمة أسعار النفط السلبية التي بلغ فيها سعر برميل النفط نحو 44.7 دولار مقارنه مع سعره البالغ 94.9 دولار للبرميل عام 2014 حيث انخفضت الصادرات والاستيرادات العراقية مما انعكس على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وانخفاض مستويات الدخول من جانب آخر افضى تنظيم داعش في تراجع حجم الصادرات بعد سيطرته على ثلث مناطق العراق الغربية، واظهرت نتائج ميزان التجاري خلال عام 2018 اعلى فائض خلال مدة الدراسة،

بمقدار 48017568 مليون دينار الذي يعزى إلى ارتفاع قيمة كل من الصادرات والاستيرادات وخاصة الصادرات النفطية التي سجلت اعلى نسبة مساهمة (99.9%) نتيجة لارتفاع معدل سعر برميل النفط في الاسواق العالمية، ثم اظهرت نتائج الميزان التجاري العراقي خلال عام 2020 عجزا مقداره (1722584-) مليون دينار مقابل فائض مقداره 27714354 مليون دينار لعام 2019 ويعزى ذلك إلى انخفاض كل من قيمة الصادرات والاستيرادات نتيجة صدمتي أسعار النفط السلبية وكوفيد19 فضلا عن صدمة أسعار الصرف إذ سجلت الوقود المعدنية 99.7% من اجمالي الصادرات، ثم سجل ميزان التجاري في عام 2021 فائض بمقدار 46524700 مليون دينار وذلك يعزى إلى ارتفاع كلا من الصادرات والاستيرادات نتيجة ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأساس بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف دولار مقابل الدينار إلى 1450 دينار للدولار في السوق الرسمي فضلا عن رفع الحظر العالمية عن كوفيد19.

أن هذا المبحث تجلى بتحليل اهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومدى دور الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية على هذه المؤشرات، فقد اتضح بأن هناك صدمات مالية شهدها الاقتصادي العراقي خلال مدة الدراسة، فمنذ عقد التسعينيات القرض الماضي كان وضع الصدمات مضطرب و ذو اثر متبادل على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فمنذ اوائل التسعينيات كان هناك صدمات على الوضع الاقتصادي بصورة عامة تجلى في فرض العقوبات الاقتصادية وتدمير البنى التحتية وتراجع التعامل مع العالم الخارجي فضلا عن الاضطرابات الداخلية والاعتماد على الاصدار النقدي في تمويل الانفاق العام على الرغم من الصدمات المالية في النصف الثاني من التسعينيات مما انعكس بصورة سلبية على الاستقرار الاقتصادي، وأما بعد عام 2003 كان الوضع مختلف بعض الشيء ولكن افضل من تلك السنوات السابق فقد كان للأدوات المالية دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على معدل التضخم واسعار الصرف والانفتاح على العالم الخارجي والنمو الاقتصادي وتحسين معدل الاجور والبطالة على الرغم من الصدمات المالية العنيفة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بالصدمة الايجابية في عام 2008 نتيجة تحسن العوائد النفطية ،والصدمة السلبي في عام 2014 نتيجة انخفاض اسعار النفط وارتفاع اسعار الصرف لتمويل العجز المالي وحرب داعش الارهابي، والصدمة السلبية في عام 2020 نتيجة كوفيد19 وصدمة اسعار الصرف واسعار النفط، وهناك أيضا صدمات مالية تخللت بعد الصدمات السلبية ورغم جميع تلك الصدمات المالية استطاعت الحكومة ومن خلال ادوات السياسة المالية السيطرة والحد من هذه الصدمات دون حدوث ازمات عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي وفتح مجالات لتنويع الايرادات وخاصة خلال السنوات الاخيرة من خلال تغيير اسعار الصرف لتمويل عجز الموازنة العامة رغم الضغوط التضخمية على النفقات العامة، ووفقا لذلك هناك اثر متبادل ما بين صدمات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثالث

((الإطار القياسي النظري والعملي لآثار الصدمات المالية على الاستقرار الاقتصادي))

المبحث الأول : الإطار النظري والمفاهيمي لأساليب القياس الاقتصادي المعتمدة

المبحث الثاني : الإطار العملي لتحليل نتائج المتغيرات المعتمدة في الدراسة

التمهيد

يعد الجانب القياسي من اساسيات الدراسات وتحليلها فهو يحدد العلاقات بين المتغيرات بناءً على النظرية الاقتصادية وتحليل البيانات، لذا يتناول هذا الفصل الإطار القياسي والتحليلي للآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق ولذلك قسم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول تناول الإطار النظري القياسي للنموذج وللمتغيرات التي اعتمدت في الدراسة فضلا عن توصيف واختبار الاستقراريه لها وفق الاختبارات القياسية المعتمدة والحديثة ، أما المبحث الثاني فتناول الجانب العملي وفق البرنامج الاحصائي Eviews10 وبناءً على انموذج الانحدار الذاتي المقيد والهيكلي فضلا عن تحليل الديناميكية النبضية وتحليل تجزئة مكونات التباين للمتغيرات المعتمدة في الدراسة وفق منطق النظرية الاقتصادية والاساس القياسي.

المبحث الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للأساليب القياسية المعتمدة في الدراسة:

أولاً :-اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية (السكون):

غالباً ما يستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت هذه البيانات مستقرة أم غير مستقرة، وذلك لتجنب مشكلة الانحدار الزائف للمتغيرات المعتمدة لأن طبيعة السلاسل الزمنية الاقتصادية والتجارية غالباً ما تكون غير ساكنه، وعندما تكون هذه البيانات مستقرة على المحور السيني فإن السلسلة الزمنية تكون مستقرة أي أنها تتذبذب ما بين وسط حسابي مستقل وثابت وحتى تكون السلسلة الزمنية مستقرة لابد من توفر الشروط الضرورية الآتية [1]:

1-ثبات الوسط الحسابي للسلسلة الزمنية [$E(Y_t)=\mu$]، لأن ثبات الوسط الحسابي لا يكون صحيحاً في جميع السلاسل وخصوصا إذا كان الاتجاه العام احد العناصر في السلسلة الزمنية .

ففي حالة وجود اتجاه عام في بيانات السلسلة الزمنية متناقصا أم متزايدا لم يعد بالإمكان الاعتماد على قيمة الوسط الحسابي في التنبؤ وذلك لأن استخدام قيمة واحدة مثل $\bar{y}$ ، $\bar{x}$ من أجل التعبير عن كل قيم السلسلة سواء كانت القيم منخفضه في بداية السلسلة أو نهاية السلسلة وبالعكس فإن الاعتماد على قيمة الوسط بالتنبؤ في حالة الاتجاه العام المتزايد يعطي قيم اقل من الواقع وأما في حالة الاتجاه العام المتناقص فإنه يعطي قيم أكبر من الواقع.

2- استقلالية معامل الارتباط الذاتي بين Y_S ، Y_tعن كل من S ، t ولكنها تعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين t ، s لأن الارتباط الذاتي القوي ما بين قيم نفس المتغير يولد الاتجاه العام في السلسلة لذلك المتغير، فعندما يكون ذلك الارتباط منعدماً أو ضعيفاً أو متناقصاً بدرجة كبيرة مع زيادة الفجوة الزمنية فإن ذلك يولد استقرار المتغير أو سكون السلسلة الزمنية .

3-ثبات التباين (($Var(Y_t) = E[(Yt-u)^2] = 6^2$)) ، وهو يعبر عن درجة التشتت حول الوسط الحسابي الذي يُعدُّ ثابت، ويعبر ايضا عن درجة عدم التأكد بالتنبؤ، فإذا اختلف من مجمع قيم لنفس السلسلة الزمنية فإن هذا يجعل متوسط القيم ذات التنبؤ الاعلى في عملية التنبؤ اضعف من متوسط القيم ذات التنبؤ الاقل لأن درجة عدم التأكد في الحالة الأولى أكبر من الحالة الثانية والعكس صحيحا.

---

1) زهرة هادي محمود وأكد سعدون بشار، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للعروة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة زراعة الرافدين، جامعة بغداد، المجلد 40، العدد 4، 2012، ص49.

ثانياً-اختبارات جذر الوحدة في السلاسل الزمنية :

هناك العديد من الاختبارات المتعددة لكشف جذر الوحدة والتي يمكن من خلالها معرفه استقراريه سلسلة البيانات وتكاملها من الناحية الاحصائية أو القياسية، ومن أهم تلك الاختبارات طريقة الرسم البياني ومعادلة الارتباط الذاتي واختبار ديكي فوللر المركب، واختبار فليبس وبيرون، **ويمكن توضيحها فيما يأتي**[1]**:**

1-طريقة الرسم البياني: وهي من اسهل الطرق في الكشف عن وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المعتمدة، فهي تعتمد على رسم السلسة الزمنية رسما بيانيا مع الزمن لتحديد ما إذا كانت تحتوي على جذر الوحدة ام لم تحتوي فهي طريقة كلاسيكية.

2- طريقة فليبس –بيرون (pp): وفي هذه الطريقة يتم كشف جذر الوحدة في السلاسل الزمنية المعتمدة عن طريق المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = Y_{t-1} + U_t \ldots\ldots\ldots A_1 + \delta \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

إذ تشير Δ إلى الفرق الأول في السلسة Y

إن طريقة فليبس-بيرون تختلف عن اختبار (DF) في طريقة معالجة وجود الارتباط التسلسلي من الرتبة الاعلى إذ إنه يقوم في عملية تصحيح غير معلميه لإحصائية (t) للمعلمة (δ)، بينما اختبار (DF) يواجه مشكلة الارتباط التسلسلي في عملية تصحيح معلميه عن طريق اضافة جذور الفروق المبطأه للمتغير على يمين المعادلة

$$\Delta Y_t = A_2 t + \varepsilon Y_{t-1} + \alpha i \sum_{i=1}^{m} \Delta Y_{t-1} - i + \delta t \ldots\ldots A_1 + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

وأما اختبار ديكي فوللر المركب (ADF) قائما على فرضية هي ان السلسلة الزمنية متولدة عن طريق عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار فليبس-بيرون (PP) فإنه قائم على فرضية أكثر شمولية، وعمومية اي بمعنى ان السلسلة الزمنية متولدة من عملية (ARIMA) اي عملية انحدار ذاتي ومتوسط متحرك.

1) عمار حمد خلف ،تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews ،ط1 ، دار الكتب للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الأخرى، بغداد ،2015، ص76-86.

ان اختبار فليبس-بيرون (PP) له القدرة الاختبارية الادق والافضل والاقوى من اختبار ديكي فوللر المركب (ADF) لاسيما عندما تكون حجم العينة صغير وفي حال عدم انسجام النتائج الاختبارية وتضاربها فإنه من الافضل والاجدر الاعتماد على اختبار فليبس-بيرون(PP).

3-طريقة معادلة الارتباط الذاتي: وفي هذه الطريقة يمكن كشف جذر الوحدة عن طريق معادلة الارتباط الذاتي، أذ إن عرض هذا الاختبار ينطلق من نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى[1].

$$Y_t=Y_{t-1}+u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

حيث أن:

u_t: ويسمى هنا الخطأ الابيض أي أنه عشوائي نقي هو الذي يكون له وسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت.

يلاحظ من الصيغة القياسية اعلاه بان معامل الانحدار يكون مساوي الواحد ، وهو ما يعني وجود جذر الوحدة والذي يعني انعدم استقرار السلسلة الزمنية.

فإذا قمنا بتحويل الصيغة اعلاه بصورة الآتية :

$$Y_t=PY_{t-1}+u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

وتوضح ان p=1 فإن المتغير Y_t يكون له جذر الوحدة ويعاني من عدم الاستقرار، وبالتالي تعرف السلسلة التي يكون لها جذر مساوي للواحد بسلسلة السير العشوائي وهي احد السلاسل غير الساكنة أي أنها حركية ومتقلبة.

4-اختبار ديكي فوللر المركب أو الموسع(ADF): إن لهذا الاختبار أهميه كبيرة في أغلب الدراسات القياسية والاحصائية وبذلك سيتم الاعتماد على اختبار ديكي فوللر المركب (ADF) الذي طوره ديفيد ديكي ووليام فوللر بدلاً من اختبار ديكي فوللر البسيط لكونه يعد من انجح الاختبارات الاحصائية والقياسية إذ يبقي خطا الارتباط بين المتبقيات ، أما اختبار ديكي فوللر البسيط فإنه غير ملائم عند،

1) حميد عبيد عبد، الاقتصاد القياسي، ط1 ،دار الكتب ،العراق-كربلاء ،2017 ،ص396-397 .

وجود مشكلة الارتباط الذاتي أو الارتباط التسلسلي بالخطأ العشوائي على الرغم من كون بيانات، السلسلة الزمنية قد تكون مستقرة وبذلك يعتمد اختبار ديكي فوللر المركب لجذر الوحدة على ثلاثة عناصر رئيسية[1] :

أ-حجم العينة أو المشاهدات أو السلسلة.

ب-صياغة وتقدير النموذج.

ت- مستوى المعنوية 10% ، 5% ، (1%).

وبصورة أساسي يعتمد اختبار ديكي فوللر المركب على تقدير الصيغ الاحصائية الآتية [2]:

الصيغة الأولى : هي الصيغة التي لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاها زمنيا وهذه الصيغة هي:

$$A_1 Y_{t-1} + \sum bj \Delta Y_{t-1} + Y_{t-j} + V_t \ldots\ldots\ldots\ldots = \Delta Y_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (10)$$

أما الصيغة الثانية: فهي التي تحتوي على حداً ثابت وبدون اتجاهاً زمنياً وهي:

$$A_1 Y_{t-1} + \sum bj \Delta Y_{t-1} + \Delta Y_{t-j} + V_t \ldots\ldots\ldots + A_O = \Delta Y_t \ldots\ldots (11)$$

واخيراً الصيغة الثالثة : وهذه الصيغة تحتوي على حدا ثابتا واتجاها زمنيا في السلسلة وهي:

$$\Delta Y_t = Y_{t-j} + V_t \ldots\ldots\ldots A_O + A_2 Y_{t-1} + \sum bj \Delta Y_{t-1} + \Delta \ldots\ldots\ldots (12)$$

حيث أن:

Y: السلسلة المراد اختبارها أو دراستها.

Δ: يمثل الفروق الأولى للسلسلة الزمنية .

V_t: يمثل حد الخطأ العشوائي أو المتغير العشوائي.

A_0: الحد الثابت

1) حميد عبيد عبد، مصدر سابق، ص396-397 .

2) فهد مغيمش الشمري وآخرون، السياسة المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل،ط1،دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان ،2017،ص169 .

ولكن بعد اجراء اختبار ديكي فوللر المركب (ADF) [1] ،ويتطلب علينا ان نختبر الفرضيات التالية[2]:

أ- **الفرضية العدمية** :تنص فرضية العدم بأن المعلمة A ذا قيمة مساوية للصفر أي أن:

$$H0:A=0$$

وبهذا فان قيمة المتغير ستصبح صفر وبالتالي ستنعدم العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ويصبح خط انحدار المجتمع خطا افقيا بسبب القيمة الصفرية للمعلمة، أي أن:$E(Y)=A_0$ وتأخذ الشكل الاتي:$E(Y)=A_0+$

$$E(Y)=A_0+A_1X\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(12)$$

الشكل (31) خط الانحدار الافقي

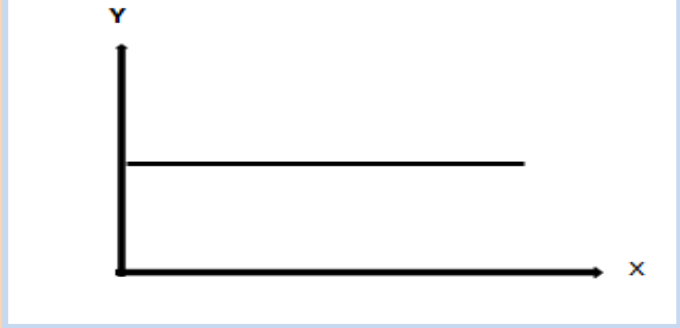

-المصدرعدنان داود محمد العذاري، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول،ط1، دار جرير، عمان-الاردن، 2010، ص40-42.

ب-الفرض البديل: تنص هذه الفرضية على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع لان قيمة المعلمة موجبة وأكبر من الصفر أي أن:

$$H_1:A_1\pm0$$

وبالتالي سيكون خط الانحدار متصاعدا للأعلى، أن هذه الفرضيات تتيح لنا استخدام الاختبارات الاحصائية الاساسية مثل اختبار t,F :

---

1) D.A.Dickey &W.A. Fuller ; Likelihood Ratio Statistics For Autoregressive Time Series With A Unit Root, Econometric A, Vol.49, No4, 1981, p.p1057-1070 .

2) عدنان داود محمد العذاري، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول،ط1، دار جرير، عمان-الاردن، 2010، ص40-42.

أما اختبار t فهو اختبار احصائي يقيس معنوية المعلمة وهذه المعنوية تبين قوة تأثير المعلمة في اعطاء علاقة موثوقة يعتمد عليها لتأويل النموذج للظاهرة المدروسة ويمكن أن نحصل على قيمة t من الصيغة الرياضية الاتية[1]:

$$t\hat{b} = \frac{\hat{b} - B}{\sqrt{s.e\hat{b}}} \quad \text{.....(13)}$$

ثم نقوم بمقارنة قيمة t (tau) مع القيمة الجدولية وعند مستوى معنوية وبدرجة حرية قدرها (n-k) وفق الآتي[2]:

أ-إذا كانت t المحسوبة < t الجدولية نرفض الفرضية المعدومة ونقبل بالفرض البديل وهو ما يعني ان السلسلة ساكنة أو مستقرة ولا تعاني من جذر الوحدة .

ب-إذا كانت t المحسوبة > t الجدولية نقبل الفرضية المعدومة وهو ما يعني أن السلسلة غير مستقرة أو غير ساكنة وفي هذه الحالة سيحتم الاعتماد على الفروق من الدرجة الأولى، فإذا حققت السلسلة الاستقرار فإن المتغير يعد متكاملاً ومن الدرجة الأولى، أما إذا لم تحقق السلسلة الاستقرار فنأخذ الفروق من الدرجة الاعلى حتى تصبح السلسلة مستقرة ومنطقية أو ساكنة.

ومن الجدير بالذكر اننا هنا نقارن القيم المطلقة بغض النظر عن الاشارة لكل من t المحسوبة وt الجدولية بحسب اختبار ديكي فوللر المركب.

وكما أن هناك العديد من السلاسل الزمنية غير المستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة وهذه السلاسل يمكن تصنيفها إلى نوعين مختلفين هما[1] :

أ-سلاسل غير مستقرة من نوع Tendance Stationnaire (TS): إن أثر اي صدمة في اللحظة (t) عابر في هذه الأنواع من السلاسل الزمنية ، وغالبا ما تستعمل لها طريقة المربعات الصغرى من أجل اعادتها وجعلها مستقرة .

1) عدنان داود محمد العذاري،مصدر سابق، ص43.
2) حميد عبيد عبد ،مصدر سابق ،ص404 .

ب-سلاسل غير مستقرة من نوع Difference Stationnaire (DS): يتميز هذا النوع من السلاسل بآن أثر أي صدمة في لحظة معينة له انعكاسات متناقصه ومستمرة في السلسلة الزمنية، وغالباً ما تستخدم لها طريقة الفروق من أجل اعادتها وجعلها مستقرة.

ثالثاً: أهمية دراسة جذر الوحدة:

يعد اختبار جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية من الاختبارات الضرورية والأساسية للعديد من الدراسات لأنه يبين عدد الجذور المساوية الى الواحد والتي تقابل عدد الفروقات اللازمة كي تتحول السلسلة الزمنية الى الاستقرار، أي ينبغي على المتغيرات قيد الدراسة وقبل تقدير النموذج المعتمد اجتياز وتجاوز مشكلة جذر الوحدة ولابد من أن تكون المتغيرات مستقرة وبخلاف ذلك يجب تحويل من خلال اخذ الفروق لبيانات المتغيرات الاصلية أو استخدام بيانات جديدة أو غيرها من طرق التحويل، فالباحثين يولون دراسة جذر الوحدة أهمية كبيرة وذلك لأسباب متعددة لعل أهمها ما يأتي[1]:

1-تجنب حدوث مشكلة الارتباط الذاتي لأنه احيانا تنشا هذه المشكلة من متغير أو أكثر من متغيرات النموذج غير المستقر أي أنه يحتوي على جذر الوحدة.

2-تجنب مشكلة التقدير الزائف لأنه احيانا نحصل على قيمة معامل التحديد R^2 كبيرة جدا من خلال تقدير معادلة ذات متغيرين على الرغم من عدم وجود علاقة منطقية بين هذين المتغيرين في الوقع النظري لذلك يُعدُّ جذر الوحدة أساسي من أجل التغلب على هذه المشكلة.

3-عند اجراء الاختبارات الاحصائية والقياسية مثل العلاقة السببية بين المتغيرات أو التكامل المشترك أو VAR أو اي نموذج آخر فإنه يتطلب بان تكون المتغيرات المدروسة مستقرة ولا تعاني من جذر الوحدة.

رابعاً: ملامح عدم السكون في السلاسل الزمنية:

إن من أهم ملامح عدم السكون في السلاسل الزمنية تغير التباين في السلسة عبر الزمن، فضلا عن وجود الاتجاه العام واخيرا وجود نمط متكرر للتقلبات الموسمية ويمكن ايجازها وعلاجها بالشكل الآتي[2] :

1) عمار حمد خلف ،مصدر سابق ،ص74-76.
2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ،ط1، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2009، ص674-677.

1-تغير التباين للسلسة عبر الزمن :يمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال التحويلات المعتادة ومن أهما الحصول على الجذر التربيعي للسلسلة الزمنية أو الحصول على اللوغاريتم الطبيعي أو النسب المئوية وبعد اجراء التقديرات المطلوبة تعاد الصيغ لأصلها.

2-وجود الاتجاه العام في بيانات السلاسل الزمنية: يمكن تعريف الاتجاه العام بأنه يمثل وجود تغير منتظم في مستوى السلسلة الزمنية في اتجاه محدد ومن أهم طرق علاج وجود الاتجاه العام هما :

أ-طريقة الانحدار: ان هذه الطريقة مشروطة ففي حالة إذا كان الاتجاه العام خطي فإنه يستخدم الصيغة التالية

$$Y_t = \pi_0 + \pi_1 T + u_t \ldots \ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

ومن ثم تصبح بيانات السلسلة الزمنية بعد ازالة الاتجاه العام كما يلي

$$u_t = Y_t - \pi_0 - \pi_1 T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

وبعد ازالة واستبعاد الاتجاه العام تصبح التقلبات حول هذا الاتجاه ممثلة بالقيم (u_t) ويمكن أن نقوم بعد ذلك بتقدير انحدار جديد بين (u_t) والمتغيرات التي يعتقد بأنها تؤدي إلى احداث تقلبات في المتغير محل الاعتبار حول الاتجاه العام أي أن $(x_1 ، x_2 \ldots\ldots x_n)$ $u_t=f(x_2 \ldots\ldots x_n ، x_1)$ وذلك من أجل معرفة أهم العوامل التي تؤدي إلى احداث هذه التقلبات ، وغالبا ما يستعمل هذا الاسلوب في الدورات التجارية من أجل معرفة اسبابها.

أما إذا كان الاتجاه العام للسلاسل الزمنية غير خطي فإنه يمكن استعمال الصيغة الآتية:

$$Y_t = \pi_0 + \pi_1 T + \pi_2 T^2 + u_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

ومن ثم تصبح بيانات السلسلة الزمنية بعد ازالة الاتجاه العام كما يلي

$$u_t = Y_t - \pi_0 - \pi_1 T - \pi_2 T^2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (17)$$

ويمكن استخدام عنصر الزمن مع متغيرات تفسيرية أخرى في النموذج.

ب-طريقة الفروق :من خلال هذه الطريقة نتحصل على الفروق من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية لغاية ازالة الاتجاه العام ، فيلاحظ بان الفرق الأول $(\Delta Y= Y_t-Y_{t-1})$ والفرق من الدرجة الثانية،

هو ($\Delta Y_{t(2)}= \Delta Y_t-\Delta Y_{t-1}$) أي أن الفرق من الدرجة الثانية هو فرق الفروق الأولى.

3-وجود النمط المتكرر للتقلبات الموسمية عبر الزمن: قد تكون هناك تقلبات موسمية بشكل منظم على مدار السنة في بعض السلاسل الزمنية على سبيل المثال التقلبات التي تصاحب التغيرات المناخية في، الفصول ولرصد هذه التقلبات ينبغي أن تكون البيانات شهرية أو ربع سنوية وفق تكرار التقلبات، إذا توجد عدت طرق لمعالجة التقلبات الموسمية ومن بين هذه الطرق وأهمها استخداما طريقة التعداد الضريبة وطريقة التعداد الجمعية وطريقة الفروق الموسمية، وبتطبيق الطرق الاحصائية الخاصة بهذا الاختبار والذي بدورة يعطي نتائج افضل من الطريقة التقليدية.

خامساً: طرق معالجة عدم السكون في بيانات السلاسل الزمنية:

لتجنب الآثار التي تنشا عن عدم استقرار السلاسل الزمنية ينبغي معالجة عدم استقرارها من خلال احد الطرق المعروفة التالية[1]:

1-طريقة الفروق :وهي طريقة من أهم طرق تحقيق استقرار بيانات السلسلة الزمنية والتي تقوم على مبدا طرح القيم من بعضها البعض الآخر ونتيجة هذه العملية غالبا ما يتم الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الاصلية وهو ما يعني تقليل التباين وهذه الطريقة غالبا ما تكون صالحة لمجموعة من السلاسل بخلاف الطرق الأخرى التي تضع شروط على السلسلة.

2-طريقة التحويل اللوغاريتمية :وهي من الطرق الرئيسة المعتمدة في العديد من الدراسات الحديثة وذلك من أجل تقليل التباين وعدم السكون، وغالبا ما يتم اللجوء لهذه الطريقة بعد طريقة الفروق، ففي الطريقة اللوغاريتمية يشترط عدم وجود قيم سالبة في بيانات السلاسل الزمنية المعتمدة في النموذج.

سادساً: نموذج الانحدار الذاتي (VAR):

يعد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) من أكثر النماذج القياسية مرونة لتحليل السلاسل الزمنية متعددة المتغيرات ، إذ يوضح هذا النموذج تحليل السلوك الحركي للمتغيرات الاقتصادية والذي يقيس العلاقات المتداخلة بين السلاسل الزمنية أي أنه يعمل على معالجة جميع المتغيرات بصورة مماثلة من خلال جعل كل متغير في معادلة خاصة به بحيث تفسر ذلك المتغير من خلال ارتداداته الزمنية،

1) ضحى محمد السمير ،تحليل الميزان التجاري الاردني باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ،رسالة مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة آل البيت ،الاردن،2019،ص38.

والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى، اي بمعنى يتم معاملة المتغيرات جميعها وادخالها في معادلات بعدد الابطاءات الزمني وبالطريقة نفسها ودون اي شروط مسبقة بعكس طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) التي تعطي تقديرات كفوءة وغير متحيزة ولكن بصيغة مختزلة لنموذج، هيكلي يفسر العلاقات بين المتغيرات عبر الزمن[1]، ومن خصائص نموذج الانحدار الذاتي (VAR) انه لا يتم التميز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، أي أنه عبارة عن نظام من المعادلات لمجموعة من المتغيرات وكل متغير يعبر عنها بدالة خطية للقيم الماضية وقيم المتغيرات الأخرى والقيم العشوائية كل منها يعطي تفسيرات سببية لظواهر اقتصادية ، كما ان التنبؤ في نموذج الانحدار الذاتي (VAR) افضل من تلك التي يتم الحصول عليها من المعادلات الأنية ، كما تستخدم القليل من القيود وفق ما تملية النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى ما تقدمة هذه النماذج من معلومات عن آثار الصدمات الهيكلية التي يقصد بها تقلبات النظام الديناميكي المعتمد والتي تظهرها البواقي الناتجة من المتجهات ذات الانحدار الذاتي ، ولكن هذا النموذج تعرض إلى انتقادات عديدة من أهمها انه يؤدي إلى فقدان درجات الحرية نتيجة استخدام تباطئات عديدة بالإضافة إلى انه غير مبني على النظرية الاقتصادية كما لا يمكن تشبيه البواقي المتحصل عليها بالصدمات الهيكلية، وذلك لأنها تعكس الجزء غير المتوقع الذي يأخذ بنظر الاعتبار المعلومات المتولدة من الحقائق الماضية للمتغيرات الداخلية للنموذج وبذلك لا بد من الانتقال من البواقي القانونية لنموذج الانحدار الذاتي إلى صدمات هيكلية يمكن تحليلها و تفسيرها اقتصاديا بالإضافة إلى استقلالية البواقي للتمكن من استعمال تفكيك مكونات التباين للبواقي[2].

ومن الجدير بالذكر أن نموذج الانحدار الذاتي المقيد يمكنه تقدير كل معادلة على حدى باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية أو طريقة الامكان الاعظم ولكن الاصل في تقدير معلمات نموذج الانحدار الذاتي المقيد (VAR) يتم على أساس سلاسل مستقرة، إذ إن العديد من الدراسات توصلت إلى امكانية تقدير المعلمات باستخدام سلاسل زمنية مستقرة بالمستوى (I=0) لأن استخدام الفروق يؤدي إلى فقدان معلومات مهمه في المدى الطويل ، ويمكن توصيف نموذج الانحدار الذاتي المقيد (VAR) في الصيغة المعيارية بمتغيرين ومن الدرجة P بالمعادلة الآتية[3]:

1) ايمان عبد الرحيم كاظم ،مصدر سابق، ص127-128.
2) عرقوب نبيلة ،محاضرات في النمذجة القياسية باستعمال برنامج Eviews ،جامعة امحمد بوفرة –بومرداس ،الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2020 ،ص70.
3) مولحسأن أيات الله ،بوفرورة صلاح ،محددات الطلب على الواردات الجزائرية من المواد الغذائية للفترة 1990-2011 :تحليل متجه الانحدار الذاتي ،مجلة العلوم الأنسانية ،جامعة محمد خيضر- بسكرة ،العدد47، 2017، ص268.

$$Y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^{1}\, Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^{2}\, Y_{1t} = a_1^0 + U_{1t} \ldots\ldots\ldots (18)$$

$$Y_{2t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^{1}\, Y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}^{2}\, Y_{2t} = a_2^0 + U_{2t} \ldots\ldots\ldots (19)$$

وبصيغة المصفوفة يمكن كتابة النموذج بالشكل الآتي:

$$Y_t = \varepsilon_0 + \sum_{i=1}^{p} \varepsilon i Y_{t-1} + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (20)$$

حيث إن Y_t متجه المتغيرات الداخلية ، ε_0 متجه الثوابت (N*1) ، ε_i مصفوفة المعاملات (N*N) ، P عدد فترات الابطاء ، U_t حد الخطأ :

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y1t \\ Y2t \end{pmatrix} \text{ و } \varepsilon_0 = \begin{pmatrix} a_1^0 \\ a_2^0 \end{pmatrix} \text{ و } \varepsilon_i = \begin{pmatrix} a_{1i}^{1} & a_{1i}^{2} \\ a_{2i}^{1} & a_{2i}^{2} \end{pmatrix} \text{ و } U_t = \begin{pmatrix} U1t \\ U2t \end{pmatrix}$$

بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي المقيد يتطلب تحديد فترة الابطاء الملائمة إذ يتم اختيار أو تحديد درجات الابطاء المثلى التي تقوم على اقل قيمة بالاعتماد على معظم المعايير المذكورة AICوHQ وSC ، إذ يعد معاير اكايك الاكثر استخداما لأنه يهدف إلى تصغير التباين مقارنة بالزيادة في معلمات النموذج حيث تتم المفاضلة بين النماذج بناءا على اصغر قيمة لها وهو يعطى حسب العلاقة الآتية[1]:

$$AIC = \hat{S}^2 EXP\left[2\left(\frac{P+q}{n}\right)\right] \ldots\ldots\ldots\ldots (21)$$

حيث إن (q ،p) تمثل عدد المتغيرات المقدرة في النموذج، كما ان $\partial^2 = \hat{S}^2$ محسوبة بطريقة اعظم احتمال اي تصغير مجموع مربعات البواقي أي أن بقسمة مجموع مربعات البواقي على عدد المشاهدات فقط ، ويمكن صياغة الشكل اللوغاريتمي وفق هذا المعيار بالصورة الآتية[2]:

$$AIC = Ln(\hat{S}^2) + \left[2\left(\frac{P+q}{n}\right)\right] \ldots\ldots\ldots\ldots (22)$$

1) طهيري اسيا ،عزوز احمد ،دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي لمحددات العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 1998-2019، مجلة الاستراتيجية والتنمية ،مجلد 11، العدد2 ، جامعة البويرة ،الجزائر ،2021، ص251.

2) سعيد هتهات ،دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرت التضخم في الجزائر ،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ، 2006، ص169.

وعدل بالصيغة (NAIC=AIC/N) نظرا لإعطائه وزن أكبر للنماذج المستخدمة لأكبر عدد من المشاهدات.

وهو مقياس للجودة النسبية نمذجة احصائية ما المطبقة على مجموعة بيانات ما ،اقترحه الاحصائي الياباني هيدوتسوغو آكاييكي عام 1973.

أما معايير اشوارتز(SC) وهانن كوين (HQ) فقد اقترح التعديلات التالية والتي يمكن توضيحها وفق الصيغ القياسية الآتية[1]:

$$SC=IN/\sum\varepsilon/+\left(\frac{K^2PLOG\,(T)}{T}\right)\ldots\ldots\ldots\ldots(23)$$

$$HQ=IN/\sum\varepsilon/+\left(\frac{2LOG(T)}{T}\right)K^2P\ldots\ldots\ldots\ldots(24)$$

حيث إن:

T :عدد المشاهدات.

K: عدد المعلمات.

P: عدد الفجوات الزمنية.

$\sum\varepsilon$: مصفوفة التباين المشترك لحد الخطأ.

سابعاً: نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR):

يعد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) نموذجا نظريا أكثر من عمليا لأنه يتجاوز النظرية الاقتصادية لذا طور نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) استجابة لافتقاد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لأسس النظرية الاقتصادية كأحد أهم عيوب هذا النموذج ، إذ يسمح نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) بمحاكاة آثار الصدمات على المتغيرات الاقتصادية اي اصبح بالإمكان دمج الهيكل الاقتصادي عن طريق اضافة مجموعة من القيود بما ينسجم مع منطق النظرية الاقتصادية لتفسير،

1) خضير عباس حسين الوائلي، اثر الصدمات الاقتصادية في بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1980-2011)، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ،2012، ص145.

وتقدير نموذج الانحدار الذاتي المقيد (VAR) ، كما يمتاز هذا النموذج بمرونة قوية مقارنة مع النماذج الأخرى، كما يسمح نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) الانتقال من البواقي القانونية لنموذج الانحدار الذاتي إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا[1].

تتمثل الخطوة الأولى في تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) بتقدير الشكل المختزل لنموذج الانحدار الذاتي (VAR) وعلى النحو الآتي[2]:

$$Y_t = \sum_{i=1}^{p} \varepsilon i Y_{t-1} + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (25)$$

حيث إن:

Y_t: متجه المتغيرات الداخلية التي يجب ان تكون مستقلة.

U_t: حدود الخطأ العشوائي للشكل المختزل أو متجه البواقي بحيث يفترض عدم وجود ارتباط ذاتي فيما بينها.

P: عدد فترات الابطاء الزمنية في النموذج والتي يمكن تحديدها وفق معيار اكايك (AIC) وهي الفترة التي تتضمن انعدام وجود ارتباط بين الاخطاء العشوائية أو البواقي في نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

t: المدة الزمنية الجارية.

εi:مصفوفة (n×n) تحتوي على معاملات الانحدار في معادلة الشكل المختزل لنموذج الانحدار الذاتي ، حيث ان n عدد المتغيرات المعتمدة في النموذج.

ومن أجل تحديد الصدمات الهيكلية لابد من تكوين مصفوفة الانتقال S التي تحقق المساواة الآتية:

$$E_t = S\, U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (26)$$

1) بن عمرة عبد الرزاق ،خطوات تطبيق SVAR باستخدام برنامج Eviews ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2021، ص2،(from the web site:- www.researchgate.net/Publication/349118612).

2) امينة مغلاوي وصديق بغداد ،الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على الميزان التجاري الجزائري للفترة (1992-2014):نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR) ،مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 14 ،2018، ص106.

كذلك يمكن تحديد معاملات المصفوفة الانتقال من خلال ثلاثة انواع من القيود الآتية[1]:

1-قيود الاستقلالية الاحصائية: وهي التي تمثل عدم ارتباط الصدمات الهيكلية وعددها هو (n*n-1/2).

2-قيود التوحيد أو التسوية :وهي ترتبط بقيود المساواة (Ω=SŚ) وعددها N حيث ان Ω هي مصفوفة التباين المشترك للخطأ العشوائي.

3-القيود الاقتصادية: وهي تمثل السلوكيات الاقتصادية وعددها (n*n-1/2).

أما شروط معاملات مصفوفة الانتقال وفقا لـPerotti فهي[2]:

1- تثبيت عناصر المصفوفة القطرية وذلك بعطائها قيمة 1.

2- تثبيت بعض العناصر غير القطرية للمصفوفتين A وB وذلك بالاعتماد على منطق النظرية الاقتصادية فعلى سبيل الأمثل كأن نفترض ان احد عناصر البواقي لم يؤثر احدهما بالأخرى في الفترة نفسها أي أن هذا العنصر سيأخذ القيمة صفر ، وأما إذا كان هذا العنصر له تأثير فلا بد من قياس هذا التأثير وإعطاء قيمة للعنصر β_j^i ، $\propto_j^i$ (قيود اقتصادية).

3- كتابة المساواة $E_t = S\ U_t$ بالصورة الآتية:

$$\mathbf{Ae_t = Bu_t}\text{.....(27)}$$

حيث إن

$$S = A^{-1}\ B\text{.....(28)}$$

1) امينة مغلاوي وصديق بغداد ،مصدر سابق ،ص106.
2) عبدالله قوري يحيى ،محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012، مجلة الباحث ،العدد14 ، الجزائر، 2014، ص88.

ثامنا: الخطوات التطبيقية لتقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR):

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات القياسية لهذا الموضوع تبين ان من أهم الخطوات التي يتبعها الباحث لتقدير هذا نموذج يمكن توضيحها كما يأتي[1]:

1- اختبار استقراريه بيانات السلاسل الزمنية.

2- تحديد درجة الابطاء المثلى لنموذج الانحدار الذاتي المقيد VAR.

3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي المقيد VAR.

4- اختبار الجودة والاستقرارية لنموذج الانحدار الذاتي المقيد VAR.

5- تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي SVAR.

6- تحليل دوال الاستجابة الهيكلية.

7-تحليل تجزئة مكونات التباين الهيكلي.

تاسعاً: تحليل ديناميكية السلوك الحركي للنموذج:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحليل وقياس الآثار الديناميكية بين المتغيرات ويتم ذلك من خلال تحليل استجابة هذه المتغيرات لصدمات النموذج ويكون ذلك عن طريق تحليل مكونات تجزئة التباين ودوال الاستجابة النبضية ، ونتيجة للترابط بين بواقي النموذج المختزل فإن أغلب النماذج تعتمد على تجزئة تشولسكي (Cholesky) وذلك من أجل فصل اي صدمة ناشئة في النظام لمتغير واحد ، كما تعتمد تجزئة تشولسكي على الهيكل التراجعي في النموذج بحيث أن أي تغيير يتأثر بصورة متزامنة فقط بالمتغيرات التي تسبقه في الترتيب ، بالإضافة إلى لما سبق فإن نتائج التحليل حساسة بصورة دقيقة جدا لترتيب المتغيرات المعتمدة في النموذج المقدر[2].

بعد التأكد من صلاحية النموذج وتجاوزه الاختبارات القياسية والتعبير عن المتغيرات فإنه يمكن استعماله لدراسة وتحليل مختلف العلاقات المحتمل وجودها فيما بين المعلمات وبذلك يمكن استخدام أدوات تحليل خاصة تنفرد بها نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وهي كما يأتي:

1) بن عمرة عبد الرزاق ،مصدر سابق ،ص3.

2) محمد العقاب وحمايدي صديق ،محددات الإنفاق العام في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة ،مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ،المجلد 3، العدد 2،الجزائر، 2019، ص89.

1- دوال الاستجابة النبضية : وهي تساعد على اكتشاف مختلف العلاقات بين متغيرات النظام أو النموذج والتفاعلات المتشابكة التي تحدث فيما بين المتغيرات الدراسة، كما تبين هذه الدوال الآثار التي تخلفها الصدمة على قيم متغير من متغيرات الدراسة في النموذج وفي لحظة معينة على القيم الحالية والمستقبلية للمتغير نفسه وباقي قيم المتغيرات الأخرى المعتمدة في النموذج[1].

هناك طريقتين لقياس الآثار الديناميكية للصدمة ، اولها قياس آثار الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد (VAR)، وثانيهما قياس آثار الصدمة بمقدار وحدة واحدة (SVAR)، إذ يتم تقدير دوال الاستجابة النبضية من خلال تحويل معادلة النموذج المختزل إلى نموذج متجه المتوسطات المتحركة وفقا لما يأتي[2]:

$$\Delta Y_t = \propto + \sum_{i=0}^{n} Ai\ U_{t-i} = \propto + A_0 U_t + A_1 U_{t-1} \ldots\ldots (29)$$

حيث إن:

Ai :مصفوفة معاملات الأنموذج.

U_t :متجه حدود الخطأ العشوائي

من المعادلة اعلاه يتضح أن (ΔY_t) يعتمد على حدود الخطأ فقط، فعلى سبيل المثال المعامل A_0 يمثل آثار الصدمة U_t في الفترة (t) على (ΔY_t) ، بينما يمثل المتغير A_1 آثار الصدمة U_{t-1} في الفترة (t-1) على (ΔY_{t-1}) بعد فترة زمنية واحدة وهكذا يتم انتقال أثر الصدمة وهذا حسب معيار تشولسكي.

2- تحليل تجزئة مكونات التباين : يعكس هذا التحليل أهمية المتغيرات العشوائية غير المتنبأ بها في النموذج يتم قياس أثر الصدمات عبر الزمن في متغيرات النموذج من خلال تقسيم تباين الخطأ لكل متغير إلى اجزاء متعددة كل واحد منها يعكس متغير من المتغيرات المعتمدة في النموذج ، وقد يعكس الاختبار الكمي آثار المتغيرات الداخلية على المتغيرات الخارجية (المعتمدة) بالإضافة إلى انه يعكس،

1) حنان بن عوالي ،استخدام انموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين الإستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،المجلد 16 ،العدد22،الجزائر، 2020، ص313.
2) نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة على الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2011،مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ،السنة 8 ،العدد 22،العراق، 2012 ،ص12.

حجم التغير في المتغير خلال الفترة (t) نتيجة لصدمة في المتغيرات الأخرى والمتغير نفسة[1].

أما طريقة تقدير مكونات التباين من خلال الصدمات التي يتعرض لها المتغير المعتمد في النظام وهي كما يلي[2]:

$$\sum_{i=0}^{n} A^2_{ij,k} \ldots\ldots\ldots (30)$$

حيث إن: k=0، 1، S.....2

فيما يتم قياس الأهمية النسبية للمتغير (j) لتفسير التغير في المتغير (i) خلال فترات زمنية عن طريق المعادلة الآتية:

$$r^2_{i,j,s} = 100 \left[\frac{\sum_{k=0}^{s-1} A^2_{J,I,K}}{\sum_{U=1}^{N} \sum_{K=0}^{S-1} A^2_{I,U,J}} \right] \ldots\ldots\ldots\ldots (31)$$

حيث إن :u = الصدمة الهيكلية ، N=عدد صدمات الهيكلية لمشاهدات النموذج.

عاشراً: توصيف متغيرات الدراسة:

سيتم في هذه الدراسة استخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لدراسة الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية على الاستقرار الاقتصادي في العراق، وقد تم الاعتماد على المتغيرات الأساسية التي تعكس مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مع أدوات السياسة المالية ومكوناتها الأساسية المؤثر على الاستقرار الاقتصادي، كما تم الاعتماد على المتغيرات بما ينسجم مع منطق النظرية الاقتصادي والدراسات الاقتصادية وهي كالآتي:

اولاً:- المتغيرات المستقلة (الصدمات المالية) وتتمثل في الآتي:-

1- النفقات العامة ومكوناتها (الانفاق العام والانفاق الجاري والانفاق الاستثماري)
2- الإيرادات العامة ومكوناتها (الايرادات العامة والايرادات النفطية والايرادات الضريبية)

1) نوال محمود حمود ،استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم ،مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد4،العدد7،العراق،2011،ص12.
2) ايمان عبد الرحيم كاظم، مصدر سابق ،ص130.

ثانياً:- المتغير التابع أو المعتمدة (الاستقرار الاقتصادي) ويتمثل في الآتي:-

1- معدل البطالة.
2- معدل الرقم القياسي للأسعار المعبر عن معدل التضخم.
3- النمو الاقتصادي.
4- معدل نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي.

والجدول الآتي يوضح المتغيرات التي اعتمدت في الدراسة وذلك بعد تحويلها إلى الصيغة اللوغاريتمية وفق برنامج Eviews10 وكما يأتي:

الجدول (8) المتغيرات المعتمدة في الدراسة

الرمز	المتغيرات
المتغيرات التابعة أو المعتمدة	
CPI100_2007	يمثل التضخم
UN	يمثل معدل البطالة
GROTH	يمثل النمو الاقتصادي
TBGDP	يمثل نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي
المتغيرات الداخلية أو المستقلة	
LOGRP	يمثل لوغاريتم الإيرادات العامة
LOGRT	يمثل لوغاريتم الإيرادات الضريبية
LOGROIL	يمثل لوغاريتم الإيرادات النفطية
LOGGP	يمثل لوغاريتم النفقات العامة
LOGGI	يمثل لوغاريتم النفقات الإستثمارية
LOGGC	يمثل لوغاريتم النفقات الجارية

بالإضافة إلى ذلك تم الاعتماد على البيانات السنوية التي تغطي الفترة 1990-2021 وذلك لمقارنة السنوات المجحفة مع الانفتاح على العالم الخارجي والازدهار الاقتصادي بعد 2003، حيث يمكن صياغة النموذج العام للدراسة بصورة معادلة وعلى النحو الآتي:

$$Axt = Ă_1X_{t-1}+\ldots\ldots+ Ă_1X_{t-i}+U_t\ldots\ldots\ldots\ldots(32)$$

حيث إن :

X_t: (LOGGP، LOGGC، LOGGI، LOGRP ، LOGRT ، LOGROIL) وهو متجه المتغيرات الداخلية المتمثلة في النموذج، أما المتغيرات المعتمدة فهي (UN)، (GROTH)، (CPI100-2007)، (TBGDP) ، علما ان (CPI100-2007) يمثل الرقم القياسي العام للأسعار في سنة الأساس 2007.

وبعد توصيف الصياغة القياسية للمتغيرات المعتمدة في الدراسة لابد من اجراء اختبار استقراريتها والتأكد من أنها لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي الوقوع في فخ الانحدار الزائف، إذ تم اجراء اختبار الاستقراريه وفق معيار ديكي فوللر المطور (ADF) ومعيار فيلبس بيرون (PP) وفق برنامج Eviews10 وهي كما يأتي:

الجدول (9) يوضح اختبار الاستقراريه للسلاسل الزمنية التابعة في النموذج

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		GROWTH	UN	CPI100_2007	TBGDP
With Constant الحد الثابت فقط	t-Statistic	-10.3684	-2.0912	-0.1965	-2.8430
	Prob.	***0.0000***	***0.2493***	***0.9289***	***0.0640***
		***	n0	n0	*
With Constant & Trend مع الحد الثابت والاتجاه العام	t-Statistic	-15.0350	-2.2771	-1.9237	-3.9148
	Prob.	***0.0000***	***0.4332***	***0.6182***	***0.0234***
		***	n0	n0	**
Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والاتجاه العام	t-Statistic	-8.5373	-0.2651	1.4597	-2.1962
	Prob.	***0.0000***	***0.5824***	***0.9611***	***0.0291***
		***	n0	n0	**

At First Difference

		d(GROWTH)	d(UN)	d(CPI100_2007)	d(TBGDP)
With Constant الحد الثابت فقط	t-Statistic	-55.0984	-5.3783	-2.0924	-7.2904
	Prob.	***0.0001***	***0.0001***	***0.0049***	***0.0000***
		***	***	**	***
With Constant & Trend مع الحد الثابت والاتجاه العام	t-Statistic	-53.4114	-5.3049	-2.0574	-6.8130
	Prob.	***0.0000***	***0.0009***	***0.5475***	***0.0000***
		***	***	n0	***
Without Constant &	t-Statistic	-47.3961	-5.4599	-1.3847	-6.5084

Trend بدون الحد الثابت والاتجاه العام	***Prob.***	***0.0000***	***0.0000***	***0.1509***	***0.0000***
		***	***	n0	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
		GROWTH	UN	CPI100_2007	TBGDP
With Constant الحد الثابت فقط	t-Statistic	-3.9379	-2.0504	-0.6057	-2.8020
	Prob.	***0.0057***	***0.2650***	***0.8549***	***0.0696***
With Constant & Trend مع الحد الثابت والاتجاه العام		***	n0	n0	*
	t-Statistic	-4.3241	-2.2566	-2.7735	-4.8094
	Prob.	***0.0103***	***0.4437***	***0.2171***	***0.0029***
		**	n0	n0	***
Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والاتجاه العام	t-Statistic	-3.0711	-0.2482	0.5671	-2.1118
	Prob.	***0.0035***	***0.5886***	***0.8331***	***0.0353***
		***	n0	n0	**
At First Difference					
		d(GROWTH)	d(UN)	d(CPI100_2007)	d(TBGDP)
With Constant الحد الثابت فقط	t-Statistic	-3.6098	-5.3791	-2.2608	-6.3261
	Prob.	***0.0130***	***0.0001***	***0.0009***	***0.0000***
		**	***	***	***
With Constant & Trend مع الحد الثابت والاتجاه العام	t-Statistic	-6.5936	-5.3084	-2.2170	-6.1913
	Prob.	***0.0001***	***0.0009***	***0.0063***	***0.0001***
		***	***	*	***
Without Constant & Trend بدون الحد الثابت والاتجاه العام	t-Statistic	-3.6921	-5.4585	-1.3847	-6.4003
	Prob.	***0.0007***	***0.0000***	***0.1509***	***0.0000***
		***	***	n0	***
Notes: (*) Significant at the 10% ،(**)Significant at the 5% ،(***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant					
-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.					

يوضح الجدول (9) اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات المعتمدة في النموذج وذلك حسب اختبار فيلبس-بيرون، إذ يتضح بأن النمو الاقتصادي مستقرا في المستوى سواء كان ذلك مع الحد الثابت فقط أم مع الحد الثابت والاتجاه العام أو بدون الحد الثابت والاتجاه العام وعند مستوى معنوية 10%، أي أن السلسة متكاملة من الدرجة الصفرية (I=0)، أما معدل التضخم ومعدل البطالة فلم يعدان مستقران في المستوى سوى مع الاتجاه العام أو بدون الاتجاه العام والحد الثابت، في حين استقر معدل الميزان التجاري في المستوى بدون الحد الثابت والاتجاه العام وعند مستوى معنوية 5%،

أي أن السلسة متكاملة من الدرجة (I=0)، وكان لابد من اخذ الفروق الأولى للسلاسل أو المتغيرات معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدل التضخم وتبين ان معدل التضخم استقر مع الحد الثابت أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى (I=1)، أما معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة فإنهما استقرا عن المستوى 1% وهذا لا يعني أنها لم تكن معنوية عند مستوى 5% ولكن هذه الطريقة تأخذ اقل قيمة عند مقارنة t الجدولية مع المحتسبة وبالتالي فإن السلسلتان متكاملتان من الدرجة الأولى (I=1).

إن اختبار ديكي فوللر المطور لم يعد مختلف كثيرا عن اختبار فيبلس –بيرون في اختبار السلسلة الزمنية، إذ يبن هذا الاختبار بأن معدل النمو الاقتصادي مستقر في المستوى ومع الحد الثابت والاتجاه العام وعند مستوى معنوية 5%، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الصفرية (I=0)، كذلك استقر معدل الميزان التجاري في المستوى وبدون الحد الثابت والاتجاه العام وعند مستوى معنوية 5%، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الصفرية (I=0)، أما معدل التضخم والبطالة فلم يستقران عند المستوى وكان لابد من اخذ الفروق من الدرجة الأولى لهما، وذلك من أجل جعلهما مستقرين التخلص من الانحدار الزائف، إذ يتضح أن السلسلتان استقرت عند الفروق الأولى سواءً مع الاتجاه العام والحد الثابت أو بدون الاتجاه العام والحد الثابت، عند مستوى معنوية 10% لمعدل التضخم و1% لمعدل البطالة، والجدول (10) يوضح ذلك وكما يأتي:-

الجدول (10) اختبار الاستقراريه للسلاسل الزمنية المستقلة في النموذج

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level

		LOGGP	LOGRP	LOGGI	LNGC	LOGRT	LOGROIL
With Constant	t-Statistic	-3.4861	-1.8742	-2.3800	-3.5472	-1.8605	-3.4305
	Prob.	*0.0153*	*0.3395*	*0.1553*	*0.0132*	*0.3456*	*0.0174*
		**	n0	n0	**	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1428	-0.6045	-1.4016	-1.2650	-3.6570	-0.8294
	Prob.	*0.9048*	*0.9716*	*0.8405*	*0.8780*	*0.0410*	*0.9517*
		n0	n0	n0	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.1502	1.8268	1.1881	2.1087	0.9358	1.7384
	Prob.	*0.9908*	*0.9814*	*0.9361*	*0.9899*	*0.9029*	*0.9776*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

		At First Difference					
		d(LOGGP)	d(LOGRP)	d(LOGGI)	d(LNGC)	d(LOGRT)	d(LOGROIL)
With Constant	t-Statistic	-6.4987	-4.7978	-8.4006	-5.7635	-10.1435	-4.8532
	Prob.	*0.0000*	*0.0006*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0005*
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.9101	-8.2685	-16.4955	-7.2519	-15.3974	-5.7989
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0003*
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4268	-3.9207	-7.2191	-4.8465	-8.0460	-4.0913
	Prob.	*0.0000*	*0.0003*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0002*
		***	***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level

		LOGGP	LOGRP	LOGGI	LNGC	LOGRT	LOGROIL
With Constant	t-Statistic	-3.0754	-1.8255	-3.0956	-2.3730	-2.0636	-2.9189
	Prob.	*0.0394*	*0.3617*	*0.0377*	*0.1572*	*0.2599*	*0.0546*
		**	n0	**	n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.1861	-0.6935	-0.4029	-1.5075	-3.6570	-1.0530
	Prob.	*0.8954*	*0.9648*	*0.9827*	*0.8052*	*0.0410*	*0.9211*
		n0	n0	n0	n0	**	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.1842	2.1781	1.8518	2.1891	0.8021	2.2212
	Prob.	*0.9914*	*0.9914*	*0.9822*	*0.9916*	*0.8805*	*0.9922*
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(LOGGP)	d(LOGRP)	d(LOGGI)	d(LNGC)	d(LOGRT)	d(LOGROIL)
With Constant	t-Statistic	-6.5714	-4.8001	-8.5607	-5.7648	-7.9601	-4.8487
	Prob.	*0.0000*	*0.0006*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0005*
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.8076	-5.6244	-10.3478	-6.5791	-7.9644	-5.4584
	Prob.	*0.0000*	*0.0004*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0006*
		***	***	***	***	***	***
Without Constant &	t-Statistic	-5.3386	-3.8679	-7.5065	-4.7661	-7.7664	-4.1061

Trend	Prob.	0.0000	0.0004	0.0000	0.0000	0.0000	0.0002
		***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يتضح من الجدول (9) بأن اختبار استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة في النموذج وذلك حسب اختبار فيلبس-بيرون إذ يتضح بان الإنفاق العام والنفقات الجارية والإيرادات النفطية كان مستقرا في المستوى مع الحد الثابت فقط وعند مستوى معنوية 5% أي أن السلسة متكاملة من الدرجة الصفرية (I=0) ولكن الإيرادات الضريبية كانت مستقرة مع الحد الثابت والاتجاه العام وعند مستوى معنوية 5% أي أن السلسة متكاملة من الدرجة الصفرية (I=0) وهو ما يعني ان السلاسل الزمنية خالية من جذر الوحدة، أما الإيرادات العامة والنفقات الإستثمارية فلم يعدان مستقران في المستوى سواء مع الاتجاه العام أو بدون الاتجاه العام، فكان لابد من اخذ الفروق الأولى للسلاسل أو المتغيرات الإيرادات العامة والنفقات الإستثمارية وتبين انهما مستقرة، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى (I=1) .

فيما بين اختبار ديكي فوللر المطور بان النفقات العامة والنفقات الإستثمارية استقرت في المستوى ومع الحد الثابت فقط وعند مستوى معنوية 5%، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الصفرية (I=0)، وكذلك استقر معدل الإيرادات الضريبية في المستوى ولكن مع الاتجاه العام والحد الثابت وعند مستوى معنوية 5%، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الصفرية (I=0) وخالية من جذر الوحدة، أما الإيرادات النفطية فأنها مستقرة في المستوى ولكن مع الحد الثابت فقط وبمستوى معنوية 10%، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الصفرية (I=0) وخالية من جذر الوحدة، وأما معدل الإيرادات العامة والنفقات الجارية فلم يستقران عند المستوى وكان لابد من اخذ الفروق لهما من الدرجة الأولى وذلك من أجل جعلهما مستقرين ولا يعانون من جذر الوحدة، إذ تبين ان السلسلتان استقرت عند الفروق الأولى سواء مع الاتجاه العام والحد الثابت أو بدون الاتجاه العام والحد الثابت عند مستوى معنوية 1%، أي أن السلسلتين متكاملة من الدرجة الأولى (I=0) ولا تعاني من جذر الوحدة الذي يولد الانحدار الزائف.

المبحث الثاني الإطار العملي لتحليل نتائج المتغيرات المعتمدة في الدراسة

أولاً:-نموذج قياس الآثار الديناميكية لصدمة النفقات العامة والإيرادات العامة في معدل التضخم:-

1-تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR(Vector Autoregression Estimates) لصدمة الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في معدل التضخم:-

في التحليل الاقتصادي القياسي يكون لفترة التأخير التي ينبغي تضمينها في النموذج تأثير كبير على نتيجة التحليل وبالتالي يصبح من الضروري تضمين فترة التأخير الأمثل في تفسير النموذج وقبل إجراء تحليل نموذج الـ (VAR) للمتغيرات الأنموذج يتطلب علينا معرفة درجة الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات ، وبعد إجراء هذا الاختبار كانت النتائج موضحة كما في الجدول (11) إذ يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى بشكل أساسي على معيار اكايك (AIC) و معيار شوارتز (SC) ومعيار هانان– كوين (HQ) ومعيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) ومعيار LR إذ يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تحتوي على اقل قيمة لهذه المعايير الإحصائية ويوضح ذلك الجدول الآتي وكما يأتي:-

الجدول (11) درجة الابطاء المثلى للنموذج المقدر صدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CPI100_2007 LOGGP LOGRP
Exogenous variables: C
Date: 10/11/22 Time: 23:30
Sample: 1990 2021
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-220.3310	NA	587.0874	14.88873	15.02885	14.93356
1	-107.9688	194.7611	0.599943	7.997919	8.558398*	8.177221
2	-95.98187	18.37993*	0.502294*	7.798791*	8.779630	8.112570*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

(*) تشير إلى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية عند مستوى (5%).
-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

ومن خلال الجدول (11) يتضح أن عدد فترات الإبطاء المثلى هي فتره واحدة بالاعتماد على معظم المعايير المذكورة AICوHQ وLR وFPE التي تحتوي اقل قيمة لمعيار AIC (7.7)وHQ (8.11) وLR (18.3) وFPE (0.50) وهي التي تقابل فترة الإبطاء الثانية وعليه سيتم الاعتماد على فترة الإبطاء المثلى المعتمدة في النموذج وهي (h=2) إذ كانت احصاءات الاختبار LR معنوية عند مستوى معنوي 5%،

أما احصاءات SC فقد اشارات إلى أن فترة الابطاء المثلى هي (1) فترات، وبما أن الفترة (2) كانت معنوية في أغلب المقاييس للنموذج المقدر لذا سيتم الاعتماد عليها في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الـ(VAR)، وأما لمعرفة فيما إذا كان النموذج يحقق شرط الاستقراريه يمكننا الاستعانة بالشكل البياني (28) الآتي:-

الشكل (32) استقراريه النموذج المقدر لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

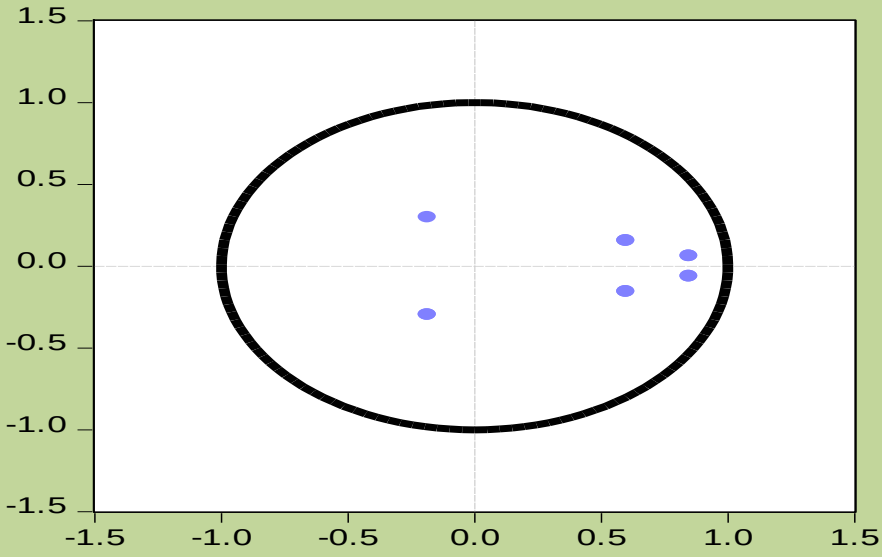

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

إذ يتضح من الشكل (32) البياني اعلاه بأن جميع الجذور تقع داخل حدود الدائرة الواحدة وليس خارجها فضلا عن أن جميع المعاملات اصغر من الواحد الصحيح وبالتالي يمكن اعتماد هذا النموذج مستقر ديناميكيا وهو ما يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

وأما بعد معالجة استقراريه السلاسل الزمنية نتجه إلى تقدير ثم تحليل نموذج الـ(VAR) ، وبعد تقدير النموذج كانت النتائج موضحة في المعادلة وحسب جدول الملحق (1) وكما يأتي:-

CPI100_2007 = 1.442*CPI100_2007(-1) - 0.547*CPI100_2007(-2) + 3.357*LOGGP(-1) - 0.458*LOGGP(-2) - 2.292*LOGRP(-1) + 1.837*LOGRP(-2) - 28.099

t-Statistic [8.173]، [-3.616] ، [0.793] ، [-0.169] ، [-0.548]، [0.626] ، [-1.396]

R-squared (0.995967) & Adjusted R-squared (0.994914) & Durbin-Watson stat (1.658101) F-statistic (946.5560)

من أجل توضيح العلاقة بين صدمة الإنفاق الحكومي (LOGGP) والإيرادات العامة (LOGRP) وبين الرقم القياسي للأسعار (التضخم) تم تقدير العلاقة اعلاه بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية مع تجاوز الاختبارات الاحصائية والقياسية، إذ بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (GP) في السنة الأولى نحو 3.357 وكانت T المحسوبة البالغة 0.793 ،مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم بمقدار 3.35%، أما قيمة المعلمة المقدرة للأنفاق الحكومي في السنة الثانية بلغت نحو 0.458- وكانت T المحسوبة البالغة 0.169- ،أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تراجع التضخم بمقدار،

0.45-%، فيما بلغت قيمة المعلمة المقدرة لصدمة للإيرادات العامة (RP) في السنة الأولى نحو 2.292- وكانت T المحسوبة البالغة 0.548- ، أي أن زيادة الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تراجع معدل التضخم بمقدار 2.29-%، أما قيمة المعلمة المقدرة للإيرادات العامة في السنة الثانية بلغت نحو 1.837 وكانت T المحسوبة البالغة 0.626 ، أي أن زيادة الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى نمو معدل التضخم بمقدار 1.83% ، وذلك يعزى إلى تراجع معدل الضرائب ونمو معدل الإيرادات الأخرى لا سيما النفطية التي تشكل الجزء الاعظم من الإيرادات العامة، فيما اوضح معامل التحديد (R^2) بانه بلغ 99% ، أما معامل التحديد المصحح فقد بلغت قيمته 99% من التغيرات الحاصلة في ارتفاع الرقم القياسي العام للأسعار (التضخم) نتيجة التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة والباقي 1% يعزى إلى عوامل أخرى غير معتمده في النموذج ، كما ان قيمة احصائية فيشر (Fc>Ft) معنوية احصائيا.

إن اجتياز النموذج للاختبارات الاحصائية والقياسية لا يعني قبوله من وجهة نظر النظرية الاقتصادية ولكن الأهم من ذلك انسجام اشارة المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية ، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه كانت اشارة المعلمة منسجماً وفق النظرية الاقتصادية في السنة الاولى، فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي سلك سلوكا ايجابيا إذ الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس زيادة مستوى الأسعار (التضخم) بنسبة 3% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تنشيط الطلب الكلي خلال فترة الدراسة ادى إلى تفاقم معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي فقد انخفضت القوه الشرائية للنقود بشكل لافت للنظر ومشخصا من الناحية الاقتصادية وخاصة خلال التسعينيات القرن الماضي وبداية التحرير الاقتصادي بعد عام 2003 إذ تغير النظام النقدي واصبح هناك نظاما جديدا اخذ منحنى مختلف عن النظام النقدي السابق.

إذ إن السياسة التوسعية في النفقات العامة لها آثار في ارتفاع المستوى العام للأسعار وخاصة في الاقتصادات التي تتميز بانعدام مرونة الجهاز الإنتاجي، فمن ناحية المبدأ تتأثر النفقات العامة في التغيرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار لأن زيادة الأسعار تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يستوجب زيادة مستوى الإنفاق العام تجاه الخدمات العامة التي ينبغي على الحكومة القيام بها ، كما ينبغي ان تنفق الحكومة بشكل مباشر من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الإستثمار ، وكما تنفق الحكومة من أجل إعادة توزيع الدخل القومي ومع ذلك تعد زيادة النفقات العامة شكلا من اشكال التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ، أما عملية تخفيض النفقات العامة يساهم للحد من الضغوط التضخمية ولكن من الناحية الواقعية يصعب تخفيض النفقات العامة مما يعكس اثرا محدودا على التضخم وغالبا ما يتم استهداف الطلب الكلي للحد من الضغوط التضخمية من خلال رفع معدل الضرائب على الدخول بدلا من تخفيض النفقات العامة.

يتضح مما سبق أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم ما زال محل جدل بين الاقتصاديين إذ هناك فريق منهم يرى أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يعزز التضخم في حين يرى الفريق الآخر ان الضغوط التضخمية هي التي تولد زيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة انخفاض القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية للنقود،

وبالتالي يزداد الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في القيمة الحقيقية للأنفاق الحكومي العام في أغلب الدول سوى كانت نامية ام متقدمة بصرف النظر عن هيكلها الاقتصادي والاجتماعي[1].

2-تقدير النموذج الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR):

بعد التأكد من استقرار نموذج (VAR) من خلال اختبار الدائرة الاحادية التي توضح أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة ما يعني ان النموذج مستقر ولا يعاني من المشاكل الاحصائية، وبالتالي يمكننا الانتقال من النموذج العادي أو القانوني (VAR) إلى الهيكلي (SVAR) وإلى حساب وتقدير قيم مصفوفتي الانتقال (S) والتي تسمح لنا بتقدير دوال الاستجابة النبضية ويمكن تلخيص نتائج نموذج SVAR كما يأتي:

الجدول (12) نموذج SVAR لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

Estimated A matrix:		
1.000000	0.000000	0.000000
-0.028518	1.000000	0.000000
0.006457	-0.906961	1.000000
Estimated B matrix:		
4.483287	0.000000	0.000000
0.000000	0.521089	0.000000
0.000000	0.000000	0.221488
Estimated S matrix:		
4.483287	0.000000	0.000000
0.127854	0.521089	0.000000
0.087010	0.472608	0.221488

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد الملحق (2).

إن هدف نموذج SVAR هو تقدير مصفوفة الانتقال (s) لاكتشاف الآثار الديناميكية للصدمات، ومن وجهة النظر الاقتصادية البحث عن تقدير أثر صدمة هيكلية ولم يتسنى ذلك احصائيا الا بتقييم دوال الاستجابة النبضية عن طريق محاكاة الصدمة التي ستنتقل في نفس اللحظة إلى متجه البواقي القانونية بواسطة مصفوفة الانتقال (S) والتي تسمح بإيجاد عوامل النموذج الهيكلي وتباينه، ولكن بعد ذلك تسمح ديناميكية النموذج القانوني الحصول على قيمة المتغيرات في كل نبضة تلي الصدمة الأولية و نتيجة هذا التحول يتم الحصول على كل الاستجابات الديناميكية لكل المتغيرات نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة، وكما يسمح تحليل تجزئة التباين للأخطاء بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات قيد الدراسة، إذ تم تحديد نموذج (SVAR) لاكتشاف الصدمات الهيكلية باستخدام مخطط المنهج التكراري الذي اقترحه سيمز (Sims) عام 1980 حيث يتم جعل المصفوفة A على شكل مثلث سفلي.

3-تقدير دوال الاستجابة النبضية للنموذج (IRF)//

توضح دوال الاستجابة النبضية الأثر الذي تخلفه صدمة في متغيره من متغيرات النظام المدروس في،

1) عبد الجاسم عباس على الله الخالدي وعدنان داود محمد العذاري ،الاثر القياسي للمؤشرات المالية في الاستقرار الاقتصادي ،ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2022،ص105-107.

فترة معينه على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المتغيرة وباقي المتغيرات قيد الدراسة، وكما تساعد على كشف وتوضيح مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين قيم متغيرات الدراسة وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (13) دالة الاستجابة النبضية لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

Accumulated Response of CPI100_2007:

Period	CPI100_2007	LOGGP	LOGRP
1	4.483287	0.000000	0.000000
2	11.18131	0.666166	-0.507779
3	18.79198	2.332578	-0.864081
4	26.50464	4.905645	-0.715525
5	33.86856	8.417441	-0.107001
6	40.66644	12.76383	0.901955
7	46.81199	17.75882	2.215514
8	52.29358	23.19881	3.726304
9	57.13864	28.88090	5.342593
10	61.39257	34.62314	6.990263

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (4).

إن الاثر القصير والمتوسط الأجل لصدمات السياسة المالية يتم الحصول عليه عن طريق الاستجابة النبضية للصدمة ، فالأثر قصير الأجل يتم الحصول عليه من خلال قياسه بعد سنة واحدة من حدوث الصدمة، أما الاثر في الأجل المتوسط فيكون بعد ثلاث سنوات ، إذ يوضح الجدول (13) استجابة التضخم لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، كما نلاحظ أن استجابة معدل التضخم للصدمة غير المتوقعة في المتغير نفسه يكون موجبا دائما ولكنه يميل إلى الارتفاع خلال الفترة المتوقعة ، أما استجابة معدل التضخم لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في الإنفاق العام لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير ثم تبدا بالارتفاع وبشكل موجب في الأجل المتوسط والطويل من مجال التنبؤ وهذا يعكس أثر المتغير على التضخم في الأجل الطويل، أما استجابة معدل التضخم لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات العامة لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم بعدها سيكون تأثيرها سالبا خلال الفترة المتوسطة من مجال التنبؤ ثم تصبح موجبة في الأجل الطويل ومتزايدة وهذا ما يعكس أثر الإيرادات في معدل التضخم في الأجل الطويل من مجال التنبؤ نتيجة توجيهها نحو الإنفاق الإستهلاكي، حيث نجد أن صدمة النفقات العامة تكتسي أهمية كبيرة في تفسير التقلبات في الأسعار مقارنة بالصدمات الناتجة عن الإيرادات العامة، والشكل الآتي يوضح دوال الاستجابة النبضية وكما يأتي:

الشكل (33) دوال الاستجابة النبضية لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

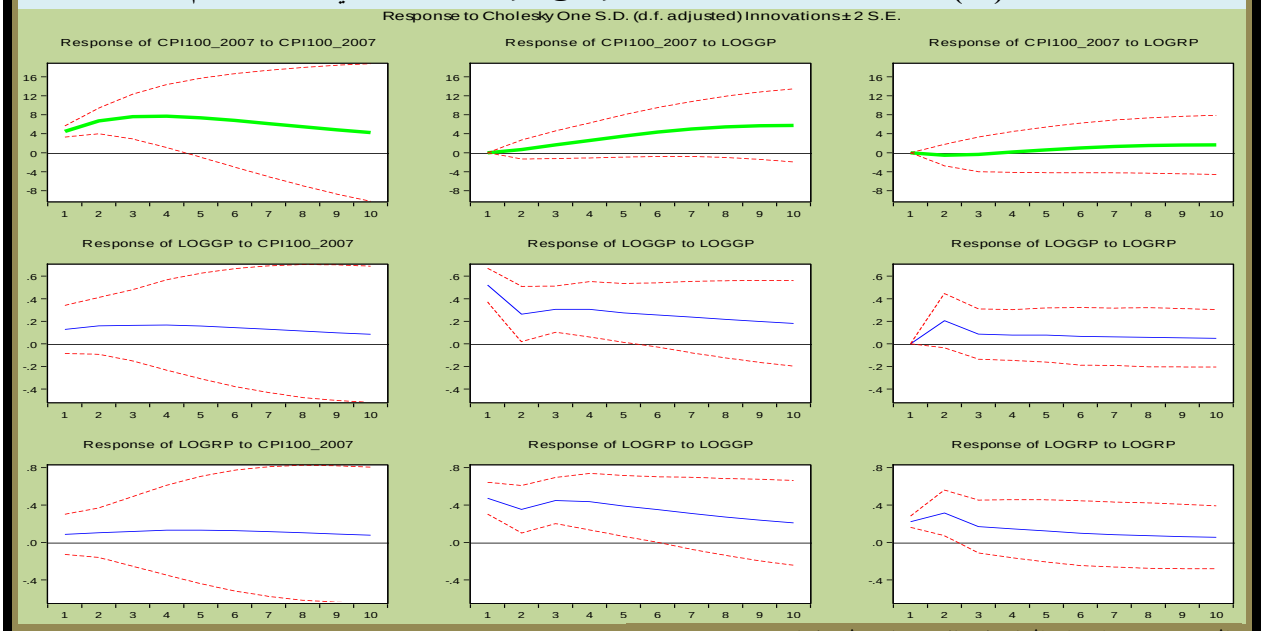

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يتضح من الشكل (29) اعلاه في القسم العلوي الملون باللون الأخضر استجابة معدل التضخم لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بالمتغير نفسه أو احد المتغيرات الأخرى النفقات العامة والإيرادات العامة، كما يلاحظ أنه لم يكن هناك استجابة اولية في الفترة الأولى ولكن بعد الفترة الأولى حتى العاشرة لوحظ استجابة إيجابية لمعدل التضخم لصدمات الإنفاق العام والإيرادات العامة، أما الجزء الآخر فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل التضخم والمتغير نفسه ومتغير الإيرادات العامة، إذا إن الإنفاق الحكومي مرتبط بمعدل الإيرادات وخاصه النفطية منها، وأما الجزء الاخير فيوضح استجابة الإيرادات العامة لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل التضخم ومتغير الإنفاق العام أو المتغير نفسه.

4-جدول تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ للنموذج(FEDV)//

يوضح الجدول (13) والملحق (4) نتائج تحليل مكونات التباين لأخطاء التنبؤ الخاصة بمعدل التضخم المتولد من الصدمات التي تحدث في الإنفاق الحكومي العام والإيرادات العامة، إذ يلاحظ من جدول تحليل التباين أن معدل التضخم يفسر 100% من مكونات التباين في التضخم في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه، ومن ثم يأخذ بالتراجع حتى يصل إلى 69.514% بعد مرور 10 سنوات، أما متغير الإنفاق الحكومي فإنه لا يفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل التضخم في السنة الأولى ولكن في السنة الثانية فإنه يفسر 0.675%من مكونات التباين ويستمر بالزيادة ليصل إلى 28.512% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة فهو المتغير ذات التأثير الاقوى على معدل التضخم،

الجدول (14) تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

Variance Decomposition of CPI100_2007:

Period	S.E.	CPI100_2007	LOGGP	LOGRP
1	4.483287	100.0000	0.000000	0.000000
2	8.103392	98.93152	0.675820	0.392659
3	11.24683	97.14961	2.546191	0.304203
4	13.87873	94.67953	5.109245	0.211225
5	16.11054	91.15727	8.543304	0.299427
6	18.04632	86.83932	12.60946	0.551219
7	19.75127	82.17548	16.92206	0.902454
8	21.26115	77.56560	21.15063	1.283763
9	22.59225	73.29396	25.05727	1.648767
10	23.75276	69.51431	28.51291	1.972777

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (4).

أما متغير الإيرادات العامة لا يفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل التضخم في السنة الأولى للتنبؤ ولكن في السنة الثانية يفسر 0.392% من مكونات التباين ويستمر بالتزايد ليصل إلى 1.972% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة، والشكل (34) يوضح تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكل متغير مع نفسه ومع المتغيرات الأخرى.

الشكل (34) تحليل مكونات التباين لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

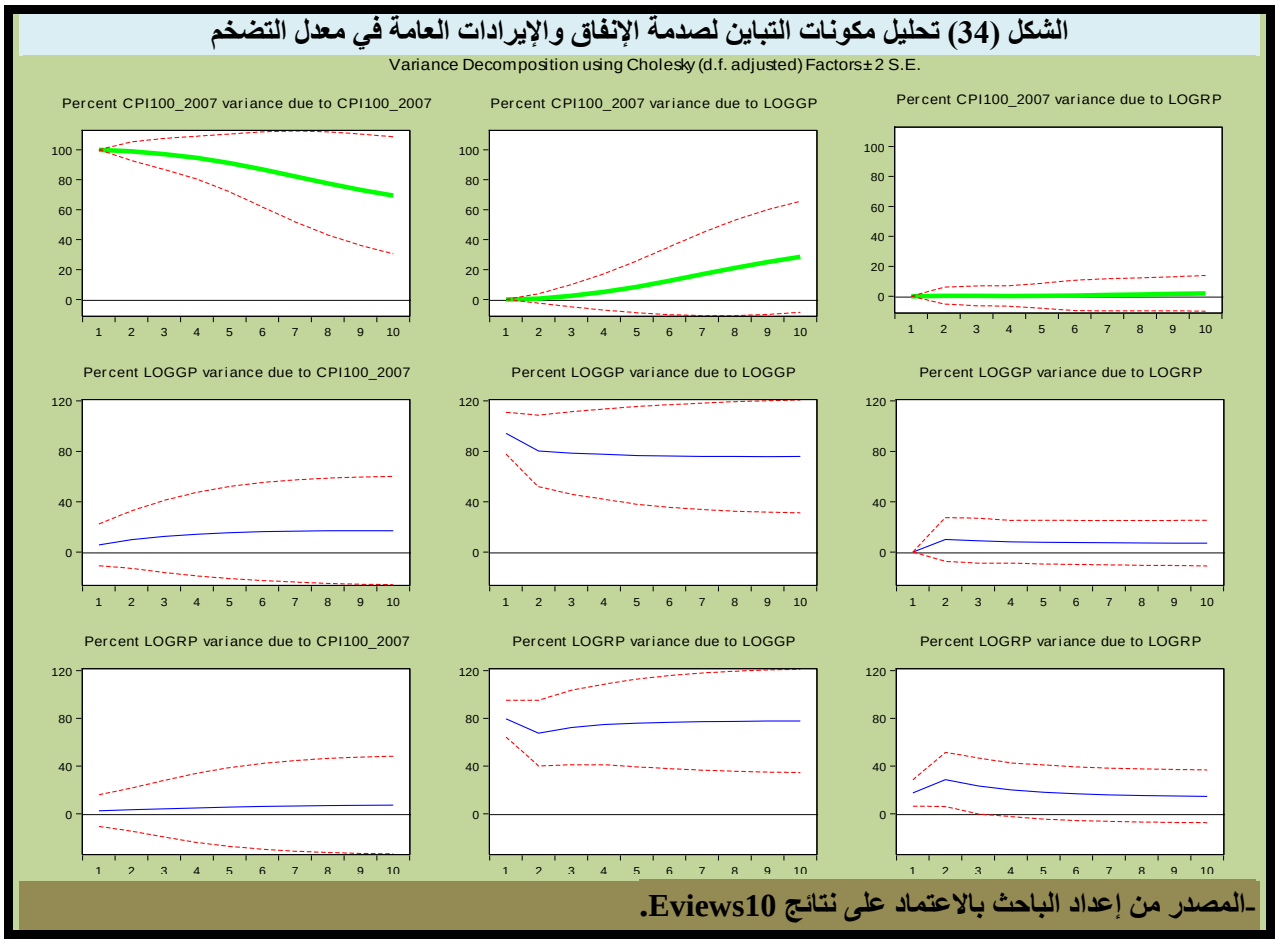

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال ما تقدم تبين أن أثر صدمة السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي يكون أكبر من الإيرادات العامة على معدل التضخم، إذ تتسع مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكلا المتغيرين في التأثير على معدل التضخم خلال الفترة العاشرة من مجال التنبؤ.

ثانيا:-نموذج قياس الآثار الديناميكية لصدمة مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة في معدل التضخم:-

1-تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR(Vector Autoregression Estimates) لنموذج مكونات الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في معدل التضخم:-

في التحليل الاقتصادي القياسي يكون لفترة التأخير التي ينبغي تضمينها في النموذج تأثير كبير على نتيجة التحليل، وبالتالي يصبح من الضروري تضمين فترة التأخير المثلى في تفسير النموذج وقبل إجراء تحليل نموذج الـ (VAR) للمتغيرات الأنموذج يتطلب علينا معرفة درجة الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء هذا الاختبار كانت النتائج موضحة كما في الجدول (15) إذ يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى بشكل أساسي بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) و معيار شوارتز (SC) ومعيار هانان– كوين (HQ) ومعيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) ومعيار LR إذ يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تحتوي على اقل قيمة لهذه المعايير الإحصائية والجدول الآتي يوضح ذلك وكما يأتي:-

جدول (15) اختبار درجة الابطاء المثلى للنموذج المقدر لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CPI100_2007 LNGC LOGGI LOGRT LOGROIL
Exogenous variables: C
Date: 07/20/23 Time: 19:07
Sample: 1990 2021
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-283.8864	NA	159.1480	19.25910	19.49263	19.33381
1	-146.3503	220.0578	0.090232	11.75669	13.15789*	12.20494
2	-110.5809	45.30797*	0.051218*	11.03873*	13.60759	11.86053*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

(*) تشير إلى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية عند مستوى (5%).
-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

ومن خلال الجدول (15) يتضح أن عدد فترات الإبطاء المثلى هي فتره واحدة وذلك بالاعتماد على معظم المعايير المذكورة AICوHQ وLR وFPE التي تحتوي اقل قيمة لمعيار AIC (11.03)وHQ

(11.86) وLR (45.30) وFPE (0.051) وهي التي تقابل فترة الإبطاء الثانية وعليه ستكون فترة الإبطاء المثلى المعتمدة في النموذج هي (h=2)، إذ كانت احصاءات الاختبار LR معنوية عند مستوى معنوي 5%، أما احصاءات SC فقد اشارت إلى أن فترة الابطاء المثلى هي (1) فترات وبما أن الفترة (2) كانت معنوية في أغلب المقاييس للنموذج المقدر لذا سيتم الاعتماد عليها في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الـ(VAR)، وأما لمعرفة فيما إذا كان النموذج يحقق شرط الاستقراريه يمكننا الاستعانة بالشكل البياني (31) الآتي:-

الشكل (35) استقراريه النموذج المقدر لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

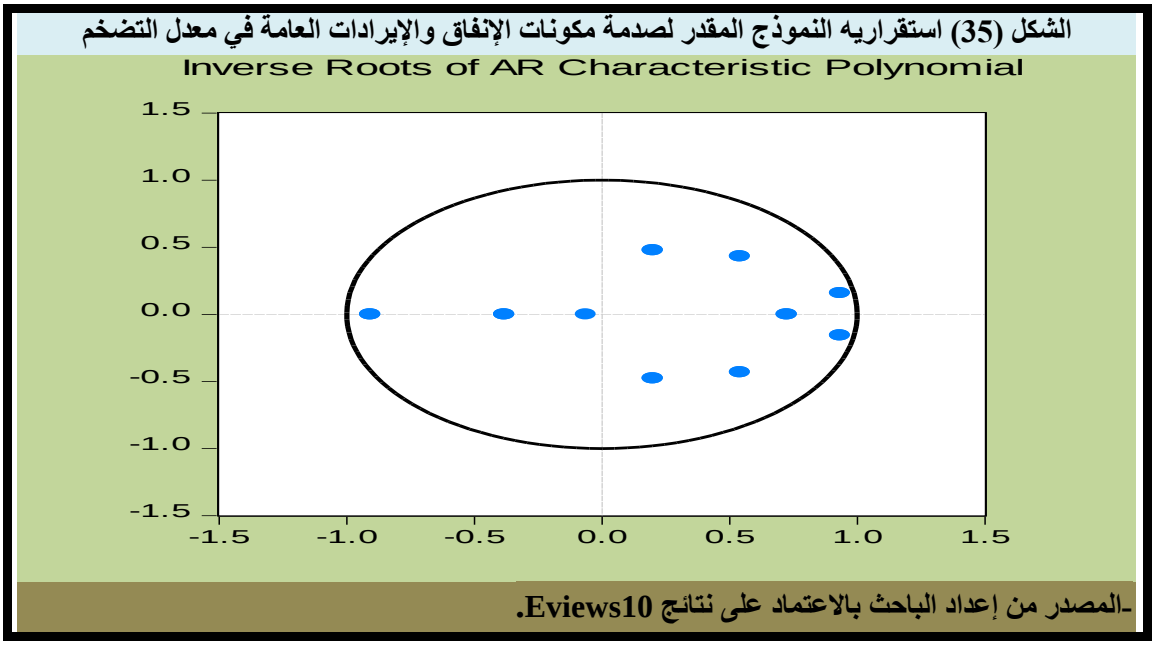

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

إذ يتضح من الشكل (35) البياني اعلاه بأن جميع الجذور أو النقاط تقع ضمن حدود الدائرة الاحادية وليس خارجها، فضلا عن أن جميع المعاملات اصغر من الواحد الصحيح وبالتالي يمكن اعتماد هذا النموذج مستقر ديناميكيا وهو ما يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو مشكلة عدم ثبات تجانس التباين الاخطاء.

وأما بعد معالجة استقراريه السلاسل الزمنية نتجه إلى تقدير وتحليل نموذج الـ(VAR)، وبعد تقدير النموذج كانت النتائج موضحة في المعادلة بالاعتماد على الملحق (5) وكما يأتي:

CPI100_2007 = 1.282*CPI100_2007(-1) - 0.389*CPI100_2007(-2) + 0.753*LNGC(-1) + 0.276*LNGC(-2) - 1.206*LOGGI(-1) + 1.183*LOGGI(-2) - 0.267*LOGRT(-1) - 1.463*LOGRT(-2) - 2.052*LOGROIL(-1) + 6.828*LOGROIL(-2) - 12.845

t-Statistic [7.113] ،[-2.426] ، [0.242] ، [0.077] ، [-0.719] ، [0.480] ، [-0.303] ، [-1.575] ، [-0.411] ،[1.388] ،[-0.709]

R-squared (0.996) & Adj. R-squared (0.995) & Durbin-Watson stat (1.961) & F-statistic (6.234371)

من أجل توضيح العلاقة بين الآثار الديناميكية لصدمة الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري وبين الرقم القياسي للأسعار(التضخم) تم تقدير العلاقة اعلاه بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية مع تجاوز الاختبارات الاحصائية والقياسية، إذ بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل الإنفاق الحكومي الجاري نحو 0.753 %وكانت T المحسوبة البالغة 0.242، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم، أما في السنه الثانية فقد بلغت قيمة الإنفاق الحكومي الجاري نحو 0.276% وكانت T المحسوبة البالغة 0.077، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم، فيما كانت قيمة اشارة الإنفاق الإستثماري سالبة وتقدر بنحو 1.206-% في السنة الأولى وكانت T المحسوبة البالغة 0.719-،مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي الإستثماري ومعدل التضخم، أما في السنة الثانية فقد بلغت نحو 1.183% وكانت T المحسوبة البالغة 0.480، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري ومعدل التضخم.

وكما تم تقدير العلاقة بين الإيرادات الضريبية والإيرادات النفطية وبين الرقم القياسي للأسعار (التضخم) بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية مع تجاوز الاختبارات الاحصائية والقياسية، إذ بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل الإيرادات الضريبية في السنة الأولى نحو 0.267-% وكانت T المحسوبة البالغة 0.303-، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومعدل التضخم، وأما في السنة الثانية فقد بلغت 0.463-% وكانت T المحسوبة البالغة 1.575-، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإيرادات الضريبية ومعدل التضخم، وكما تم تقدير العلاقة بين الإيرادات النفطية والرقم القياسي للأسعار (التضخم) بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية مع تجاوز الاختبارات الاحصائية والقياسية، إذ بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل الإيرادات النفطية في السنة الأولى نحو 2.052-% وكانت T المحسوبة البالغة 0.411-، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإيرادات النفطية ومعدل التضخم، وأما في السنة الثانية فقد بلغت 6.828% وكانت T المحسوبة البالغة 1.388، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإيرادات النفطية ومعدل التضخم.

إن اجتياز النموذج للاختبارات الاحصائية والقياسية لا يعني قبوله من وجهة نظر النظرية الاقتصادية ولكن الأهم من ذلك انسجام اشارة المعلمات مع منطق النظرية الاقتصادية، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه كانت اشارة المعلمة منسجماً وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي الجاري سلك سلوكا ايجابيا، أي أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الجاري ومعدل التضخم إذ الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس زيادة مستوى الأسعار (التضخم) بنسبة 0.753% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا، إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري بهدف تنشيط الطلب الكلي خلال فترة الدراسة ادى إلى تفاقم معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي فقد انخفضت القوه الشرائية للنقود بشكل لافت للنظر ومشخصا من الناحية الاقتصادية وخاصة خلال التسعينيات القرن الماضي ولكن بداية التحرير الاقتصادي بعد عام 2003 تغير النظام واصبح هناك نظاما جديدا اخذ منحنى مختلف عن النظام المالي السابق، كما أن لسياسة التوسع في النفقات العامة لها آثار في ارتفاع المستوى العام للأسعار وخاصة في الاقتصادات التي تتميز بانعدام مرونة الجهاز الإنتاجي، فمن ناحية المبدأ تتأثر النفقات الجارية في التغيرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار لأن زيادة الأسعار تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود مما يستوجب زيادة مستوى الإنفاق العام تجاه الخدمات العامة التي ينبغي على الحكومة القيام بها،

كما ينبغي أن تنفق الحكومة بشكل مباشر من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الإستثمار، وكما تنفق الحكومة من أجل إعادة توزيع الدخل القومي ومع ذلك تعد زيادة النفقات العامة الجارية و الإستثمارية شكلا من اشكال التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، أما عملية تخفيض النفقات العامة الجارية يساهم في الحد من الضغوط التضخمية ولكن من الناحية الواقعية يصعب تخفيض النفقات العامة الجارية مما يعكس اثرا محدودا على التضخم، وغالبا ما يتم استهداف الطلب الكلي للحد من الضغوط التضخمية من خلال رفع معدل الضرائب على الدخول بدلا من تخفيض النفقات العامة الجارية، وأما المتغير المستقل الإنفاق الإستثماري سلك سلوكا سلبيا، أي أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الإستثماري ومعدل التضخم إذ الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس انخفاض مستوى الأسعار (التضخم) بنسبة 1.206% في السنة الأولى مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير، وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا، إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري يهدف إلى تنشيط الطلب الكلي دون زيادة الأسعار، وأما في السنة الثانية فقد كانت اشارة الإنفاق الإستثماري موجبة، اي هناك علاقة طردية بين الإنفاق الإستثماري ومعدل التضخم، إذ الزيادة فيه بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار بنسبة 1.183% وهذا نابع من زيادة الإنفاق الإستثماري وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي مما ينعكس على زيادة الطلب وارتفاع الأسعار، أي أن زيادة الإنفاق الإستثماري تستند على مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي مرن ويستقطب تلك الزيادة فإن الإنفاق الإستثماري يعكس تخفيض الأسعار والعكس صحيح.

يتضح مما سبق أن العلاقة بين صدمة الإنفاق الحكومي بشقية والتضخم ما زال محل جدل بين الاقتصاديين إذ هناك فريق منهم يرى بأن ارتفاع الإنفاق الحكومي يعزز التضخم في حين يرى الفريق الآخر أن الضغوط التضخمية هي التي تولد زيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة انخفاض القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية للنقود وبالتالي يزداد الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق الاستقرار في القيمة الحقيقية للأنفاق الحكومي العام في أغلب الدول سوى كانت نامية ام متقدمة بصرف النظر عن هيكلها الاقتصادي والاجتماعي[1].

أما علاقة صدمة الإيرادات الضريبية بالتضخم فكانت عكسية وحسب تقدير الدوال في النموذج اعلاه وكان من افضلها من الناحية الاحصائية والقياسية وانسجامها مع منطق النظرية الاقتصادية التي تجسدها العلاقة اعلاه ، إذ يتضح من اشارة المعادلة المقدرة إلى انسجامها مع منطق النظرية الاقتصادية لأن المتغير المستقل قد سلك سلوكا سلبيا مع المتغير التابع فالعلاقة السلبية بين الإيرادات الضريبية ومعدل التضخم توضح أن المتغير التابع يستجيب للمتغير المستقل في الاتجاه المعاكس.

وأما العلاقة بين صدمة الإيرادات النفطية ومعدل التضخم منسجمه مع منطق النظرية الاقتصادية ويتضح من اشارة المعادلة المقدرة انسجامها مع منطق النظرية الاحصائية والقياسية لأن المتغير المستقل (RILO) قد سلك سلوك سلبي مع المتغير التابع فالعلاقة السلبية بين الإيرادات النفطية ومعدل التضخم توضح أن المتغير التابع يستجيب للمتغير المستقل في الاتجاه المعاكس في السنة الأولى ولكن في السنة الثانية تصبح العلاقة طردية أي بزيادة الإيرادات النفطية يزداد معدل التضخم وهذا ايضا ينطبق على واقع الاقتصاد العراقي وتعد هذه النتيجة منسجمة من الناحية الاقتصادية فعند التغير بالإيرادات النفطية بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك إلى زيادة معدل التضخم بنسبة 6% لأن المصدر الأساسي في الإيرادات العامة هو الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الاعظم منها والتي تنعكس على زيادة الإنفاق مما ينعكس على ارتفاع الأسعار.

1)عبد الجاسم عباس على الله الخالدي وعدنان داود محمد العذاري ،مصدر سابق،ص105-107.

فيما اوضح معامل التحديد (R^2) بأنه بلغ 99%، كما اوضح معامل التصحيح أن 99%من التغيرات الحاصلة في ارتفاع الرقم القياسي العام للأسعار (التضخم) نتيجة التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة والباقي 1% يعزى إلى عوامل أخرى غير معتمده في النموذج، فيما اشار اختبار فيشر إلى معنوية النموذج احصائيا.

2-تقدير النموذج الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR):

بعد التأكد من استقرار نموذج (VAR) يمكننا الانتقال من النموذج العادي أو القانوني (VAR) إلى الهيكلي (SVAR) وإلى حساب وتقدير قيم مصفوفتي الانتقال (S) والتي تسمح لنا بتقدير دوال الاستجابة النبضة ويمكن تلخيص نتائج نموذج SVAR بالجدول (16) كما يأتي:

جدول (16) نموذج SVAR لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.002960	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.048651	-0.809822	1.000000	0.000000	0.000000
0.036160	0.416373	-1.438269	1.000000	0.000000
0.005124	-0.260591	-0.137429	0.068170	1.000000
Estimated B matrix:				
4.302591	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.386625	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.530588	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	1.039691	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.112947
Estimated S matrix:				
4.302591	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.012734	0.386625	0.000000	0.000000	0.000000
-0.199014	0.313098	0.530588	0.000000	0.000000
-0.447122	0.289338	0.763128	1.039691	0.000000
-0.015597	0.124056	0.020896	-0.070876	0.112947

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (6).

إن هدف نموذج SVAR هو البحث عن تقدير أثر الصدمة الهيكلية ولم يتسنى ذلك احصائيا الا بتقييم دوال الاستجابة النبضية عن طريق محاكاة الصدمة التي ستنتقل في نفس اللحظة إلى متجه البواقي القانونية بواسطة مصفوفة الانتقال (S) والتي تسمح بإيجاد عوامل النموذج الهيكلي وتباينه، ولكن بعد ذلك تسمح ديناميكية النموذج القانوني الحصول على قيمة المتغيرات في كل نبضة تلي الصدمة الأولية و نتيجة هذا التحول يتم الحصول على كل الاستجابات الديناميكية لكل المتغيرات نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة ،

.

وكما يسمح تحليل تجزئة التباين للأخطاء بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات قيد الدراسة، إذ تم تحديد نموذج (SVAR) لاكتشاف الآثار الديناميكية للصدمات الهيكلية باستخدام مخطط المنهج التكراري الذي اقترحه سيمز (Sims) عام 1980 حيث يتم جعل المصفوفة A على شكل مثلث سفلي، اذ يتضح من الجدول اعلاه تم قياس مصفوفة الانتقال من خلال المصفوفة A و B والتي كانت اغلب قيمها معنوية حسب المنهج التكراري.

3-تقدير دوال الاستجابة النبضية للنموذج (IRF)//

إن دوال الاستجابة النبضية تبين الاثر الذي تخلفه صدمة في متغير من متغيرات النظام المدروس في فترة معينه على القيم الحالية والمستقبلية لذلك المتغير وباقي المتغيرات قيد الدراسة، وكما تساعد على كشف وتوضيح مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين قيم متغيرات الدراسة وهي كما في الجدول الآتي:

الجدول (17) يوضح قياس الاستجابة النبضية لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

Response of CPI100_2007:

Period	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	3.424098	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	4.711396	-0.332979	-0.706052	-0.105343	-0.184486
3	4.986972	0.027477	-0.976997	-1.665793	0.254673
4	4.697305	0.240532	-1.186438	-2.398802	0.850846
5	3.610250	0.662957	-0.144817	-3.365126	1.344653
6	2.209546	0.800897	0.966178	-3.170064	1.803950
7	0.631916	1.005243	2.278724	-3.519739	2.263054
8	-0.858997	1.060535	3.159521	-3.103935	2.774551
9	-2.284607	1.355683	3.948449	-3.190469	3.143554
10	-3.527935	1.633411	4.323368	-2.638233	3.375979

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (6).

إذ يوضح الجدول (17) استجابة معدل التضخم لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، كما نلاحظ أن استجابة معدل التضخم للصدمة غير المتوقعة في المتغير نفسه يكون موجبا في الأجلين القصير والمتوسط ولكن يكون سلبي خلال الأجل الطويل، أما استجابة معدل التضخم لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في النفقات الجارية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير ثم تبدا بالارتفاع وبشكل سلبي خلال الفترة الثانية ولكن سرعان ما يتحول إلى إيجابي في الأجل المتوسط والطويل من مجال التنبؤ وهذا يعكس أثر المتغير على التضخم في الأجل الطويل، أما استجابة معدل التضخم لصدمة بانحراف معياري واحد في النفقات الإستثمارية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير أيضا، ثم بعدها سيكون تأثيرها سالبا خلال الفترة المتوسطة من مجال التنبؤ ومن ثم تصبح موجبة في الأجل الطويل ومتزايدة وهذا ما يعكس أثر النفقات الإستثمارية في معدل التضخم في الأجل الطويل من مجال التنبؤ نتيجة توجيهها نحو المشاريع وتعزيز الواقع الاقتصادي، حيث نجد أن النفقات العامة تكتسي أهمية كبيرة في تفسير التقلبات في الأسعار مقارنة بالصدمات الناتجة عن الإيرادات العامة.

أما استجابة معدل التضخم لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات الضريبية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم بعدها سيكون تأثيرها سالبا خلال الفترة المتوسطة والطويلة من مجال التنبؤ وهذا ما يعكس ضعف أثر الإيرادات الضريبية في معدل التضخم في الأجل الطويل من مجال التنبؤ نتيجة تخلف الأنظمة الضريبية وعدم التعويل عليها في بنية الاقتصاد العراقي، وأما استجابة معدل التضخم لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات النفطية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم بعدها سيكون تأثيرها سالبا خلال الفترة الثانية ولكن بعد هذه الفترة وخلال الأجل المتوسط تصبح موجبة ومتقلبة ولكن في الأجل الطويل من مجال التنبؤ ترتفع إلى ان تصل 3.37 وهذا ما يعكس أثر الإيرادات النفطية في معدل التضخم في الأجل الطويل من مجال التنبؤ، فمع زيادة الايرادات النفطية يرتفع معدل التضخم.

الشكل (32)دوال الاستجابة النبضية لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

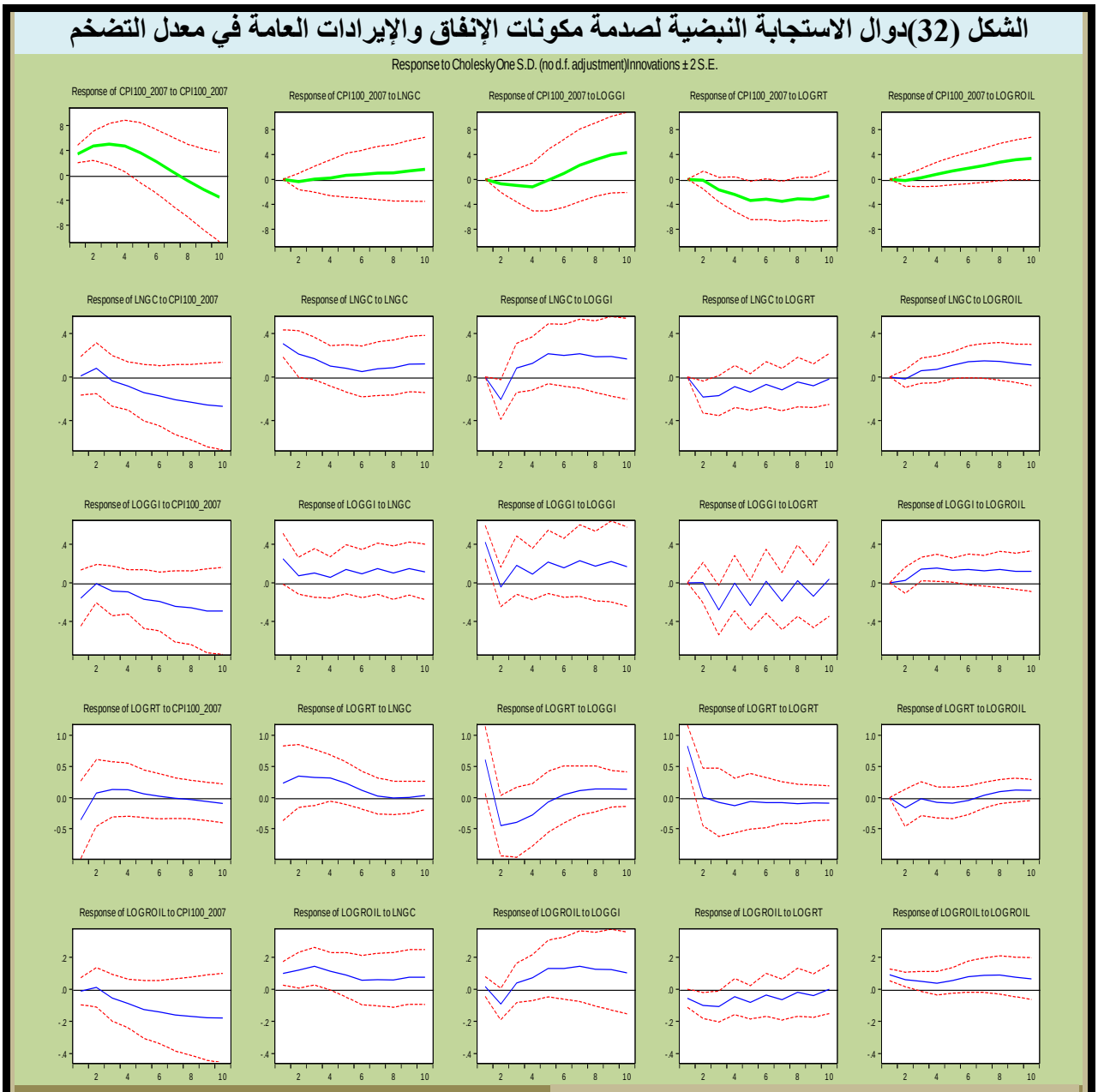

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يتضح من الشكل اعلاه في القسم العلوي الملون باللون الاخضر استجابة معدل التضخم لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بالمتغير نفسه أو احد المتغيرات الأخرى مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة، كما يلاحظ انه لم يكن هناك استجابة اوليه في الفترة الأولى ولكن بعد الفترة الأولى حتى العاشرة لوحظ استجابة إيجابية لمعدل التضخم لصدمات الإنفاق العام الجاري و الإستثماري وباستثناء الإيرادات الضريبية فكانت سلبية، أما استجابة معدل التضخم للإيرادات النفطية كانت موجبة خلال فترة التنبؤ باستثناء الفترة الثانية، أما الجزء الثاني فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي الجاري لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لصدمة معدل التضخم والمتغير نفسه ومتغير الإنفاق الإستثماري وصدمة سالبة في متغير الإيرادات العامة الضريبية وصدمة موجبة في متغير الإيرادات النفطية، إذ إن مكونات الإنفاق الحكومي مرتبط بمعدل الإيرادات وخاصه النفطية، وأما الجزء الثالث فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي الإستثماري لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل التضخم والمتغير نفسه والأنفاق الجاري ومتغير الإيرادات العامة الضريبية والنفطية، وأما الجزء الرابع فيوضح استجابة الإيرادات الضريبية لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل التضخم والمتغير نفسه ومتغير الإنفاق العام الجاري والاستثماري ومتغير الإيرادات النفطية، وأما الجزء الخامس والاخير فيوضح استجابة الإيرادات النفطية لحدوث صدمة سلبية بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل التضخم ومتغير الإيرادات العامة الضريبية وصدمة إيجابية في المتغير نفسه والأنفاق الحكومي الجاري و الإستثماري .

4-جدول تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ للنموذج(FEDV)//

يوضح الجدول (18) بالاعتماد على الملحق (8) نتائج تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ الخاصة بمعدل التضخم المتولد من الصدمات التي تحدث في الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والإيرادات العامة الضريبية والنفطية .

الجدول (18) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل التضخم

Variance Decomposition of CPI100_2007:

Period	S.E.	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	4.302591	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	7.388777	98.10703	0.320668	1.441769	0.032095	0.098435
3	9.992717	92.96420	0.176515	2.297606	4.405306	0.156375
4	12.13408	86.70963	0.181755	3.067756	9.158460	0.882399
5	13.75783	78.32273	0.508023	2.403848	16.57069	2.194705
6	14.84853	70.73523	0.895491	2.732190	21.42246	4.214626
7	16.07952	60.56318	1.380740	5.500933	25.83354	6.721613
8	17.45340	51.78623	1.754905	9.843268	26.92036	9.695238
9	19.28875	44.61509	2.216798	14.67545	26.36093	12.13173
10	21.31710	40.85329	2.742052	18.51018	24.00148	13.89300

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (8).

إذ يلاحظ من جدول (18) تحليل مكونات التباين بأن معدل التضخم يفسر 100% من مكونات التباين في التضخم وفي السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه،

ثم يأخذ بالتراجع حتى يصل إلى 40.35% بعد مرور 10 سنوات، أما متغير الإنفاق الحكومي الجاري فإنه لا يفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل التضخم في السنة الأولى ولكن في السنة الثانية فإنه يفسر 0.320%من مكونات التباين ويستمر بالزيادة ليصل إلى 2.742% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة، أما متغير الإنفاق الحكومي الإستثماري فإنه لا يفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل التضخم في السنة الأولى ولكن في السنة الثانية فإنه يفسر 1.44%من مكونات التباين ويستمر بالزيادة ليصل إلى 18.510% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة، أما متغير الإيرادات الضريبية فإنها لا تفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل التضخم في السنة الأولى ولكن في السنة الثانية فإنها تفسر0.032%من مكونات التباين وتستمر بالزيادة لتصل إلى 24% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة فهي المتغير ذات تأثير اقوى على معدل التضخم رغم ضعف النظام الضريبي ولكن من الاجدر الاعتماد على الايرادات الضريبية للتخفيض من حدة التضخم في العراق، أما متغير الإيرادات النفطية فإنها لا تفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل التضخم في السنة الأولى ولكن في السنة الثانية فإنها تفسر 0.093%من مكونات التباين وتستمر بالزيادة لتصل إلى 13.393% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل (37) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل التضخم

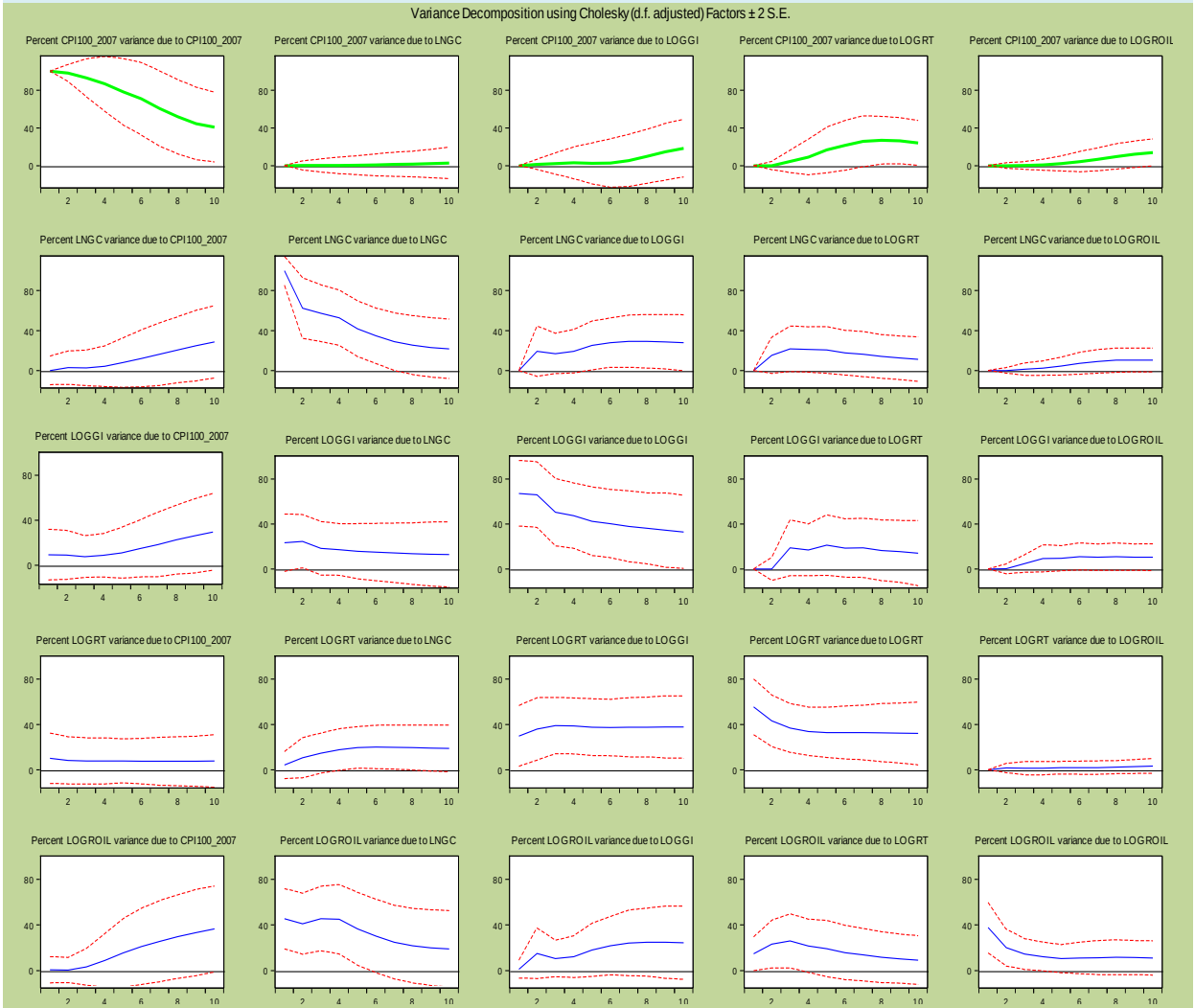

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال ما تقدم يتضح أن أثر صدمة السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي الجاري و الإستثماري تكون اصغر من صدمة الإيرادات العامة على معدل التضخم، إذا تتسع مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكلا المتغيرين في التأثير على معدل التضخم خلال الفترة العاشرة من التنبؤ وكما هو موضح في الشكل (33) اعلاه في الجزء العلوي ذات اللون الاخضر حيث كان مقدار تأثير تباين الإنفاق الجاري ضعيف وقريب من الواحد الصحيح، أما تباين الإنفاق الإستثماري أكبر من تباين الإنفاق الجاري، في حين احتل تباين الإيرادات الضريبة التأثير الاكبر من بين المتغيرات واخيرا يأتي من بعده تباين الإيرادات النفطية .

ثالثا:-نموذج قياس الآثار الديناميكية لصدمة النفقات العامة والإيرادات العامة على معدل البطالة:-

1-تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR(Vector Autoregression Estimates) لصدمة الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في معدل البطالة:-

في التحليل الاقتصادي القياسي يكون لفترة التأخير التي ينبغي تضمينها في النموذج تأثير كبير على نتائج التحليل وبالتالي يصبح من الضروري تحديد فترة التأخير المثلى في تفسير النموذج وقبل إجراء تحليل نموذج الـ (VAR) للمتغيرات الأنموذج، يتطلب علينا معرفة درجة الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء هذا الاختبار كانت النتائج موضحة كما في الجدول (19) إذ يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى بشكل أساسي بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) ومعيار شوارتز (SC) ومعيار هانان– كوين (HQ) ومعيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) ومعيار LR، إذ يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تحتوي على اقل قيمة لهذه المعايير الإحصائية ويوضح ذلك الجدول الآتي وكما يأتي:-

الجدول (19) درجة الابطاء المثلى لصدمة البطالة والنفقات والإيرادات العامة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: UN LOGGP LOGRP
Exogenous variables: C
Date: 10/11/22 Time: 23:37
Sample: 1990 2021
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-172.7900	NA	24.67461	11.71933	11.85945	11.76416
1	-94.90735	134.9966*	0.251156	7.127157	7.687635*	7.306459*
2	-84.52312	15.92249	0.233988*	7.034874*	8.015713	7.348653

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

(*) تشير إلى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية عند مستوى (5%).

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

ومن خلال الجدول (19) يتضح أن فترات الإبطاء المثلى هي فتره واحدة بالاعتماد على معظم المعايير المذكورة AICوHQ وLR وFPE، التي تحتوي اقل قيمة لمعيار AIC (7.03)وFPE (0.23) وهي التي تقابل فترة الإبطاء الثانية، وعليه سيتم الاعتماد على فترة الإبطاء المثلى المعتمدة في النموذج وهي (h=2)، أما احصاءات SC (7.68) و HQ (7.30) وLR (134.99)، فقد اشارات إلى أن فترة الابطاء المثلى هي (1) أي أن (h=1) فترات وبما أن الفترة (2) كانت معنوية وفقا لمعيار AIC لذا سيتم الاعتماد عليها في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الـ(VAR)، وأما لمعرفة فيما إذا كان النموذج يحقق شرط الاستقراريه يمكننا الاستعانة بالشكل البياني (38) الآتي:-

الشكل (38) استقراريه نموذج VAR المقدر لصدمة البطالة والنفقات والإيرادات العامة

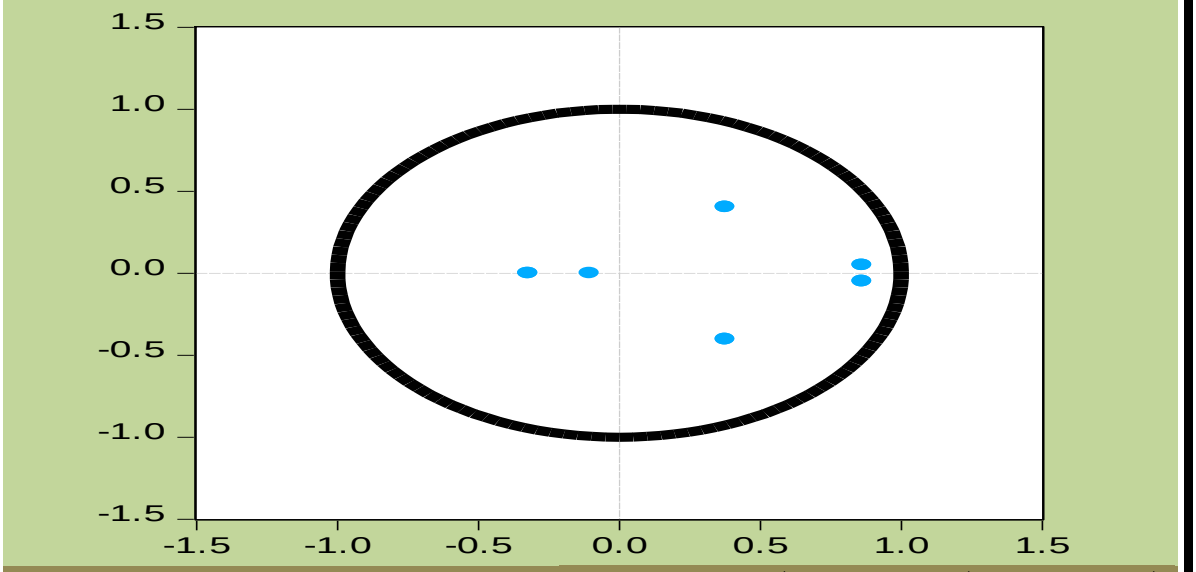

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يبين الشكل (37) البياني اعلاه بأن جميع المعاملات اصغر من الواحد الصحيح، فضلا عن أن جميع الجذور تقع داخل حدود الدائرة الواحدة وليس خارجها ديناميكيا، أي أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وبالتالي يمكن اعتماده كنموذج مستقر احصائيا.

وأما بعد معالجة استقراريه السلاسل الزمنية نتجه إلى تقدير وتحليل نموذج الـ(VAR)، وبعد تقديره كانت النتائج موضحة في المعادلة الآتية بالاعتماد على الملحق (9) وكما يأتي:-

UN = 0.739*UN(-1) + 0.012*UN(-2) - 4.697*LOGGP(-1) + 1.694*LOGGP(-2) + 1.904*LOGRP(-1) + 0.136*LOGRP(-2) + 20.74

[2.403] ، [0.076] ، [0.821] ، [0.911] ، [-2.104] ، [0.067] ،t-Statistic [3.901]

R-squared (0.760594) & Adjusted R-squared (0.698140) & Durbin-Watson stat (2.180602) F-statistic (946.5560)

من أجل توضيح العلاقة بين الآثار الديناميكية لصدمة الإنفاق الحكومي (LOGGP) والإيرادات العامة (LOGRP) وبين معدل البطالة (UN) تم تقدير العلاقة اعلاه بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية مع تجاوز الاختبارات الاحصائية والقياسية،

إذ بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (GP) في السنة الأولى نحو 4.697- وكانت T المحسوبة البالغة 2.104- ، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 4.697-%، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه كانت اشارة المعلمة منسجماً وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي سلك سلوكا سلبي، إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس تراجع معدل البطالة بنسبة 4.6% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير، وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تنشيط الطلب الكلي خلال فترة الدراسة ادى إلى تراجع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي فقد ازداد تقديم الدعم الحكومي في السنوات الاخيرة على المشاريع الانتاجية والضمان الاجتماعي، أما قيمة المعلمة المقدرة لصدمة الأنفاق الحكومي في السنة الثانية بلغت نحو 1.694 وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 0.911 ، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى نمو معدل البطالة بمقدار 1.695%، فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي سلك سلوكا إيجابي إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس زيادة معدل البطالة بنسبة 1.695% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة لم تكن منطقية اقتصاديا ولكن منطقية على واقع الاقتصاد العراقي نتيجة الاعتماد على الخارج في اشباع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تنشيط الطلب الكلي خلال فترة الدراسة ادى إلى زيادة معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي نتيجة زيادة معدل نمو السكان والاجور والرواتب والمهام الوظيفية فضلا عن الصدمات السلبية العنيفة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، فيما بلغت قيمة المعلمة المقدرة للإيرادات العامة (RP) في السنة الأولى نحو 1.904 وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 0.821، أي أن زيادة الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى نمو معدل البطالة بمقدار 1.904%، فالمتغير المستقل الإيرادات العامة سلك سلوكا إيجابي إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس زيادة معدل البطالة بنسبة 1.904% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة لم تكن منطقية اقتصاديا لكنها منطقية على الواقع الاقتصاد العراقي، إذ إن الإيرادات العامة كان اغلبها موجة نحو تسديد الاجور والرواتب دون تمويل البنى التحتية والتوسع بالمشاريع فضلا عن الاعتماد المطلق على الإيرادات النفطية دون الإيرادات الأخرى، أما قيمة المعلمة المقدرة للإيرادات العامة في السنة الثانية بلغت نحو 1.136 وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 0.07، أي أن زيادة الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى نمو معدل البطالة بمقدار 1.136%، وذلك يعزى إلى الاعتماد على الإيرادات النفطية دون تنويع الإيرادات العامة بشكل مفرط، إذ تشكل الجزء الاعظم من الإيرادات العامة فهذه الإيرادات تعمل على تمويل الإنفاق الجاري بشكل أكبر من تمويل الإنفاق الإستثماري الذي يعمل على امتصاص معدل الايدي العاملة وبالتالي تقليص معدل البطالة، ويمكن تبرير ذلك بالحجة القائلة بأن الإيرادات العامة لا تمول الإنفاق غير المنتج كتمويل الرواتب وخدمة الدين وما شابه ذلك والتي بالكاد تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة فالإيرادات العامة يمكن ان تقلل معدل البطالة في الأجل القصير من خلال توظيف العديد من الموظفين من قبل الحكومة أو تنفيذ بعض المشاريع التي تتطلب عمالة مؤقته مما يؤدي إلى تقليص معدل البطالة، فيما اوضح معامل التحديد (R^2) بان 76%، أما معامل التحديد المصحح فقد بلغت قيمته 69% من التغيرات الحاصلة في ارتفاع معدل البطالة نتيجة التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة والباقي 24% يعزى إلى عوامل أخرى غير معتمده في النموذج، كما ان قيمة احصائية فيشر (Fc>Ft) معنوية احصائيا.

2-تقدير النموذج الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR):

يمكننا الانتقال من النموذج العادي أو القانوني (VAR) إلى الهيكلي (SVAR)، ومن ثم إلى حساب وتقدير قيم مصفوفتي الانتقال (S) والتي تسمح لنا بتقدير دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين وذلك بعد التأكد من استقرار نموذج (VAR) من خلال اختبار الدائرة الاحادية التي توضح أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة ما يعني أن النموذج مستقر ولا يعاني من المشاكل الاحصائية، وبالتالي يمكن تلخيص نتائج نموذج SVAR في الجدول (20) الآتي وبالاعتماد على الملحق (10) كما يأتي:

الجدول (20) نموذج SVAR لأثر صدمة البطالة في النفقات والإيرادات العامة

Estimated A matrix:		
1.000000	**0.000000**	**0.000000**
0.040664	**1.000000**	**0.000000**
0.005912	**-0.768087**	**1.000000**
Estimated B matrix:		
2.999050	**0.000000**	**0.000000**
0.000000	**0.521789**	**0.000000**
0.000000	**0.000000**	**0.225682**
Estimated S matrix:		
2.999050	**0.000000**	**0.000000**
-0.121952	**0.521789**	**0.000000**
-0.111399	**0.400780**	**0.225682**

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (10).

إن الهدف من نموذج SVAR من وجهة النظر الاقتصادية البحث عن تقدير أثر صدمة هيكلية ولم يتسنى ذلك احصائيا الا بتقييم دوال الاستجابة النبضية عن طريق محاكاة الصدمة التي ستنتقل في نفس اللحظة إلى متجه البواقي القانونية بواسطة مصفوفة الانتقال (S) والتي تسمح بإيجاد عوامل النموذج الهيكلي وتباينه، ولكن بعد ذلك تسمح ديناميكية النموذج القانوني الحصول على قيمة المتغيرات في كل نبضة تلي الصدمة الأولية ونتيجة هذا التحول يتم الحصول على كل الاستجابات الديناميكية لكل المتغيرات نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة، وكما يسمح تحليل تجزئة التباين للأخطاء بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات قيد الدراسة، إذ تم تحديد نموذج (SVAR) لاكتشاف الصدمات الهيكلية باستخدام مخطط المنهج التكراري الذي اقترحه سيمز (Sims) عام 1980 حيث يتم جعل المصفوفة A على شكل مثلث سفلي، ومن الجدول يلاحظ أن قيم مصفوفة الانتقال كانت معنوية وفق منهجية SVAR وحسب المعطيات في الملحق (10)..

3-تقدير دوال الاستجابة النبضية للنموذج (IRF)//

توضح دوال الاستجابة النبضية الاثر الذي تخلفه صدمة في معلمة من معلمات النموذج في فترة معينه على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المعلمة وباقي المعلمات قيد الدراسة،

وكما تساعد على الكشف وتوضيح مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين قيم معلمات الدراسة وهي كما موضحة في الجدول(21) الآتي بالاعتماد على الملحق (11).:

الجدول (21) دالة الاستجابة النبضية لمعدل البطالة وصدمة النفقات والإيرادات العامة

Response of UN:

Period	UN	LOGGP	LOGRP
1	2.999050	0.000000	0.000000
2	2.578528	-1.687785	0.429841
3	1.656456	-0.987073	0.483423
4	1.332322	-1.070685	0.563631
5	1.021042	-0.831229	0.460471
6	0.831374	-0.716520	0.345474
7	0.657784	-0.601284	0.242715
8	0.508475	-0.519170	0.173369
9	0.378085	-0.446904	0.126663
10	0.270835	-0.383873	0.093039

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (11)- Eviews10.

إن الاثر القصير والمتوسط الأجل لصدمات السياسة المالية يتم الوصول اليه عن طريق الاستجابة النبضية للصدمة، فالأثر قصير الأجل يتم قياسه بعد سنة واحدة من حدوث الصدمة، أما الاثر في الأجل المتوسط فيكون قياسه بعد ثلاث سنوات، إذ يوضح الجدول (21) استجابة معدل البطالة لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، كما نلاحظ أن استجابة معدل البطالة لصدمة غير المتوقعة في المتغير نفسه تكون موجبه طول الفترة المتنبئ بها ولكنه يميل إلى الإنخفاض خلال الفترة المتوقعة، أما استجابة معدل البطالة لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في الإنفاق العام لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير ثم تبدا بالارتفاع وبشكل سلبي في الأجل المتوسط والطويل من مجال التنبؤ وهذا يعكس أثر المتغير على معدل البطالة في الأجل الطويل، أما استجابة معدل البطالة لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات العامة لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم بعدها سيكون تأثيرها إيجابي ومتزايد خلال الفترة المتوسطة من مجال التنبؤ ثم تصبح موجبة وبمقدار 9% في الأجل الطويل ومتناقصة وهذا ما يعكس أثر الإيرادات العامة في معدل البطالة في الأجل الطويل من مجال التنبؤ نتيجة توجيهها نحو الإنفاق الإستهلاكي، حيث نجد أن النفقات العامة تكتسي أهمية كبيرة في تفسير التقلبات في معدل البطالة رغم أنها سلبية فهي تعكس جانب إيجابي لمعدل البطالة مقارنة بالصدمات الناتجة عن الإيرادات العامة والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل (39) دوال الاستجابة النبضية لمعدل البطالة وصدمة النفقات والإيرادات العامة

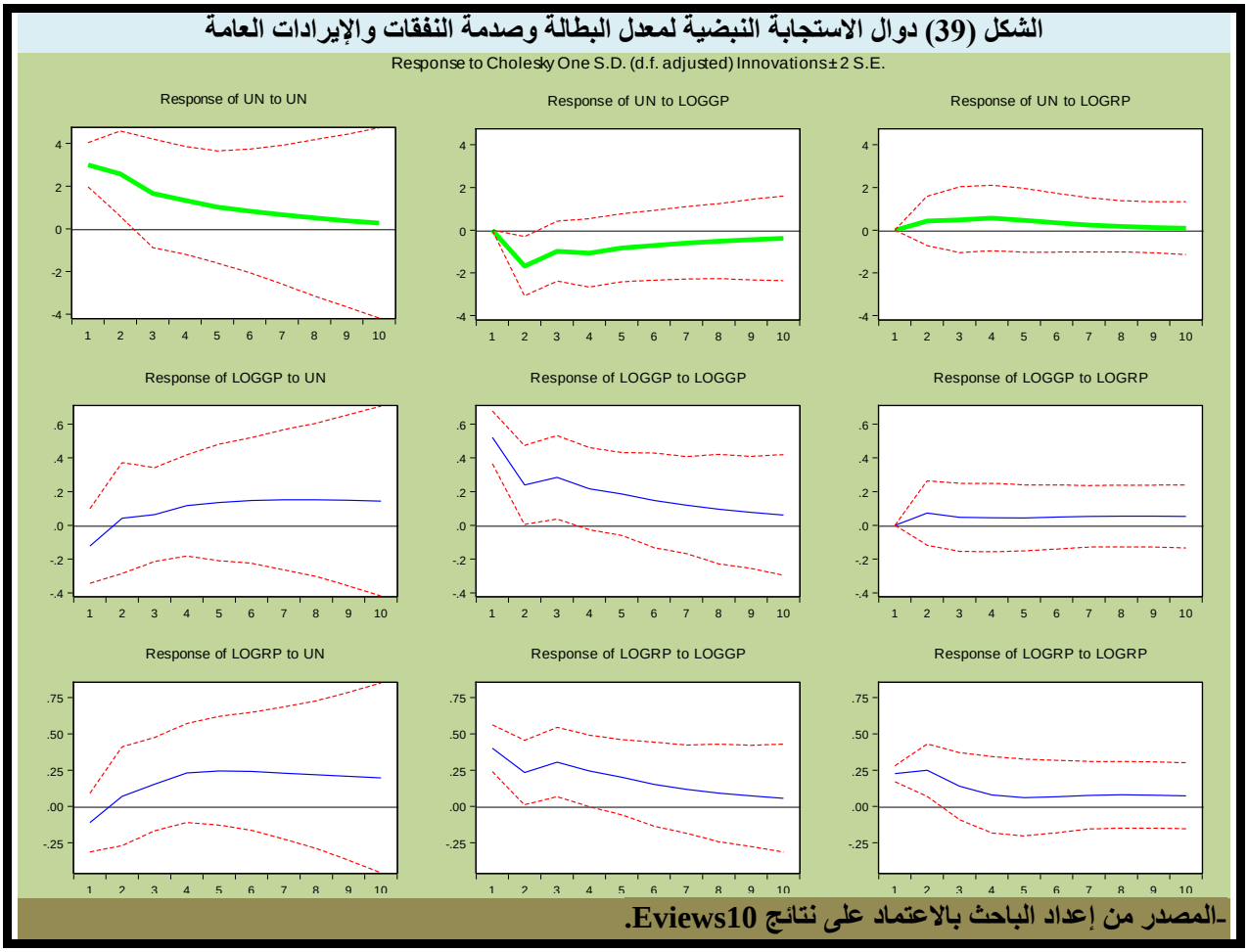

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يتضح من الشكل (39) اعلاه في القسم العلوي الملون باللون الاخضر استجابة معدل البطالة لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بالمتغير نفسه أو احد المتغيرات الأخرى النفقات العامة والإيرادات العامة، كما يلاحظ انه لم تكن هناك استجابة اولية في الفترة الأولى ولكن بعد الفترة الأولى حتى العاشرة لوحظ استجابة سلبية في معدل البطالة لصدمات الإنفاق العام خلال الفترة التنبؤية، واستجابة ايجابية لصدمات الإيرادات العامة وقريبة من الصفر خلال الفترة التنبؤية، أما الجزء الآخر فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل البطالة والمتغير نفسه ومتغير الإيرادات العامة إذا إن الإنفاق الحكومي مرتبط بمعدل الإيرادات وخاصه النفطية، وأما الجزء الاخير فيوضح استجابة الإيرادات العامة لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل البطالة ومتغير الإنفاق العام والمتغير نفسه.

4-جدول تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ للنموذج(FEDV)//

يفسر الجدول (22) الآتي نتائج تحليل مكونات التباين لأخطاء التنبؤ الخاصة بمعدل البطالة المتولد من الصدمات التي تحدث في الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة بالاعتماد على الملحق (12)، إذ يلاحظ في تحليل التباين بأن معدل البطالة يفسر 100% من مكونات التباين في البطالة في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ بالتراجع حتى يصل إلى 73.23% بعد مرور 10 سنوات فهو المتغير ذات تأثير اقوى على معدل البطالة،

أما متغير الإنفاق الحكومي فإنه لا يفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل البطالة في السنة الأولى ولكن في السنة الثانية فإنه يفسر 15.25%من مكونات التباين ويستمر بالزيادة ليصل إلى 22.96% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة، وكما موضح في الجدول الآتي:.

الجدول (22) تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل البطالة

Variance Decomposition of UN:

Period	S.E.	UN	LOGGP	LOGRP
1	2.999050	100.0000	0.000000	0.000000
2	4.321631	83.75828	15.25243	0.989283
3	4.756926	81.25629	16.89444	1.849277
4	5.086008	77.94358	19.21061	2.845817
5	5.273801	76.23982	20.35108	3.409109
6	5.397862	75.14779	21.18838	3.663831
7	5.476317	74.45279	21.79118	3.756038
8	5.527042	73.93883	22.27537	3.785803
9	5.559398	73.54318	22.66304	3.793773
10	5.579988	73.23701	22.96936	3.793627

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (12).

أما متغير الإيرادات العامة فإنه لا يفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل البطالة في السنة الأولى للتنبؤ ولكن في السنة الثانية يفسر 0.98% من مكونات التباين ويستمر بالتزايد ليستقر عند 3.79% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة، والشكل (40) يوضح تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكل متغير مع نفسه ومع المتغيرات الأخرى.

الشكل (40) تحليل مكونات التباين لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل البطالة

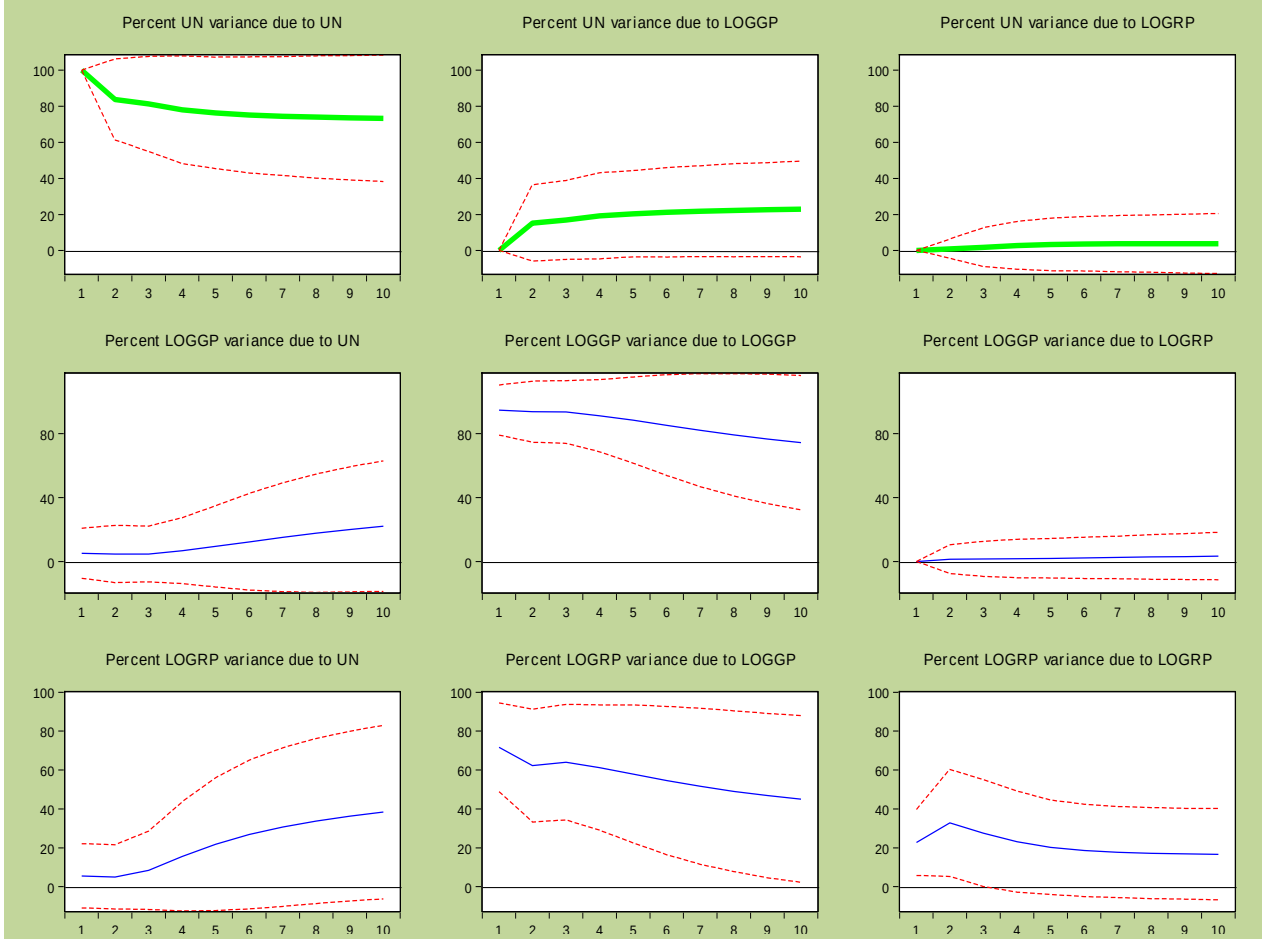

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال ما تقدم ومن الشكل (40) يتضح بأن أثر صدمة السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي تكون أكبر من صدمة الإيرادات العامة على معدل البطالة، إذ تتسع مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكلا المتغيرين في التأثير على معدل البطالة خلال الفترة العاشرة من التنبؤ الا المتغير نفسه فإنه يتقلص.

رابعا:-نموذج قياس الآثار الديناميكية لصدمة مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة على معدل البطالة:-

1-تحليل نتائج نموذج الانحدار الذاتي VAR(Vector Autoregression Estimates) لنموذج مكونات الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في معدل البطالة:-

في التحليل الاقتصادي القياسي يكون لفترة التأخير التي ينبغي تضمينها في النموذج تأثير كبير على نتيجة التحليل، وبالتالي لابد من تضمين فترة التأخير المثلى في تفسير النموذج وقبل إجراء تحليل نموذج الـ (VAR) يتطلب معرفة درجة الإبطاء المثلى، وبعد إجراء هذا الاختبار كانت النتائج موضحة كما في الجدول (23)، إذ يتم تحديد درجة الإبطاء المثلى بشكل أساسي بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) و معيار شوارتز (SC) ومعيار هانان– كوين (HQ) ومعيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) ومعيار LR إذ يتم اختيار،

فترة الإبطاء المثلى التي تحتوي على اقل قيمة لهذه المعايير الإحصائية والجدول الآتي يوضح ذلك وكما يأتي:-

الجدول (23) درجة الابطاء المثلى لمعدل البطالة ومكونات النفقات والإيرادات العامة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: UN LNGC LOGGI LOGRT LOGROIL
Exogenous variables: C
Date: 07/20/23 Time: 19:17
Sample: 1990 2021
Included observations: 31

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-248.5340	NA	8.738690	16.35703	16.58832	16.43243
1	-139.5946	175.7087*	0.039833*	10.94159*	12.32932*	11.39395*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

(*) تشير إلى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية عند مستوى (5%).
-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

ومن خلال الجدول (23) يتضح أن عدد فترات الإبطاء المثلى أو درجة التأخير هي فتره واحدة بالاعتماد على معظم المعايير المذكورة AICوHQ وLR وFPE، التي تحتوي اقل قيمة لمعيار AIC (10.94) وFPE (0.03) و SC (12.32) و HQ (11.39) وLR (175.70)، وهي التي تقابل فترة الإبطاء الأولى وعليه سيتم الاعتماد على فترة الإبطاء المثلى المعتمدة في النموذج وهي (h=1)، وبما أن الفترة (1) كانت معنوية لذا سيتم الاعتماد عليها في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الـ(VAR)، وأما لمعرفة فيما إذا كان النموذج يحقق شرط الاستقراريه يمكننا الاستعانة بالشكل البياني (41) الآتي:-

الشكل (41) استقراريه النموذج المقدر لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل البطالة

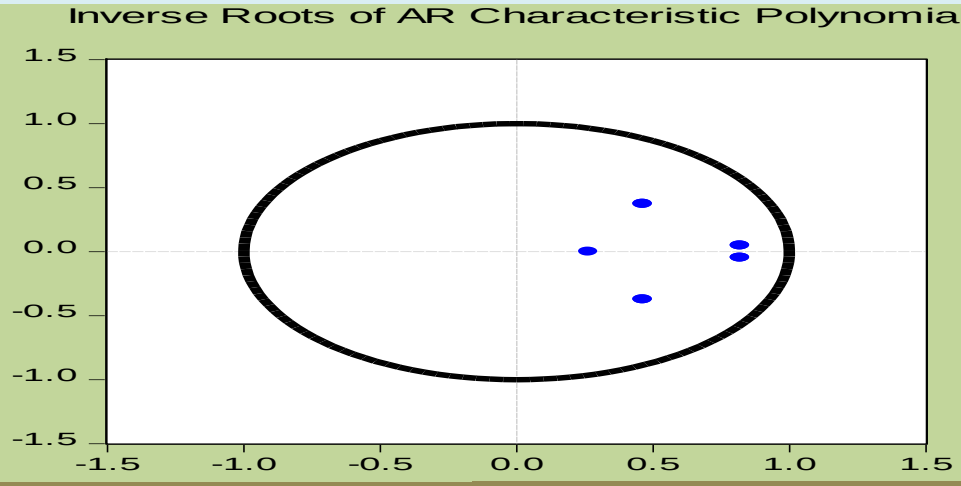

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

إذ يتضح من الشكل (41) البياني اعلاه بأن جميع الجذور أو النقاط للمتغيرات المعتمدة في النموذج تقع ضمن حدود الدائرة الاحادية وليس خارجها، فضلا عن أن جميع المعاملات للمتغيرات اصغر من الواحد الصحيح وبالتالي يمكن اعتبار هذا النموذج مستقر ديناميكيا، وهو ما يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو مشكلة عدم ثبات تجانس تباين الاخطاء.

وأما بعد معالجة استقراريه السلاسل الزمنية ننتقل إلى تقدير ومن ثم تحليل نموذج الـ(VAR)، وبعد تقدير النموذج حسب الملحق (13) كانت النتائج موضحة في المعادلة وكما يأتي:

UN = 0.727*UN(-1) - 3.756*LNGC(-1) - 0.452*LOGGI(-1) + 1.030*LOGRT(-1) + 4.693*LOGROIL(-1) + 26.150

t-Statistic [7.538] ، [-2.476] ، [-0.488] ، [2.591] ، [2.150] ، [3.356]

R-squared (0.776272)&Adjusted R-squared (0.731526) & Durbin-Watson stat (2.364914) & F-statistic (17.34856)

ومن أجل توضيح العلاقة بين معدل البطالة (UN) والآثار الديناميكية لصدمة الأنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والإيرادات العامة الضريبية والنفطية تم تقدير العلاقة اعلاه بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية مع تجاوز الاختبارات الاحصائية والقياسية، إذ بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (LNGP) نحو 3.756- وكانت T المحسوبة البالغة 2.476- معنوية، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري ومعدل البطالة، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 3.756-%، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه كانت اشارة المعلمة منسجماً وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي الجاري سلك سلوكا سلبي، إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس تراجع معدل البطالة بنسبة 3.7% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا، إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري بهدف تنشيط الطلب الكلي خلال فترة الدراسة ادى إلى تراجع معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي فقد ازداد تقديم الدعم الحكومي في السنوات الاخيرة على الضمان الاجتماعي والاجور والرواتب والمهام الوظيفية،

أما قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (LOGGI) الإنفاق الإستثماري بلغت نحو 0.452- وكانت T المحسوبة البالغة 0.488- معنوية، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي الإستثماري ومعدل البطالة، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 0.452-%، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه كانت اشارة المعلمة منسجماً وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي سلك سلوكا سلبي، إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس تراجع معدل البطالة بنسبة0.452 % مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا، إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري تقلل معدل البطالة من خلال توظيف العديد من الموظفين بعد فتح المشاريع التي تتطلب ايدي عاملة، **أما** قيمة المعلمة المقدرة للإيرادات الضريبية بلغت نحو 1.030 وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 2.591 معنوية، أي أن زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى نمو معدل البطالة بمقدار 1.030%، فالمتغير المستقل الإيرادات الضريبية سلك سلوكا إيجابي، إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس زيادة معدل البطالة بنسبة 1.03% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا، إذ إن زيادة الإيرادات الضريبية تؤدي إلى ارتفاع الاجور وبالتالي تسريح العمال من وظائفهم، **أما** قيمة المعلمة المقدرة للإيرادات النفطية بلغت نحو 4.693 وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 2.150 معنوية، أي أن زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى نمو معدل البطالة بمقدار 4.693%، فالمتغير المستقل الإيرادات النفطية سلك سلوكا إيجابي إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس زيادة معدل البطالة بنسبة 4.693% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا إذ إن زيادة الإيرادات النفطية تمول الاجور والرواتب دون فتح مشاريع جديدة يعول عليها في استقطاب الايدي العاملة وتشغيلها، فالاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الجاري وخدمة الدين والاجور والرواتب دون تخصيص جزء منها لتمويل المشاريع الإستثمارية لا تقلل من معدل البطالة، ويمكن تبرير ذلك بالحجة القائلة بأن الإيرادات العامة لا تمول الا الإنفاق غير المنتج كتمويل الرواتب وخدمة الدين وما شابه ذلك والتي بالكاد تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة فالإيرادات العامة يمكن أن تقلل معدل البطالة في الأجل القصير من خلال توظيف العديد من الموظفين من قبل الحكومة أو تنفيذ بعض المشاريع التي تتطلب عمالة مؤقته مما يؤدي إلى تقليص معدل البطالة، وبلغ معامل التحديد (R^2) 77%، أما معامل التحديد المصحح فقد بلغت قيمته 73%، أي أن التغيرات الحاصلة في ارتفاع معدل البطالة نتيجة التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة والباقي 23% يعزى إلى عوامل أخرى غير معتمده في النموذج، كما أن قيمة احصائية فيشر (Fc>Ft) معنوية احصائيا.

2-تقدير النموذج الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR):

باستخدام برنامج Eviews10 يمكننا الانتقال من النموذج العادي أو القانوني (VAR) إلى الهيكلي (SVAR) وإلى حساب وتقدير عناصر قيم مصفوفتي A وB والتي تسمح بحساب مصفوفة الانتقال (S) والتي تسمح لنا بتقدير دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين وذلك بعد التأكد من استقرار نموذج (VAR) من خلال اختبار الدائرة الاحادية التي توضح أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة ما يعني ان النموذج مستقر ولا يعاني من المشاكل الاحصائية، وبالتالي يمكن تلخيص نتائج نموذج SVAR كما يأتي:

الجدول (24) تقدير نموذج SVAR لمعدل البطالة ومكونات النفقات والإيرادات العامة				
Estimated A matrix:				
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.061111	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.034755	-1.062734	1.000000	0.000000	0.000000
-0.077072	0.273686	-1.020402	1.000000	0.000000
0.000478	-0.345008	-0.013684	0.036428	1.000000
Estimated B matrix:				
2.825190	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.401710	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.578424	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	1.131701	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.172616
Estimated S matrix:				
2.825190	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.172650	0.401710	0.000000	0.000000	0.000000
0.085291	0.426911	0.578424	0.000000	0.000000
0.257522	0.325679	0.590226	1.131701	0.000000
0.050002	0.132571	-0.013585	-0.041225	0.172616

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (14).

من الجدول اعلاه يتضح بأن جميع قيم مصفوفة الانتقال (S) بعد تقدير مصفوفة A وB معنوية حسب الملحق (14)، إذ إن الهدف من نموذج SVAR من وجهة النظر الاقتصادية البحث عن تقدير أثر صدمة هيكلية ولم يتسنى ذلك احصائيا الا بتقييم دوال الاستجابة النبضية عن طريق محاكاة الصدمة التي ستنتقل في نفس اللحظة إلى متجه البواقي القانونية بواسطة مصفوفة الانتقال (S) والتي تسمح بإيجاد عوامل النموذج الهيكلي وتباينه، ولكن بعد ذلك تسمح ديناميكية النموذج القانوني الحصول على قيمة المتغيرات في كل نبضة تلي الصدمة الأولية ونتيجة هذا التحول يتم الحصول على كل الاستجابات الديناميكية لكل المتغيرات نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة، وكما يسمح تحليل تجزئة التباين للأخطاء بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات قيد الدراسة، إذ تم تحديد نموذج (SVAR) لاكتشاف الصدمات الهيكلية باستخدام مخطط المنهج التكراري الذي اقترحه سيمز (Sims) عام 1980 حيث يتم جعل المصفوفة A بشكل مثلث سفلي.

3-تقدير دوال الاستجابة النبضية للنموذج (IRF)//

تبين لنا دوال الاستجابة النبضية بعد تقديرها الاثر الذي تخلفه الصدمة في كل معلمة من معلمات النموذج خلال مدة معينه على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المعلمة وباقي المعلمات قيد الدراسة، وأيضا تساعد على كشف وتوضيح مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث فيما بين قيم معلمات الدراسة وهي كما موضحة في الجدول (25) الآتي:

الجدول (25) دالة الاستجابة النبضية لمعدل البطالة وصدمة مكونات النفقات والإيرادات العامة					
Response of UN:					
Period	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	2.537096	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.679025	-0.668462	0.253908	0.873792	0.727494
3	1.269130	-0.821326	-0.131424	1.330907	0.796476
4	1.006590	-0.680664	-0.461094	1.331726	0.522120
5	0.763720	-0.464908	-0.550823	1.075990	0.194805
6	0.522984	-0.290790	-0.459844	0.762996	-0.041893
7	0.306214	-0.186626	-0.301632	0.504020	-0.164013
8	0.133462	-0.136127	-0.156526	0.328587	-0.203851
9	0.010306	-0.113424	-0.056059	0.221964	-0.202278
10	-0.069406	-0.099792	0.001107	0.157831	-0.187487
-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (15).					

إن الاثر القصير والمتوسط لصدمات السياسة المالية يتم من خلال الاستجابة النبضية للصدمة، فالأثر قصير الأجل يتم قياسه بعد سنة واحدة من حدوث الصدمة، أما الاثر في الأجل المتوسط فيكون قياسه بعد ثلاث سنوات، إذ يوضح الجدول (25) استجابة معدل البطالة لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، كما نلاحظ أن استجابة معدل البطالة لصدمة غير المتوقعة في المتغير نفسه تكون موجبه طول الفترة المتنبئ بها ولكنها تميل إلى الإنخفاض خلال الفترة المتوقعة، أما استجابة معدل البطالة لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في الإنفاق العام الجاري لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير ثم تبدا بالانخفاض وبشكل سلبي في الأجل المتوسط والطويل من مجال التنبؤ وهذا يعكس أثر المتغير على معدل البطالة في الأجل الطويل، أما استجابة معدل البطالة لصدمة بانحراف معياري واحد في النفقات الإستثمارية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم بعدها سيكون تأثيرها سالبا خلال الفترة المتوسطة من مجال التنبؤ ثم تصبح موجبة في الأجل الطويل لتبلغ اقل من 1% في الفترة العاشرة وهذا ما يعكس أثر النفقات الإستثمارية في معدل البطالة في الأجل الطويل من مجال التنبؤ نتيجة توجيهها نحو المشاريع وتعزيز الواقع الاقتصادي، حيث نجد أن النفقات العامة تكتسي أهمية كبيرة في تفسير التقلبات في معدل البطالة مقارنة بالصدمات الناتجة عن الإيرادات العامة.

أما استجابة معدل البطالة لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات الضريبية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم بعدها سيكون تأثيرها موجبا خلال الفترة المتوسطة ومتزايدة لتستقر عند 1.07%، ولكن تتراجع في الفترة الطويل من مجال التنبؤ لتبلغ 0.15% وهذا ما يعكس أثر الإيرادات الضريبة في معدل البطالة في الأجل الطويل من مجال التنبؤ نتيجة تخلف الأنظمة الضريبية وعدم التعويل عليها في بنية الاقتصاد العراقي.

أما استجابة معدل البطالة لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات النفطية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، أما خلال الفترة المتوسطة فتكون منخفضه وسالبة ولكن بعدها سيكون تأثيرها سالبا في الأجل الطويل من مجال التنبؤ وبشكل شبة مسقرة قليلا إلى أن تصل 0.18-% وهذا ما يعكس أثر الإيرادات النفطية في معدل البطالة في الأجل الطويل من مجال التنبؤ والشكل الاتي يوضح ذلك:

الشكل (42)دوال الاستجابة النبضية لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل البطالة

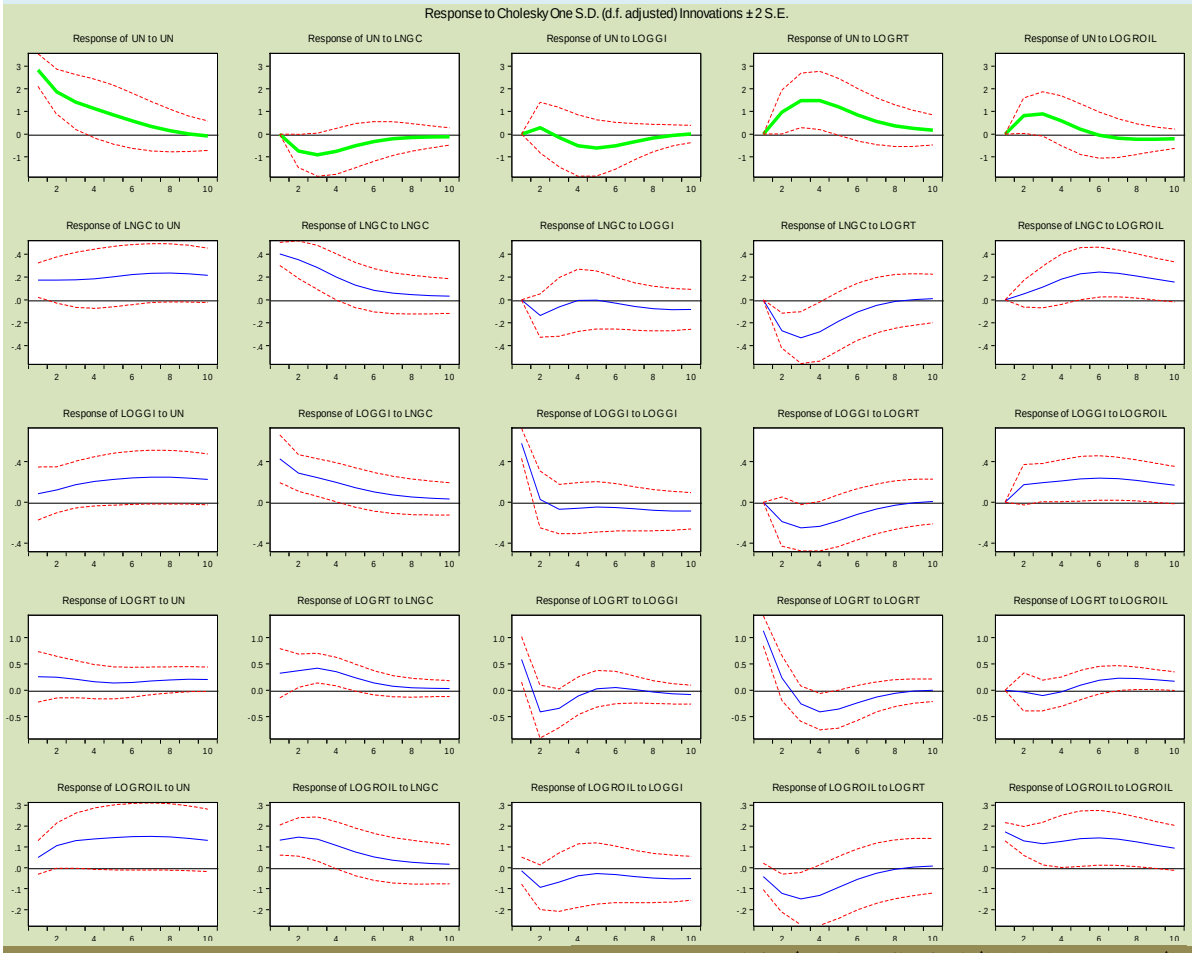

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يتضح من الشكل (42) اعلاه في القسم العلوي الملون باللون الاخضر استجابة معدل البطالة لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بالمتغير نفسه أو احد المتغيرات الأخرى مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة، كما يلاحظ بأن لم تكن هناك استجابة أولية في الفترة الأولى ولكن بعد الفترة الأولى حتى العاشرة لوحظ استجابة سلبية لمعدل البطالة لصدمات الإنفاق العام الجاري و الإستثماري وباستثناء الإيرادات الضريبة فكانت إيجابية، أما استجابة معدل التضخم للإيرادات النفطية كانت موجبة خلال فترة التنبؤ باستثناء الفترة الثانية، أما الجزء الثاني فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي الجاري لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل البطالة والمتغير نفسه ومتغير الإنفاق الإستثماري ومتغير الإيرادات العامة الضريبية والنفطية، إذ إن مكونات الإنفاق الحكومي مرتبط بمعدل الإيرادات وخاصه النفطية، وأما الجزء الثالث فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي الإستثماري لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل البطالة والمتغير نفسه ومتغير الإنفاق الجاري ومتغير الإيرادات العامة الضريبية والنفطية، أما الجزء الرابع فيوضح استجابة الإيرادات الضريبية لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل البطالة والمتغير نفسه ومتغير الإنفاق العام الجاري و الإستثماري ومتغير الإيرادات النفطية، أما الجزء الخامس فيوضح استجابة الإيرادات النفطية لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل البطالة والمتغير نفسه ومتغير الإيرادات العامة الضريبية والأنفاق الحكومي الجاري والاستثماري .

4-جدول تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ للنموذج(FEDV)//

يوضح الجدول (26) بالاعتماد على الملحق (16) نتائج تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ الخاصة بمعدل البطالة المتولد من الصدمات التي تحدث في الإنفاق الحكومي العام الجاري و الإستثماري والإيرادات العامة الضريبية والنفطية، إذ يلاحظ أن 100% من خطا التنبؤ في تباين معدل البطالة تنسب للمتغير نفسه في السنة الأولى، أما متغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري ومتغير الإيرادات الضريبية والإيرادات النفطية فإنه لا يفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل البطالة في السنة الأولى، أما في الفترة الثانية فإن 83.68% من خطا التنبؤ ترجع للمتغير نفسه في حين تساهم المتغيرات التفسيرية الأخرى نحو 4.04% بالنسبة للمتغير الإنفاق الحكومي الجاري، ونحو 0.58% بالنسبة للمتغير الإنفاق الإستثماري، ونحو6.90% بالنسبة لمتغير الإيرادات الضريبية، ونحو 4.78% بالنسبة لمتغير الإيرادات النفطية، ويستمر هذا التذبذب بالنسب لغاية السنة العاشرة لتصبح 53.79% للمتغير نفسه، ونحو 8.22% بالنسبة لمتغير الإنفاق الحكومي الجاري، ونحو 3.89 بالنسبة لمتغير الإنفاق الإستثماري، ونحو 27.19% بالنسبة لمتغير الإيرادات الضريبية وهو اقوى المتغيرات تأثير على معدل البطالة، ونحو 6.79% بالنسبة لمتغير الإيرادات النفطية، ومن خلال هذا التحليل نجد أن الإيرادات الضريبية صاحبة أكبر قوه تفسيرية لأخطاء تباين معدل البطالة يليه متغير الإنفاق الحكومي الجاري ثم معدل الإيرادات النفطية واخيرا متغير الإنفاق الإستثماري والذي كانت مساهمته ضعيفة وكما في الجدول الآتي.

الجدول (26) يوضح تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل البطالة

Variance Decomposition of UN:

Period	S.E.	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	2.825190	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.703304	83.68841	4.040137	0.582903	6.903331	4.785218
3	4.421840	68.91477	7.111862	0.518392	16.07547	7.379509
4	4.917760	60.91156	8.125310	1.509212	22.08996	7.363959
5	5.199473	57.16515	8.260059	2.741741	25.07139	6.761662
6	5.335241	55.48426	8.213375	3.525136	26.34768	6.429553
7	5.393091	54.70007	8.186602	3.837797	26.86849	6.407041
8	5.417221	54.28911	8.192131	3.907208	27.08588	6.525677
9	5.429374	54.04680	8.209618	3.902956	27.17201	6.668613
10	5.437913	53.89739	8.225613	3.890713	27.19120	6.795086

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (16).

ففي الأجل القصير وعند حدوث صدمة في متغير الإيرادات الضريبية والنفطية تساهم بنسبة قدرها 6.90% و4.78% على التوالي في تقلبات معدل البطالة وهي النسبة الاكبر ، في حين حدوث صدمة في متغير الإنفاق الحكومي الجاري و الإستثماري تساهم بنسبة قدرها 4.04% و0.58%على التوالي في تقلبات معدل البطالة وهي النسبة الاصغر، أما في الأجل الطويل فإن حدوث صدمة في متغير الإيرادات الضريبية والأنفاق الحكومي الجاري تساهم بنسبة قدرها 27.19% و8.22% على التوالي في تقلبات معدل البطالة وهي النسبة الاكبر، أما حدوث صدمة في متغير الإنفاق الإستثماري والإيرادات النفطية تساهم بنسبة قدرها 3.89% و6.79% على التوالي في تقلبات معدل البطالة، وهذه النتيجة توحي بالأهمية الكبيرة للصدمات المالية في تفسير التقلبات المستقبلية في معدل البطالة، ففي الأجل القصير كانت صدمة الإيرادات الضريبية،

والنفطية أكبر من صدمة الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري في تقلبات البطالة، ولكن في الأجل الطويل كانت صدمة الإيرادات الضريبة والأنفاق الحكومي الجاري أكبر في تقلبات معدل البطالة.

أما الشكل الآتي فهو انعكاس للجدول اعلاه والذي يبين حركة تباين كل متغير على معدل البطالة بشكل خطي يسهل فهمة ومدى حركة المتغيرات وكما هو موضح في الشكل ادناه:

الشكل (43) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل البطالة

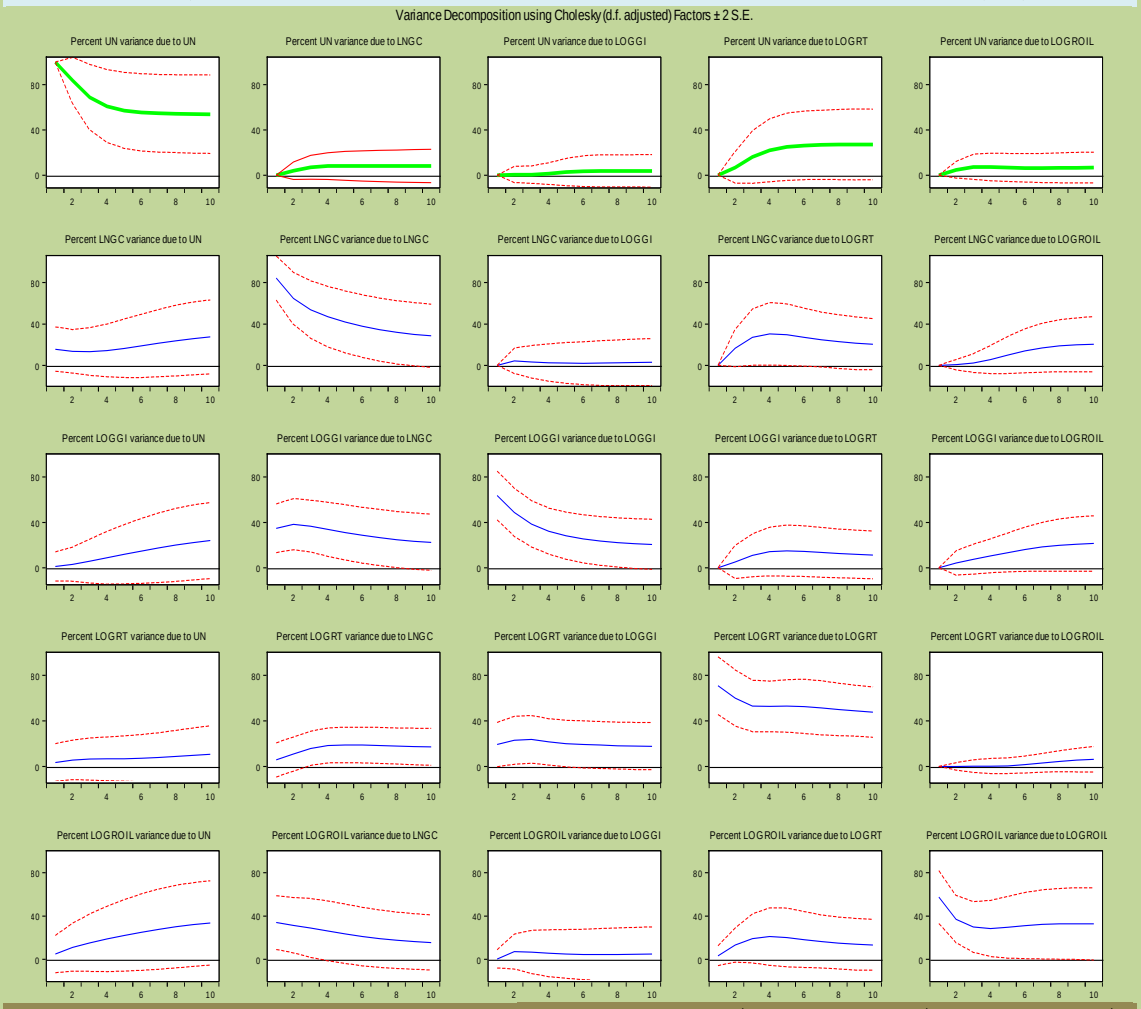

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال ما تقدم تبين أن الآثار الديناميكية لصدمة السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي الإستثماري والإيرادات النفطية اصغر من الإيرادات العامة الضريبية والأنفاق الجاري في معدل البطالة، إذا تتراجع مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكلا المتغيرين في التأثير على معدل البطالة خلال الفترة العاشرة من التنبؤ وكما هو موضح في الشكل اعلاه في الجزء العلوي ذات اللون الاخضر حيث كان مقدار تأثير تباين الإنفاق الإستثماري ضعيف وقريب من الواحد الصحيح أما تباين الإنفاق الجاري أكبر من تباين الإنفاق الإستثماري، في حين احتل تباين الإيرادات الضريبية التأثير الاكبر من بين المتغيرات ثم يأتي من بعده تباين الإنفاق الجاري ومن ثم الإيرادات النفطية واخيرا الإنفاق الإستثماري .

خامسا:-نموذج قياس الآثار الديناميكية لصدمة النفقات العامة والإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي:-

1-تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR(Vector Autoregression Estimates) لصدمة الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي:-

في التحليل الاقتصادي القياسي يكون لفترة التأخير التي ينبغي تضمينها في النموذج تأثير كبير على نتيجة التحليل وبالتالي يصبح من الضروري تضمين فترة التأخير المثلى في تفسير النموذج وقبل إجراء تحليل نموذج الـ (VAR) للمتغيرات النموذج يتطلب علينا معرفة درجة الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء هذا الاختبار كانت النتائج موضحة كما في الجدول (27) إذ يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى بشكل أساسي بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) و معيار شوارتز (SC) ومعيار هانان– كوين (HQ) ومعيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) ومعيار LR، إذ يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تحتوي على اقل قيمة لهذه المعايير الإحصائية والجدول يوضح ذلك وكما يأتي:-

الجدول (27) درجة الابطاء المثلى لمعدل النمو والنفقات والإيرادات العامة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(GROWTH) D(LOGGP) D(LOGRP)
Exogenous variables: C
Date: 08/11/23 Time: 12:07
Sample: 1990 2021
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-175.6718	NA	70.01633	12.76227	12.90500	12.80590
1	-160.5797	25.87213*	45.57651*	12.32712*	12.89806*	12.50166*
2	-152.9322	11.47127	51.55104	12.42373	13.42288	12.72918

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

(*) تشير إلى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية عند مستوى (5%).
-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

ومن خلال الجدول (27) يتضح بأن عدد فترات الإبطاء المثلى أو درجة التأخير هي فتره واحدة بالاعتماد على معظم المعايير المذكورة AICوHQ وLR وFPE التي تحتوي اقل قيمة لمعيار AIC (12.42) وFPE (51.55) و SC (13.42) و HQ (12.72) وLR (11.47) وهي التي تقابل فترة الإبطاء الأولى، وعليه سيتم الاعتماد على فترة الإبطاء المثلى المعتمدة في النموذج وهي (h=1)، وبما أن الفترة (1) كانت معنوية لذا سيتم الاعتماد عليها في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الـ(VAR)، وأما لمعرفة فيما إذ كان النموذج يحقق شرط الاستقراريه يمكننا الاستعانة بالشكل البياني (44) الآتي:-

الشكل (44) استقراريه نموذج VAR المقدر لصدمة النمو والنفقات والإيرادات العامة

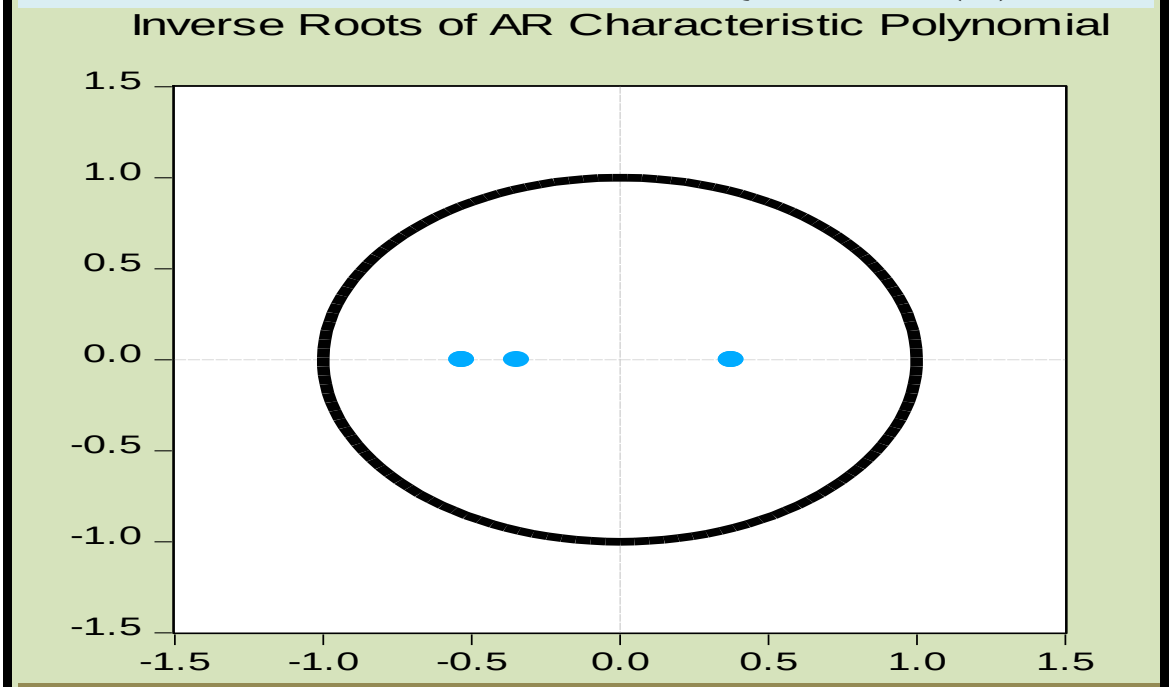

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يبين الشكل البياني (44) بأن جميع المعاملات لمتغيرات الدراسة اصغر من الواحد الصحيح فضلا عن أن جميع الجذور تقع داخل حدود الدائرة الواحدة وليس خارجها، ما يعني أن النموذج مستقر ديناميكيا، أي أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وبالتالي يمكن اعتماده كنموذج مستقر احصائيا.

وأما بعد اختبار صلاحية ومعالجة استقراريه المتغيرات وملائمتها للتعبير عن المتغيرات قيد الدراسة، فإنه يمكن استخدامه لتحليل ودراسة مختلف العلاقات المحتمل وجودها بين هذه المتغيرات وبذلك نتجه إلى تقدير وتحليل أدوات نموذج الـ(VAR)، وبعد تقدير النموذج كانت النتائج موضحة بالمعادلة بالاعتماد على الملحق (17) وكما يأتي:-

D(GROWTH) = -0.532*D(GROWTH(-1)) +17.982*D(LOGGP(-1)) -32.469*D(LOGRP(-1))+9.078
t-Statistic [-4.412] ، [-1.142] ، [0.853] ، [-0.042]
R-squared (0.485) Adj. R-squared (0.423) Durbin-Watson stat (2.684524) F-statistic (7.865678)

من أجل توضيح الآثار الديناميكية لصدمة الإنفاق الحكومي (LOGGP) والإيرادات العامة (LOGRP) على معدل النمو الاقتصادي، إذ بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (GP) نحو 17.982

وكانت T المحسوبة البالغة 1.142- معنوية مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 17.9%، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه كانت اشارة المعلمة منسجمه وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي سلك سلوكا ايجابي، إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 17.9% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا، إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي بهدف تنشيط الطلب الكلي وزيادة معدل النمو الاقتصادي، فيما بلغت قيمة المعلمة المقدرة للإيرادات العامة (RP) نحو 32.469-% وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 0.85 معنوية أي أن زيادة الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي بمقدار 32.4-%، فالمتغير المستقل الإيرادات العامة سلك سلوكا سلبي إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تنعكس في تراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 32.4-% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة لم تكن منطقية اقتصاديا، لان الإيرادات العامة كان اغلبها موجة نحو تسديد الاجور والرواتب دون تمويل البنى التحتية والتوسع بالمشاريع فضلا عن الاعتماد المطلق على الإيرادات النفطية دون الإيرادات الأخرى، فيما اوضح معامل التحديد (R^2) بنحو 48%، أما معامل التحديد المصحح فقد بلغت قيمته 42% من التغيرات الحاصلة في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نتيجة التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة والباقي 52% يعزى إلى عوامل أخرى غير معتمده في النموذج، كما أن قيمة احصائية فيشر (Fc>Ft) معنوية احصائيا.

2-تقدير النموذج الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR):

من بعد تقدير النموذج (VAR) العادي أو القانوني، وبعد التأكد من استقرار نموذج (VAR) من خلال اختبار الدائرة الاحادية التي توضح أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة ما يعني أن النموذج مستقر ولا يعاني من المشاكل الاحصائية، يمكننا الأن الانتقال إلى النموذج الهيكلي (SVAR) وإلى حساب وتقدير قيم مصفوفتي الانتقال (S) والتي تسمح لنا بتقدير دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين، وبالتالي يمكن تلخيص نتائج نموذج SVAR بالاعتماد على الملحق (18) كما يأتي:

الجدول (28) تقدير نموذج SVAR لمعدل النمو والنفقات والإيرادات العامة

Estimated A matrix:		
1.000000	0.000000	0.000000
-0.002676	1.000000	0.000000
-0.003033	-0.835676	1.000000
Estimated B matrix:		
35.13554	0.000000	0.000000
0.000000	0.615991	0.000000
0.000000	0.000000	0.264611
Estimated S matrix:		
35.13554	0.000000	0.000000
0.094024	0.615991	0.000000
0.185143	0.514768	0.264611

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (18).

يلاحظ من الجدول (28) إن قيم مصفوفة الانتقال (S) معنوية عند مستوى 5% بعد تقدير قيم المصفوفة A و B ،إذ إن هدف نموذج SVAR هو البحث عن تقدير أثر صدمة هيكلية ولم يتسنى ذلك احصائيا الا بتقييم دوال الاستجابة النبضية عن طريق محاكاة الصدمة التي ستنتقل في نفس اللحظة إلى متجه البواقي القانونية بواسطة مصفوفة الانتقال (S) والتي تسمح بإيجاد عوامل النموذج الهيكلي وتباينه، ولكن بعد ذلك تسمح ديناميكية النموذج القانوني الحصول على قيمة المتغيرات في كل نبضة تلي الصدمة الأولية ونتيجة هذا التحول يتم الحصول على كل الاستجابات الديناميكية لكل المتغيرات نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة للإيرادات والنفقات العامة، وكما يسمح تحليل تجزئة التباين للأخطاء بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات قيد الدراسة، إذ تم تحديد نموذج (SVAR) لاكتشاف الصدمات الهيكلية وفق مخطط المنهج التكراري.

3-تقدير دوال الاستجابة النبضية للنموذج (IRF)//

تبين لنا دوال الاستجابة النبضية الاثر الذي تخلفه الصدمة في المعلمة خلال مدة معينه على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المعلمة وباقي المعلمات قيد الدراسة، اي استجابة معدل النمو لصدمة النفقات والايرادات العامة، واستجابة النفقات لصدمة معدل النمو والإيرادات العامة، واستجابة الإيرادات لصدمة النفقات ومعدل النمو الاقتصادي، وأيضا تساعد على كشف مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث فيما بين قيم معلمات الدراسة وهي كما موضحة في الجدول(29) الآتي:

الجدول (29) دالة الاستجابة النبضية لمعدل النمو الاقتصادي لصدمة النفقات والإيرادات العامة

Response of D(GROWTH):			
Period	D(GROWTH)	D(LOGGP)	D(LOGRP)
1	35.13554	0.000000	0.000000
2	-17.52995	-5.475931	4.955182
3	9.565680	5.668660	-2.793677
4	-4.916217	-3.628753	2.121502
5	2.645300	2.263426	-1.125102
6	-1.380073	-1.269637	0.679686
7	0.737014	0.714770	-0.357481
8	-0.387405	-0.386456	0.200358
9	0.206068	0.209952	-0.105433
10	-0.108725	-0.112057	0.057302

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (19).

إن الاثر القصير ومتوسط الأجل لصدمات السياسة المالية يفسر الاستجابة النبضية للصدمة، فالأثر قصير الأجل يتم قياسه بعد سنة واحدة من حدوث الصدمة، أما الاثر في الأجل المتوسط فيكون قياسه بعد ثلاث سنوات، إذ يوضح الجدول (29) استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، كما نلاحظ أن استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة غير المتوقعة في المتغير نفسه تكون موجبه في الفترة الأولى المتنبئ بها ولكنه يميل إلى الإنخفاض بشكل حاد خلال الفترة المتوقعة فهي متباينة بين السلبية والإيجابية، أما استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في الإنفاق العام لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير ثم تبدا،

بالانخفاض وبشكل متفاوت بين السلبية والإيجابية في الأجل المتوسط والطويل من مجال التنبؤ وهذا يعكس أثر صدمة النفقات على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أما استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات العامة لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم بعدها سيكون تأثيرها متباين بين السلبية والإيجابية ومتناقصة خلال الفترة المتوسطة من مجال التنبؤ ثم تصبح موجبة وبمقدار 5% في الأجل الطويل وهذا ما يعكس أثر الإيرادات في معدل النمو الاقتصادي من مجال التنبؤ نتيجة توجيهها نحو الإنفاق الإستهلاكي، حيث نجد أن النفقات العامة تكتسي أهمية كبيرة في تفسير التقلبات في معدل النمو الاقتصادي رغم انها متباينة والشكل الاتي يوضح ذلك:.

الشكل (45) دوال الاستجابة النبضية لمعدل النمو الاقتصادي لصدمة النفقات والإيرادات العامة

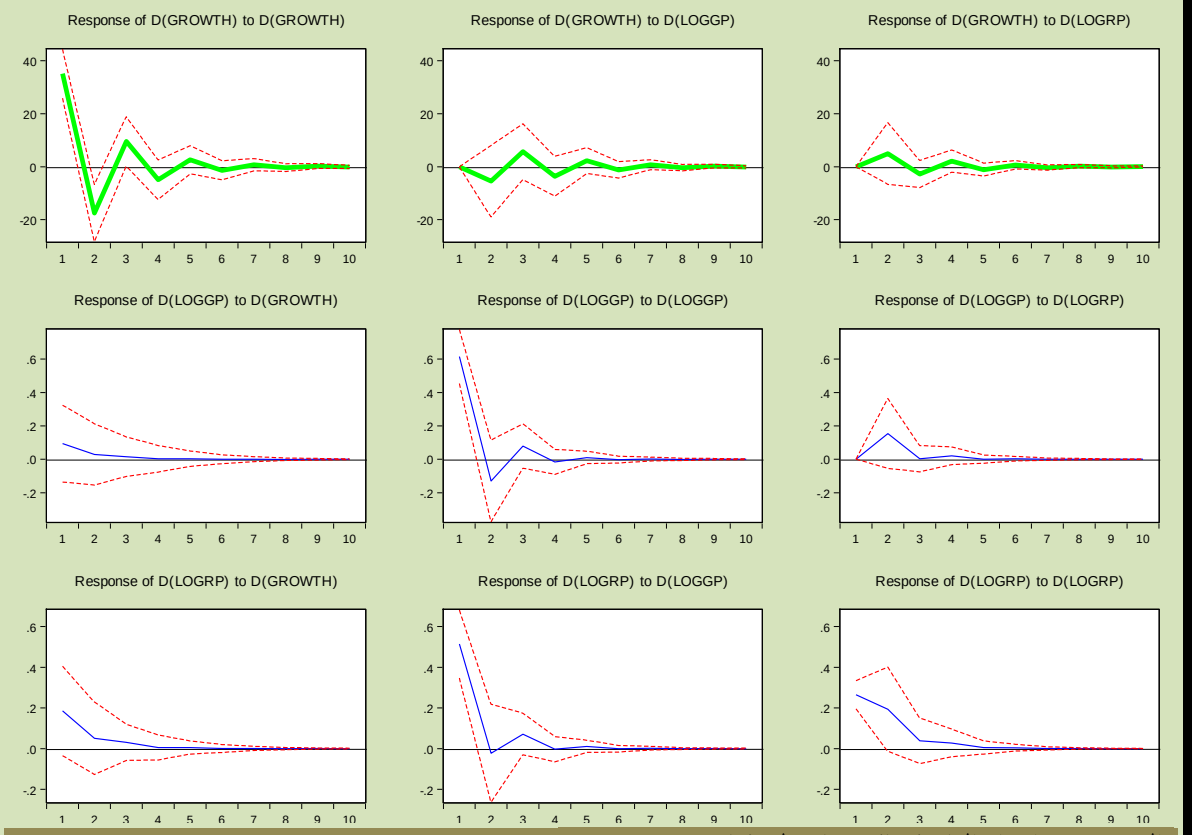

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يتضح من الشكل (45) اعلاه في القسم العلوي الملون باللون الاخضر استجابة معدل النمو الاقتصادي لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بالمتغير نفسه أو احد المتغيرات الأخرى النفقات العامة والإيرادات العامة ، كما يلاحظ انه لم يكن هناك استجابة اولية في الفترة الأولى ولكن بعد الفترة الأولى حتى العاشرة لوحظ استجابة معدل النمو الاقتصادي متباينة لصدمات الإنفاق العام والإيرادات العامة، أما الجزء الآخر فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل النمو الاقتصادي والمتغير نفسه ومتغير الإيرادات العامة إذا ان الإنفاق الحكومي مرتبط بمعدل الإيرادات وخاصه النفطية، وأما الجزء الاخير فيوضح استجابة الإيرادات العامة لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل النمو الاقتصادي ومتغير الإنفاق العام والمتغير نفسه.

4-جدول تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ للنموذج(FEDV)//

يبين الجدول (30) نتائج تحليل مكونات التباين لأخطاء التنبؤ الخاصة بمعدل النمو الاقتصادي المتولد من الصدمات التي تحدث في الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة ، إذ يلاحظ في تحليل التباين أن معدل النمو الاقتصادي يفسر 100% من مكونات التباين في معدل النمو الاقتصادي في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ بالتراجع بشكل بطيء حتى يصل إلى 93.20% بعد مرور 10 سنوات فهو المتغير ذات تأثير اقوى على معدل النمو الاقتصادي، أما متغير الإنفاق الحكومي فإنه لا يفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي في السنة الأولى ولكن في السنة الثانية فإنه يفسر 1.87%من مكونات التباين ويستمر بالزيادة ليصل إلى 4.62% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة وكما في الجدول الآتي.

الجدول (30) تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي

Variance Decomposition of D(GROWTH):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LOGGP)	D(LOGRP)
1	35.13554	100.0000	0.000000	0.000000
2	39.95429	96.58347	1.878405	1.538128
3	41.56664	94.53185	3.595326	1.872828
4	42.06689	93.66269	4.254429	2.082885
5	42.22570	93.35194	4.509816	2.138243
6	42.27279	93.25068	4.589982	2.159334
7	42.28677	93.21943	4.615519	2.165054
8	42.29078	93.21012	4.622993	2.166887
9	42.29193	93.20740	4.625205	2.167390
10	42.29226	93.20662	4.625836	2.167540

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (20).

وأما متغير الإيرادات العامة فإنه لا يفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي في السنة الأولى للتنبؤ بينما في السنة الثانية يفسر 1.53% من مكونات التباين ويستمر بالتزايد بشكل بطيء ليستقر عند 2.16% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة، والجدير بالملاحظة نجد أن صدمة الإنفاق العام الايجابية ذات تأثير اقوى من صدمة الإيرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي وذلك يرجع إلى ارتباط النشاط الاقتصادي في العراق بمعدل نمو الإيرادات وخاصه النفطية التي هي الأخرى مرتبطة بالسوق العالمي، والشكل (46) يوضح تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكل متغير مع نفسه ومع المتغيرات الأخرى .

الشكل (46) تحليل مكونات التباين لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي

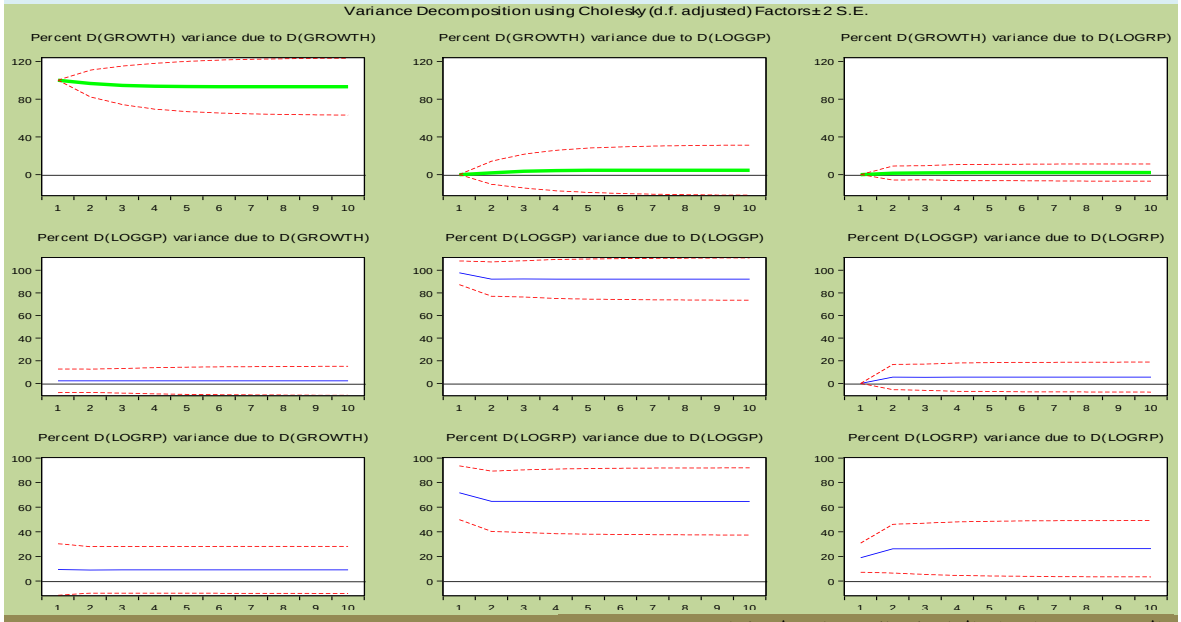

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يوضح الشكل البياني (46) أن الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي يكون أكبر من الإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي، إذا تتسع مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكلا المتغيرين في التأثير على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة العاشرة من التنبؤ وكما هو موضح في الجزء العلوي من الشكل البياني ذات اللون الاخضر.

سادسا:-نموذج قياس الآثار الديناميكية لصدمة مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي:-

1-تحليل نتائج نموذج الانحدار الذاتي VAR(Vector Autoregression Estimates) لنموذج مكونات الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي:-

يكون لفترة التأخير التي ينبغي تضمينها في النموذج تأثير كبير على نتيجة التحليل الاقتصادي والقياسي، وبالتالي يصبح من الضروري تضمين فترة التأخير المثلى في تفسير النموذج، وقبل إجراء تحليل نموذج الـ (VAR) للمتغيرات النموذج يتطلب قياس درجة الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء هذا الاختبار كانت النتائج موضحة كما في الجدول (31) إذ يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى بشكل أساسي بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) و معيار شوارتز (SC) ومعيار هانان– كوين (HQ) ومعيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) ومعيار LR التي تحتوي على اقل قيمة لهذه المعايير الإحصائية ويوضح ذلك الجدول الآتي وكما يأتي:-

الجدول (31) درجة الابطاء المثلى لمعدل النمو الاقتصادي ومكونات النفقات والإيرادات العامة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(GROWTH) D(LNGC) D(LOGGI) D(LOGRILO) D(LOGRT)
Exogenous variables: C
Date: 08/11/23 Time: 12:04
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-246.8250	NA	23.99854	17.36724	17.60298	17.44107
1	-202.7449	69.92021*	6.634535	16.05137	17.46581*	16.49436*
2	-173.0136	36.90774	5.669654*	15.72508*	18.31823	16.53722

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

(*) تشير إلى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية عند مستوى (5%).

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يتضح ومن خلال الجدول (31) بأن درجة التأخير أو فترات الإبطاء المثلى هي فتره واحدة بالاعتماد على معظم المعايير المذكورة لـ AICوHQ وLR وFPE التي تحتوي اقل قيمة لمعيار AIC (15.72) وFPE (5.66) وهي التي تقابل فترة الإبطاء الثانية وعليه سيتم الاعتماد على فترة الإبطاء المثلى المعتمدة في النموذج وهي (h=2)، أما احصاءات SC (17.46) و HQ (16.49) وLR (69.92) فقد اشارات إلى ان فترة الابطاء المثلى هي (1) أي أن (h=1) فترات، وبما أن الفترة (2) كانت معنوية وفقا لمعيار AIC لذا سيتم الاعتماد عليها في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الـ(VAR)، وأما لمعرفة فيما إذا كان النموذج يحقق شرط الاستقراريه يمكننا الاستعانة بالشكل البياني (47) الآتي:-

الشكل (47) استقراريه النموذج المقدر لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي

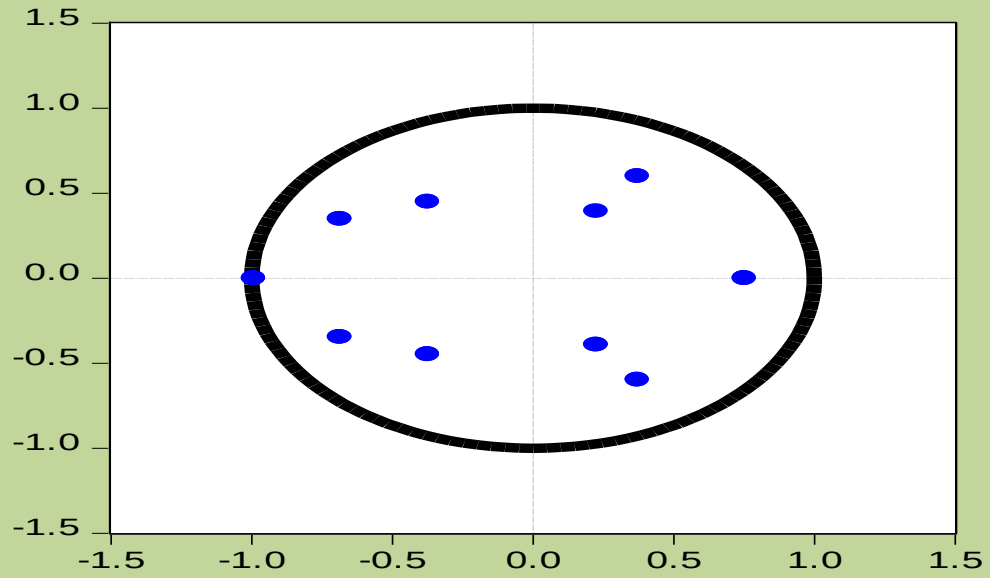

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

إذ يتضح من الشكل (47) بأن جميع الجذور تقع ضمن حدود الدائرة الاحادية وليس خارجها، فضلا عن إن جميع المعاملات لمتغيرات النموذج اصغر من الواحد الصحيح وبالتالي يمكن اعتبار هذا النموذج مستقر ديناميكيا، وهو ما يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو مشكلة عدم ثبات تجانس تباين الاخطاء.

و بعد معالجة وتحقق الاستقراريه للسلاسل الزمنية ننتقل من ثم إلى تقدير وتحليل نموذج الـ(VAR)، وبعد تقدير النموذج حسب الملحق (21) كانت النتائج موضحة في المعادلة وكما يأتي:

D(GROWTH) = - 0.734*D(GROWTH(-1)) - 0.164*D(GROWTH(-2)) + 17.950*D(LNGC(-1)) + 4.864*D(LNGC(-2)) - 22.665*D(LOGGI(-1)) - 18.100*D(LOGGI(-2)) - 9.749*D(LOGROIL(-1)) + 76.349*D(LOGROIL(-2)) - 5.391*D(LOGRT(-1)) - 3.747*D(LOGRT(-2)) - 5.186

t-Statistic [-4.050] ، [0.861] ، [-1.971] ، [-0.305] ، [-1.181] ، [-1.215] ، [0.221] ، [-1.045] ، [2.703] ، [-0.632] ، [-0.707]

R-squared (0.775) Adj. R-squared (0.651) Durbin-Watson stat (1.837964) F-statistic (6.234371)

توضح المعادلة اعلاه الآثار الديناميكية لصدمة الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والإيرادات العامة الضريبية والنفطية على معدل النمو الاقتصادي، اذ تم تقدير العلاقة اعلاه بالاستناد إلى الاختبارات الاحصائية والقياسية مع تجاوز منطق النظرية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (LNGP) الانفاق الحكومي الجاري نحو 17.95 وكانت T المحسوبة البالغة 0.86 معنوية، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري ومعدل النمو الاقتصادي، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 17.95%،

ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه كانت اشارة المعلمة منسجماً وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي الجاري للسنتين السابقتين سلك سلوكا إيجابي، إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 17.95% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا، إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري تعمل على تنشيط الطلب الكلي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي، **أما** قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (LOGGI) الإنفاق الإستثماري بلغت نحو 22.66- وكانت T المحسوبة البالغة 1.97- معنوية، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي الإستثماري ومعدل النمو الاقتصادي أي أن زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري للسنتين السابقتين بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمقدار 22.66-%، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه لم تكن اشارة المعلمة منسجماً وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي الإستثماري للسنتين السابقتين سلك سلوكا سلبي إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس تراجع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 22.66% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة لم تكن منطقية اقتصاديا، إذ إن الإنفاق الحكومي الإستثماري لم يتبوأ اهتمام ولم يحتل نسبة من النفقات العامة الا جزء يسير رغم أهميته في زيادة معدل النشاط الاقتصادي، إذ استحوذ الإنفاق الجاري عليه بصورة تامة، **أما** قيمة المعلمة المقدرة لصدمة الإيرادات النفطية في السنة السابقة (1-) بلغت نحو 9.74- وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 0.30- معنوية، أي أن زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمقدار 9.74%، فالمتغير المستقل الإيرادات النفطية سلك سلوكا سلبي، إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 9.74% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة لم تكن منطقية اقتصاديا إذ إن زيادة الإيرادات النفطية تمول الاجور والرواتب دون فتح مشاريع جديدة وتحقيق النمو الاقتصادي، لان الإيرادات النفطية توجه معظمها لتمويل الإنفاق الجاري وخدمة الدين والاجور والرواتب دون تخصيص جزء منها لتمويل المشاريع الإستثمارية ، **أما** قيمة المعلمة المقدرة لصدمة الإيرادات النفطية في السنة السابقة (2-) بلغت نحو 76.34 وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 0.30- معنوية، أي أن زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 76.34%، فالمتغير المستقل الإيرادات النفطية سلك سلوكا إيجابي إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 76.34% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا إذ إن زيادة الإيرادات النفطية تسمح لمعدل النمو الاقتصادي بالزيادة وذلك لأن النشاط الاقتصادي العراقي مرهون بمعدل نمو الإيرادات النفطية لاعتماده على الإيرادات النفطية في تمويل الإستثمار، **أما** قيمة المعلمة المقدرة لصدمة الإيرادات الضريبية بلغت نحو 5.39- وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 1.18- معنوية، أي أن زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمقدار 5.39% ، فالمتغير المستقل الإيرادات الضريبية سلك سلوكا سلبيا للسنتين السابقتين إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 5.39% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا رغم نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة ضعيفة فبالكاد تكون 5%، **أما** معامل التحديد (R^2) بلغ نحو 77% فيما اشار معامل التحديد المصحح إلى نحو 65% من التغيرات الحاصلة في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي نتيجة التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة والباقي 23% يعزى إلى عوامل أخرى غير معتمده في النموذج، كما أن قيمة احصائية فيشر (Fc>Ft) كانت معنوية احصائيا.

2-تقدير النموذج الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR):

باستخدام برنامج Eviews10 يمكننا الانتقال من النموذج العادي أو القانوني (VAR) إلى الهيكلي (SVAR) وإلى حساب وتقدير عناصر قيم مصفوفتي A وB والتي تسمح بحساب مصفوفة الانتقال (S) والتي تسمح لنا بتقدير دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين وذلك بعد التأكد من استقرار نموذج (VAR) من خلال اختبار الدائرة الاحادية التي توضح أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة، ما يعني أن النموذج مستقر ولا يعاني من المشاكل الاحصائية، وبالتالي يمكن تلخيص نتائج نموذج SVAR في الجدول وكما يأتي:

الجدول (32) يوضح تقدير نموذج SVAR لمعدل النمو الاقتصادي ومكونات النفقات والإيرادات العامة

Estimated A matrix:				
1.000000	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
0.006940	**1.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
-0.002378	**-1.346018**	**1.000000**	**0.000000**	**0.000000**
-0.003317	**-0.441795**	**0.028797**	**1.000000**	**0.000000**
-0.017276	**-1.328716**	**-1.500828**	**5.028425**	**1.000000**
Estimated B matrix:				
27.32597	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
0.000000	**0.406204**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
0.000000	**0.000000**	**0.552853**	**0.000000**	**0.000000**
0.000000	**0.000000**	**0.000000**	**0.146779**	**0.000000**
0.000000	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**1.183126**
Estimated S matrix:				
27.32597	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
-0.189650	**0.406204**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
-0.190291	**0.546757**	**0.552853**	**0.000000**	**0.000000**
0.012324	**0.163714**	**-0.015920**	**0.146779**	**0.000000**
-0.127482	**0.537094**	**0.909791**	**-0.738066**	**1.183126**

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (22).

من الجدول يلاحظ أن قيم المصفوفتين A وB كانت معنوية، إذ إن الهدف من نموذج SVAR من وجهة النظر الاقتصادية البحث عن تقدير أثر صدمة هيكلية ولم يتسنى ذلك احصائيا الا بتقييم دوال الاستجابة النبضية عن طريق محاكاة الصدمة التي ستنتقل في نفس اللحظة إلى متجه البواقي القانونية بواسطة مصفوفة الانتقال (S)، والتي تسمح بإيجاد عوامل النموذج الهيكلي وتباينه، ولكن بعد ذلك تسمح ديناميكية النموذج القانوني الحصول على قيمة المتغيرات في كل نبضة تلي الصدمة الأولية، ونتيجة هذا التحول يتم الحصول على كل الاستجابات الديناميكية لكل متغيرات النموذج نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة، وكما يسمح تحليل تجزئة التباين للأخطاء بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات قيد الدراسة، إذ تم تحديد نموذج (SVAR) لاكتشاف الصدمات الهيكلية باستخدام مخطط المنهج التكراري الذي اقترحه سيمز (Sims) عام 1980 حيث يتم جعل المصفوفة A على شكل مثلث سفلي.

3-تقدير دوال الاستجابة النبضية للنموذج (IRF)//

تبين دوال الاستجابة النبضية الاثر الذي تخلفه الصدمة في كل معلمة من معلمات النموذج خلال مدة معينه على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المعلمة وباقي المعلمات قيد الدراسة، وأيضا تساعد على كشف مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث فيما بين قيم معلمات الدراسة وهي كما موضحة في الجدول(33) الآتي:

الجدول (33) دالة الاستجابة النبضية لمعدل النمو وصدمة مكونات النفقات والإيرادات العامة

Response of D(GROWTH):

Period	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGROIL)	D(LOGRT)
1	21.52845	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	-14.64304	-7.557495	-13.61427	2.007537	-5.025326
3	9.340307	8.740441	7.248712	10.31135	-1.127263
4	-2.637090	-6.226513	-7.120504	-10.90996	3.324367
5	-5.551192	5.899068	7.282064	7.260988	-7.265312
6	9.990291	-4.528176	-4.008797	-6.631124	9.124017
7	-10.29517	2.445338	2.799590	6.381395	-10.50972
8	9.885940	-1.610506	-1.412837	-4.862703	11.74260
9	-8.813601	1.648163	0.163987	4.776722	-11.36698
10	7.117684	-1.330727	-0.135413	-4.678977	10.67011

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (23).

يتضح من الجدول (33) استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، كما نلاحظ أن استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة غير المتوقعة في المتغير نفسه تكون متذبذبة الاشارة طول الفترة المتنبئ بها ولكنها تميل إلى الإنخفاض خلال الفترة المتوسطة وطويلة، أما استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في الإنفاق العام الجاري لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير ثم تبدا بالانخفاض وبشكل متذبذب الاشارة في الأجل المتوسط والطويل من مجال التنبؤ وهذا يعكس أثر المتغير على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، أما استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة مفاجئة بانحراف معياري واحد في النفقات الإستثمارية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم بعدها سيكون تأثيرها متذبذب الاشارة خلال الفترة المتوسطة والطويلة من مجال التنبؤ وهذا ما يعكس أثر النفقات الإستثمارية في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من مجال التنبؤ نتيجة توجيهها نحو المشاريع وتعزيز الواقع الاقتصادي.

أما استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات النفطية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير لكن خلال الفترة المتوسطة تكون منخفضه ومتذبذبة الاشارة ولكن بعدها سيكون تأثيرها مستقرا في الأجل الطويل من مجال التنبؤ لتصل 4.67-% وهذا ما يعكس أثر الإيرادات النفطية في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من مجال التنبؤ، أما استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات الضريبية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير،

ثم بعدها سيكون تأثيرها متذبذبة الاشارة ومتناقصة خلال الفترة المتوسطة ولكن في الفترة الطويلة من مجال التنبؤ تستقر عند 11.36-% ثم تتراجع لتبلغ 10.67% وهذا ما يعكس أثر الإيرادات الضريبة في معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من مجال التنبؤ رغم تخلف الأنظمة الضريبية وعدم التعويل عليها في بنية الاقتصاد العراقي.

وأما الشكل الآتي فهو انعكاس للجدول اعلاه ومع متغير النمو الاقتصادي كتابع والمتغيرات الأخرى كمستقلة وبالعكس أي بمعنى أن الشكل يوضح مره المتغيرات الداخلية كمتغيرات مؤثره ومرة كمتغيرات تؤثر.

الشكل (48) دوال الاستجابة النبضية لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي

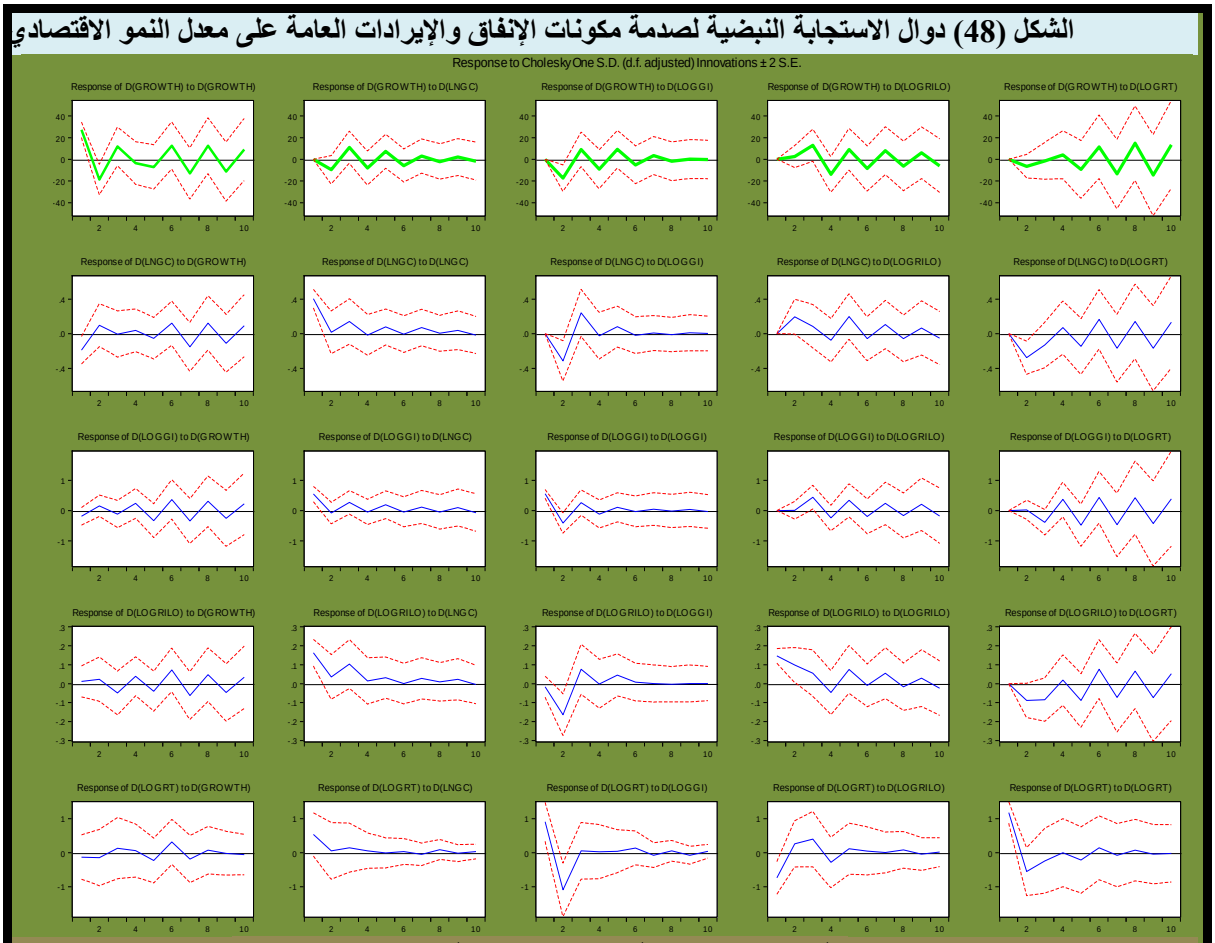

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يوضح الشكل (48) اعلاه في القسم العلوي الملون باللون الاخضر استجابة معدل النمو الاقتصادي لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بالمتغير نفسه أو احد المتغيرات الأخرى مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة، كما يلاحظ انه لم تكن هناك استجابة اولية في الفترة الأولى ولكن بعد الفترة الأولى حتى العاشرة لوحظ استجابة متذبذبة للنمو الاقتصادي لصدمات الإنفاق العام الجاري والاستثماري والإيرادات النفطية والضريبية، أما الجزء الثاني فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي الجاري لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لمعدل النمو الاقتصادي والمتغير نفسه ومتغير الإنفاق الإستثماري ومتغير الإيرادات العامة الضريبية والنفطية إذا أن مكونات الإنفاق الحكومي مرتبط بمعدل الإيرادات وخاصه النفطية،

وأما الجزء الثالث فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي الإستثماري لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل النمو الاقتصادي والمتغير نفسه ومتغير الإنفاق الجاري ومتغير الإيرادات العامة الضريبية والنفطية، أما الجزء الرابع فيوضح استجابة الإيرادات النفطية لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل النمو الاقتصادي والمتغير نفسه ومتغير الإيرادات العامة الضريبية والأنفاق الحكومي الجاري والاستثماري، أما الجزء الخامس فيوضح استجابة الإيرادات الضريبية لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل النمو الاقتصادي والمتغير نفسه ومتغير الإنفاق العام الجاري والاستثماري ومتغير الإيرادات النفطية.

4-جدول تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ للنموذج(FEDV)//

يوضح الجدول (34) بالاعتماد على المحلق (24) نتائج تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ الخاصة بمعدل النمو الاقتصادي المتولد من الصدمات التي تحدث في الإنفاق الحكومي العام الجاري والاستثماري والإيرادات العامة النفطية والضريبية، إذ يلاحظ أن 100% من خطا التنبؤ في تباين معدل النمو الاقتصادي تنسب للمتغير نفسه في السنة الأولى، أما متغير الإنفاق الحكومي الجاري ومتغير الإنفاق الحكومي الإستثماري ومتغير الإيرادات الضريبية ومتغير الإيرادات النفطية فإنه لا يفسر شيئا من مكونات التباين لمعدل النمو الاقتصادي في السنة الأولى، أما في الفترة الثانية فإن 71.83% من خطا التنبؤ ترجع للمتغير نفسه في حين تساهم المتغيرات التفسيرية الأخرى نحو 6.01% بالنسبة للمتغير الإنفاق الحكومي الجاري، ونحو 19.51% بالنسبة للمتغير الإنفاق الإستثماري، ونحو 0.42% بالنسبة لمتغير الإيرادات النفطية، ونحو2.65% بالنسبة لمتغير الإيرادات الضريبية، إذ تشكل صدمة الإنفاق الحكومي الجزء الاعظم من تباين معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير يليه صدمة الإنفاق الجاري ثم صدمة الإيرادات الضريبية واخيرا صدمة الإيرادات النفطية، وكما في الجدول الاتي:

الجدول (34) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي

Variance Decomposition of D(GROWTH):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGROIL)	D(LOGRT)
1	27.32597	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	39.11492	71.38412	6.014455	19.51772	0.424392	2.659310
3	45.29476	60.08517	10.48448	18.68141	8.665995	2.082950
4	49.15829	51.47531	11.48598	19.24060	15.29291	2.505202
5	52.70359	46.57028	12.01109	19.81487	16.36264	5.241132
6	56.58938	45.41549	11.44978	17.99557	16.40489	8.734270
7	60.32365	44.65936	10.34083	16.18354	16.23964	12.57663
8	63.74986	43.86235	9.361994	14.56987	15.47836	16.72743
9	66.62240	42.98111	8.670683	13.34152	15.00060	20.00609
10	68.86035	41.95409	8.176419	12.48904	14.78527	22.59518

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (24).

وكما يلاحظ من الجدول استمرار هذا التذبذب بالنسب لغاية السنة العاشرة لتصبح 41.95% للمتغير نفسه، ونحو 8.17% بالنسبة لمتغير الإنفاق الحكومي الجاري، ونحو 12.48% بالنسبة لمتغير الإنفاق الإستثماري، ونحو 14.78% بالنسبة لمتغير الإيرادات النفطية، ونحو 22.59% بالنسبة لمتغير الإيرادات الضريبية،

وهو اقوى المتغيرات تأثيرا، ومن خلال هذا التحليل نجد أن صدمة الإيرادات الضريبية صاحبة أكبر قوه تفسيرية لأخطاء تباين معدل النمو الاقتصادي يليه صدمة الإيرادات النفطية ثم صدمة الإنفاق الحكومي الإستثماري واخيرا صدمة الإنفاق الجاري والذي كانت مساهمته ضعيفة. أما الشكل (49) الآتي فإنه انعكاس للجدول اعلاه والذي يبين حركة تباين كل متغير على معدل البطالة بشكل خطي يسهل فهمة ومدى حركة المتغيرات والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل (49) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل النمو الاقتصادي

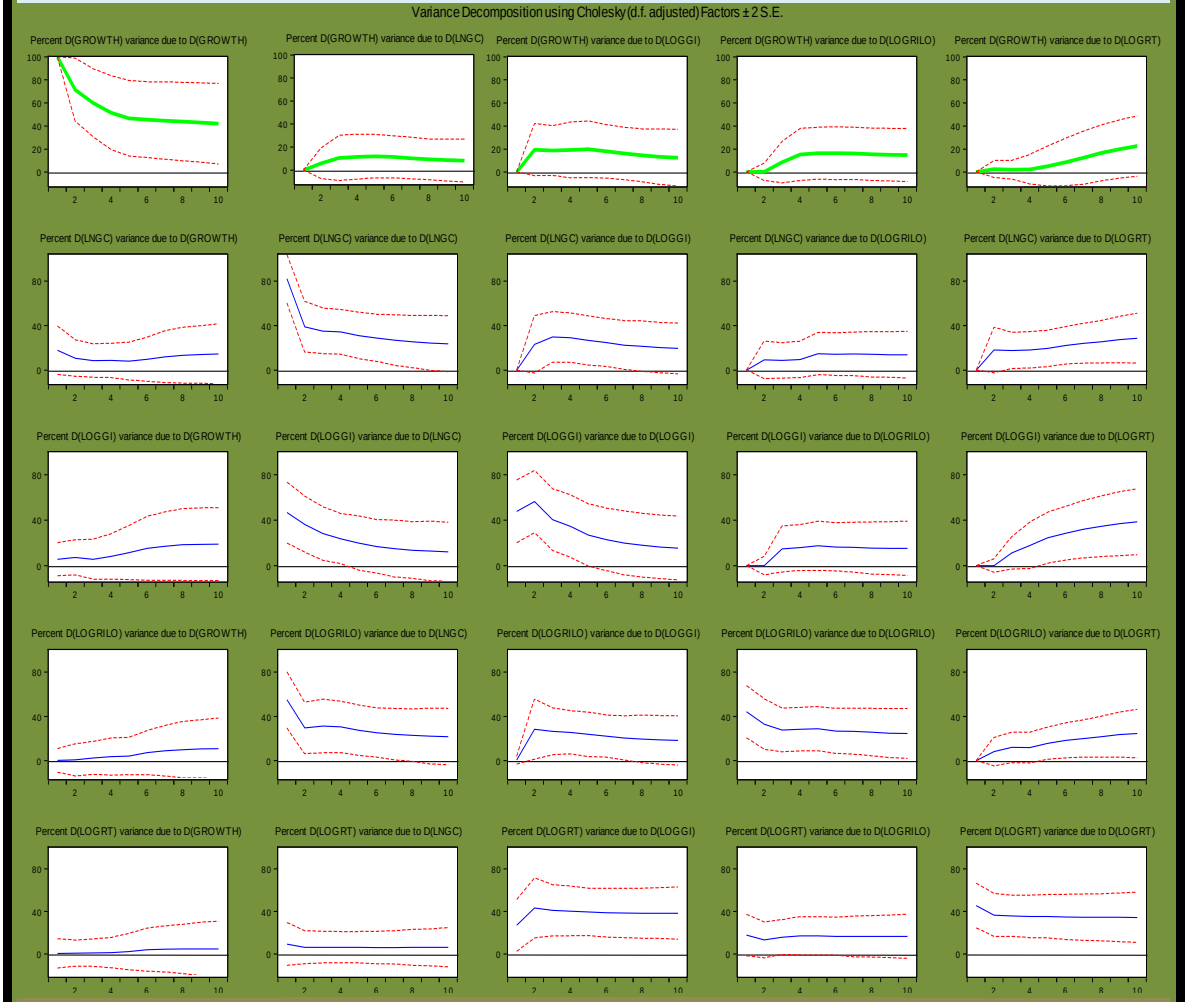

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال ما تقدم تبين أن الآثار الديناميكية لصدمة السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي الإستثماري والجاري أكبر من صدمة الإيرادات العامة الضريبية والنفطية في تباين معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير، إذ تتراجع مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكلا المتغيرين في التأثير على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة العاشرة من التنبؤ وكما هو موضح في الشكل اعلاه في الجزء العلوي ذات اللون الاخضر إذ كان مقدار تأثير تباين الإنفاق الإستثماري ضعيف وقريب من الواحد الصحيح، أما تباين الإنفاق الجاري أكبر من تباين الإنفاق الإستثماري، في حين احتل تباين الإيرادات الضريبية التأثير الاكبر من بين المتغيرات، ثم يأتي من بعده تباين الإنفاق الإستثماري ومن ثم الإيرادات النفطية واخيرا الإنفاق الجاري في الفترة العاشرة من مجال التنبؤ.

سابعا:-نموذج قياس الآثار الديناميكية لصدمة النفقات والإيرادات العامة على الميزان التجاري:-

1-تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR(Vector Autoregression Estimates) لصدمة الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في الميزان التجاري:-

إن لفترة التأخير في التحليل الاقتصادي والقياسي تأثير كبير على نتيجة التحليل ويصبح من الضروري تضمينها في تفسير النموذج، وقبل إجراء تحليل نموذج الـ (VAR) للمتغيرات الأنموذج يتطلب معرفة درجة الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء هذا الاختبار كانت النتائج موضحة كما في الجدول (35) إذ يتم تحديد فترات الإبطاء المثلى بشكل أساسي بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) و معيار شوارتز (SC) ومعيار هانان– كوين (HQ) ومعيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) ومعيار LR إذ يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تحتوي على اقل قيمة لهذه المعايير الإحصائية و الجدول الآتي يوضح ذلك وكما يأتي:-

الجدول (35) درجة الابطاء المثلى لنموذج الميزان التجاري والنفقات والإيرادات العامة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TBGDP LOGGP LOGRP
Exogenous variables: C
Date: 08/11/23 Time: 11:50
Sample: 1990 2021
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-184.0830	NA	52.38618	12.47220	12.61232	12.51703
1	-120.5290	110.1603	1.386004	8.835264	9.395743*	9.014566
2	-105.2783	23.38433*	0.933508*	8.418554*	9.399392	8.732332*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

(*) تشير إلى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية عند مستوى (5%).

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

ومن خلال الجدول (35) يتضح أن فترات الإبطاء المثلى هو فتره واحدة بالاعتماد على معظم المعايير المذكورة AICوHQ وLR وFPE التي تحتوي اقل قيمة لمعيار AIC (8.41)وFPE (0.93) و HQ (8.73) وLR (23.38)وهي التي تقابل فترة الإبطاء الثانية وعليه سيتم الاعتماد على فترة الإبطاء المثلى المعتمدة في النموذج وهي (h=2) أما احصاءات SC (9.39) فقد اشارات إلى أن فترة الابطاء المثلى

هي (1)، أي أن (h=1) فترات وبما أن الفترة (2) كانت معنوية وفقا لمعيار AIC لذا سيتم الاعتماد عليها في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الـ(VAR)، وأما لمعرفة فيما إذا كان النموذج يحقق شرط الاستقراريه يمكننا الاستعانة بالشكل البياني (50) الآتي:-

الشكل (50) يوضح استقراريه نموذج VAR المقدر للميزان التجاري والنفقات والإيرادات العامة

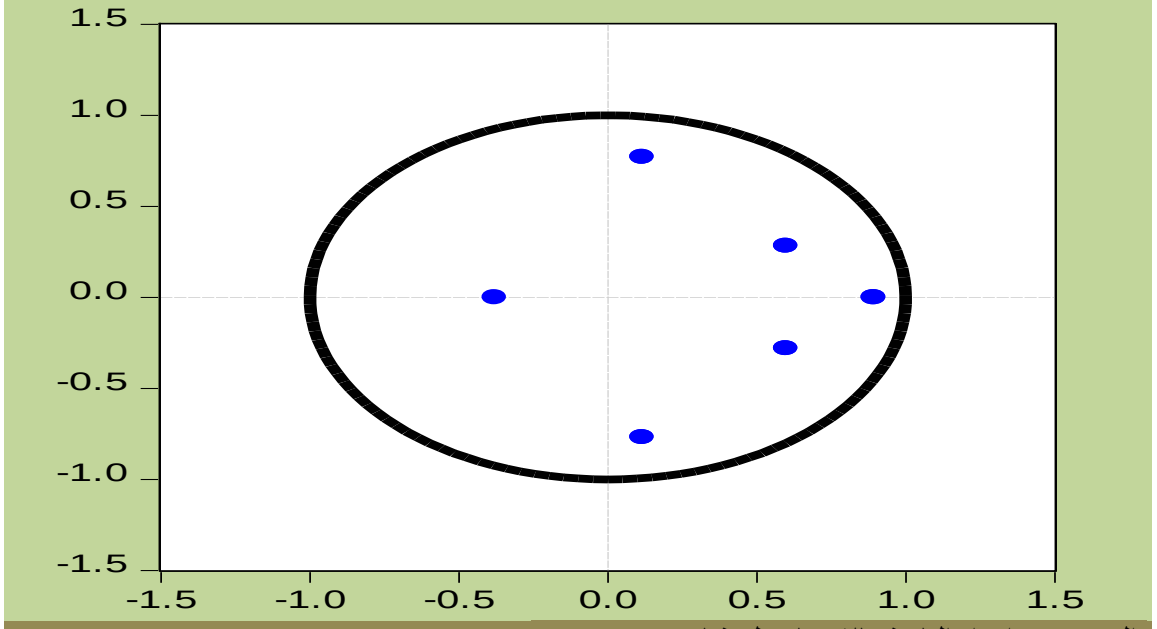

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يوضح الشكل (50) اعلاه بأن جميع الجذور في داخل حدود الدائرة الواحدة وليس خارجها، فضلا عن أن جميع المعاملات النموذج اصغر من الواحد الصحيح، أي أن النموذج المقدر مستقر ديناميكيا ولا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وبالتالي يمكن اعتماده كنموذج مستقر احصائيا.

وأما بعد معالجة استقراريه السلاسل الزمنية نتجه إلى تقدير وتحليل نموذج الـ(VAR)، وبعد تقديره كما في الملحق (25) كانت النتائج موضحة في المعادلة وكما يأتي:

TBGDP = 0.530*TBGDP(-1) - 0.660*TBGDP(-2) + 8.671*LOGGP(-1) - 3.235*LOGGP(-2) - 8.839*LOGRP(-1) + 5.977*LOGRP(-2) - 34.731

t-Statistic [3.039] ، [2.073] ، [-2.190] ، [-3.487] ، [-0.929] ، [1.767] ، [-2.603]

R-squared (0.624302) & Adjusted R-squared (0.526294) & Durbin-Watson stat (2.126060) & F-statistic (6.369897)

من أجل توصيف العلاقة بين صدمة الإنفاق الحكومي (LOGGP) والإيرادات العامة (LOGRP) وبين نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي تم تقدير العلاقة اعلاه بالاستناد إلى منطق النظرية الاقتصادية بعد تجاوز الاختبارات الاحصائية والقياسية، إذ بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (GP) الانفاق العام في السنة الأولى نحو 8.671 وكانت T المحسوبة البالغة 2.073 معنوية،

مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تحسين نسبة ميزان التجاري بمقدار 8.671%، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه لم تكن اشارة المعلمة منسجماً وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي سلك سلوكا إيجابي، إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس زيادة معدل نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.671% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة لم تكن منطقية اقتصاديا إذ إن للسياسة المالية تأثيرين الأول تضع ضغوطا لرفع أسعار الفائدة المحلية، وثانيهما تؤدي زيادة أسعار الفائدة المرتفعة إلى تدفق راس المال للداخل مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة وعجز الميزان التجاري أو انخفاض الفائض، أما قيمة المعلمة المقدرة للأنفاق الحكومي في السنة الثانية بلغت نحو 2.235- وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 0.929- معنوية، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تدهور معدل الميزان التجاري بمقدار 2.235-% ، فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي سلك سلوكا سلبي، إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس تدهور معدل الميزان التجاري بنسبة 2.235% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا.

أما قيمة المعلمة المقدرة لصدمة الإيرادات العامة (RP) في السنة الأولى بلغت نحو 8.839- وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 2.190-معنوية،أي أن زيادة الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تدهور معدل نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي بمقدار 8.839-%، فالمتغير المستقل الإيرادات العامة سلك سلوكا سلبي وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا، أما قيمة المعلمة المقدرة للإيرادات العامة في السنة الثانية بلغت نحو 5.977 وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 1.767 معنوية، أي أن زيادة الإيرادات العامة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تحسن نسبة الميزان التجاري من الناتج بمقدار 5.977%، وذلك يعزى إلى أن تأثير السياسة المالية الانكماشية المبدئي هو انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية وتحسين الميزان التجاري، فيما اوضح معامل التحديد (R^2) بلغ نحو 62%، أما معامل التحديد المصحح فقد بلغت قيمته 52%، إي إن التغيرات الحاصلة في ارتفاع الميزان التجاري نتيجة التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة والباقي 38% يعزى إلى عوامل أخرى غير معتمده في النموذج، كما إن قيمة احصائية فيشر (Fc>Ft) معنوية احصائيا.

2-تقدير النموذج الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR):

يمكننا الانتقال من النموذج العادي أو القانوني (VAR) إلى الهيكلي (SVAR) ومن ثم إلى حساب وتقدير قيم مصفوفة الانتقال (S) والتي تسمح لنا بتقدير دوال الاستجابة النبضية وتحليل تجزئة التباين وذلك بعد التأكد من استقرار نموذج (VAR) من خلال اختبار الدائرة الاحادية التي توضح أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة، ما يعني أن النموذج مستقر ولا يعاني من المشاكل الاحصائية، وبالتالي يمكن تلخيص نتائج نموذج SVAR وكما يأتي:

الجدول (36) تقدير نموذج SVAR للميزان التجاري وصدمة النفقات والإيرادات العامة

Estimated A matrix:		
1.000000	0.000000	0.000000
-0.003040	1.000000	0.000000
0.000111	-0.844723	1.000000
Estimated B matrix:		
5.680379	0.000000	0.000000
0.000000	0.554446	0.000000
0.000000	0.000000	0.223976
Estimated S matrix:		
5.680379	0.000000	0.000000
0.017266	0.554446	0.000000
0.013952	0.468353	0.223976

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (26)

من الجدول يلاحظ إن هدف نموذج SVAR من وجهة النظر الاقتصادية البحث عن تقدير أثر صدمة هيكلية ولم يتسنى ذلك احصائيا الا بتقييم دوال الاستجابة النبضية عن طريق محاكاة الصدمة التي ستنتقل في نفس اللحظة إلى متجه البواقي القانونية بواسطة مصفوفة الانتقال (S) والتي تسمح بإيجاد عوامل النموذج الهيكلي وتباينه، ولكن بعد ذلك تسمح ديناميكية النموذج القانوني الحصول على قيمة المتغيرات في كل نبضة تلي الصدمة الأولية ونتيجة لهذا التحول يتم الحصول على كل الاستجابات الديناميكية لكل المتغيرات نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة، وكما يسمح تحليل تجزئة التباين للأخطاء بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات قيد الدراسة، إذ تم تحديد نموذج (SVAR) لاكتشاف الصدمات الهيكلية باستخدام مخطط المنهج التكراري الذي اقترحه سيمز (Sims) عام 1980 حيث يتم جعل المصفوفة A على شكل مثلث سفلي، وكما يلاحظ من الجدول بان قيم المصفوفة A و B معنوية احصائيا بالاعتماد على الملحق (26).

3-تقدير دوال الاستجابة النبضية للنموذج (IRF)//

إن الاثر القصير والمتوسط لصدمات السياسة المالية يتم الوصول اليه عن طريق الاستجابة النبضية للصدمة، فالأثر قصير الأجل يتم قياسه بعد سنة واحدة من حدوث الصدمة، أما الاثر في الأجل المتوسط فيكون قياسه بعد ثلاثة سنوات، وتكشف دوال الاستجابة النبضية ذلك الاثر الذي تخلفه صدمة في معلمة من معلمات النموذج في فترة معينه على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المعلمة وباقي المعلمات قيد الدراسة، وكما تبين الدوال مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين قيم معلمات الدراسة وهي كما موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (37) دالة الاستجابة النبضية للميزان التجاري لصدمة النفقات والإيرادات العامة

Response of TBGDP:

Period	TBGDP	LOGGP	LOGRP
1	5.680379	0.000000	0.000000
2	3.039335	0.667516	-1.979925
3	-1.799484	0.929795	-1.352069
4	-1.981903	0.453388	0.810151
5	0.542228	0.246223	1.363438
6	1.072511	0.489738	0.354095
7	-0.367399	0.672524	-0.217244
8	-0.995281	0.534310	0.183649
9	-0.213738	0.341876	0.525747
10	0.406561	0.320547	0.275108

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (27).

إذ يوضح الجدول (37) استجابة نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، كما نلاحظ أن استجابة نسبة الميزان التجاري من الناتج للصدمة غير المتوقعة في المتغير نفسه تكون موجبه في بداية الفترة وتصبح سالبة وتميل للانخفاض لغاية الفترة الخامسة وتصبح 0.54% ثم تأخذ بالتذبذب وبشكل سلبي لغاية الفترة التاسعة وبعدها تصبح موجبة، أما استجابة نسبة الميزان التجاري من الناتج لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في الإنفاق العام لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم تبدا بالارتفاع لغاية الفترة الثالثة وتصبح 0.92% وبعدها تتذبذب في الأجل المتوسط لتصبح 0.53% في لفترة الثامنة واخيرا تنخفض في الأجل الطويل من مجال التنبؤ وتصبح 0.32%، أما استجابة نسبة الميزان التجاري من الناتج لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات العامة لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير وسالبة، ثم بعدها سيكون تأثيرها إيجابي خلال الفترة المتوسطة من مجال التنبؤ لتصبح 0.35% في الفترة السادسة ثم تصبح موجبة ومتقلبة وبمقدار 0.27% في الأجل الطويل من مجال التنبؤ نتيجة توجيهها نحو الإنفاق الإستهلاكي، حيث نجد أن الإيرادات العامة تكتسي أهمية كبيرة في تفسير التقلبات في نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي رغم أنها سلبية في بعض الاحيان والشكل الآتي يوضح ذلك:-

الشكل (51) دوال الاستجابة النبضية للميزان التجاري لصدمة النفقات والإيرادات العامة

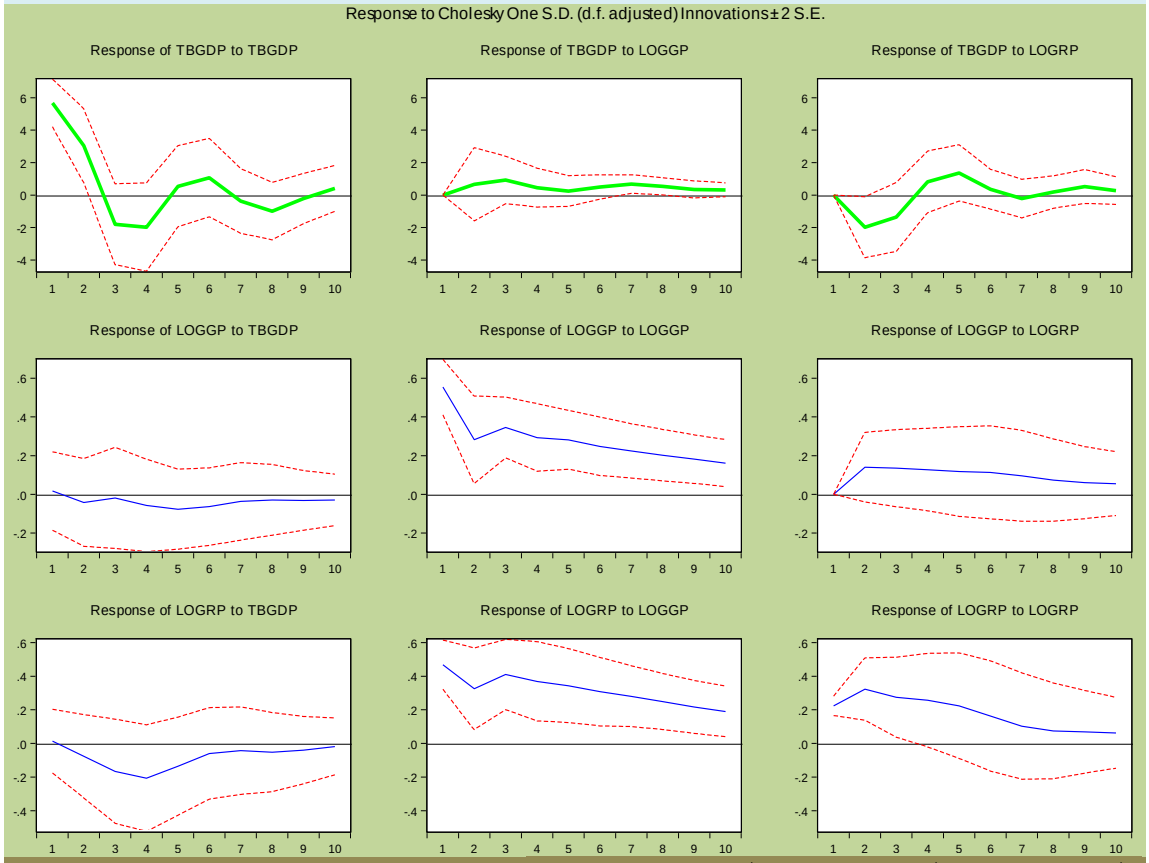

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

حسب تقديرات دوال الاستجابة النبضية المقدرة لعشرة سنوات زمنية والمبينه في الشكل (51) اعلاه في القسم العلوي الملون باللون الاخضر استجابة نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بالمتغير نفسه أو احد المتغيرات الأخرى النفقات العامة والإيرادات العامة، كما يلاحظ انه لم يكن هناك استجابة اولية في الفترة الأولى ولكن بعد الفترة الأولى حتى العاشرة لوحظ استجابة إيجابية في الأجل القصير ومتقلبة في الأجل المتوسط والطويل في نسبة الميزان التجاري من الناتج لنفسه، كما لوحظ استجابة نسبة الميزان التجاري من الناتج لصدمات الإنفاق العام إيجابية طول فترة التنبؤ، واخيرا لوحظ استجابة نسبة الميزان التجاري من الناتج لصدمات الإيرادات العامة سلبية في الأجل القصير ثم تصبح إيجابية في الأجل المتوسط والطويل باستثناء الفترة السابعة فقد كانت سلبية، أما الجزء الآخر فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في نسبة الميزان التجاري من الناتج والمتغير نفسه ومتغير الإيرادات العامة إذا أن الإنفاق الحكومي مرتبط بمعدل الإيرادات وخاصه النفطية، وأما الجزء الاخير فيوضح استجابة الإيرادات العامة لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي ومتغير الإنفاق العام والمتغير نفسه.

4-جدول تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ للنموذج(FEDV)//

اظهرت نتائج الجدول (38) الآتي بالاعتماد على الملحق (28) انه عند تحليل مكونات التباين لأخطاء التنبؤ الخاصة بنسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي المتولد من الصدمات التي تحدث في الإنفاق،

الحكومي والإيرادات العامة، إذ يلاحظ في تحليل التباين أن نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي تفسر 100% من مكونات التباين في نسبة الميزان التجاري من الناتج في السنة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه ثم يأخذ بالتراجع حتى يصل إلى 81.60% بعد مرور 10 سنوات، أما متغير الإنفاق الحكومي فإنه لا يفسر شيئا من مكونات التباين لنسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي في السنة الأولى ولكن في السنة الثانية فإنه يفسر 0.97%من مكونات التباين ويستمر بالزيادة ليصل إلى 4.39% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول (38) تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الإنفاق والإيرادات العامة على الميزان التجاري

Variance Decomposition of TBGDP:

Period	S.E.	TBGDP	LOGGP	LOGRP
1	5.680379	100.0000	0.000000	0.000000
2	6.772736	90.48248	0.971393	8.546127
3	7.197270	86.37414	2.529110	11.09675
4	7.522669	86.00438	2.678286	11.31733
5	7.668386	83.26685	2.680564	14.05259
6	7.766573	83.08178	3.010837	13.90739
7	7.807312	82.43843	3.721512	13.84005
8	7.890749	82.29519	4.101737	13.60308
9	7.918515	81.79191	4.259422	13.94867
10	7.940190	81.60816	4.399176	13.99267

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (28).

كما يلاحظ بأن صدمة متغير الإيرادات العامة فإنها لا تفسر شيئا من مكونات التباين لنسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي في السنة الأولى للتنبؤ ولكن في السنة الثانية يفسر 8.54% من مكونات التباين ويستمر بالتزايد ليستقر عند 13.99% من مكونات التباين في سنة التنبؤ العاشرة. والشكل (48) يوضح تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكل متغير مع نفسه ومع المتغيرات الأخرى.

أما الشكل(52) البياني التالي يوضح أن الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية من خلال الإيرادات العامة تكون أكبر من الإنفاق الحكومي على نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي، إذ تتسع مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكلا المتغيرين في التأثير على الميزان التجاري خلال الفترة العاشرة من التنبؤ وكما هو موضح في الجزء العلوي من الشكل البياني الملون باللون الاخضر، فقد اشار هذا الاختبار إلى قوة صدمة الإيرادات العامة الإيجابية في التأثير على الميزان التجاري، إذ وكما هو معروف في الاقتصاد العراقي تساهم الصادرات النفطية بالجزء الاعظم من الصادرات العراقية والجزء الباقي تساهم فيه بقية القطاعات الاقتصادية، فالصادرات النفطية هي المستحوذ على الاقتصاد العراقي والتوازن الداخلي والخارجي وبالتالي هي تمثل قوة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق.

الشكل (52) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في الميزان التجاري

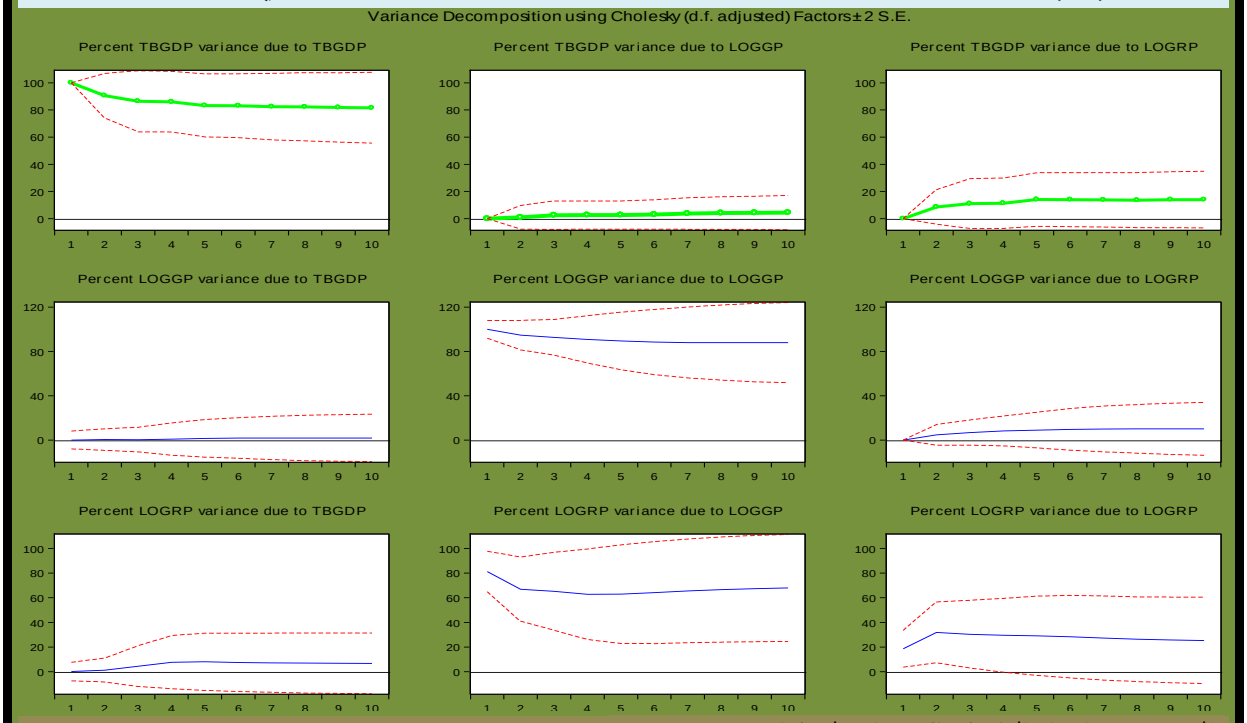

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

وأما الجزء الثاني من الشكل اعلاه توضح استجابة الانفاق العام لصدمة المتغير نفسة وصدمة نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي وصدمة الايرادات العامة، في حين يوضح الجزء الثالث والاخير استجابة الايرادات العامة لصدمة في المتغير نفسه وصدمة نسبة الميزان التجاري من الناتج وصدمة النفقات العامة.

ثامنا:-نموذج قياس الآثار الديناميكية لصدمة مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة على الميزان التجاري:-

1-تحليل نتائج نموذج الانحدار الذاتي VAR(Vector Autoregression Estimates) لنموذج مكونات الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في معدل الميزان التجاري:-

يتم تحديد درجة الإبطاء المثلى بشكل أساسي بالاعتماد على اقل قيمة لمعيار اكايك (AIC) ومعيار شوارتز (SC) ومعيار هانان– كوين (HQ) ومعيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) ومعيار LR، إذ يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى التي تحتوي على اقل قيمة لهذه المعايير الإحصائية، إذ يكون لفترة التأخير التي ينبغي تضمينها في النموذج تأثير كبير على نتائج التحليل القياسي والاقتصادي وبالتالي يصبح من الضروري تضمين فترة التأخير المثلى في تفسير النموذج والجدول الآتي ويوضح ذلك وكما يأتي:-

الجدول (39) درجة الابطاء المثلى الميزان التجاري ومكونات النفقات والإيرادات العامة

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: TBGDP LOGGC LOGGI LOGRT LOGROIL
Exogenous variables: C
Date: 08/11/23 Time: 11:59
Sample: 1990 2021
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-242.9901	NA	10.41674	16.53268	16.76621	16.60739
1	-166.0557	123.0951	0.335653	13.07038	14.47158*	13.51864
2	-127.4988	48.83873*	0.158215*	12.16659*	14.73545	12.98839*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

(*) تشير إلى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية عند مستوى (5%).

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

قبل إجراء تحليل نموذج الـ (VAR) للمعلمات لابد من معرفة درجة الإبطاء المثلى لهذه المعلمات، وبعد إجراء هذا الاختبار كانت النتائج موضحة كما في الجدول (39) ومن خلال الجدول يتضح أن درجة التأخير أو عدد فترات الإبطاء المثلى هي فتره واحدة بالاعتماد على معظم المعايير المذكورةAIC وHQ وLR وFPE التي تحتوي اقل قيمة لمعيار AIC (12.16)وFPE (0.15) وLR (48.83) و HQ (12.98)وهي التي تقابل فترة الإبطاء الثانية وعليه سيتم الاعتماد على فترة الإبطاء المثلى المعتمدة في النموذج وهي (h=2)، أما احصاءات SC (14.47) فقد اشارات إلى أن فترة الابطاء المثلى هي (1)، أي أن (h=1) فترات وبما ان الفترة (2) كانت معنوية وفقا لمعيار AIC لذا سيتم الاعتماد عليها في تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي الـ(VAR)، وأما لمعرفة فيما إذا كان النموذج يحقق شرط الاستقراريه يمكننا الاستعانة بالشكل البياني (53) الآتي:-

الشكل (53) استقراريه النموذج المقدر لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة في معدل الميزان التجاري

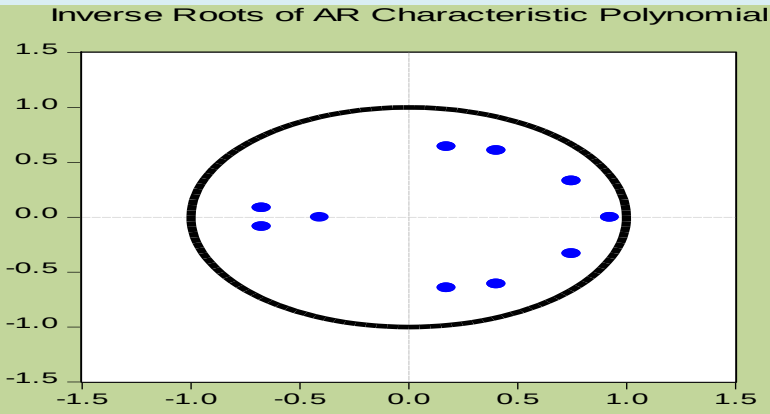

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

إذ يتضح من الشكل (53) البياني اعلاه بأن جميع الجذور أو النقاط تقع ضمن حدود الدائرة الاحادية وليس خارجها، فضلا عن أن جميع المعاملات النموذج اصغر من الواحد الصحيح، وبالتالي يمكن اعتبار هذا النموذج مستقر ديناميكيا، وهو ما يعني أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي أو مشكلة عدم ثبات تجانس تباين الاخطاء.

وبعد معالجة استقراريه السلاسل الزمنية نتجه إلى تقدير ومن ثم تحليل نموذج الـ(VAR)، وبعد تقدير النموذج حسب الملحق (29) كانت النتائج موضحة في المعادلة وكما يأتي:

TBGDP = 0.628*TBGDP(-1) - 0.596*TBGDP(-2) + 0.557*LOGGC(-1) + 4.494*LOGGC(-2) - 2.510*LOGGI(-1) + 1.523*LOGGI(-2) + 1.430*LOGRT(-1) - 2.809*LOGRT(-2) - 6.535*LOGROIL(-1) + 8.507*LOGROIL(-2) - 9.224

t-Statistic [3.764] ، [0.165] ، [-1.318] ، [1.366] ، [-1.428] ، [-3.642] ، [1.197] ، [0.615] ، [-2.835] ، [1.682] ، [-0.896]

R-squared (0.740594) & Adjusted R-squared (0.604064) & Durbin-Watson stat (1.967102) F-statistic (5.424417)

توضح المعادلة اعلاه العلاقة الديناميكية لآثار صدمة الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والإيرادات العامة الضريبية والنفطية على نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي، إذ تم تقدير العلاقة اعلاه بالاستناد إلى الاختبارات الاحصائية والقياسية مع تجاوز منطق النظرية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (LOGGC) الإنفاق الجاري نحو 0.557 وكانت T المحسوبة البالغة 1.197 معنوية، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي الجاري ونسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي بمقدار 0.557%، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه لم تكن اشارة المعلمة منسجماً وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي الجاري للسنتين السابقتين سلك سلوكا إيجابي، إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس زيادة نسبة الميزان التجاري من الناتج بنسبة 4.494% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة لم تكن منطقية اقتصاديا إذ إن زيادة الإنفاق الحكومي الجاري تعمل على تنشيط الطلب الكلي من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات والصادرات وبالتالي تدهور الميزان التجاري، أما قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (LOGGI) لصدمة الإنفاق الإستثماري بلغت نحو 2.510- وكانت T المحسوبة البالغة 1.318-معنوية، ما يوحي على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي الإستثماري ونسبة الميزان التجاري من الناتج، أي أن زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض نسبة الميزان التجاري من الناتج بمقدار 2.510-%، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه وجد ان اشارة المعلمة كانت منسجماً وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي الإستثماري للسنة الأولى سلك سلوكا سلبي إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس تحسن نسبة الميزان التجاري من الناتج مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير، فيما بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل (LOGGI) الإنفاق الإستثماري في السنة الثانية نحو 1.523 وكانت T المحسوبة البالغة 0.615 معنوية، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإنفاق الحكومي الإستثماري ونسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي،

أي أن زيادة الإنفاق الحكومي الإستثماري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة الميزان التجاري من الناتج بمقدار 1.523%، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه وجد ان اشارة المعلمة لم تكن منسجمتاً وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل الإنفاق الحكومي الإستثماري للسنة الثانية سلك سلوكا سلبي إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس تدهور نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير، وهذا يعزى إلى انخفاض نسبة مساهمة الإنفاق الإستثماري في تنمية المشاريع التي تمول الطلب المحلي وبالتالي التعويل على الاستيرادات لتمويل الطلب المحلي، **أما** قيمة المعلمة المقدرة لصدمة الإيرادات الضريبية بلغت نحو 1.430 وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 1.366 معنوية، أي أن زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نسبة الميزان التجاري من الناتج بمقدار 1.430%، فالمتغير المستقل الإيرادات الضريبية سلك سلوكا إيجابي، وبالتالي فإن هذه النتيجة منطقية اقتصاديا رغم نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة ضعيفة لان زيادة الضرائب تخفض الطلب وتقلل الاستيرادات وبالتالي تحسين وضع الميزان التجاري، فيما بلغت قيمة المعلمة المقدرة للمتغير المستقل الإيرادات الضريبية في السنة الثانية نحو 2.809-وكانت T المحسوبة البالغة 2.835- معنوية، مما يدل على كفاءة المعادلة في توصيف العلاقة بين الإيرادات الضريبية ونسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي، أي أن زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي بمقدار 2.809-%، ففي المعادلة المقدرة في نموذجنا اعلاه وجد أن اشارة المعلمة لم تكن منسجمتاً وفق النظرية الاقتصادية فالمتغير المستقل سلك سلوكا سلبي، إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس تدهور نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير، وذلك يعزى إلى انخفاض نسبة الضرائب للحد من الطلب الكلي إذ لم تكن على المستوى المطلوب لحماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية، **أما** قيمة المعلمة المقدرة لصدمة الإيرادات النفطية في السنة السابقة (1-) بلغت نحو 6.535- وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 1.428-معنوية، أي أن زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تدهور نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي بمقدار 6.535% مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير وبالتالي فإن هذه النتيجة كانت منطقية اقتصاديا إذ إن زيادة الإيرادات النفطية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي ونمو الطلب الكلي وتدهور الميزان التجاري، **أما** قيمة المعلمة المقدرة لصدمة الإيرادات النفطية في السنة السابقة (2-) بلغت نحو 8.507 وكانت قيمة T المحسوبة البالغة 1.682 معنوية، أي أن زيادة الإيرادات النفطية بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى تحسن نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي بمقدار 8.507%، فالمتغير المستقل الإيرادات النفطية سلك سلوكا إيجابي إذ إن الزيادة فيه بنسبة 1% تعكس زيادة نسبة الميزان التجاري مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير، وبالتالي فإن هذه النتيجة لم تكن منطقية اقتصاديا، **أما** معامل التحديد (R^2) بلغ نحو 74% فيما اشار معامل التحديد المصحح إلى نحو 60% من التغيرات الحاصلة في ارتفاع نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي نتيجة التغير الحاصل في المتغيرات المستقلة والباقي 26% يعزى إلى عوامل أخرى غير معتمده في النموذج ، كما أن قيمة احصائية فيشر (Fc>Ft) كانت معنوية احصائيا.

2-تقدير النموذج الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR):

من خلال البرنامج Eviews10 يمكننا الانتقال من النموذج العادي أو القانوني (VAR) إلى الهيكلي (SVAR) وإلى حساب وتقدير عناصر قيم مصفوفتي A وB والتي تسمح بحساب مصفوفة الانتقال (S) والتي تسمح بعد ذلك بتقدير دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين وذلك بعد التأكد من استقرار نموذج،

(VAR) من خلال اختبار الدائرة الاحادية التي توضح ان جميع الجذور تقع داخل الدائرة ما يعني ان النموذج مستقر ولا يعاني من المشاكل الاحصائية، وبالتالي يمكن تلخيص نتائج نموذج SVAR ، بالاعتماد على الملحق (30) كما يأتي:

الجدول (40) تقدير نموذج SVAR لمعدل الميزان التجاري ومكونات النفقات والإيرادات العامة

Estimated A matrix:				
1.000000	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
0.017757	**1.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
-0.021053	**-0.294871**	**1.000000**	**0.000000**	**0.000000**
0.086773	**-0.607441**	**-1.230652**	**1.000000**	**0.000000**
-0.000311	**-0.316318**	**-0.187616**	**0.054663**	**1.000000**
Estimated B matrix:				
5.193203	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
0.000000	**0.293615**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
0.000000	**0.000000**	**0.683769**	**0.000000**	**0.000000**
0.000000	**0.000000**	**0.000000**	**1.002705**	**0.000000**
0.000000	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.174250**
Estimated S matrix:				
5.193203	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
-0.092214	**0.293615**	**0.000000**	**0.000000**	**0.000000**
0.082140	**0.086578**	**0.683769**	**0.000000**	**0.000000**
-0.405556	**0.284902**	**0.841482**	**1.002705**	**0.000000**
0.010024	**0.093545**	**0.082288**	**-0.054811**	**0.174250**

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (30).

من خلال الجدول(40) وحسب معطيات الملحق (30) يتضح بأن معلمات المصفوفة A و B كانت معنوية، وبالتالي فان مصفوفة الانتقال (S) والتي تسمح بإيجاد عوامل النموذج الهيكلي وتباينه، إذ تم تطوير نموذج (SVAR) لاكتشاف الصدمات الهيكلية باستخدام مخطط المنهج التكراري الذي اقترحه سيمز (Sims) عام 1980 حيث يتم جعل المصفوفة A على شكل مثلث سفلي، كما إن الهدف من نموذج SVAR من وجهة النظر الاقتصادية البحث عن تقدير أثر صدمة هيكلية ولم يتسنى ذلك احصائيا الا بتقييم دوال الاستجابة النبضية عن طريق محاكاة الصدمة التي ستنتقل في نفس اللحظة إلى متجه البواقي القانونية بواسطة مصفوفة الانتقال (S)، وبعد ذلك تسمح ديناميكية النموذج القانوني الحصول على قيمة المتغيرات في كل نبضة تلي الصدمة الأولية، ونتيجة هذا التحول يتم الحصول على كل الاستجابات الديناميكية لكل المتغيرات نتيجة صدمة هيكلية مقدرة بوحدة واحدة، وكما أن تحليل تجزئة التباين للأخطاء يسمح بتوضيح دور كل صدمة في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات قيد الدراسة.

3-تقدير دوال الاستجابة النبضية للنموذج (IRF)//

تبين لنا دوال الاستجابة النبضية الاثر الذي تخلفه الصدمة في كل معلمة من معلمات النموذج خلال مدة معينه على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المعلمة وباقي المعلمات قيد الدراسة، وأيضا تساعد على كشف وتوضيح مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث فيما بين قيم معلمات الدراسة وهي كما موضحة في الجدول (41) الآتي:

الجدول (41) دالة الاستجابة النبضية للميزان التجاري لصدمة مكونات النفقات والإيرادات العامة

Response of TBGDP:

Period	TBGDP	LOGGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	5.193203	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.362293	-0.257560	-1.050641	1.792274	-1.138867
3	-1.178695	1.894323	-1.838775	-1.117318	-0.601180
4	-1.253491	0.289996	-1.434389	-2.309037	0.364940
5	0.347558	-0.444335	1.107990	-1.544522	0.818990
6	1.341221	-1.565003	1.876332	0.086153	0.385629
7	0.651105	-0.672604	1.448711	0.616565	0.234125
8	-0.137329	-0.266002	0.339292	0.158586	0.388926
9	-0.560175	0.236623	0.077252	-0.278061	0.675607
10	-0.385168	0.024250	0.283089	-0.289340	0.649032

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (31).

يوضح الجدول (41) بالاستناد على الملحق (31) استجابة نسبة الميزان التجاري إلى الناتج المحلي لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه والمتغيرات المستقلة الأخرى، كما نلاحظ أن استجابة الميزان التجاري لصدمة غير متوقعة في المتغير نفسه تكون متذبذبة الاشارة طول الفترة المتنبئ بها، ولكنها تميل إلى الإنخفاض بشكل حاد خلال الفترة المتوسطة وطويلة، أما استجابة معدل الميزان التجاري لصدمة مفاجئة بمقدار انحراف معياري واحد في الإنفاق العام الجاري لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير ثم تبدا بالانخفاض وبشكل متذبذب في الأجل المتوسط والطويل من مجال التنبؤ وتصبح 2%وهذا يعكس أثر المتغير على معدل الميزان التجاري في الأجل الطويل، أما استجابة معدل الميزان التجاري لصدمة مفاجئة بانحراف معياري واحد في النفقات الإستثمارية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم بعدها سيكون تأثيرها سالب خلال الفترة المتوسطة ولكن في الأجل الطويلة من مجال التنبؤ تنخفض قوة المتغير وتكون موجبة وهذا ما يعكس أثر النفقات الإستثمارية في معدل الميزان التجاري في الأجل الطويل من مجال التنبؤ نتيجة توجيهها نحو المشاريع وتعزيز الواقع الاقتصادي.

أما استجابة معدل الميزان التجاري لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات الضريبية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم بعدها سيكون تأثيرها متذبذب الاشارة ومتزايدة في بداية الفترة المتوسطة ولكن في نهاية الفترة المتوسطة تنخفض، أما في الفترة الطويل من مجال التنبؤ تصبح سالبة ومتزايده لتبلغ نحو 0.28-% من مجال التنبؤ رغم تخلف الأنظمة الضريبية في العراق وعدم التعويل عليها في بنية الاقتصاد العراقي، أما استجابة معدل الميزان التجاري لصدمة بانحراف معياري واحد في الإيرادات النفطية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير لكن خلال الفترة المتوسطة تكون متذبذبة وسالبة في بداية الفترة ولكن بعدها سيكون تأثيرها متزايد في الأجل الطويل من مجال التنبؤ لتصل0.64 % ثم تنخفض نهاية الفترة وهذا ما يعكس أثر الإيرادات النفطية في الأجل الطويل من مجال التنبؤ، والشكل الاتي يوضح ذلك.

الشكل (54) يوضح دوال الاستجابة النبضية لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على الميزان التجاري

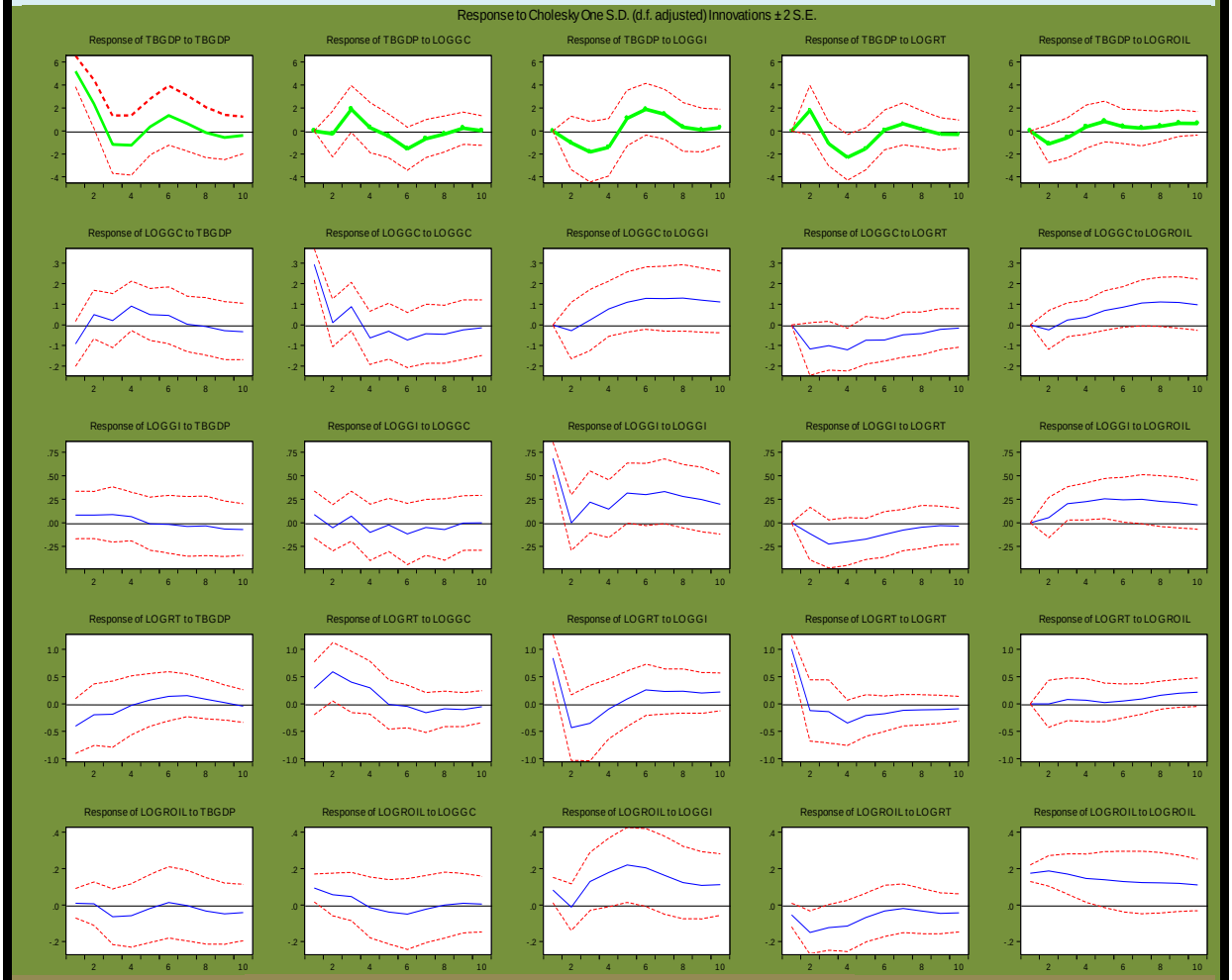

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

يوضح الشكل (54) اعلاه في القسم العلوي الملون باللون الاخضر استجابة معدل الميزان التجاري لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بالمتغير نفسه أو احد المتغيرات الأخرى مكونات النفقات العامة والإيرادات العامة، كما يلاحظ انه لم يكن هناك استجابة اولية في الفترة الأولى ولكن بعد الفترة الأولى حتى العاشرة لوحظ استجابة متذبذبة في الميزان التجاري لصدمات الإنفاق العام الجاري والاستثماري والإيرادات الضريبية و الإيرادات النفطية ، كما يلاحظ أن جميع المتغيرات كانت متذبذبة بين الإيجابية والسلبية الاثر أما الجزء الثاني فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي الجاري لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لمعدل الميزان التجاري والمتغير نفسه ومتغير الإنفاق الإستثماري ومتغير الإيرادات العامة الضريبية والنفطية، إذا أن مكونات الإنفاق الحكومي مرتبط بمعدل الإيرادات وخاصه النفطية ، وأما الجزء الثالث فيوضح استجابة الإنفاق الحكومي الإستثماري لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل الميزان التجاري والمتغير نفسه ومتغير الإنفاق الجاري ومتغير الإيرادات العامة الضريبية والنفطية، أما الجزء الرابع فيوضح استجابة الإيرادات العامة الضريبية لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل الميزان التجاري والمتغير نفسه ومتغير الإيرادات النفطية والأنفاق الحكومي،

الجاري والاستثماري، أما الجزء الخامس فيوضح استجابة الإيرادات النفطية لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بمعدل الميزان التجاري والمتغير نفسه ومتغير الإنفاق العام الجاري و الإستثماري ومتغير الإيرادات الضريبية.

4-جدول تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ للنموذج(FEDV)//

إن تحليل مكونات التباين تقيس نسبة مساهمة الصدمات العشوائية لمتغيرات النموذج في التقلبات المستقبلية لمتغير ما، أي أنها تقيس النسبة من تباين خطا التنبؤ للمتغير قيد الدراسة الناتجة عن الصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال مدة التنبؤ، ونتيجة تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ الخاصة بنسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي لعشر سنوات مستقبلية ملخصة في الجدول(42)الآتي:

الجدول (42) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على معدل الميزان التجاري

Variance Decomposition of TBGDP:

Period	S.E.	TBGDP	LOGGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	5.193203	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	6.182979	85.14370	0.173524	2.887439	8.402596	3.392737
3	6.942472	70.41611	7.582894	9.305256	9.254856	3.440883
4	7.574666	61.89106	6.516529	11.40279	17.06702	3.122611
5	7.872593	57.49023	6.351199	12.53685	19.64874	3.972976
6	8.360777	53.54596	9.134945	16.15202	17.43178	3.735298
7	8.562281	51.63358	9.327120	18.26348	17.13950	3.636323
8	8.584509	51.39212	9.374894	18.32523	17.08498	3.822775
9	8.637321	51.18620	9.335652	18.10982	16.98033	4.388000
10	8.679710	50.88439	9.245471	18.03974	16.92600	4.904387

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (32).

من خلال نتائج الجدول (42) يتضح أن في الفترة الأولى حدوث صدمة في متغير الإنفاق الجاري و الإستثماري لم تساهم في تقلبات نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي، أما في الفترة الثانية فإن حدوث صدمة في متغير الإنفاق الجاري و الإستثماري تساهم بنسبة قدرها نحو 0.17%و2.88% على التوالي في تقلبات نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي، وهي نسب ضعيفة، أما بالنسبة لمتغير الإيرادات الضريبية والنفطية فهي حوالي 8.40%و3.39% على التوالي، إذ تشكل صدمة الإيرادات الضريبية النسبة الاعظم من تقلبات نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي يليه صدمة الإيرادات النفطية ثم صدمة النفقات الإستثمارية واخيرا صدمة النفقات الجارية في الأجل القصير، غير أن ذلك يتغير في الأجل المتوسط حيث يصبح كل من صدمة الإنفاق الجاري والأنفاق الإستثماري تمثل نسبة مساهمة 9.37%و18.32%على التوالي في تفسير تقلبات نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي ونسبة مساهمة الإيرادات الضريبية والنفطية 17.08%و3.82% على التوالي، إذ تشكل صدمة الإنفاق الإستثماري النسبة الاعظم في تقلبات نسبة الميزان التجاري من الناتج يليه صدمة الإيرادات الضريبية ثم صدمة الإنفاق الجاري واخيرا صدمة الإيرادات النفطية غير إن ذلك،

يتغير في الأجل الطويل إذ يصبح كل من صدمة الإنفاق الجاري و الإستثماري تمثل نسبة مساهمة حوالي 9.24%و18.03على التوالي في تفسير تقلبات نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي، أما صدمات متغير نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي فتتراجع مساهمتها في تفسير تقلبات نفس المتغير في الأجل الطويل غير انها تبقى المساهمة الاكثر أهمية بحوالي 50.88%.

مما سبق نجد أن جميع المتغيرات المساهمة في تقلبات نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي تأخذ بالتزايد بصورة بطيئة في الأجل القصير باستثناء المتغير نفسه فقد تراجعت نسبته، غير أن ذلك يتغير في الأجل المتوسط حيث تصبح المتغيرات المساهمة متزايدة ولكن بشكل اسرع لغاية الفترة الثامنة أما المتغير نفسه فقد تراجع ولكن بشكل بطيء، غير أن ذلك يتغير حيث تأخذ جميع المتغيرات المساهمة والمتغير نفسه بالتراجع الا الإيرادات النفطية فقد ارتفعت نسبة مساهمتها في الأجل الطويل، أما الشكل الآتي فإنه انعكاس للجدول اعلاه والذي يبين حركة تباين كل متغير على نسبة الميزان التجاري من الناتج بشكل خطي يسهل فهمة ومدى حركة المتغيرات وكما هو موضح في الشكل (55) ادناه:

الشكل (55) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الإنفاق والإيرادات العامة على الميزان التجاري

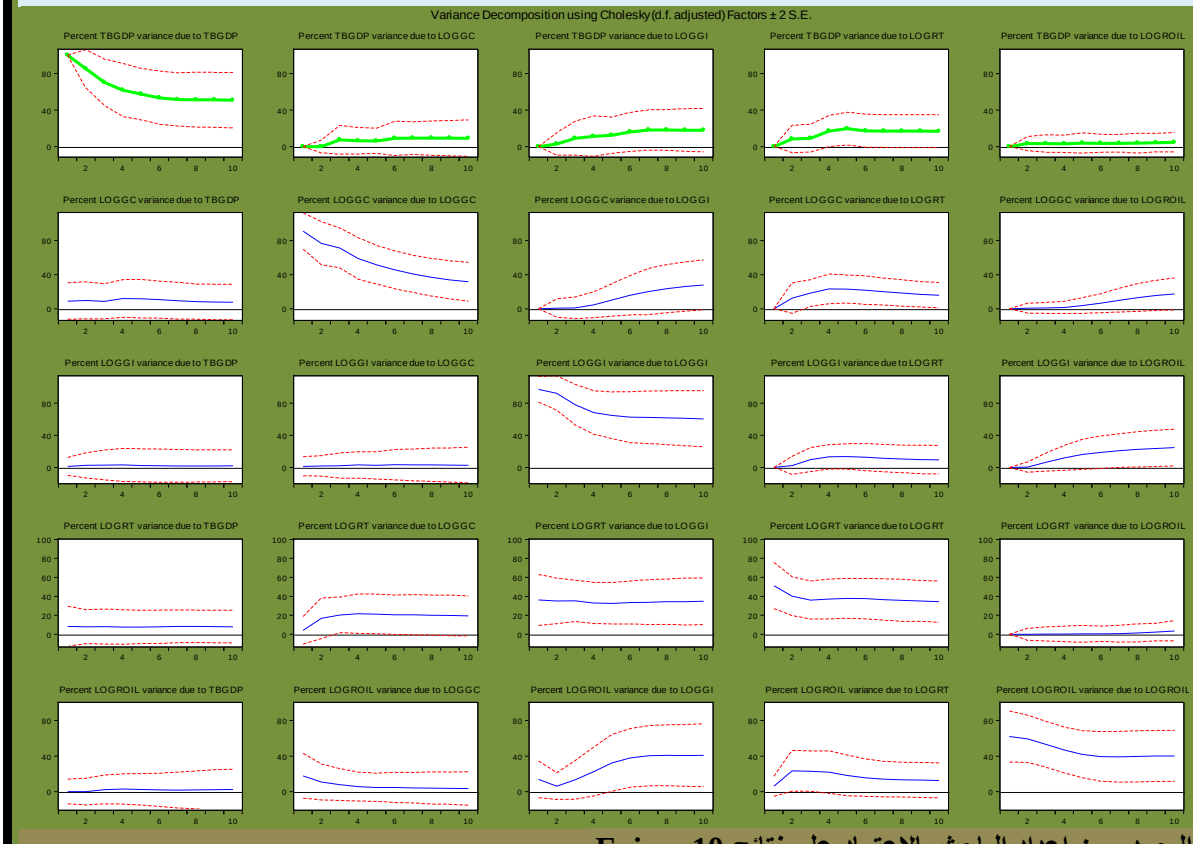

-المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

من خلال ما تقدم يتضح من الشكل (55) أن الآثار الديناميكية لصدمة السياسة المالية من خلال الإنفاق الحكومي الإستثماري والأنفاق الجاري أكبر من صدمة الإيرادات العامة الضريبية والنفطية في تباين نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي في الأجل القصير إذا تتراجع مكونات تباين اخطاء التنبؤ لكلا المتغيرين في التأثير على نسبة الميزان التجاري من الناتج المحلي خلال الفترة العاشرة من التنبؤ وكما هو موضح في،

الشكل اعلاه في الجزء العلوي ذات اللون الاخضر حيث كان مقدار تأثير تباين الإنفاق الإستثماري ضعيف، وقريب من الواحد الصحيح أما تباين صدمة الإنفاق الجاري أكبر من تباين صدمة الإنفاق الإستثماري، في حين احتل تباين صدمة الإيرادات الضريبية التأثير الاكبر من بين المتغيرات ثم يأتي من بعده تباين صدمة الإنفاق الإستثماري ومن ثم صدمة الإيرادات النفطية واخيرا صدمة الإنفاق الجاري في الفترة العاشرة من مجال التنبؤ.

الاستنتاجات والتوصيات:-

مما تقدم ومن خلال تحليل الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (1990-2021) توصلت الدراسة لأهم الاستنتاجات وتوصيات وكما يلي:

1-شهد الاقتصاد العراقي صدمات عديدة منها سلبية ومنها الأخرى إيجابية خلال مدة الدراسة وكان تأثير بعضها شديداً جدا على الاقتصاد العراقي ولاسيما صدمات التسعينات بعد عزل الاقتصاد عن العالم الخارجي وفرض العقوبات الاقتصادية ونتيجة لذلك تخلّل هيكل وبنية الناتج المحلي الإجمالي وتراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية وهيمنة القطاع النفطي.

2-تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمات إيجابية في الفترات التي شهدت ارتفاع أسعار النفط مما انعكس على زيادة الإيرادات ومنها 1998 التي ادت بارتفاع الإيرادات وكذلك 2008-2009 و2016 .

3-شهد الاقتصاد العراقي عدة صدمات داخلية نتيجة الظروف داخلية ففي عقد التسعينيات القرن الماضي شهد الاقتصاد العراقي صدمات مالية من خلال توقف الإيرادات النفطية مع زيادة الاصدار النقدي وزيادة النفقات العامة فضلاً عن صدمة النفقات العامة بعد عام 2003 نتيجة زيادة الأجور والرواتب والنفقات الإدارية والأنفاق العسكري .

4-شهد الاقتصاد العراقي معدلات تضخم وبطالة خلال عقد التسعينات لم يشهد منذ قبل إذ وصلت معدلات التضخم إلى ارقام قياسية عنيفة أدت إلى تراجع قيمة العملة العراقية بشكل عنيف مما أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة، ولكن بعد عام 2003 استطاعت الحكومة السيطرة على هذه المعدلات بصورة واضحة.

5- شهد الاقتصاد العراقي صدمة الإيرادات النفطية وصدمة أسعار الصرف بعد عام 2014 بعد أحداث داعش الارهابي ولكن استطاعت الحكومة اتخاذ إجراءات من خلال منافذ الإيرادات الأخرى كالدين العام وتغير سعر الصرف بعد صدمة النفقات نتيجة الاوضاع الامنية وتوقف الصادرات النفطية من بعض المناطق ، كما شهد الاقتصاد العراقي أوضاع مضطربة خلال السنوات الأخيرة من الدراسة وتعرضه لصدمات ثلاثية عنيفة، إذ تكرر وضع الصدمات خلال عام 2020 نتيجة صدمة أسعار الصرف وصدمة الإيرادات النفطية وصدمة كوفيد19 ونتيجة ذلك توقف التعامل العالمي وأيضا استطاعت الحكومة تبني إجراءات لموجهة تلك الصدمات العنيفة.

6-أثبتت نتائج التحليل القياسي ان أغلب متغيرات الدراسة تحتوي على جذر الوحدة مما أدى إلى استخدام صيغة اللوغاريتم لتجانس المتغيرات وتقليل التباين وبالتالي استقرارها ما بين الفرق الأول والمستوى.

7-اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لقياس الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالي ولتفادي عيوب الانحدار الذاتي المقيد بعد إعطاء قيود وبما ينسجم مع النظرية الاقتصادية.

8-تشير دوال الاستجابة النبضية إلى أن استجابة معدل التضخم والبطالة لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد بالنفقات العامة لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير ثم تبدا بالارتفاع وبشكل موجب بالنسبة للتضخم وسلبي للبطالة في الأجل المتوسط والطويل وهذا ما يعكس قوة المتغير في التأثير على معدل التضخم والبطالة، أما استجابة معدل التضخم والبطالة لصدمة الإيرادات العامة لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير ولكن في الأجل المتوسط والطويل يظهر في معدل التضخم وبشكل سلبي أما معدل البطالة فكأن إيجابي خلال مجال التنبؤ، وبالتالي فإن صدمة النفقات العامة ذات تأثير اقوى من صدمة الإيرادات العامة في معدل البطالة والتضخم.

9-تشير نتائج تحليل مكونات التباين لأخطاء التنبؤ الخاصة بمعدل التضخم والبطالة المتولدة من الصدمات التي تحدث بالنفقات والإيرادات العامة إلى ان معدل التضخم لا يستجيب للصدمات خلال المدة الأولى ولكن في المدة الثانية يستجيب لصدمة النفقات العامة بمقدار 0.67% ويستمر بالزيادة لتصل إلى 28.5% من مكونات التباين

فهو المتغير ذات التأثير الاقوى من صدمة الإيرادات العامة على معدل التضخم، أما استجابة معدل البطالة بمقدار 15.25% وتستمر لتصل نحو 22.96%فهو المتغير ذات التأثير الاقوى من صدمة الإيرادات العامة على معدل التضخم، أما استجابة معدل التضخم والبطالة لصدمة الإيرادات العامة بمقدار 0.39% وتستمر بالزيادة لتصل إلى 1.97% ، في حين كانت استجابة معدل البطالة بمقدار 0.98% وتستمر بالزيادة لتصل نحو 3.79% من مكونات التباين.

10-إن استجابة معدل التضخم والبطالة بمقدار انحراف معياري واحد لصدمة النفقات الجارية والاستثمارية لا يظهر تأثيرها في الأجل القصير، ثم تبدا بالارتفاع وبشكل سلبي في الفترة الثانية ولكن سرعان ما تتحول إلى إيجابية في الأجل الطويل من مجال التنبؤ في حين كانت استجابة معدل البطالة سلبية في الأجلين القصير والطويل ، أما استجابة معدل التضخم لصدمة بمقدار انحراف معياري واحد في الإيرادات الضريبية والنفطية لا يظهر تأثيرها في السنة الأولى ثم يكون سالبا في الفترة المتوسطة والطويلة من مجال التنبؤ، في حين كانت استجابة معدل البطالة لصدمة الإيرادات الضريبية إيجابية ولصدمة الإيرادات النفطية إيجابية في الأجل القصير والمتوسط ولكنها سلبية في الأجل الطويل، وبالتالي فإن صدمة النفقات الإستثمارية في معدل التضخم ذات تأثيرا أكبر من صدمة النفقات الجارية وبالعكس صحيح على معدل البطالة، وأما أثر صدمة الإيرادات الضريبية في معدل التضخم والبطالة أكبر من صدمة الإيرادات النفطية.

11- تشير نتائج تحليل مكونات التباين لأخطاء التنبؤ الخاصة بمعدل التضخم والبطالة المتولدة من الصدمات التي تحدث بالنفقات الجارية والاستثمارية إلى ان معدل التضخم والبطالة لم يستجيب للصدمات خلال الفترة الأول ولكن في الفترة الثانية يستجيب لصدمة النفقات الجارية بمقدار 0.32% ويستمر بالزيادة لتصل إلى 5.74% من مكونات التباين أما معدل البطالة بمقدار من4.04%إلى 8.22%، في حين بلغت استجابة معدل التضخم لصدمة النفقات الإستثمارية 1.44% ويستمر بالزيادة ليصل إلى 13.5% من مكونات التباين فهو المتغير ذات التأثير الاقوى من صدمة النفقات الجارية على معدل التضخم في حين كانت استجابة معدل البطالة من 0.58%إلى 3.89%، أما استجابة معدل التضخم لصدمة الإيرادات العامة الضريبية كانت بمقدار 0.03% وتستمر بالزيادة لتصل إلى 24% من مكونات التباين خلال السنة العاشرة في حين كانت استجابة معدل البطالة بمقدار 6.90% لتصل 27.19%، في حين بلغت استجابة معدل التضخم لصدمة الإيرادات النفطية في السنة الثانية نحو 0.09% وتستمر بالزيادة لتصل إلى نحو 13.3%من مكونات التباين في السنة العاشرة وهذا ما كان بعكس التوقعات لاستجابة معدل التضخم لصدمة الإيرادات النفطية إذ كانت اقل من صدمة الإيرادات الضريبية في الأجل الطويل أما استجابة معدل البطالة بمقدار 4.78% لتصل نحو 6.79%.

12-إن استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمات النفقات العامة والإيرادات كانت متذبذبة بين السلبية والإيجابية، أما تحليل مكونات التباين فقد اشارات إلى ان صدمة النفقات العامة ذات تأثيرا اقوى من صدمة الإيرادات العامة، في حين كانت استجابة معدل النمو الاقتصادي لصدمة النفقات الجارية و الإستثمارية والإيرادات الضريبية والنفطية ايضا متذبذبة ولكن تأثير صدمة الإيرادات الضريبية اقوى في الأجل الطويل في حين كانت صدمة الإيرادات النفطية هي الاقوى في الأجل القصير، أما تحليل مكونات التباين فقد اشار إلى هيمنة تأثير صدمة النفقات الإستثمارية في الأجل القصير والمتوسط ثم صدمة الإيرادات النفطية ومن ثم تليها صدمة النفقات الجارية واخيرا صدمة الإيرادات الضريبية ولكن في الأجل الطويل تصبح هيمنة صدمة الإيرادات الضريبية ثم صدمة الإيرادات النفطية تليها صدمة النفقات الإستثمارية واخيرا صدمة النفقات الجارية.

13-إن استجابة معدل الميزان التجاري لصدمة النفقات والإيرادات العامة لا يظهر تأثيرها في السنة الأولى ومن ثم تصبح استجابة معدل الميزان التجاري لصدمة النفقات العامة بمقدار انحراف معياري واحد موجبا في حين كانت استجابة معدل الميزان التجاري لصدمة الإيرادات العامة سلبية في الأجل القصير ولكنها تكون إيجابية في

الأجل الطويل، أما تحليل مكونات التباين فقد كانت استجابة معدل الميزان التجاري لصدمة الإيرادات العامة أكبر من صدمة النفقات العامة، في حين كانت استجابة معدل الميزان التجاري لصدمة النفقات الإستثمارية والإيرادات النفطية والضريبية سلبية في الأجل القصير ولكن في الأجل المتوسط والطويل تصبح إيجابية ما عدا صدمة الإيرادات الضريبية في الأجل الطويل كانت سلبية بينما كانت صدمة النفقات الجارية في الأجل المتوسط سلبية ، واشارت مكونات التباين إلى هيمنة صدمة النفقات الإستثمارية في الأجلين القصير والطويل ثم صدمة الإيرادات الضريبية ومن ثم تليها صدمة النفقات الجارية واخيرا صدمة الإيرادات النفطية.

التوصيات:

1- إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تبني المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتجارية من خلال رسم سياسة اقتصادية وبما تسهم في رفع القدرات الإنتاجية المحلية بعد توفير كافة المستلزمات التي تتطلبها العملية الإصلاحية.

2- تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال وضع إستراتيجيات لاستغلال الإيرادات بصورة تحقق مسار النمو الاقتصادي والحد من الضغوط التضخمية والبطالة وتنشيط الصادرات كتبني استراتيجية نظام مالي وضريبي ومحاسبي رصين وذلك من أجل مواجهة أي صدمة يتعرض لها الاقتصاد.

3- تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة لاسيما الجارية من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعية والزراعية والخدمية ومن هنا لابد للإصلاح الاقتصادي ان يضع في عين الاعتبار في البرامج الحكومية واحداث تحولات اقتصادية.

4- ترشيد النفقات العامة والحد من النفقات الجارية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتقليل الهدر بالمال العام وفتح المجال أمام القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية.

5- تكريس النفقات العامة في المجالات الإستثمارية والخدمية لتطوير البنى التحتية وتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي في مختلف المجالات القطاعية.

6- تبني سياسة مالية توسعية في المجالات الإستثمارية والخدمية ليتسنى للاقتصاد الاعتماد على ايرادات هذه المشاريع في تمويل الإنفاق العام في المستقبل.

7- دعم قطاع التصدير للسلع التي تملك ميزه نسبية فيها مع التقيد بالرسوم الكمركية ومنع التهرب الكمركي لزيادة الإيرادات الكمركية.

8- تخصيص الدعم للقطاع الزراعي والصناعي الذي يعد من أهم القطاعات ذات المرونة الإنتاجية العالية للمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فكم من دول تطورت نتيجة انطلاقا من هذا القطاع الحيوي الذي يعمل على تمويل الطلب المحلي والحد من هدر العملات الأجنبية.

9- ضرورة الشفافية في البيانات والمعلومات التي تتطلبها الدراسات العلمية لأن ذلك سيحقق نتائج أكثر دقة ويمكن الاستفادة منها لتطوير ودعم الاقتصاد.

10- الاعتماد على تحليل الآثار الديناميكية لصدمات السياسة المالية وكذلك إجراء دراسات من قبل واضعي السياسات لصدمات السياسة النقدية ومتغيرات الاقتصاد الحقيقي يتطلب لعمل نمذجة السياسات الاقتصادية لدراسة وتحليل أي أثر لأي صدمة كانت والتنبؤ بها قبل حدوثها واتخاذ السياسات والخطط الملائمة للحد منها أو تخفيف آثارها مع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: المصادر العربية:

القرآن الكريم

1-الكتب:

1. ابدجمان، مايكل ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة محمد ابراهيم ، دار المريخ ، الرياض ، 1999.
2. الافندي، محمد أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ، ط1 ، دار الامين للنشر والتوزيع ، صنعاء ، 2012.
3. أندراوس، عاطف وليم ،الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ،دار الفكر الجامعي ،الاسكندرية ،2010.
4. الجبوري، مهدي سهر غيلان والفتلاوي سلام شاني ، الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الإجمالي ، ط1 ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان-الاردن ، 2018.
5. جوارتيني، جيمس وريجارد استروب ، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1999.
6. حسين، غفران نوري ، فاعلية سياسة سعر الصرف على النمو الاقتصادي وبعض المتغيرات الكلية في العراق، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2022.
7. الحميد، عبد المطلب عبد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003.
8. الخالدي، عبد الجاسم عباس على الله والعذاري عدنان داود محمد ، الاثر القياسي للمؤشرات المالية في الاستقرار الاقتصادي، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2022.
9. خلف، عمار حمد ، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews ، ط1 ، دار الكتب للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الأخرى ، بغداد ، 2015.
10. خليل، سامي ، نظرية الاقتصاد الكلي ، الجزء الأول ، وكالة الاهرام للتوزيع ، الكويت ، 1994.
11. خليل، علي محمد واللوزي سليمان أحمد ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999.
12. داغر، محمود محمد ، الاقتصاد السياسي لمرحلة ما بعد الحصار الاقتصادي مجلة ام المعارك ، مركز ابحاث ام المعارك ،العراق، 1996.
13. رزدق، أحمد عبد الرحيم ، الدين العام وعجز الموازنة العامة في مصر ، ط1 ، مكتبة القدس ، مصر 2009.
14. رزق، ميراندا زغلول ، النقود والبنوك ، جامعة بنها التعليم المفتوح كلية التجارة ، مصر الجديدة ، 2009.
15. الزبيدي، حسن بن سالم ، التضخم والكساد ، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011.
16. زكي، رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة –تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1998.
17. سوانينبيرج، اوجست ، الاقتصاد الكلي ، ط1، ترجمة خالد العامري ، دار الفاروق ، القاهرة،2010.
18. سيجل باري ، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبدالله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987.
19. الشمري، فهد مغيمش وآخرون ، السياسة المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة قياس وتحليل ، ط1 ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017.

20.صلاح، محمود أحمد عياد والسيد براهيم جابر ، مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسات الإنفاق ، دار الجديد للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2020.
21.العاني، عماد محمد علي ، السياسة المالية والتدخل الحكومي ، مكتبة العراق للطباعة والنشر ، بغداد ، 2018.
22.عايب، وليد عبد الحميد ،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ،ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010.
23.عبد، حميد عبيد ، الاقتصاد القياسي ، ط1 ، دار الكتب ، العراق-كربلاء ، 2017.
24.عجام، ميثم صاحب ، المالية العامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي ، الهيئة القومية للبحث العلمي معهد الأنماء العربي ، طرابلس 1989.
25.العذاري، عدنان داود محمد ، الاقتصاد القياسي نظرية وحلول،ط1، دار جرير، عمان-الاردن، 2010.
26.عطية، عبد القادر محمد عبد القادر ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، ط1 ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2009.
27.العقابي، قيس انيس جحيل ، أثر الصدمات الاقتصادية في القطاع الصحي وسياسات الاستجابة في العراق (سيناريوهات مستقبلية) ، دار بيت الحكمة للنشر ، العراق ، 2021 .
28.الغالبي، عبد الحسين جليل والاعرجي كاظم سعد ، أساسيات والنقود والبنوك ، ط1 ، رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ، 2016.
29.فهد، خالد ، البطالة اسبابها وعلاجها ، ط2 ، منشورات الثقافة الجديدة -مطبعة الشعب ، بغداد ، 1973.
30.مندور، احمد محمد واخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الاسكندرية، القاهرة،2004.
31.المهدي، ماجد عبد ، ادارة الازمات ، ط1 ، دار الثقافة ، عمان ، 2012.
32.الموسوي، واثق علي، الاستقرار الاقتصادي-صناديق السيادية-الريع-الموازنة العامة-السوق ، الجزء الثاني ، ط1 ، دار الايام للنشر والتوزيع ، عمان –الاردن ، 2016.
33.نايف، عبد الجواد ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1967
34.نبيلة، عرقوب ، محاضرات في النمذجة القياسية باستعمال برنامج Eviews ، جامعة امحمد بوفرة – بومرداس ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، 2020.
35.يرغن ،دانييل ، السعي ترجمة هيثم نشواتي وشكري مجاهد، بحثا عن الطاقة والامن وإعادة تشكيل العالم الحديث ، ط1 ،منتدى العلاقات العربية والدولية ، الدوحة –قطر ، 2015 .

2-البحوث والدراسات:

1. اسيا، طهيري وأحمد عزوز ، دراسة قياسية باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي لمحددات العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 1998-2019 ، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، مجلد 11 ، العدد2 ، جامعة البويرة ، الجزائر ، 2021.

2. أيات الله، مولحسأن وصلاح بوفرورة ، محددات الطلب على الواردات الجزائرية من المواد الغذائية للفترة 1990-2011 :تحليل متجه الانحدار الذاتي، مجلة العلوم الأنسانية ، جامعة محمد خيضر- بسكرة ، العدد47 ،الجزائر 2017.
3. الجابري، قصي وثويني فلاح حسن ، رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الازمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك(دراسة تطبيقية على الازمات المصرفية لدول جنوب شرق اسيا) ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد 80 ، 2009
4. الجنابي، نبيل مهدي ، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة على الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2011 ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة 8 ، العدد 22، 2012 .
5. حمود، نوال محمود ، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد4، العدد7، ، 2011.
6. الرحيم، ايمان عبد والشمري هاشم مروك والجبوري مناضل عباس ، أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي في اليابان ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الأنسانية ، العدد 20 ، المجلد11 ، 2017.
7. شندي، اديب قاسم ونعيم حيدر كامل، تأثير السياسة النقدي في التضخم للفترة (1970-2008)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة واسط ،المجلد 1، العدد 5، 2011.
8. العباس، بلقاسم ، حول صياغة اشكالية البطالة في الدول العربية ، سلسلة جسر التنمية للمعهد العربي للتخطيط ، العدد 98 ، 2010.
9. العقاب، محمد وصديق حمايدي ، محددات الإنفاق العام في الجزائر – دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة ، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ، المجلد 3، العدد الاول، الجزائر، 2019.
10. عوالي، حنان بن ، استخدام انموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لدراسة العلاقة بين الإستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 16 ، العدد22، 2020.
11. محمود، زهرة هادي وبشار اكد سعدون ، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للعروة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، مجلة زراعة الرافدين، جامعة بغداد، المجلد 40، العدد 4، 2012.
12. مغلاوي، امينة وبغداد صديق ، الكفاءة النسبية للسياستين المالية والنقدية على الميزان التجاري الجزائري للفترة (1992-2014):نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه (SVAR) ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 14 ، ، 2018.
13. مهدي، فراس محمود وعزيز خليل اسماعيل ، قياس أثر الصدمات المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2019) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد 17 ، العدد55/ج3 ، 2021.
14. هاشم، كرار محمد رضا والحسيني محمد غالي ، الصدمات الائتمانية وتأثيرها في الاداء المصرفي ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الأنسانية ، العدد 25 ، السنة 13 ،العراق، 2019.
15. هواري، هاني محمد سليم وأحمد فوزي أحمد ، أثر انخفاض سعر الفائدة على معدل البطالة في اليابان ، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية ، مصر ، المجلد 48، العدد 2، 2021.

16.الورد، ابراهيم موسى ، للتضخم الاقتصادي في العراق –اسبابا وآثارا ومعالجات ودور السياسة المالية والاقتصادية ، اعمال ندوة التضخم ، العدد الثالث ، 2006.
17.يحيى، عبدالله قوري ، محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012، مجلة الباحث ، المجلد14، العدد14 ،الجزائر 2014.

3-الرسائل والاطاريح الجامعية

1. كاظم، ايمان عبد الرحيم والشمري هاشم مروك والجبوري مناضل عباس ، أثر الصدمات النقدية في الاستقرار الاقتصادي تجارب دول مختارة ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2016.
2. هتهات، سعيد ، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرت التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ،الجزائر، 2006.
3. العبيدي، اسراء سعيد صالح والكبيسي محمد صالح ، قياس وتحليل تأثير الصمات الانفاقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1990-2014) ، بحث مستل من أطروحة دكتوراه ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط ، العدد 26 ، 2017.
4. الوائلي، خضير عباس حسين ، أثر الصدمات الاقتصادية على بعض المتغيرات الاقتصادية (العراق حالة دراسية) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2012.
5. اليساري، ميثم خضير جواد كاظم ، السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية (السعودية والعراق حالة دراسية) ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2016.

4-الندوات والمؤتمرات

1. بني لام، علي حسين نوري ، الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة العراق للمدة (2004-2016)، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان-اربيل ، 27-28حزيران ، 2018.
2. علي علاوي، تغيرات سعر صرف الدينار العراقي في سياق عملية الإصلاح الاقتصادي وتأثيره في زيادة الأسعار ، عرض تقديمي أمام مجلس النواب ، 28 شباط 2022.
3. لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، العراق والمنطقة بعد الحرب قضايا إعادة الاعمار الاقتصادي والاجتماعي ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005.

5-الانترنيت:

1. الرزاق بن عمرة عبد ، خطوات تطبيق SVAR باستخدام برنامج Eviews ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2021، ص2، (www.researchgate.net/Publication/349118612 from the web site:).

ثانيا:-المصادر الأجنبية:

1. Amoo B.A.G and others، Macroeconomic Instability Index and Threshold For The Nigerian Economy، Economic and Financial Review ، V55، N2، 2017.
2. Antonella Cavallo and others، Fiscal Policies in High Debt Euro-Area Countries، Springer International Publishing، Switzerland، 2018، p31.
3. Antonio Afonso and Ricardom M. Sousa، The Macroeconomic Effect of Fiscal Policy، Editorial Office Dep't of Economics Warwick University Coventry CV47، UK، 2010.
4. Assar Lindbeck ، Fiscal Policy As A Tool of Economic Stabilization ، Comments to An OECD Report ، 1969.
5. Attahir B. Abubakar ، Dynamic Effects of Fiscal Policy on Output and Unemployment in Nigeria; An Econometric Investigation، CBN Journal of Applied Statistics، VOI.7 ، NO.2 ، December 2016.
6. Attinais، M.G، Lalik، M. and Vetlo، I.، Fiscal Spillovers in the Euro Area A model Based Analysis، Working Paper Series، NO2040، ECB، 2017.
7. Beetsama، R.، Giuliodori، M.، And Klaassen، F.، Trade Spill Overs of Fiscal Policy in the European Union a Panel Analysis، Economic Policy، VO1.21، Issue 48، 2006.
8. Bilgili Faik ، The Keynesian –Monetarist Debate on Business Cycles ، A Case Study of the Depression ، MPRA Paper، NO.75539، Posted ، 14 Dec 2016.
9. Brian Ames and others، Macroeconomic Policy and Poverty Reduction، Prepared By the International Monetary Fund and the World Bank ، August 2001.
10. Centre for Economic Strategy ، How to Maintain Macro Stability and Accelerate the Economy ، July 10 2019.
11. Claude Francis Naoussi and Fabien Tripler، Trend Shock and Economic Development، Detrudes Prospective، 2013.
12. Dario Caldara and Christophe ، What are the Effect of Fiscal Policy Shock، European Central Bank، 2008.
13. Dario Caldara and Christophe Kamps، What are the Effects of Fiscal Policy Shock A VAR-Based Comparative Analysis ، European Central Bank ، Working Paper Series ، NO877/March 2008.
14. Dhaneshwar Ghura and others ، Is Growth Enough Macroeconomic Policy and Poverty Reduction، IMF Working Paper African Department، WP/02/118/July 2002.

15. Fabio Fornari and Livio Stacca، What Does A Financial Shock Do، First International Evidence، European Central Bank، Work Paper Series، NO1522، March 2013.
16. Fabio Fornari and Livio Stacca، What Does A Financial Shock Do? First International Evidence، European Central Bank، Work Paper Series، NO1522، March 2013.
17. Francesco Zanetti، Financial Shock Job Destruction Shock and Labor Market Fluctuations، Cambridge University Press 1365-1005/17، 2017، P3.
18. G. Otto ، Terms of Trade Shock and the Balance of Trade There is a Harberger -Laursen-Metzler Effect، Journal of International Money and Finance 22، 2003.
19. Gilchrist S. and Ortiz A. and Zakrajsek E. ، Credit Risk and the Macroeconomy :Evidenec From an Estimated DSGE Model ، Mimeo ، 2009.
20. International Monetary Fund، Cross-border Impacts of Fiscal Policy، Still Relevant، World Economic Outlook، 2017.
21. J.P Taylor and M. Woodford ، Handbook of Macroeconomics، Volume1، Elsevier Science B.V. All rights reserved، 1999.
22. Jackson Hole and Wyoming، Price Stability and Public Policy، A symposium Sponsored by the Federal Reserve Bank of Kansas City، August 2-3، 1984.
23. John B.، Getting Back on Track Macroeconomic Policy Lessons from the Financial Crisis، Federal Reserve Bank of St. 92(3)، Louis Review، May/June 2010.
24. Joseph G. Nellis and David Parker ، Principles of Macroeconomics، Pearson Education Limited ، England ، 2004.
25. Karl E. Case، and Others ، Principles of Macroeconomics ، Tenth Edition، Pearson Education INC، The United States of America، 2012.
26. Karl E. Case، and Others ، Principles of Macroeconomics ، Tenth Edition، Pearson Education INC، The United States of America، 2012.
27. Kumadebis Tamiru Gemechu ، The Macroeconomic Effects Of Fiscal Policy Shock in Ethiopia ;Evidence from A Bayesian VAR Approach، Ethiopian Journal of Economics، VOI.XXVI، NO.1، April 2017.
28. Kumadebis Tamiru Gemechu ، the Macroeconomic Effects of Fiscal Police Shock in Evidence from aBayesian VAR Approach ، Ethiopian Journal of Economics ، VOI.XXVI، NO1، 2017.
29. Maintaining Economic Stability، Convergence Programme for the United Kingdom Submitted in Line with the Stability and Growth Pact ، Reserve U.K December 2001.

30. Mario Forni and Luca Gambetti ، Macroeconomic Shocks and the Business Cycle ;Evidence From a Structural Factor Model ، Barcelona Economics Working Paper Series Working Paper n440، March22 2010.
31. Meh C. and Moran K. ، The Role of Bank Capital in the Propagation of Shocks، Journal of Economic Dynamics and Control، 2010.
32. Milan Brahmbhatt and Otaviano Canuto ، Fiscal Policy for Growth and Development ، The Word Bank Poverty Reduction and Economic Management Network ، Economic Premise ، October 2012، N91.
33. Mirdala Rajmund and Kamenik Marin ، Effects of Fiscal Policy in CE3 Countries (TVAR Approach)، MPRA Paper NO.79919، Posted 28 Jun 2017.
34. Nguyen Xuan Thanh and others، Macroeconomic in Stability Causes and Policy Responses Harvard Kennedy School and Fulbright Schools ، us Department of State and UNDP، February20، 2008.
35. Nooman Rebei، Characterization of the Dynamic Effects of Fiscal Shocks in a Small Open Economy، Bank of Canada Working Paper، November 2004.
36. Olivier Blanchard and others، macroeconomics A European Perspective، Prentice Hallisanim print of Pearson ، NEW YORK، 2010.
37. Olivier Blanchard، Macroeconomics Fifth Edition، Pearson International Edition، 2009.
38. Oscar Bajo-Rubio، Carmen Diaz-Roldan، Macroeconomic Analysis of Monetary Unions، Springer Heidelberg Dordrecht London-New york ، 2011.
39. Periklis Gogas and Ioannis Pragidis، Are there Asymmetries in Fiscal Policy Shocks?، Journal of Economic Studies ، VOI.42، ISS.2.
40. Pierre Richard Agenor and Luiz A. Pereira DA Silva ، Macroeconomic Stability Financial Stability and Monetary Policy Rules، Fondation Pour Les Etudes Et Recherches Sur Le Developpement International ، September24 ، 2011.
41. Radi Aladayleh and Others، The Structure of Public Debt in Jordan and its Impact on Economic Growth (1980-2012)، Munich Personal Repec Archive MPRA Paper NO56217، Posted 30 May 2014.
42. Rozina Shaheen and Paul Turner ، Measuring the Dynamic Effects of Fiscal Policy Shocks in Pakistan ، 25th Agm Pide ، Pakistan ، 2010.
43. Schilling M.A، Technology Shocks Technological Collaboration and Innovation outcomes، Organization Science ، doi10.1287/orsc، 2015.
44. Swati Yadav V. Upadhyay and Seema Sharma، Impact of Fiscal Policy Shocks on the Indian Economy ، Margin the Journal of Applied Economic Research 6:4، Angeles ، 2012.
45. Venkatachalam Anbumozhi and other، Supply Chain Resilience، Springer Nature، Singapore، 2020.

46. Willi Semmler ، Asset Prices Booms and Recessions، Third Edition، Springer، New York ، 2011.
47. Xavier Debrun and Radhicka Kapoor ، Fiscal Policy and Macroeconomic Stability ;Automatic Stabilizers Work ;Always and Everywhere ، IMF Working Paper European Department ، 2010 ، WP/10/11.
48. Yuksel Gormez and Serkan Yigit، The Economic and Financial Stability in Turkey A Historical Perspective، Central Bank Of the Republic of Turkey، 2009.

الملحق (1) تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لصدمة الانفاق والايرادات في معدل التضخم

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/11/22 Time: 23:24
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CPI100_2007	LOGGP	LOGRP
CPI100_2007(-1)	1.442737	0.027117	0.012826
	(0.17652)	(0.02112)	(0.02083)
	[8.17336]	[1.28366]	[0.61565]
CPI100_2007(-2)	-0.547157	-0.019632	-0.013487
	(0.15131)	(0.01811)	(0.01786)
	[-3.61621]	[-1.08418]	[-0.75527]
LOGGP(-1)	3.357692	-0.335596	-0.609847
	(4.23081)	(0.50633)	(0.49934)
	[0.79363]	[-0.66280]	[-1.22131]
LOGGP(-2)	-0.458615	0.596795	0.780626
	(2.70573)	(0.32381)	(0.31934)
	[-0.16950]	[1.84302]	[2.44448]
LOGRP(-1)	-2.292581	0.928215	1.420071
	(4.17726)	(0.49992)	(0.49302)
	[-0.54882]	[1.85673]	[2.88036]
LOGRP(-2)	1.837880	-0.553362	-0.653348
	(2.93456)	(0.35120)	(0.34635)
	[0.62629]	[-1.57564]	[-1.88639]
C	-28.09921	5.548130	1.248896
	(20.1216)	(2.40808)	(2.37483)
	[-1.39647]	[2.30396]	[0.52589]
R-squared	0.995967	0.964333	0.977786
Adj. R-squared	0.994914	0.955029	0.971990
Sum sq. resids	462.2969	6.621252	6.439669
S.E. equation	4.483287	0.536545	0.529137
F-statistic	946.5560	103.6435	168.7269
Log likelihood	-83.59331	-19.90446	-19.48735
Akaike AIC	6.039554	1.793631	1.765823
Schwarz SC	6.366500	2.120577	2.092770
Mean dependent	79.65533	16.13113	15.79880
S.D. dependent	62.86718	2.530114	3.161658

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.267742
Determinant resid covariance	0.120653
Log likelihood	-95.98187
Akaike information criterion	7.798791
Schwarz criterion	8.779630
Number of coefficients	21

[ ] تعني اختبارt، ( ) تعني الانحراف المعياري للمعلمات Standard errors.

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (2) نموذج SVAR لصدمة الانفاق والايرادات العامة في معدل التضخم

Structural VAR Estimates
Date: 10/11/22 Time: 23:24
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 18 iterations
Structural VAR is just-identified

Model: Ae = Bu where E[uu']=I

A =

1	0	0
C(1)	1	0
C(2)	C(3)	1

B =

C(4)	0	0
0	C(5)	0
0	0	C(6)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.028518	0.021220	-1.343890	0.1790
C(2)	0.006457	0.009287	0.695252	0.4869
C(3)	-0.906961	0.077603	-11.68722	0.0000
C(4)	4.483287	0.578790	7.745966	0.0000
C(5)	0.521089	0.067272	7.745966	0.0000
C(6)	0.221488	0.028594	7.745966	0.0000

Log likelihood -107.9385

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000
-0.028518	1.000000	0.000000
0.006457	-0.906961	1.000000

Estimated B matrix:

4.483287	0.000000	0.000000
0.000000	0.521089	0.000000
0.000000	0.000000	0.221488

Estimated S matrix:

4.483287	0.000000	0.000000
0.127854	0.521089	0.000000
0.087010	0.472608	0.221488

Estimated F matrix:

85.64047	90.99572	22.69413
1.760762	4.015917	1.080267
1.419162	4.707888	1.675950

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (3) دالة الاستجابة النبضة لصدمة الانفاق والايرادات العامة في معدل التضخم

Accumulated Response of CPI100_2007:

Period	CPI100_2007	LOGGP	LOGRP
1	4.483287	0.000000	0.000000
2	11.18131	0.666166	-0.507779
3	18.79198	2.332578	-0.864081
4	26.50464	4.905645	-0.715525
5	33.86856	8.417441	-0.107001
6	40.66644	12.76383	0.901955
7	46.81199	17.75882	2.215514
8	52.29358	23.19881	3.726304
9	57.13864	28.88090	5.342593
10	61.39257	34.62314	6.990263

Accumulated Response of LOGGP:

Period	CPI100_2007	LOGGP	LOGRP
1	0.127854	0.521089	0.000000
2	0.287285	0.784895	0.205588
3	0.451242	1.091874	0.292211
4	0.618331	1.398196	0.369941
5	0.776692	1.672440	0.447929
6	0.921443	1.928559	0.515200
7	1.051031	2.165313	0.577750
8	1.164949	2.382419	0.636107
9	1.263838	2.581204	0.689847
10	1.348888	2.762209	0.739172

Accumulated Response of LOGRP:

Period	CPI100_2007	LOGGP	LOGRP
1	0.087010	0.472608	0.221488
2	0.190102	0.825959	0.536016
3	0.307669	1.273404	0.706070
4	0.439011	1.709057	0.852001
5	0.571077	2.098732	0.975057
6	0.697089	2.449677	1.073380
7	0.812966	2.759720	1.157194
8	0.916292	3.031707	1.229584
9	1.006421	3.270200	1.292523
10	1.083732	3.478931	1.347742

Cholesky Ordering: CPI100_2007 LOGGP LOGRP

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (4) مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الانفاق والايرادات العامة في معدل التضخم

Variance Decomposition of CPI100_2007: Period	S.E.	CPI100_2007	LOGGP	LOGRP
1	4.483287	100.0000	0.000000	0.000000
2	8.103392	98.93152	0.675820	0.392659
3	11.24683	97.14961	2.546191	0.304203
4	13.87873	94.67953	5.109245	0.211225
5	16.11054	91.15727	8.543304	0.299427
6	18.04632	86.83932	12.60946	0.551219
7	19.75127	82.17548	16.92206	0.902454
8	21.26115	77.56560	21.15063	1.283763
9	22.59225	73.29396	25.05727	1.648767
10	23.75276	69.51431	28.51291	1.972777

Variance Decomposition of LOGGP: Period	S.E.	CPI100_2007	LOGGP	LOGRP
1	0.536545	5.678295	94.32171	0.000000
2	0.652042	9.823381	80.23526	9.941356
3	0.744164	12.39600	78.61665	8.987342
4	0.825575	14.16799	77.64332	8.188688
5	0.887662	15.43812	76.70674	7.855140
6	0.937560	16.22223	76.22168	7.556093
7	0.977639	16.67644	75.96494	7.358622
8	1.009602	16.91041	75.85541	7.234177
9	1.035122	16.99952	75.84909	7.151392
10	1.055418	17.00138	75.90122	7.097407

Variance Decomposition of LOGRP: Period	S.E.	CPI100_2007	LOGGP	LOGRP
1	0.529137	2.703998	79.77479	17.52121
2	0.717216	3.537858	67.69361	28.76854
3	0.870256	4.228024	72.41366	23.35832
4	0.992817	4.998691	74.89359	20.10772
5	1.081719	5.701374	76.06609	18.23253
6	1.148401	6.262538	76.82778	16.90968
7	1.198084	6.689358	77.28491	16.02573
8	1.235030	6.995067	77.58012	15.42481
9	1.262641	7.202005	77.79194	15.00605
10	1.283299	7.334933	77.95311	14.71196

Cholesky Ordering: CPI100_2007 LOGGP LOGRP

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (5) تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لصدمة مكونات الانفاق والايرادات في التضخم

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/20/23 Time: 19:04
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
CPI100_2007(-1)	1.282685	-0.011877	-0.006653	-0.043022	-0.009390
	(0.18032)	(0.01621)	(0.02713)	(0.05848)	(0.00771)
	[7.11332]	[-0.73257]	[-0.24519]	[-0.73569]	[-1.21777]
CPI100_2007(-2)	-0.389810	0.007693	0.004696	0.041600	0.003415
	(0.16067)	(0.01445)	(0.02418)	(0.05210)	(0.00687)
	[-2.42619]	[0.53257]	[0.19425]	[0.79839]	[0.49707]
LNGC(-1)	0.753739	1.042637	0.243208	2.457586	0.337281
	(3.11279)	(0.27986)	(0.46839)	(1.00948)	(0.13311)
	[0.24214]	[3.72553]	[0.51924]	[2.43451]	[2.53392]
LNGC(-2)	0.276289	-0.263419	-0.924524	0.390932	-0.153501
	(3.55968)	(0.32004)	(0.53564)	(1.15441)	(0.15222)
	[0.07762]	[-0.82308]	[-1.72603]	[0.33864]	[-1.00844]
LOGGI(-1)	-1.206920	-0.144445	-0.140945	-0.831050	-0.133222
	(1.67832)	(0.15089)	(0.25254)	(0.54428)	(0.07177)
	[-0.71912]	[-0.95726]	[-0.55810]	[-1.52687]	[-1.85630]
LOGGI(-2)	1.183814	0.298833	0.767496	-0.929751	0.247343
	(2.46217)	(0.22137)	(0.37049)	(0.79848)	(0.10529)
	[0.48080]	[1.34994]	[2.07156]	[-1.16440]	[2.34927]
LOGRT(-1)	-0.267232	-0.236159	0.020300	-0.113740	-0.077302
	(0.88141)	(0.07925)	(0.13263)	(0.28584)	(0.03769)
	[-0.30319]	[-2.98009]	[0.15306]	[-0.39791]	[-2.05099]
LOGRT(-2)	-1.463893	0.041155	-0.151519	0.325598	0.029338
	(0.92920)	(0.08354)	(0.13982)	(0.30134)	(0.03973)
	[-1.57544]	[0.49263]	[-1.08367]	[1.08050]	[0.73837]
LOGROIL(-1)	-2.052457	-0.189775	0.278687	-1.814781	0.666793
	(4.99235)	(0.44885)	(0.75122)	(1.61902)	(0.21348)
	[-0.41112]	[-0.42280]	[0.37098]	[-1.12091]	[3.12347]
LOGROIL(-2)	6.828951	0.559486	1.490914	1.399504	0.037217
	(4.91785)	(0.44215)	(0.74001)	(1.59486)	(0.21029)
	[1.38861]	[1.26537]	[2.01473]	[0.87751]	[0.17698]
C	-12.84581	2.023530	6.597135	-6.249986	-1.309834
	(18.1114)	(1.62835)	(2.72529)	(5.87355)	(0.77446)
	[-0.70927]	[1.24269]	[2.42071]	[-1.06409]	[-1.69128]
R-squared	0.996931	0.984524	0.960985	0.840286	0.991014
Adj. R-squared	0.995316	0.976378	0.940451	0.756226	0.986285
Sum sq. resids	351.7335	2.843184	7.964047	36.99219	0.643151
S.E. equation	4.302591	0.386835	0.647426	1.395334	0.183984
F-statistic	617.2357	120.8684	46.79937	9.996257	209.5414
Log likelihood	-79.49330	-7.224064	-22.67426	-45.71080	15.07045
Akaike AIC	6.032887	1.214938	2.244950	3.780720	-0.271363
Schwarz SC	6.546659	1.728710	2.758723	4.294492	0.242409
Mean dependent	79.65533	15.90202	14.41256	12.75256	6.672795
S.D. dependent	62.86718	2.516923	2.653095	2.826079	1.570998

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.010743
Determinant resid covariance	0.001095
Log likelihood	-110.5809
Akaike information criterion	11.03873
Schwarz criterion	13.60759
Number of coefficients	55

[ ] تعني اختبارt، ( ) تعني الانحراف المعياري للمعلمات Standard errors.

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

جدول (6) نموذج SVAR لصدمة مكونات الانفاق والايرادات العامة في معدل التضخم

Structural VAR Estimates
Date: 07/20/23 Time: 19:04
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 22 iterations
Structural VAR is just-identified

Model: Ae = Bu where E[uu']=I

A =

1	0	0	0	0
C(1)	1	0	0	0
C(2)	C(5)	1	0	0
C(3)	C(6)	C(8)	1	0
C(4)	C(7)	C(9)	C(10)	1

B =

C(11)	0	0	0	0
0	C(12)	0	0	0
0	0	C(13)	0	0
0	0	0	C(14)	0
0	0	0	0	C(15)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.002960	0.016406	-0.180403	0.8568
C(2)	0.048651	0.022527	2.159695	0.0308
C(3)	0.036160	0.047449	0.762087	0.4460
C(4)	0.005124	0.005204	0.984532	0.3249
C(5)	-0.809822	0.250557	-3.232087	0.0012
C(6)	0.416373	0.570076	0.730382	0.4652
C(7)	-0.260591	0.062478	-4.170900	0.0000
C(8)	-1.438269	0.357756	-4.020255	0.0001
C(9)	-0.137429	0.048210	-2.850626	0.0044
C(10)	0.068170	0.019834	3.437041	0.0006
C(11)	4.302591	0.555462	7.745966	0.0000
C(12)	0.386625	0.049913	7.745966	0.0000
C(13)	0.530588	0.068499	7.745966	0.0000
C(14)	1.039691	0.134224	7.745966	0.0000
C(15)	0.112947	0.014581	7.745968	0.0000

Log likelihood -144.8378

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.002960	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.048651	-0.809822	1.000000	0.000000	0.000000
0.036160	0.416373	-1.438269	1.000000	0.000000
0.005124	-0.260591	-0.137429	0.068170	1.000000

Estimated B matrix:

4.302591	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.386625	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.530588	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	1.039691	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.112947

Estimated S matrix:

4.302591	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.012734	0.386625	0.000000	0.000000	0.000000
-0.199014	0.313098	0.530588	0.000000	0.000000
-0.447122	0.289338	0.763128	1.039691	0.000000
-0.015597	0.124056	0.020896	-0.070876	0.112947

Estimated F matrix:

-48.49662	38.73524	46.74622	-23.97729	34.01104
-3.245006	2.362792	1.762586	-0.585247	1.008535
-3.864101	2.242916	2.552903	-0.387154	1.226998
-2.423468	3.048750	1.001011	0.277081	0.463489
-2.185690	1.475004	1.043447	-0.312995	0.719211

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (7) قياس الاستجابة النبضة لصدمة مكونات الانفاق والايرادات العامة في معدل التضخم

Response of CPI100_2007:

Period	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	3.424098	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	4.711396	-0.332979	-0.706052	-0.105343	-0.184486
3	4.986972	0.027477	-0.976997	-1.665793	0.254673
4	4.697305	0.240532	-1.186438	-2.398802	0.850846
5	3.610250	0.662957	-0.144817	-3.365126	1.344653
6	2.209546	0.800897	0.966178	-3.170064	1.803950
7	0.631916	1.005243	2.278724	-3.519739	2.263054
8	-0.858997	1.060535	3.159521	-3.103935	2.774551
9	-2.284607	1.355683	3.948449	-3.190469	3.143554
10	-3.527935	1.633411	4.323368	-2.638233	3.375979

Response of LNGC:

Period	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.010134	0.307685	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.079165	0.211698	-0.207571	-0.184696	-0.017058
3	-0.036662	0.168731	0.082384	-0.171654	0.058226
4	-0.083307	0.101328	0.124224	-0.088310	0.070027
5	-0.144045	0.078985	0.213146	-0.139093	0.106962
6	-0.173595	0.050094	0.198408	-0.068086	0.139540
7	-0.209436	0.075770	0.213734	-0.117860	0.147305
8	-0.232194	0.085670	0.185235	-0.046535	0.143819
9	-0.257654	0.118352	0.188968	-0.080483	0.124347
10	-0.269360	0.119716	0.164514	-0.017636	0.110132

Response of LOGGI:

Period	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	-0.158380	0.249170	0.422254	0.000000	0.000000
2	-0.008675	0.071900	-0.042552	0.001077	0.025050
3	-0.085607	0.102680	0.182255	-0.281972	0.140951
4	-0.093857	0.055237	0.090328	-0.004067	0.153947
5	-0.169618	0.138985	0.216467	-0.234773	0.129531
6	-0.194507	0.093478	0.154330	0.015799	0.137999
7	-0.245395	0.146329	0.228496	-0.190403	0.125018
8	-0.258933	0.102593	0.172056	0.021258	0.137663
9	-0.291258	0.147292	0.222046	-0.140235	0.118297
10	-0.291745	0.112254	0.165487	0.040163	0.118023

Response of LOGRT:

Period	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	-0.355830	0.230262	0.607314	0.827410	0.000000
2	0.072215	0.343733	-0.450169	0.008252	-0.163122
3	0.130243	0.322247	-0.397598	-0.076416	-0.019222
4	0.124737	0.313238	-0.278135	-0.128875	-0.077807
5	0.058971	0.230329	-0.070088	-0.062370	-0.088483
6	0.018545	0.118630	0.048649	-0.081504	-0.044012
7	-0.009024	0.025176	0.110869	-0.082520	0.037533
8	-0.034493	-0.006871	0.136666	-0.100603	0.095231
9	-0.063038	0.001911	0.137331	-0.086970	0.119755
10	-0.095408	0.034210	0.134827	-0.087631	0.118561

Response of LOGROIL:

Period	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	-0.012413	0.098726	0.016629	-0.056404	0.089885
2	0.011595	0.118612	-0.092112	-0.101571	0.059935
3	-0.054172	0.142298	0.038546	-0.107638	0.048561
4	-0.089635	0.111596	0.071409	-0.045835	0.037965
5	-0.125823	0.089097	0.128988	-0.082651	0.054488
6	-0.142406	0.055777	0.129558	-0.035457	0.078731
7	-0.160240	0.059533	0.142988	-0.065761	0.087284
8	-0.168704	0.058096	0.124289	-0.018983	0.087590
9	-0.178196	0.075488	0.122262	-0.040155	0.075547
10	-0.179222	0.075560	0.101535	-0.000413	0.065282

Cholesky Ordering: CPI100_2007 LNGC LOGGI LOGRT LOGROIL

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (8) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الانفاق والايرادات العامة في معدل التضخم

Variance Decomposition of CPI100_2007:

Period	S.E.	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	4.302591	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	7.388777	98.10703	0.320668	1.441769	0.032095	0.098435
3	9.992717	92.96420	0.176515	2.297606	4.405306	0.156375
4	12.13408	86.70963	0.181755	3.067756	9.158460	0.882399
5	13.75783	78.32273	0.508023	2.403848	16.57069	2.194705
6	14.84853	70.73523	0.895491	2.732190	21.42246	4.214626
7	16.07952	60.56318	1.380740	5.500933	25.83354	6.721613
8	17.45340	51.78623	1.754905	9.843268	26.92036	9.695238
9	19.28875	44.61509	2.216798	14.67545	26.36093	12.13173
10	21.31710	40.85329	2.742052	18.51018	24.00148	13.89300

Variance Decomposition of LNGC:

Period	S.E.	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.386835	0.108366	99.89163	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.593844	2.851994	62.45314	19.29107	15.27351	0.130280
3	0.679941	2.634519	57.36169	17.03295	21.71360	1.257240
4	0.730693	4.333673	52.70645	19.31264	21.10836	2.538880
5	0.834787	8.021522	41.79500	25.09019	20.55588	4.537407
6	0.921213	12.19387	34.78755	27.92751	17.74231	7.348769
7	1.027268	16.36904	28.83439	29.29381	16.34639	9.156369
8	1.114563	20.75800	25.42740	29.24602	14.16135	10.40724
9	1.208392	24.83789	23.14657	28.74184	12.74796	10.52574
10	1.288323	28.75362	21.72690	27.86070	11.24478	10.41399

Variance Decomposition of LOGGI:

Period	S.E.	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.647426	9.449049	23.38726	67.16369	0.000000	0.000000
2	0.656729	9.210783	24.62193	65.93714	0.000425	0.229724
3	0.817843	7.669207	18.36533	50.35825	18.76917	4.838047
4	0.859025	8.836423	17.29952	47.39144	17.01625	9.456365
5	1.000679	11.04826	15.79431	42.31244	21.23079	9.614207
6	1.069094	14.90591	15.04465	40.36059	18.63495	11.05390
7	1.198420	18.48273	14.32681	37.85964	18.81565	10.51517
8	1.279090	22.69544	13.59246	36.09173	16.56077	11.05960
9	1.391138	26.10789	13.26109	34.53453	15.60496	10.49153
10	1.468787	29.64997	12.81829	32.98401	14.11669	10.43105

Variance Decomposition of LOGRT:

Period	S.E.	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	1.395334	10.26823	4.299865	29.91152	55.52039	0.000000
2	1.582355	8.313295	10.79431	36.03821	43.17619	1.677983
3	1.718722	7.953147	14.69991	38.99617	36.90875	1.442028
4	1.814228	7.884237	17.89983	38.70952	33.92180	1.584612
5	1.845790	7.778079	19.75158	37.62469	32.95193	1.893726
6	1.856607	7.703465	20.16674	37.29597	32.87337	1.960456
7	1.865610	7.632983	20.00131	37.49447	32.86575	2.005486
8	1.882085	7.552969	19.65478	37.67346	32.74402	2.374775
9	1.900761	7.578947	19.27061	37.76103	32.43431	2.955099
10	1.921493	7.805559	18.90706	37.72798	32.06659	3.492812

Variance Decomposition of LOGROIL:

Period	S.E.	CPI100_2007	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.183984	0.718687	45.46464	1.289926	14.84007	37.68668
2	0.302711	0.497161	41.03669	15.09626	23.25855	20.11134
3	0.390644	3.334855	45.59258	10.60227	25.95398	14.51632
4	0.445642	8.950359	44.93484	12.20100	21.61346	12.30034
5	0.527136	15.39278	36.62590	18.17423	19.32891	10.47819
6	0.594205	21.18288	30.21567	21.80926	15.77397	11.01822
7	0.671087	25.60965	24.93161	24.26656	13.88290	11.30929
8	0.733280	29.80725	21.87293	24.86102	11.73365	11.72516
9	0.794980	33.29317	20.03311	24.88628	10.38580	11.40163
10	0.845418	36.53500	18.97533	24.28287	9.183562	11.02324

Cholesky Ordering: CPI100_2007 LNGC LOGGI LOGRT LOGROIL

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (9) تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لصدمة البطالة والنفقات والايرادات العامة

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/11/22 Time: 23:27
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	UN	LOGGP	LOGRP
UN(-1)	0.739510	0.034708	0.048193
	(0.18954)	(0.03386)	(0.02991)
	[3.90171]	[1.02491]	[1.61134]
UN(-2)	0.012445	-0.003848	0.003620
	(0.18497)	(0.03305)	(0.02919)
	[0.06728]	[-0.11643]	[0.12403]
LOGGP(-1)	-4.697533	0.211042	-0.402507
	(2.23207)	(0.39881)	(0.35222)
	[-2.10456]	[0.52918]	[-1.14277]
LOGGP(-2)	1.694886	0.634002	0.869460
	(1.85957)	(0.33226)	(0.29344)
	[0.91144]	[1.90817]	[2.96298]
LOGRP(-1)	1.904631	0.321964	1.107737
	(2.31947)	(0.41443)	(0.36601)
	[0.82115]	[0.77689]	[3.02650]
LOGRP(-2)	0.136166	-0.281700	-0.572376
	(1.79024)	(0.31987)	(0.28250)
	[0.07606]	[-0.88067]	[-2.02611]
C	20.74021	1.719419	-0.634083
	(8.62857)	(1.54170)	(1.36159)
	[2.40367]	[1.11528]	[-0.46569]
R-squared	0.760594	0.964426	0.982230
Adj. R-squared	0.698140	0.955145	0.977595
Sum sq. resids	206.8690	6.604137	5.151226
S.E. equation	2.999050	0.535851	0.473251
F-statistic	12.17849	103.9220	211.8883
Log likelihood	-71.53148	-19.86564	-16.13872
Akaike AIC	5.235432	1.791043	1.542581
Schwarz SC	5.562378	2.117989	1.869527
Mean dependent	16.36033	16.13113	15.79880
S.D. dependent	5.458594	2.530114	3.161658

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.124725
Determinant resid covariance	0.056205
Log likelihood	-84.52312
Akaike information criterion	7.034874
Schwarz criterion	8.015713
Number of coefficients	21

[ ] تعني اختبارt، ( ) تعني الانحراف المعياري للمعلمات Standard errors.

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (10) نموذج SVAR لصدمة البطالة والنفقات والايرادات العامة

Structural VAR Estimates
Date: 10/11/22 Time: 23:27
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 17 iterations
Structural VAR is just-identified

Model: Ae = Bu where E[uu']=I

A =

1	0	0
C(1)	1	0
C(2)	C(3)	1

B =

C(4)	0	0
0	C(5)	0
0	0	C(6)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.040664	0.031765	1.280132	0.2005
C(2)	0.005912	0.014109	0.418990	0.6752
C(3)	-0.768087	0.078966	-9.726779	0.0000
C(4)	2.999050	0.387176	7.745966	0.0000
C(5)	0.521789	0.067363	7.745966	0.0000
C(6)	0.225682	0.029135	7.745966	0.0000

Log likelihood -96.47976

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000
0.040664	1.000000	0.000000
0.005912	-0.768087	1.000000

Estimated B matrix:

2.999050	0.000000	0.000000
0.000000	0.521789	0.000000
0.000000	0.000000	0.225682

Estimated S matrix:

2.999050	0.000000	0.000000
-0.121952	0.521789	0.000000
-0.111399	0.400780	0.225682

Estimated F matrix:

11.46525	-9.117190	2.636453
2.390558	2.045781	0.984857
3.441228	1.901848	1.769474

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (11) دالة الاستجابة النبضة لمعدل البطالة وصدمة النفقات والايرادات العامة

Response of UN:

Period	UN	LOGGP	LOGRP
1	2.999050	0.000000	0.000000
2	2.578528	-1.687785	0.429841
3	1.656456	-0.987073	0.483423
4	1.332322	-1.070685	0.563631
5	1.021042	-0.831229	0.460471
6	0.831374	-0.716520	0.345474
7	0.657784	-0.601284	0.242715
8	0.508475	-0.519170	0.173369
9	0.378085	-0.446904	0.126663
10	0.270835	-0.383873	0.093039

Response of LOGGP:

Period	UN	LOGGP	LOGRP
1	-0.121952	0.521789	0.000000
2	0.042489	0.239156	0.072662
3	0.063594	0.285126	0.047169
4	0.117582	0.216596	0.045548
5	0.135931	0.185644	0.043815
6	0.147689	0.147712	0.048901
7	0.150914	0.119679	0.052968
8	0.150986	0.095900	0.054977
9	0.148306	0.076823	0.054568
10	0.143580	0.060931	0.052659

Response of LOGRP:

Period	UN	LOGGP	LOGRP
1	-0.111399	0.400780	0.225682
2	0.070219	0.233934	0.249996
3	0.153536	0.305815	0.139224
4	0.230395	0.244355	0.080175
5	0.245507	0.201192	0.060716
6	0.241635	0.152668	0.067566
7	0.229649	0.118373	0.076821
8	0.218460	0.092429	0.080570
9	0.207878	0.072892	0.078438
10	0.196877	0.056883	0.073341

Cholesky Ordering: UN LOGGP LOGRP

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (12) تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الانفاق والايرادات العامة في معدل البطالة

Variance Decomposition of UN:

Period	S.E.	UN	LOGGP	LOGRP
1	2.999050	100.0000	0.000000	0.000000
2	4.321631	83.75828	15.25243	0.989283
3	4.756926	81.25629	16.89444	1.849277
4	5.086008	77.94358	19.21061	2.845817
5	5.273801	76.23982	20.35108	3.409109
6	5.397862	75.14779	21.18838	3.663831
7	5.476317	74.45279	21.79118	3.756038
8	5.527042	73.93883	22.27537	3.785803
9	5.559398	73.54318	22.66304	3.793773
10	5.579988	73.23701	22.96936	3.793627

Variance Decomposition of LOGGP:

Period	S.E.	UN	LOGGP	LOGRP
1	0.535851	5.179530	94.82047	0.000000
2	0.592804	4.745814	93.75178	1.502404
3	0.662558	4.720418	93.57004	1.709547
4	0.708377	6.884741	91.20627	1.908991
5	0.746095	9.525524	88.40875	2.065722
6	0.776325	12.41730	85.27794	2.304755
7	0.801613	15.19050	82.21126	2.598243
8	0.823165	17.76986	79.32011	2.910030
9	0.841709	20.09999	76.69651	3.203504
10	0.857656	22.16204	74.37551	3.462452

Variance Decomposition of LOGRP:

Period	S.E.	UN	LOGGP	LOGRP
1	0.473251	5.540894	71.71801	22.74110
2	0.588320	5.009933	62.21807	32.77200
3	0.694694	8.477744	64.00175	27.52051
4	0.775770	15.61852	61.24462	23.13686
5	0.840391	21.84315	57.91939	20.23745
6	0.890234	26.83302	54.55621	18.61077
7	0.930145	30.67548	51.59446	17.73006
8	0.963291	33.74394	49.02558	17.23047
9	0.991266	36.26401	46.83819	16.89780
10	1.014881	38.35923	44.99797	16.64280

Cholesky Ordering: UN LOGGP LOGRP

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (13) تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لصدمة مكونات الانفاق والايرادات في معدل البطالة

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/20/23 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
UN(-1)	0.727995	0.018093	0.014620	-0.009056	0.018332
	(0.09657)	(0.01495)	(0.02475)	(0.04588)	(0.00778)
	[7.53867]	[1.21064]	[0.59083]	[-0.19740]	[2.35752]
LNGC(-1)	-3.756319	0.955434	0.268508	1.785455	0.251983
	(1.51672)	(0.23474)	(0.38866)	(0.72057)	(0.12213)
	[-2.47660]	[4.07026]	[0.69086]	[2.47784]	[2.06317]
LOGGI(-1)	-0.452730	0.001884	0.205732	-0.911545	-0.061843
	(0.92639)	(0.14337)	(0.23739)	(0.44011)	(0.07460)
	[-0.48870]	[0.01314]	[0.86666]	[-2.07117]	[-0.82902]
LOGRT(-1)	1.030738	-0.228345	-0.129754	0.201215	-0.080441
	(0.39779)	(0.06156)	(0.10193)	(0.18898)	(0.03203)
	[2.59119]	[-3.70911]	[-1.27295]	[1.06474]	[-2.51129]
LOGROIL(-1)	4.693103	0.306377	0.999379	-0.168453	0.745452
	(2.18190)	(0.33768)	(0.55911)	(1.03658)	(0.17570)
	[2.15093]	[0.90730]	[1.78746]	[-0.16251]	[4.24282]
C	26.15008	1.503540	2.160181	-3.540649	-0.528626
	(7.79202)	(1.20593)	(1.99669)	(3.70185)	(0.62745)
	[3.35601]	[1.24679]	[1.08188]	[-0.95645]	[-0.84250]
R-squared	0.776272	0.978416	0.947612	0.836524	0.984340
Adj. R-squared	0.731526	0.974099	0.937135	0.803829	0.981208
Sum sq. resids	199.5425	4.779479	13.10256	45.03743	1.293889
S.E. equation	2.825190	0.437240	0.723949	1.342199	0.227498
F-statistic	17.34856	226.6542	90.44221	25.58550	314.2898
Log likelihood	-72.84872	-15.00743	-30.63881	-49.77645	5.246093
Akaike AIC	5.087014	1.355318	2.363794	3.598481	0.048639
Schwarz SC	5.364560	1.632864	2.641340	3.876027	0.326185
Mean dependent	16.18742	15.70061	14.19021	12.53533	6.563781
S.D. dependent	5.452515	2.716844	2.887372	3.030393	1.659569

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.016445
Determinant resid covariance	0.005610
Log likelihood	-139.5946
Akaike information criterion	10.94159
Schwarz criterion	12.32932
Number of coefficients	30

[ ] تعني اختبار t، ( ) تعني الانحراف المعياري للمعلمات Standard errors.

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (14) تقدير نموذج SVAR لمعدل البطالة ومكونات النفقات والايرادات العامة

Structural VAR Estimates
Date: 07/20/23 Time: 19:07
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 17 iterations
Structural VAR is just-identified

Model: Ae = Bu where E[uu']=I

A =

1	0	0	0	0
C(1)	1	0	0	0
C(2)	C(5)	1	0	0
C(3)	C(6)	C(8)	1	0
C(4)	C(7)	C(9)	C(10)	1

B =

C(11)	0	0	0	0
0	C(12)	0	0	0
0	0	C(13)	0	0
0	0	0	C(14)	0
0	0	0	0	C(15)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.061111	0.025538	-2.392951	0.0167
C(2)	0.034755	0.040024	0.868348	0.3852
C(3)	-0.077072	0.079255	-0.972447	0.3308
C(4)	0.000478	0.012272	0.038935	0.9689
C(5)	-1.062734	0.258614	-4.109337	0.0000
C(6)	0.273686	0.628875	0.435199	0.6634
C(7)	-0.345008	0.096213	-3.585860	0.0003
C(8)	-1.020402	0.351402	-2.903803	0.0037
C(9)	-0.013684	0.060450	-0.226366	0.8209
C(10)	0.036428	0.027395	1.329727	0.1836
C(11)	2.825190	0.358800	7.874007	0.0000
C(12)	0.401710	0.051017	7.874007	0.0000
C(13)	0.578424	0.073460	7.874007	0.0000
C(14)	1.131701	0.143726	7.874007	0.0000
C(15)	0.172616	0.021922	7.874007	0.0000

Log likelihood -156.2658

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.061111	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.034755	-1.062734	1.000000	0.000000	0.000000
-0.077072	0.273686	-1.020402	1.000000	0.000000
0.000478	-0.345008	-0.013684	0.036428	1.000000

Estimated B matrix:

2.825190	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.401710	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.578424	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	1.131701	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.172616

Estimated S matrix:

2.825190	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.172650	0.401710	0.000000	0.000000	0.000000
0.085291	0.426911	0.578424	0.000000	0.000000
0.257522	0.325679	0.590226	1.131701	0.000000
0.050002	0.132571	-0.013585	-0.041225	0.172616

Estimated F matrix:

6.894993	-4.303313	-1.277816	7.459742	-0.122729
3.532060	1.710045	-1.154123	-0.926308	2.504041
3.594796	1.692643	-0.570945	-0.741330	2.827280
3.575860	2.177620	-0.999008	0.197072	1.985342
2.186086	0.804309	-0.833477	-0.423850	1.833802

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (15) دالة الاستجابة النبضة لمعدل البطالة وصدمة مكونات النفقات والايرادات العامة

Response of UN:

Period	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	2.537096	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.679025	-0.668462	0.253908	0.873792	0.727494
3	1.269130	-0.821326	-0.131424	1.330907	0.796476
4	1.006590	-0.680664	-0.461094	1.331726	0.522120
5	0.763720	-0.464908	-0.550823	1.075990	0.194805
6	0.522984	-0.290790	-0.459844	0.762996	-0.041893
7	0.306214	-0.186626	-0.301632	0.504020	-0.164013
8	0.133462	-0.136127	-0.156526	0.328587	-0.203851
9	0.010306	-0.113424	-0.056059	0.221964	-0.202278
10	-0.069406	-0.099792	0.001107	0.157831	-0.187487

Response of LNGC:

Period	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.155044	0.360747	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.155133	0.315083	-0.123791	-0.243408	0.047492
3	0.157208	0.253862	-0.056025	-0.298690	0.100197
4	0.165578	0.179204	-0.004883	-0.250565	0.162354
5	0.181581	0.116106	-0.001821	-0.168630	0.204810
6	0.198564	0.074670	-0.025695	-0.094515	0.217726
7	0.209558	0.051892	-0.052619	-0.043180	0.207748
8	0.211412	0.040277	-0.070283	-0.013337	0.186297
9	0.204704	0.033484	-0.076759	0.002157	0.162299
10	0.191931	0.028045	-0.075196	0.010051	0.140306

Response of LOGGI:

Period	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.076594	0.383378	0.519440	0.000000	0.000000
2	0.109350	0.256766	0.025899	-0.168866	0.154917
3	0.155418	0.216723	-0.060669	-0.223948	0.174131
4	0.184426	0.174594	-0.050983	-0.210519	0.189656
5	0.202834	0.129465	-0.040061	-0.161833	0.206694
6	0.215132	0.091498	-0.044606	-0.105549	0.214035
7	0.221423	0.064784	-0.057383	-0.058042	0.208088
8	0.220866	0.047812	-0.069217	-0.024636	0.192152
9	0.213666	0.037104	-0.075503	-0.003875	0.171510
10	0.201199	0.029671	-0.075904	0.008082	0.150299

Response of LOGRT:

Period	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.231261	0.292468	0.530038	1.016297	0.000000
2	0.222999	0.333425	-0.364786	0.210730	-0.026113
3	0.190848	0.379350	-0.306205	-0.227756	-0.087726
4	0.146298	0.318731	-0.094824	-0.364579	-0.022210
5	0.126821	0.214802	0.028552	-0.321000	0.088657
6	0.136012	0.125199	0.048065	-0.213678	0.172244
7	0.158494	0.069919	0.013397	-0.114044	0.207007
8	0.178661	0.043903	-0.029956	-0.047778	0.203679
9	0.188512	0.034327	-0.059589	-0.012895	0.181527
10	0.187225	0.030668	-0.071841	0.002208	0.155287

Response of LOGROIL:

Period	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.044903	0.119052	-0.012200	-0.037021	0.155013
2	0.095713	0.132414	-0.083855	-0.109349	0.115555
3	0.116520	0.123149	-0.061306	-0.133339	0.103965
4	0.124777	0.096796	-0.033844	-0.118093	0.113638
5	0.130017	0.068398	-0.024132	-0.084411	0.125251
6	0.133932	0.046436	-0.028365	-0.049861	0.128635
7	0.135217	0.032371	-0.037157	-0.023281	0.122894
8	0.132773	0.024155	-0.044017	-0.006233	0.111433
9	0.126665	0.019171	-0.046702	0.003384	0.098007
10	0.117815	0.015593	-0.045721	0.008412	0.085039

Cholesky Ordering: UN LNGC LOGGI LOGRT LOGROIL

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (16) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الانفاق والايرادات العامة في معدل البطالة

Variance Decomposition of UN:

Period	S.E.	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	2.825190	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.703304	83.68841	4.040137	0.582903	6.903331	4.785218
3	4.421840	68.91477	7.111862	0.518392	16.07547	7.379509
4	4.917760	60.91156	8.125310	1.509212	22.08996	7.363959
5	5.199473	57.16515	8.260059	2.741741	25.07139	6.761662
6	5.335241	55.48426	8.213375	3.525136	26.34768	6.429553
7	5.393091	54.70007	8.186602	3.837797	26.86849	6.407041
8	5.417221	54.28911	8.192131	3.907208	27.08588	6.525677
9	5.429374	54.04680	8.209618	3.902956	27.17201	6.668613
10	5.437913	53.89739	8.225613	3.890713	27.19120	6.795086

Variance Decomposition of LNGC:

Period	S.E.	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.437240	15.59163	84.40837	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.662866	13.57565	64.74299	4.324612	16.72022	0.636532
3	0.822751	13.33929	53.83041	3.382106	27.19598	2.252214
4	0.928063	14.43072	46.93011	2.661518	30.41274	5.564919
5	1.003086	16.41619	41.83396	2.278694	29.53803	9.933132
6	1.064266	18.89943	37.77287	2.096517	27.21755	14.01364
7	1.117908	21.48652	34.50203	2.174872	24.85320	16.98339
8	1.164703	23.88020	31.93357	2.455160	22.91248	18.81859
9	1.204101	25.92690	29.97394	2.801038	21.43803	19.86009
10	1.236147	27.58937	28.50380	3.116545	20.34910	20.44118

Variance Decomposition of LOGGI:

Period	S.E.	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.723949	1.388000	34.77434	63.83766	0.000000	0.000000
2	0.828633	3.218847	38.44927	48.84808	5.149730	4.334076
3	0.937645	5.920698	36.65317	38.66917	11.09547	7.661484
4	1.030501	8.873392	33.90473	32.31787	14.36097	10.54304
5	1.105067	11.89391	31.18550	28.26657	15.14768	13.50634
6	1.167061	14.87739	28.72256	25.52446	14.59539	16.28020
7	1.220649	17.68002	26.60529	23.60658	13.62238	18.48572
8	1.267196	20.17200	24.86317	22.27415	12.68686	20.00381
9	1.306776	22.28358	23.47980	21.35922	11.93105	20.94635
10	1.339473	24.00668	22.40833	20.72736	11.36019	21.49744

Variance Decomposition of LOGRT:

Period	S.E.	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	1.342199	3.681234	5.887696	19.33759	71.09348	0.000000
2	1.490614	5.759885	10.97786	23.10477	60.11943	0.038053
3	1.623474	6.569312	16.02495	23.88904	53.12254	0.394148
4	1.721848	6.735294	18.49512	21.61341	52.78515	0.371028
5	1.783380	6.905608	19.03977	20.17946	53.22285	0.652315
6	1.821837	7.308269	18.83004	19.42283	52.70540	1.733457
7	1.850888	7.989909	18.42052	18.82440	51.53464	3.230535
8	1.877004	8.892565	17.97934	18.33580	50.19092	4.601370
9	1.901089	9.887929	17.56709	17.99597	48.93292	5.616089
10	1.922259	10.84765	17.21385	17.77497	47.86123	6.302295

Variance Decomposition of LOGROIL:

Period	S.E.	UN	LNGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.227498	4.830759	33.95796	0.356606	3.283726	57.57095
2	0.353498	11.09132	31.46325	7.125314	13.22538	37.09474
3	0.448008	15.29324	28.95813	6.758140	19.21806	29.77243
4	0.516102	18.77191	26.18259	5.625698	20.97371	28.44610
5	0.567569	22.02890	23.45028	4.875856	20.08512	29.55985
6	0.609631	25.07887	21.04542	4.494690	18.23865	31.14238
7	0.645548	27.80613	19.08049	4.419271	16.42684	32.26727
8	0.676139	30.12856	17.55127	4.553950	14.98459	32.78162
9	0.701529	32.02955	16.39640	4.779814	13.92243	32.87180
10	0.722014	33.53957	15.53707	5.009679	13.16048	32.75320

Cholesky Ordering: UN LNGC LOGGI LOGRT LOGROIL

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (17) تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لمعدل النمو الاقتصادي والنفقات والايرادات العامة

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/11/23 Time: 12:10
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(GROWTH)	D(LOGGP)	D(LOGRP)
D(GROWTH(-1))	-0.531933	-0.000378	-0.000672
	(0.12055)	(0.00214)	(0.00208)
	[-4.41263]	[-0.17693]	[-0.32241]
D(LOGGP(-1))	-24.53872	-0.698073	-0.649220
	(21.4870)	(0.38107)	(0.37163)
	[-1.14202]	[-1.83187]	[-1.74696]
D(LOGRP(-1))	18.72627	0.583292	0.732484
	(21.9353)	(0.38902)	(0.37938)
	[0.85371]	[1.49939]	[1.93073]
C	-0.320057	0.286899	0.290812
	(7.45038)	(0.13213)	(0.12886)
	[-0.04296]	[2.17131]	[2.25684]
R-squared	0.485565	0.124474	0.133925
Adj. R-squared	0.423833	0.019411	0.029997
Sum sq. resids	30862.66	9.707129	9.232092
S.E. equation	35.13554	0.623125	0.607687
F-statistic	7.865678	1.184758	1.288626
Log likelihood	-142.2143	-25.27991	-24.55237
Akaike AIC	10.08375	2.019304	1.969129
Schwarz SC	10.27234	2.207896	2.157721
Mean dependent	-2.689128	0.277520	0.344174
S.D. dependent	46.28844	0.629263	0.617012

Determinant resid covariance (dof adj.)	32.79883
Determinant resid covariance	21.01282
Log likelihood	-167.6021
Akaike information criterion	12.38635
Schwarz criterion	12.95213
Number of coefficients	12

[ ]تعني اختبارt، ( ) تعني الانحراف المعياري للمعلمات Standard errors.

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (18) تقدير نموذج SVAR لمعدل النمو الاقتصادي والنفقات والايرادات العامة

Structural VAR Estimates
Date: 08/11/23 Time: 12:10
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 36 iterations
Structural VAR is just-identified

Model: Ae = Bu where E[uu']=I

A =

1	0	0
C(1)	1	0
C(2)	C(3)	1

B =

C(4)	0	0
0	C(5)	0
0	0	C(6)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.002676	0.003256	-0.821987	0.4111
C(2)	-0.003033	0.001415	-2.143983	0.0320
C(3)	-0.835676	0.079769	-10.47617	0.0000
C(4)	35.13554	4.613523	7.615772	0.0000
C(5)	0.615991	0.080884	7.615772	0.0000
C(6)	0.264611	0.034745	7.615772	0.0000

Log likelihood -174.0584

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000
-0.002676	1.000000	0.000000
-0.003033	-0.835676	1.000000

Estimated B matrix:

35.13554	0.000000	0.000000
0.000000	0.615991	0.000000
0.000000	0.000000	0.264611

Estimated S matrix:

35.13554	0.000000	0.000000
0.094024	0.615991	0.000000
0.185143	0.514768	0.264611

Estimated F matrix:

24.00502	-1.976798	3.612751
0.145633	0.559487	0.183161
0.278335	0.571431	0.535560

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (19) دالة الاستجابة النبضة لمعدل النمو الاقتصادي لصدمة النفقات والايرادات العامة

Response of D(GROWTH):

Period	D(GROWTH)	D(LOGGP)	D(LOGRP)
1	35.13554	0.000000	0.000000
2	-17.52995	-5.475931	4.955182
3	9.565680	5.668660	-2.793677
4	-4.916217	-3.628753	2.121502
5	2.645300	2.263426	-1.125102
6	-1.380073	-1.269637	0.679686
7	0.737014	0.714770	-0.357481
8	-0.387405	-0.386456	0.200358
9	0.206068	0.209952	-0.105433
10	-0.108725	-0.112057	0.057302

Response of D(LOGGP):

Period	D(GROWTH)	D(LOGGP)	D(LOGRP)
1	0.094024	0.615991	0.000000
2	0.029066	-0.129746	0.154346
3	0.016061	0.079313	0.003437
4	0.002806	-0.015995	0.021078
5	0.002986	0.010690	0.000700
6	3.98E-05	-0.002193	0.003001
7	0.000615	0.001562	6.85E-05
8	-9.36E-05	-0.000361	0.000458
9	0.000140	0.000259	-9.85E-06
10	-4.10E-05	-7.40E-05	7.72E-05

Response of D(LOGRP):

Period	D(GROWTH)	D(LOGGP)	D(LOGRP)
1	0.185143	0.514768	0.264611
2	0.050954	-0.022854	0.193823
3	0.030236	0.071174	0.038437
4	0.005290	-0.003168	0.027801
5	0.005358	0.010503	0.005254
6	0.000207	-0.000769	0.004150
7	0.001054	0.001714	0.000634
8	-0.000123	-0.000239	0.000661
9	0.000231	0.000319	5.22E-05
10	-6.02E-05	-7.55E-05	0.000115

Cholesky Ordering: D(GROWTH) D(LOGGP) D(LOGRP)

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (20) تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الانفاق والايرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي

Variance Decomposition of D(GROWTH):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LOGGP)	D(LOGRP)
1	35.13554	100.0000	0.000000	0.000000
2	39.95429	96.58347	1.878405	1.538128
3	41.56664	94.53185	3.595326	1.872828
4	42.06689	93.66269	4.254429	2.082885
5	42.22570	93.35194	4.509816	2.138243
6	42.27279	93.25068	4.589982	2.159334
7	42.28677	93.21943	4.615519	2.165054
8	42.29078	93.21012	4.622993	2.166887
9	42.29193	93.20740	4.625205	2.167390
10	42.29226	93.20662	4.625836	2.167540

Variance Decomposition of D(LOGGP):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LOGGP)	D(LOGRP)
1	0.623125	2.276825	97.72318	0.000000
2	0.655581	2.253542	92.20358	5.542880
3	0.660566	2.278780	92.25897	5.462252
4	0.661101	2.276890	92.16805	5.555055
5	0.661195	2.278286	92.16812	5.553595
6	0.661205	2.278214	92.16631	5.555480
7	0.661207	2.278286	92.16627	5.555445
8	0.661208	2.278286	92.16622	5.555489
9	0.661208	2.278291	92.16622	5.555488
10	0.661208	2.278291	92.16622	5.555489

Variance Decomposition of D(LOGRP):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LOGGP)	D(LOGRP)
1	0.607687	9.282287	71.75691	18.96080
2	0.640289	8.994379	64.76303	26.24259
3	0.646086	9.052703	64.81960	26.12769
4	0.646713	9.041841	64.69632	26.26184
5	0.646842	9.045101	64.69692	26.25797
6	0.646856	9.044725	64.69430	26.26097
7	0.646859	9.044894	64.69432	26.26079
8	0.646860	9.044887	64.69425	26.26086
9	0.646860	9.044896	64.69425	26.26085
10	0.646860	9.044897	64.69425	26.26085

Cholesky Ordering: D(GROWTH) D(LOGGP) D(LOGRP)

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (21)تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لمعدل النمو الاقتصادي ومكونات النفقات والايرادات العامة

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/11/23 Time: 11:52
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
D(GROWTH(-1))	-0.734180	0.004826	0.005592	0.001238	0.002447
	(0.18124)	(0.00297)	(0.00531)	(0.00146)	(0.01163)
	[-4.05096]	[1.62327]	[1.05330]	[0.84552]	[0.21031]
D(GROWTH(-2))	-0.164661	0.003566	-0.000521	-0.000109	-0.000537
	(0.13541)	(0.00222)	(0.00397)	(0.00109)	(0.00869)
	[-1.21599]	[1.60542]	[-0.13138]	[-0.09941]	[-0.06175]
D(LNGC(-1))	17.95076	0.521992	0.753002	0.287407	2.608473
	(20.8319)	(0.34176)	(0.61026)	(0.16832)	(1.33726)
	[0.86170]	[1.52738]	[1.23391]	[1.70746]	[1.95062]
D(LNGC(-2))	4.864784	-0.017621	-0.878358	0.059871	0.164834
	(21.9622)	(0.36030)	(0.64337)	(0.17746)	(1.40981)
	[0.22151]	[-0.04891]	[-1.36524]	[0.33738]	[0.11692]
D(LOGGI(-1))	-22.66562	-0.176696	-0.771876	-0.164377	-1.216697
	(11.4945)	(0.18857)	(0.33673)	(0.09288)	(0.73786)
	[-1.97187]	[-0.93702]	[-2.29230]	[-1.76983]	[-1.64895]
D(LOGGI(-2))	-18.10088	0.428843	0.767395	0.165037	-0.594822
	(17.3188)	(0.28412)	(0.50735)	(0.13994)	(1.11174)
	[-1.04516]	[1.50936]	[1.51257]	[1.17935]	[-0.53503]
D(LOGRILO(-1))	-9.749375	0.168101	0.153849	0.297685	-0.547664
	(31.9183)	(0.52364)	(0.93503)	(0.25790)	(2.04893)
	[-0.30545]	[0.32103]	[0.16454]	[1.15424]	[-0.26729]
D(LOGRILO(-2))	76.34942	-0.157051	1.375608	-0.123084	1.419256
	(28.2458)	(0.46339)	(0.82745)	(0.22823)	(1.81318)
	[2.70304]	[-0.33892]	[1.66247]	[-0.53930]	[0.78275]
D(LOGRT(-1))	-5.391332	-0.233883	0.020345	-0.074544	-0.466051
	(4.56399)	(0.07487)	(0.13370)	(0.03688)	(0.29298)
	[-1.18128]	[-3.12367]	[0.15217]	[-2.02139]	[-1.59075]
D(LOGRT(-2))	-3.747457	-0.054671	-0.085332	-0.006446	0.189467
	(5.92094)	(0.09714)	(0.17345)	(0.04784)	(0.38008)
	[-0.63292]	[-0.56283]	[-0.49197]	[-0.13473]	[0.49849]
C	-5.186500	0.115134	-0.003933	0.048502	-0.091440
	(7.33306)	(0.12030)	(0.21482)	(0.05925)	(0.47073)
	[-0.70728]	[0.95704]	[-0.01831]	[0.81857]	[-0.19425]
R-squared	0.775963	0.655731	0.521382	0.644494	0.453845
Adj. R-squared	0.651497	0.464470	0.255482	0.446991	0.150426
Sum sq. resids	13440.76	3.617434	11.53441	0.877529	55.38546
S.E. equation	27.32597	0.448295	0.800500	0.220798	1.754129
F-statistic	6.234371	3.428470	1.960824	3.263208	1.495771
Log likelihood	-130.1611	-10.96702	-27.78078	9.570921	-50.53103
Akaike AIC	9.735249	1.514967	2.674537	0.098557	4.243519
Schwarz SC	10.25388	2.033596	3.193166	0.617187	4.762148
Mean dependent	-2.689128	0.280999	0.260356	0.159942	0.309243
S.D. dependent	46.28844	0.612593	0.927735	0.296912	1.903098

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.135655
Determinant resid covariance	0.104621
Log likelihood	-173.0136
Akaike information criterion	15.72508
Schwarz criterion	18.31823
Number of coefficients	55

[ ] تعني اختبارt، ( ) تعني الانحراف المعياري للمعلمات Standard errors.

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (22) تقدير نموذج SVAR لمعدل النمو الاقتصادي ومكونات النفقات والايرادات العامة

Structural VAR Estimates
Date: 08/11/23 Time: 11:52
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 41 iterations
Structural VAR is just-identified

Model: Ae = Bu where E[uu']=I

A =

1	0	0	0	0
C(1)	1	0	0	0
C(2)	C(5)	1	0	0
C(3)	C(6)	C(8)	1	0
C(4)	C(7)	C(9)	C(10)	1

B =

C(11)	0	0	0	0
0	C(12)	0	0	0
0	0	C(13)	0	0
0	0	0	C(14)	0
0	0	0	0	C(15)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.006940	0.002760	2.514242	0.0119
C(2)	-0.002378	0.004146	-0.573532	0.5663
C(3)	-0.003317	0.001107	-2.996010	0.0027
C(4)	-0.017276	0.010211	-1.691817	0.0907
C(5)	-1.346018	0.252736	-5.325791	0.0000
C(6)	-0.441795	0.094372	-4.681445	0.0000
C(7)	-1.328716	1.007944	-1.318243	0.1874
C(8)	0.028797	0.049301	0.584102	0.5592
C(9)	-1.500828	0.399726	-3.754644	0.0002
C(10)	5.028425	1.496817	3.359412	0.0008
C(11)	27.32597	3.588076	7.615772	0.0000
C(12)	0.406204	0.053337	7.615772	0.0000
C(13)	0.552853	0.072593	7.615772	0.0000
C(14)	0.146779	0.019273	7.615774	0.0000
C(15)	1.183126	0.155352	7.615772	0.0000

Log likelihood -207.5906

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.006940	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.002378	-1.346018	1.000000	0.000000	0.000000
-0.003317	-0.441795	0.028797	1.000000	0.000000
-0.017276	-1.328716	-1.500828	5.028425	1.000000

Estimated B matrix:

27.32597	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.406204	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.552853	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.146779	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.183126

Estimated S matrix:

27.32597	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.189650	0.406204	0.000000	0.000000	0.000000
-0.190291	0.546757	0.552853	0.000000	0.000000
0.012324	0.163714	-0.015920	0.146779	0.000000
-0.127482	0.537094	0.909791	-0.738066	1.183126

Estimated F matrix:

16.18613	-2.214267	-10.92140	7.542685	-7.316213
-0.067146	0.775128	0.000159	0.485141	-0.454490
-0.059745	1.032394	0.431417	0.592785	-0.342648
0.020804	0.430959	-0.039466	0.400646	-0.226993
-0.122531	0.930573	0.057541	-0.080572	0.259740

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (23) يوضح دالة الاستجابة النبضة لمعدل النمو وصدمة مكونات النفقات والايرادات العامة

Response of D(GROWTH):

Period	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	21.52845	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	-14.64304	-7.557495	-13.61427	2.007537	-5.025326
3	9.340307	8.740441	7.248712	10.31135	-1.127263
4	-2.637090	-6.226513	-7.120504	-10.90996	3.324367
5	-5.551192	5.899068	7.282064	7.260988	-7.265312
6	9.990291	-4.528176	-4.008797	-6.631124	9.124017
7	-10.29517	2.445338	2.799590	6.381395	-10.50972
8	9.885940	-1.610506	-1.412837	-4.862703	11.74260
9	-8.813601	1.648163	0.163987	4.776722	-11.36698
10	7.117684	-1.330727	-0.135413	-4.678977	10.67011

Response of D(LNGC):

Period	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	-0.149413	0.320023	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.077525	0.013652	-0.246710	0.155436	-0.218005
3	-0.003243	0.112185	0.191073	0.067904	-0.102440
4	0.030395	-0.011739	-0.018264	-0.059977	0.056433
5	-0.041353	0.062370	0.065704	0.156588	-0.115773
6	0.096841	-0.003048	-0.013917	-0.043749	0.131463
7	-0.118243	0.056529	0.005995	0.084370	-0.131008
8	0.097721	0.003958	-0.007726	-0.043237	0.111651
9	-0.086444	0.030737	0.009724	0.052202	-0.131022
10	0.072620	-0.012024	0.001776	-0.040830	0.105057

Response of D(LOGGI):

Period	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	-0.149918	0.430757	0.435559	0.000000	0.000000
2	0.123051	-0.063060	-0.323544	0.005961	0.018964
3	-0.091012	0.212658	0.206410	0.348551	-0.305966
4	0.185664	-0.037362	-0.093255	-0.190849	0.288868
5	-0.263525	0.150282	0.083906	0.265973	-0.378966
6	0.288453	-0.036098	-0.023531	-0.155202	0.342410
7	-0.271236	0.092858	0.038119	0.186135	-0.369368
8	0.240554	-0.037643	-0.014538	-0.127838	0.333771
9	-0.203702	0.079614	0.026760	0.163684	-0.334543
10	0.177738	-0.054187	-0.024253	-0.138447	0.305717

Response of D(LOGRILO):

Period	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	0.009710	0.128980	-0.012543	0.115638	0.000000
2	0.018734	0.028023	-0.128760	0.077769	-0.069484
3	-0.038640	0.081729	0.059791	0.043365	-0.066305
4	0.031087	0.011127	-0.000961	-0.036622	0.015628
5	-0.031615	0.024901	0.036183	0.059415	-0.069657
6	0.057093	0.000277	0.006469	-0.006930	0.060623
7	-0.049119	0.022126	0.000913	0.044100	-0.056827
8	0.037889	0.007465	-0.002320	-0.012872	0.052725
9	-0.036077	0.017918	0.000883	0.023263	-0.057429
10	0.027324	-0.003360	0.000536	-0.018851	0.042147

Response of D(LOGRT):

Period	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	-0.100435	0.423144	0.716769	-0.581477	0.932112
2	-0.113170	0.042827	-0.857125	0.207667	-0.434412
3	0.106901	0.118293	0.045711	0.317685	-0.186913
4	0.049060	0.047090	0.024908	-0.222812	0.000283
5	-0.178952	-0.002723	0.035663	0.093030	-0.168621
6	0.249300	0.030253	0.110317	0.042018	0.115979
7	-0.147224	-0.036814	-0.057314	0.008362	-0.059195
8	0.059190	0.075023	0.046258	0.067964	0.061785
9	-0.012159	-0.009671	-0.058963	-0.029827	-0.031910
10	-0.041081	0.030755	0.033806	0.015996	-0.016115

Cholesky Ordering: D(GROWTH) D(LNGC) D(LOGGI) D(LOGRILO) D(LOGRT)

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (24) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الانفاق والايرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي

Variance Decomposition of D(GROWTH):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	27.32597	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	39.11492	71.38412	6.014455	19.51772	0.424392	2.659310
3	45.29476	60.08517	10.48448	18.68141	8.665995	2.082950
4	49.15829	51.47531	11.48598	19.24060	15.29291	2.505202
5	52.70359	46.57028	12.01109	19.81487	16.36264	5.241132
6	56.58938	45.41549	11.44978	17.99557	16.40489	8.734270
7	60.32365	44.65936	10.34083	16.18354	16.23964	12.57663
8	63.74986	43.86235	9.361994	14.56987	15.47836	16.72743
9	66.62240	42.98111	8.670683	13.34152	15.00060	20.00609
10	68.86035	41.95409	8.176419	12.48904	14.78527	22.59518

Variance Decomposition of D(LNGC):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	0.448295	17.89683	82.10317	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.651543	10.75359	38.93956	23.10005	9.169470	18.03733
3	0.726607	8.649719	35.15025	29.71477	8.779878	17.70538
4	0.735617	8.714200	34.33551	29.09065	9.637130	18.22251
5	0.786262	8.073397	31.06844	26.58878	14.82571	19.44367
6	0.815213	9.783681	28.90320	24.78077	14.25540	22.27695
7	0.855233	11.96912	26.96533	22.52373	14.52043	24.02139
8	0.877512	13.36710	25.61680	21.40707	14.18363	25.42539
9	0.903210	14.09306	24.36641	20.22491	13.92618	27.38944
10	0.919234	14.61153	23.55190	19.52656	13.76276	28.54725

Variance Decomposition of D(LOGGI):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	0.800500	5.650821	46.65160	47.69758	0.000000	0.000000
2	0.917001	7.207257	36.31271	56.40432	0.006807	0.068903
3	1.158574	5.509245	28.17648	40.44876	14.58602	11.27950
4	1.267758	8.056618	23.67206	34.65331	15.83298	17.78503
5	1.453333	11.42759	19.73540	26.90562	17.44371	24.48768
6	1.573824	15.15686	16.91396	22.97958	16.44178	28.50783
7	1.699209	17.10767	14.99103	19.79445	16.03807	32.06878
8	1.785770	18.41282	13.64453	17.93265	15.34658	34.66343
9	1.868334	18.73658	12.75778	16.41579	15.25678	36.83307
10	1.930986	18.90545	12.07022	15.39325	15.11101	38.52008

Variance Decomposition of D(LOGRILO):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	0.220798	0.311560	54.97721	0.519896	44.19133	0.000000
2	0.307922	0.756558	29.60211	28.43881	32.99884	8.203684
3	0.351931	2.521369	31.35043	26.42124	27.70796	11.99900
4	0.358005	3.651363	30.45128	25.53345	28.46161	11.90230
5	0.382611	4.296807	27.34299	23.79581	28.80371	15.76068
6	0.397125	7.318401	25.38086	22.13091	26.78574	18.38408
7	0.413185	9.037439	23.90820	20.44477	26.57934	20.03025
8	0.421757	9.974075	22.99670	19.62703	25.65995	21.74224
9	0.432065	10.62714	22.18961	18.70239	24.91725	23.56361
10	0.437419	10.99718	21.65916	18.24753	24.61015	24.48598

Variance Decomposition of D(LOGRT):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	1.754129	0.528168	9.375146	26.90050	17.70382	45.49237
2	2.158171	0.791929	6.256852	43.18318	13.18722	36.58081
3	2.218312	1.123717	6.380324	40.94182	15.78613	35.76801
4	2.238156	1.181289	6.339004	40.23899	17.10414	35.13657
5	2.263349	2.162294	6.198905	39.38818	16.99767	35.25294
6	2.295317	4.003055	6.055428	38.67085	16.58150	34.68917
7	2.305783	4.623621	6.041651	38.42013	16.43343	34.48116
8	2.312658	4.701708	6.175329	38.25650	16.47502	34.39145
9	2.314616	4.698199	6.167694	38.29633	16.47390	34.36388
10	2.316110	4.742828	6.188151	38.28129	16.46035	34.32739

Cholesky Ordering: D(GROWTH) D(LNGC) D(LOGGI) D(LOGRILO) D(LOGRT)

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (25) تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لمعدل الميزان التجاري وصدمة النفقات والايرادات العامة

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/11/23 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	TBGDP	LOGGP	LOGRP
TBGDP(-1)	0.530414	-0.008890	-0.015110
	(0.17450)	(0.01704)	(0.01595)
	[3.03962]	[-0.52172]	[-0.94712]
TBGDP(-2)	-0.660382	0.008776	-0.007162
	(0.18936)	(0.01849)	(0.01731)
	[-3.48742]	[0.47458]	[-0.41367]
LOGGP(-1)	8.671194	-0.019154	-0.631051
	(4.18213)	(0.40840)	(0.38236)
	[2.07339]	[-0.04690]	[-1.65041]
LOGGP(-2)	-3.235364	0.585507	0.733196
	(3.48258)	(0.34009)	(0.31840)
	[-0.92901]	[1.72162]	[2.30274]
LOGRP(-1)	-8.839891	0.625157	1.441938
	(4.03584)	(0.39412)	(0.36899)
	[-2.19035]	[1.58622]	[3.90785]
LOGRP(-2)	5.977862	-0.365866	-0.592286
	(3.38142)	(0.33021)	(0.30915)
	[1.76786]	[-1.10798]	[-1.91584]
C	-34.73116	3.209001	1.191864
	(13.3378)	(1.30250)	(1.21944)
	[-2.60396]	[2.46373]	[0.97739]
R-squared	0.624302	0.961877	0.978600
Adj. R-squared	0.526294	0.951932	0.973018
Sum sq. resids	742.1343	7.077287	6.203436
S.E. equation	5.680379	0.554714	0.519341
F-statistic	6.369897	96.71806	175.2982
Log likelihood	-90.69315	-20.90355	-18.92674
Akaike AIC	6.512877	1.860237	1.728450
Schwarz SC	6.839823	2.187183	2.055396
Mean dependent	5.564714	16.13113	15.79880
S.D. dependent	8.253208	2.530114	3.161658
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.497595	
Determinant resid covariance		0.224231	
Log likelihood		-105.2783	
Akaike information criterion		8.418554	
Schwarz criterion		9.399392	
Number of coefficients		21	

[ ]تعني اختبار t، ( ) تعني الانحراف المعياري للمعلمات Standard errors.

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (26) تقدير نموذج SVAR لمعدل الميزان التجاري والنفقات والايرادات العامة

Structural VAR Estimates
Date: 08/11/23 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 19 iterations
Structural VAR is just-identified

Model: Ae = Bu where E[uu']=I

A =

1	0	0
C(1)	1	0
C(2)	C(3)	1

B =

C(4)	0	0
0	C(5)	0
0	0	C(6)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	-0.003040	0.017821	-0.170566	0.8646
C(2)	0.000111	0.007202	0.015463	0.9877
C(3)	-0.844723	0.073753	-11.45334	0.0000
C(4)	5.680379	0.733334	7.745966	0.0000
C(5)	0.554446	0.071579	7.745966	0.0000
C(6)	0.223976	0.028915	7.745966	0.0000

Log likelihood -117.2350

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000
-0.003040	1.000000	0.000000
0.000111	-0.844723	1.000000

Estimated B matrix:

5.680379	0.000000	0.000000
0.000000	0.554446	0.000000
0.000000	0.000000	0.223976

Estimated S matrix:

5.680379	0.000000	0.000000
0.017266	0.554446	0.000000
0.013952	0.468353	0.223976

Estimated F matrix:

4.864287	7.778325	0.792919
-0.567292	4.126445	1.381517
-1.013201	4.766339	2.310851

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (27) دالة الاستجابة النبضة لمعدل الميزان التجاري وصدمة النفقات والايرادات العامة

Response of TBGDP:

Period	TBGDP	LOGGP	LOGRP
1	5.680379	0.000000	0.000000
2	3.039335	0.667516	-1.979925
3	-1.799484	0.929795	-1.352069
4	-1.981903	0.453388	0.810151
5	0.542228	0.246223	1.363438
6	1.072511	0.489738	0.354095
7	-0.367399	0.672524	-0.217244
8	-0.995281	0.534310	0.183649
9	-0.213738	0.341876	0.525747
10	0.406561	0.320547	0.275108

Response of LOGGP:

Period	TBGDP	LOGGP	LOGRP
1	0.017266	0.554446	0.000000
2	-0.042110	0.282174	0.140020
3	-0.019253	0.345397	0.134876
4	-0.057429	0.293588	0.127545
5	-0.077255	0.281254	0.117545
6	-0.063344	0.248012	0.113190
7	-0.036799	0.224313	0.095675
8	-0.028690	0.202104	0.073858
9	-0.032066	0.181643	0.060149
10	-0.029364	0.161015	0.054943

Response of LOGRP:

Period	TBGDP	LOGGP	LOGRP
1	0.013952	0.468353	0.223976
2	-0.076610	0.325453	0.322960
3	-0.166106	0.410249	0.274588
4	-0.207441	0.368888	0.256813
5	-0.135775	0.343393	0.223519
6	-0.060269	0.307469	0.163127
7	-0.043245	0.280508	0.102472
8	-0.052012	0.248983	0.074502
9	-0.040590	0.216916	0.069055
10	-0.018165	0.189873	0.062383

Cholesky Ordering: TBGDP LOGGP LOGRP

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (28) تحليل مكونات تباين اخطاء التنبؤ لصدمة الانفاق والايرادات العامة في الميزان التجاري

Variance Decomposition of TBGDP:

Period	S.E.	TBGDP	LOGGP	LOGRP
1	5.680379	100.0000	0.000000	0.000000
2	6.772736	90.48248	0.971393	8.546127
3	7.197270	86.37414	2.529110	11.09675
4	7.522669	86.00438	2.678286	11.31733
5	7.668386	83.26685	2.680564	14.05259
6	7.766573	83.08178	3.010837	13.90739
7	7.807312	82.43843	3.721512	13.84005
8	7.890749	82.29519	4.101737	13.60308
9	7.918515	81.79191	4.259422	13.94867
10	7.940190	81.60816	4.399176	13.99267

Variance Decomposition of LOGGP:

Period	S.E.	TBGDP	LOGGP	LOGRP
1	0.554714	0.096882	99.90312	0.000000
2	0.639304	0.506801	94.69623	4.796973
3	0.739304	0.446787	92.63788	6.915332
4	0.807670	0.879929	90.83212	8.287947
5	0.866729	1.558588	89.40521	9.036201
6	0.910798	1.895102	88.37753	9.727363
7	0.943598	1.917728	87.99134	10.09093
8	0.968247	1.909130	87.92529	10.16558
9	0.987493	1.940881	87.91492	10.14420
10	1.002472	1.969114	87.88718	10.14371

Variance Decomposition of LOGRP:

Period	S.E.	TBGDP	LOGGP	LOGRP
1	0.519341	0.072175	81.32841	18.59942
2	0.696998	1.248195	66.95551	31.79630
3	0.870115	4.445256	65.19325	30.36150
4	1.001081	7.652129	62.82973	29.51814
5	1.090173	8.003664	62.90192	29.09441
6	1.145974	7.519779	64.12394	28.35628
7	1.185037	7.165372	65.56922	27.26541
8	1.214315	7.007474	66.64963	26.34289
9	1.236135	6.870093	67.39672	25.73318
10	1.252319	6.714712	67.96477	25.32051

Cholesky Ordering: TBGDP LOGGP LOGRP

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (29) تقدير نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لصدمة مكونات الانفاق والايرادات العامة في الميزان التجاري

Vector Autoregression Estimates
Date: 08/11/23 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	TBGDP	LOGGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
TBGDP(-1)	0.628784	0.000873	0.002579	0.001152	-0.008313
	(0.16705)	(0.00990)	(0.02233)	(0.04502)	(0.00712)
	[3.76411]	[0.08822]	[0.11550]	[0.02558]	[-1.16760]
TBGDP(-2)	-0.596775	-0.002283	-0.004804	-0.014314	-0.010201
	(0.16382)	(0.00971)	(0.02190)	(0.04415)	(0.00698)
	[-3.64280]	[-0.23521]	[-0.21939]	[-0.32418]	[-1.46103]
LOGGC(-1)	0.557515	0.163290	-0.211375	2.259477	-0.048186
	(3.37718)	(0.20014)	(0.45138)	(0.91023)	(0.14394)
	[0.16508]	[0.81590]	[-0.46828]	[2.48230]	[-0.33477]
LOGGC(-2)	4.494372	0.587062	0.196963	1.246689	0.130162
	(3.75390)	(0.22246)	(0.50173)	(1.01177)	(0.15999)
	[1.19725]	[2.63895]	[0.39257]	[1.23219]	[0.81355]
LOGGI(-1)	-2.510032	0.129381	0.083615	-0.489538	-0.033912
	(1.90373)	(0.11282)	(0.25445)	(0.51310)	(0.08114)
	[-1.31848]	[1.14682]	[0.32862]	[-0.95407]	[-0.41796]
LOGGI(-2)	1.523932	0.037450	0.369977	-0.738544	0.137068
	(2.47776)	(0.14683)	(0.33117)	(0.66782)	(0.10560)
	[0.61504]	[0.25505]	[1.11719]	[-1.10591]	[1.29796]
LOGRT(-1)	1.430169	-0.125079	-0.097800	-0.117516	-0.091702
	(1.04637)	(0.06201)	(0.13985)	(0.28202)	(0.04460)
	[1.36679]	[-2.01709]	[-0.69930]	[-0.41669]	[-2.05624]
LOGRT(-2)	-2.809195	-0.089343	-0.167442	0.106582	0.020817
	(0.99062)	(0.05871)	(0.13240)	(0.26700)	(0.04222)
	[-2.83579]	[-1.52188]	[-1.26463]	[0.39919]	[0.49306]
LOGROIL(-1)	-6.535831	-0.139358	0.310407	0.019047	1.073883
	(4.57567)	(0.27116)	(0.61157)	(1.23326)	(0.19502)
	[-1.42839]	[-0.51393]	[0.50756]	[0.01544]	[5.50662]
LOGROIL(-2)	8.507827	0.277283	0.798972	0.935520	-0.223698
	(5.05720)	(0.29970)	(0.67593)	(1.36304)	(0.21554)
	[1.68232]	[0.92521]	[1.18204]	[0.68635]	[-1.03785]
C	-9.224187	1.369574	4.392203	0.296274	0.109783
	(10.2923)	(0.60993)	(1.37563)	(2.77402)	(0.43866)
	[-0.89623]	[2.24546]	[3.19287]	[0.10680]	[0.25027]
R-squared	0.740594	0.956073	0.955156	0.839285	0.986995
Adj. R-squared	0.604064	0.932953	0.931554	0.754699	0.980150
Sum sq. resids	512.4177	1.799548	9.153876	37.22393	0.930805
S.E. equation	5.193203	0.307755	0.694106	1.399698	0.221336
F-statistic	5.424417	41.35346	40.46939	9.922195	144.1979
Log likelihood	-85.13730	-0.363227	-24.76286	-45.80447	9.525394
Akaike AIC	6.409153	0.757548	2.384190	3.786965	0.098307
Schwarz SC	6.922926	1.271321	2.897963	4.300737	0.612079
Mean dependent	5.564714	6.966667	14.41256	12.75256	6.672795
S.D. dependent	8.253208	1.188547	2.653095	2.826079	1.570998

Determinant resid covariance (dof adj.)	0.033185
Determinant resid covariance	0.003381
Log likelihood	-127.4988
Akaike information criterion	12.16659
Schwarz criterion	14.73545
Number of coefficients	55

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (30) تقدير نموذج SVAR لمعدل الميزان التجاري ومكونات النفقات والايرادات العامة

Structural VAR Estimates
Date: 08/11/23 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Estimation method: Maximum likelihood via Newton-Raphson (analytic derivatives)
Convergence achieved after 19 iterations
Structural VAR is just-identified

Model: Ae = Bu where E[uu']=I

A =

1	0	0	0	0
C(1)	1	0	0	0
C(2)	C(5)	1	0	0
C(3)	C(6)	C(8)	1	0
C(4)	C(7)	C(9)	C(10)	1

B =

C(11)	0	0	0	0
0	C(12)	0	0	0
0	0	C(13)	0	0
0	0	0	C(14)	0
0	0	0	0	C(15)

	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
C(1)	0.017757	0.010322	1.720201	0.0854
C(2)	-0.021053	0.025197	-0.835544	0.4034
C(3)	0.086773	0.037377	2.321578	0.0203
C(4)	-0.000311	0.007055	-0.044014	0.9649
C(5)	-0.294871	0.425178	-0.693524	0.4880
C(6)	-0.607441	0.628476	-0.966530	0.3338
C(7)	-0.316318	0.110904	-2.852183	0.0043
C(8)	-1.230652	0.267734	-4.596551	0.0000
C(9)	-0.187616	0.060740	-3.088858	0.0020
C(10)	0.054663	0.031728	1.722891	0.0849
C(11)	5.193203	0.670440	7.745966	0.0000
C(12)	0.293615	0.037906	7.745966	0.0000
C(13)	0.683769	0.088274	7.745966	0.0000
C(14)	1.002705	0.129449	7.745966	0.0000
C(15)	0.174250	0.022496	7.745966	0.0000

Log likelihood -161.7557

Estimated A matrix:

1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.017757	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.021053	-0.294871	1.000000	0.000000	0.000000
0.086773	-0.607441	-1.230652	1.000000	0.000000
-0.000311	-0.316318	-0.187616	0.054663	1.000000

Estimated B matrix:

5.193203	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.293615	0.000000	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.683769	0.000000	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	1.002705	0.000000
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.174250

Estimated S matrix:

5.193203	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
-0.092214	0.293615	0.000000	0.000000	0.000000
0.082140	0.086578	0.683769	0.000000	0.000000
-0.405556	0.284902	0.841482	1.002705	0.000000
0.010024	0.093545	0.082288	-0.054811	0.174250

Estimated F matrix:

5.253831	-0.423226	4.843980	-3.740105	5.092258
-0.176106	0.150406	1.800827	-0.894544	1.501226
-0.494586	-0.179045	4.998654	-1.738053	3.871422
-0.996685	1.124408	3.508815	-1.003470	2.926562
-0.547690	0.103712	2.717688	-1.115092	2.636235

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (31) دالة الاستجابة النبضة لمعدل الميزان التجاري وصدمة مكونات النفقات والايرادات العامة

Response of TBGDP:

Period	TBGDP	LOGGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	5.193203	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.362293	-0.257560	-1.050641	1.792274	-1.138867
3	-1.178695	1.894323	-1.838775	-1.117318	-0.601180
4	-1.253491	0.289996	-1.434389	-2.309037	0.364940
5	0.347558	-0.444335	1.107990	-1.544522	0.818990
6	1.341221	-1.565003	1.876332	0.086153	0.385629
7	0.651105	-0.672604	1.448711	0.616565	0.234125
8	-0.137329	-0.266002	0.339292	0.158586	0.388926
9	-0.560175	0.236623	0.077252	-0.278061	0.675607
10	-0.385168	0.024250	0.283089	-0.289340	0.649032

Response of LOGGC:

Period	TBGDP	LOGGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	-0.092214	0.293615	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.049435	0.010475	-0.028252	-0.117778	-0.024283
3	0.020368	0.088950	0.023478	-0.101453	0.023862
4	0.091771	-0.063479	0.077841	-0.120837	0.037482
5	0.050210	-0.031044	0.110376	-0.075235	0.069379
6	0.045768	-0.074030	0.129455	-0.074046	0.086540
7	0.003509	-0.043791	0.127172	-0.048339	0.106283
8	-0.008215	-0.045381	0.130601	-0.041678	0.111334
9	-0.028178	-0.023958	0.120127	-0.021866	0.108455
10	-0.032843	-0.013770	0.110790	-0.015092	0.097548

Response of LOGGI:

Period	TBGDP	LOGGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.082140	0.086578	0.683769	0.000000	0.000000
2	0.082527	-0.053650	0.000419	-0.115078	0.054088
3	0.086784	0.069668	0.219657	-0.226978	0.203699
4	0.064850	-0.102571	0.145841	-0.199850	0.224834
5	-0.011222	-0.023862	0.313912	-0.172587	0.255741
6	-0.017948	-0.119671	0.299118	-0.124176	0.243853
7	-0.040526	-0.050630	0.332934	-0.078052	0.249313
8	-0.034606	-0.071688	0.280599	-0.046552	0.228036
9	-0.066012	-0.004755	0.245554	-0.031151	0.213839
10	-0.072786	-0.001202	0.196042	-0.037584	0.189663

Response of LOGRT:

Period	TBGDP	LOGGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	-0.405556	0.284902	0.841482	1.002705	0.000000
2	-0.194735	0.589334	-0.432051	-0.118878	0.003319
3	-0.186787	0.401452	-0.353029	-0.141028	0.083531
4	-0.024962	0.295492	-0.090398	-0.346431	0.068430
5	0.073962	-0.009743	0.093906	-0.212521	0.026087
6	0.137772	-0.047440	0.257927	-0.178746	0.051827
7	0.153686	-0.157023	0.227009	-0.117404	0.091932
8	0.089110	-0.090078	0.235025	-0.108739	0.158373
9	0.025435	-0.103020	0.201549	-0.100617	0.194182
10	-0.039265	-0.049419	0.220683	-0.086232	0.215841

Response of LOGROIL:

Period	TBGDP	LOGGC	LOGGI	LOGRT	LOGROIL
1	0.010024	0.093545	0.082288	-0.054811	0.174250
2	0.006442	0.057247	-0.011986	-0.150811	0.187124
3	-0.064448	0.045978	0.129662	-0.123238	0.170469
4	-0.058054	-0.013735	0.179106	-0.115663	0.146424
5	-0.019156	-0.037846	0.219423	-0.068932	0.139267
6	0.013806	-0.049806	0.204656	-0.033123	0.128984
7	-0.003278	-0.023016	0.163106	-0.018813	0.123235
8	-0.032226	-0.000819	0.123175	-0.033435	0.121367
9	-0.047875	0.010312	0.107742	-0.045181	0.119445
10	-0.040839	0.005158	0.111800	-0.043078	0.110297

Cholesky Ordering: TBGDP LOGGC LOGGI LOGRT LOGROIL

-المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (32) تحليل مكونات التباين لصدمة مكونات الانفاق والايرادات العامة في معدل الميزان التجاري

Variance Decomposition of D(GROWTH):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	27.32597	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	39.11492	71.38412	6.014455	19.51772	0.424392	2.659310
3	45.29476	60.08517	10.48448	18.68141	8.665995	2.082950
4	49.15829	51.47531	11.48598	19.24060	15.29291	2.505202
5	52.70359	46.57028	12.01109	19.81487	16.36264	5.241132
6	56.58938	45.41549	11.44978	17.99557	16.40489	8.734270
7	60.32365	44.65936	10.34083	16.18354	16.23964	12.57663
8	63.74986	43.86235	9.361994	14.56987	15.47836	16.72743
9	66.62240	42.98111	8.670683	13.34152	15.00060	20.00609
10	68.86035	41.95409	8.176419	12.48904	14.78527	22.59518

Variance Decomposition of D(LNGC):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	0.448295	17.89683	82.10317	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.651543	10.75359	38.93956	23.10005	9.169470	18.03733
3	0.726607	8.649719	35.15025	29.71477	8.779878	17.70538
4	0.735617	8.714200	34.33551	29.09065	9.637130	18.22251
5	0.786262	8.073397	31.06844	26.58878	14.82571	19.44367
6	0.815213	9.783681	28.90320	24.78077	14.25540	22.27695
7	0.855233	11.96912	26.96533	22.52373	14.52043	24.02139
8	0.877512	13.36710	25.61680	21.40707	14.18363	25.42539
9	0.903210	14.09306	24.36641	20.22491	13.92618	27.38944
10	0.919234	14.61153	23.55190	19.52656	13.76276	28.54725

Variance Decomposition of D(LOGGI):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	0.800500	5.650821	46.65160	47.69758	0.000000	0.000000
2	0.917001	7.207257	36.31271	56.40432	0.006807	0.068903
3	1.158574	5.509245	28.17648	40.44876	14.58602	11.27950
4	1.267758	8.056618	23.67206	34.65331	15.83298	17.78503
5	1.453333	11.42759	19.73540	26.90562	17.44371	24.48768
6	1.573824	15.15686	16.91396	22.97958	16.44178	28.50783
7	1.699209	17.10767	14.99103	19.79445	16.03807	32.06878
8	1.785770	18.41282	13.64453	17.93265	15.34658	34.66343
9	1.868334	18.73658	12.75778	16.41579	15.25678	36.83307
10	1.930986	18.90545	12.07022	15.39325	15.11101	38.52008

Variance Decomposition of D(LOGRILO):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	0.220798	0.311560	54.97721	0.519896	44.19133	0.000000
2	0.307922	0.756558	29.60211	28.43881	32.99884	8.203684
3	0.351931	2.521369	31.35043	26.42124	27.70796	11.99900
4	0.358005	3.651363	30.45128	25.53345	28.46161	11.90230
5	0.382611	4.296807	27.34299	23.79581	28.80371	15.76068
6	0.397125	7.318401	25.38086	22.13091	26.78574	18.38408
7	0.413185	9.037439	23.90820	20.44477	26.57934	20.03025
8	0.421757	9.974075	22.99670	19.62703	25.65995	21.74224
9	0.432065	10.62714	22.18961	18.70239	24.91725	23.56361
10	0.437419	10.99718	21.65916	18.24753	24.61015	24.48598

Variance Decomposition of D(LOGRT):

Period	S.E.	D(GROWTH)	D(LNGC)	D(LOGGI)	D(LOGRILO)	D(LOGRT)
1	1.754129	0.528168	9.375146	26.90050	17.70382	45.49237
2	2.158171	0.791929	6.256852	43.18318	13.18722	36.58081
3	2.218312	1.123717	6.380324	40.94182	15.78613	35.76801
4	2.238156	1.181289	6.339004	40.23899	17.10414	35.13657
5	2.263349	2.162294	6.198905	39.38818	16.99767	35.25294
6	2.295317	4.003055	6.055428	38.67085	16.58150	34.68917
7	2.305783	4.623621	6.041651	38.42013	16.43343	34.48116
8	2.312658	4.701708	6.175329	38.25650	16.47502	34.39145
9	2.314616	4.698199	6.167694	38.29633	16.47390	34.36388
10	2.316110	4.742828	6.188151	38.28129	16.46035	34.32739

Cholesky Ordering: D(GROWTH) D(LNGC) D(LOGGI) D(LOGRILO) D(LOGRT)

ـالمصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج Eviews10.

الملحق (33) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة 1990-2021

السنة	نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع التوزيعي في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع الخدمي في الناتج %	نسبة مساهمة القطاع السلعي في الناتج %
1990	65%	13%	9%	15%
1991	45%	21%	17%	22%
1992	46%	22%	9%	26%
1993	52%	20%	8%	21%
1994	54%	20%	4%	22%
1995	63%	12%	3%	22%
1996	57%	20%	4%	20%
1997	74%	12%	5%	10%
1998	69%	14%	6%	12%
1999	78%	10%	3%	9%
2000	83%	0.1	0.0	0.1
2001	75%	13%	3%	10%
2002	71%	15%	3%	12%
2003	69%	15%	7%	10%
2004	58%	15%	17%	11%
2005	58%	14%	16%	13%
2006	55%	14%	19%	12%
2007	53%	14%	21%	12%
2008	56%	12%	22%	11%
2009	43%	16%	28%	14%
2010	45%	15%	25%	16%
2011	53%	12%	21%	14%
2012	50%	15%	21%	15%
2013	46%	16%	22%	16%
2014	44%	16%	24%	16%
2015	34%	23%	28%	16%
2016	34%	23%	28%	16%
2017	40%	22%	25%	14%
2018	45%	20%	24%	12%
2019	42%	19%	25%	15%
2020	29%	22%	33%	18%
2021	46%	20%	23%	12%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (6)

Abstract:
The dynamic effects of the shock of fiscal policy are one of the most important means that affect the economic stability in most countries، whether developed or developing ، these effects have received the attention of economic academics at the moment because of the change in the political system، the economy has faced many shocks، it is worth noting that the shocks of fiscal policy have many economic and social effects، including high unemployment، low employment، high general prices، economic growth، trade balance and disruption of economic stability، and therefore the study seeks to shed light on the dynamic effects of the shock of fiscal policy on variables The overall fundamentals of the Iraqi economy، especially the stability of the economy، due to the severe positive and negative shocks that the economy has experienced.

In order to measure and analyze the effect of fiscal policy shocks، the (VAR) model was used، and then the transition to the structural model (SVAR) and to calculate and estimate the values of the two transition matrices (S)، which allow us to estimate the functions of the impulse response and the segmentation of variation، after confirming the stability of the (VAR) model through testing the single circuit، which shows that all the roots are located inside the circuit، which means that the model is stable and does not suffer from statistical problems، and then analyzing the functions of the impulse response and analyzing the components of the variation of shocks public revenues and public expenditures on economic growth rates in Iraq.

In light of the results obtained from the research، the diversification of public revenue sources through the development of strategies to exploit revenues in a way that achieves the path of economic growth، reduce inflationary pressures and unemployment and stimulate exports as a strategy of a sound tax and accounting system in order to cope with any shock to the economy، and this requires restructuring the economy through the adoption of more economic، financial and trade reforms in coordination with various sectors and economic policies and to contribute to raising local productive capacities after providing all the requirements required by the reform process.

The Republic Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research University of
Karbala
College of Management and
Economics
Department of Economics

The Dynamic Effects of Fiscal Policy Shocks on Economic Stability in Iraq for The Period (1990-2021)

A Thesis Submitted to The Council of The College of Administration and Economics –University of Karbala

It is Part of The Requirements for Obtaining The Degree of Doctor of Philosophy in Economic Sciences

Submitted By The Student

Mustafa Saad Mehdi Al-Sarhan

Supervisor By

p.hd.prof. Mehdi Sahr Al-Jubouri

Asst. Prof. Dr. Kazem Saad al-Araji

2024م

1445هـ